أسس الاشتراكية العلمية

الاقتصاد السياسي

الجزء الرابع

الاشتراكية

فخري

تأليف

نخبة من الأساتذة السوفييت

نقله عن الروسية

الدكتورة
نجاح ساعاتي سباعي

الدكتور
بدر الدين السباعي

عرب

الدكتور
بدر الدين السباعي
من الفصل الأول حتى العاشر

الدكتورة
نجاح ساعاتي السباعي
من الفصل الحادي عشر حتى الفصل الأخير

مكتبة الشيوعيين العرب
https://arcommunistslib.site123.me
http://arcommunistslib.cdhost.com
http://arcommunistslib.ucoz.org

نسخه للإنترنت، بواسطة الماسح الضوئي، الصوت الشيوعي
https://communisvoiceblog.wordpress.com
communistvoice@disroot.org

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

قامت مكتبة الشيوعيين العرب بـ "تطهير" هذا الكتاب من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة وشوفينية الدولة العظمى والأفكار الإستعمارية والدعاية المبالغ بها عن قوة اقتصاد دولة خروتشوف – بريجنييف – كوسيغن – بودغورني، التي كانت تسمى من دون استحقاق بـ "اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية".

وقد قمنا بذلك من خلال:

١) حذف وإزالة جميع النصوص والفقرات ذات العلاقة؛
٢) حذف وإزالة صفحات بأكملها ذات علاقة؛
٣) اعادة صياغة بعض النصوص والفقرات بما يتفق والنهج الماركسي – اللينيني الثوري؛
٤) حذف وإزالة بعض العناوين وما يقابلها في "الفهرس"؛
٥) اعادة صياغة بعض العناوين وما يقابلها في "الفهرس" بما يتفق والنهج الماركسي اللينيني الثوري؛
٦) حذف وإزالة "الفصل السابع عشر" من الجزء الرابع (القسم الثاني) بأكمله؛
٧) اضافة ملاحظات بواسطة استعمال خيار Sticky Note الذي يتيحه محرر ملفات PDF.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

الفصل الأول

القانونيات الاقتصادية لنشوء الاشتراكية وتوطدها

١ : ـ ضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية وجوهرها

حتمية الثورة الاشتراكية

لقد وضع كارل ماركس وانجلز ولينين ، خلال تتبعهم قانونيات تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي نظرية الثورة الاشتراكية ، وسلحوا بها الشغيلة في نضالهم من أجل تصفية سيطرة الطبقات المستثمرة ٠

وقد برهنوا على أن الرأسمالية تولّد ، في معرض تطورها ، المقدمات المادية لانتقال الانسانية ، ثورياً ، الى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الشيوعية الجديدة التي تعتبر الاشتراكية أول مرحلة فيها ٠ إن الانتاج الرأسمالي يبلغ درجة عالية من التعميم ٠ ذلك أن الرأسمالية ، عندما تمركز إنتاج السلع في مؤسسات جبارة قليل عددها ، وعندما تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، تضفي على الانتاج طابعا اجتماعياً٠وهو أمر يتطلب تنظيماً ممنهجاً للاقتصاد على نطاق المجتمع ٠ الا ان الرأسمالية لا تستطيع فعل ذلك بسبب سيطرة الملكية الخاصة ٠ ونتيجة لهذا يبرز نزاع بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ٠

كما تعمد الرأسمالية ، فضلاً عن خلقها المقدمات المادية للانتقال الى الاشتراكية ، الى خلق القوة الاجتماعية الثورية ، الى خلق البروليتاريا التي

تصبح ، بقيادة حزبها الماركسي اللينيني ، قابر النظام الاجتماعي القـديم ، وصانع النظام الجديد •

وعلى هذا ، فالانتقال من الرأسماليـة الى الاشتراكية ، هو العمليـة القانونية التاريخية ، والنتيجة الضرورية لتطور المجتمع • لم يكن بالامكـان القضاء على سيطرة الرسمال لو لم يؤد الى ذلك سير التطور ، الاقتصادي كله • وليس بمقدور أية قوة ، كما يشير لينين ، أن تحطم الرأسمالية لو أن التاريخ لم ينخرها ولم يهيء لنسفها •

بيد أن استبدال الاشتراكية بالرأسماليـــة لا يحدث بشـكل آلي • فلا يمكن القضاء على الرأسمالية إلا عن طريق الثورة الاشتراكية التي تحرم البرجوازية من السلطة السياسية ومن امكانية اضطهاد الشغيلة واستثمارهم • إن الثورة الاشتراكية هي التحطيم الجذري للعلاقات الرأسمالية القديمة ، وتوطيد العلاقات الاشتراكية الجديدة •

تعلمنا اللينينيـة وتؤكـد التجربة التاريخيـة أن الطبقات المستثمِرة لا تتخلى ، طوعياً ، عن السلطة ولا عن سيطرتها الاقتصادية • لهذا لا بد من اللجوء الى الاشكال غير السلمية في تطوير الثورة الاشتراكية

أن الثورة الاشتراكية

انما تعني ، دائماً ، تبدلات نوعية عميقة في العلاقات الانتاجية ، تعني : تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وأقامة علاقات اجتماعية على اسس جديدة من الملكية ، تساعد على تطوير ثقافة المجتمع المادية والنفسية ، وعلى تحرير الشخصية وازدهارها •

ان تاريخ تطور المجتمع خلال السنوات الخمسين الأخيرة يؤكد صحة النظرية الماركسية اللينينية عن الثورة الاشتراكية • كان اول امتحان عملي لهذه النظرية هو ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى • كانت هذه الثورة اول ثورة تحطم جبهة الامبريالية في أضعف حلقاتها ، وتفتح عهداً جديداً في تاريخ الانسانيـــة ، عهد الانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمي •

ليس تحطيم الرأسمالية ثورياً غير صفحة تاريخية كاملة من المعارك الطبقية • وسرعان ما انتصرت الثورة في منغوليا عام ١٩٢١ ، بعد ثورة اوكتوبر العظمى • وبفضل الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد السوفييتي نشأت ، في أعقاب انهيار الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، الشروط الملائمة لنهوض جديد في الحركة الثورية • وقد توصل الشعب العامل الى السلطة في عدد من دول اوروبا وآسيا • وفي عام ١٩٥٩ ظفرت الثورة الاشتراكية في كوبا • ان الاشتراكية تبصم قدماً في القارة الأميركية •

كل هذا عبارة عن مصداق لنبوءة لينين القائلة بأن تطور المجتمع التالي يدفع ببلدان جديدة وجديدة الى الانفصال عن النظام الرأسمالي العالمي ،

والى السير في طريق التطور الاشتراكي • وعوضا عن علاقات النظام الرأسمالي تسيطر علاقات انتاجية اشتراكية ، فعلاقات انتاجية شيوعية •

ضرورة المرحلة الانتقالية وجوهرها

يتم تحويل المجتمع الرأسمالي ثورياً الى الاشتراكي خلال فترة تاريخية قد تطول او تقصر ، هي المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية •.لقد وضع مؤسسا الشيوعية العلمية ، كارل ماركس وفريدريك انجلز ، نظرية المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها التحويل الثوري للعلاقات الانتاجية الرأسمالية الى علاقات اشتراكية • ثم طور لينين هذه النظرية ، وعمل على تعميقها • وقد كتب لينين موضحا مهمات البروليتاريا وطليعتها ـ الحزب الشيوعي ، في الثورة الاشتراكية ، ما يلي : « ان هدفها هو بناء الاشتراكية ، والقضاء على تقسيم المجتمع الى طبقات ، وتحويل كافة اعضاء المجتمع الى شغيلة ، ونسف كل تربة لمختلف انواع استثمار الانسان للانسان ، وهذا الهدف لا يمكن ان يتحقق دفعة واحدة ، وهو يتطلب مرحلة انتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، مرحلة طويلة نوعا ما »[1] • وأما ضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، فهي ترجع الى خصائص نشوء اسلوب الانتاج الشيوعي وتوطيده •

ان الثورة البروليتارية ، خلافاً للثورة الاجتماعية السابقة التي تم بنتيجتها استبدال احد اشكال الملكية الخاصة والاستثمار بشكل آخر ، فقط ، انما تعني انقلاباً عميقاً وجذرياً في العلاقات الاجتماعية • انها تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية ، وتقضي على استثمار الانسان للانسان • فالعلاقات الانتاجية الاشتراكية التي تنفي الملكية الخاصة ، انما تخلق فقط نتيجة تصفية سيطرة المستثمرين السياسية

---

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة الجزء ٣٨ ص ٣٨٥ •

وقدرتهم الاقتصادية ، عندما ينتقل القسم الهام من وسائل الانتاج الى ملكية المجتمع كله . ولهذا ، بالذات ، فهي لا يمكن ان تنشأ في طيات الرأسمالية. ومن اجل هذا لا بد من انقلاب ثوري يجري ، في اعقابه ، انتقال السلطة السياسية الى أيدي الشعب الشغيل بقيادة الطبقة العاملة .

واذا كانت مهمة الثورة البرجوازية ، الاساسية هي اقامة سلطة البرجوازية ، أي نقل سلطة الدولة وفق متطلبات الاقتصاد الرأسمالي الذي نشأ عفوياً تحت شكل قطاع معين في طيات الاقطاعية ، فان هدف البروليتاريا الرئيسي ، في الثورة الاشتراكية ، ينحصر ، عند نقل السلطة الى أيديها ، في تعميم وسائل الانتاج ، وإقامة الاقتصاد الاشتراكي .

إن المرحلة الانتقالية هي فترة تاريخية كاملة ، فترة تحويل العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، تحويلا ثورياً ، الى علاقات اشتراكية ، فترة نهوض القوى المنتجة نهوضاً عظيماً .

في هذه المرحلة تعدُّ الطبقة العاملة نفسها كقوة قادرة على ادارة البلاد. انها تعيد تثقيف جماهير البرجوازية الصغيرة بالروح الاشتراكية وتدفعها في طريق بناء المجتمع الشيوعي .

والمرحلة الانتقالية ضرورية لكل بلد يود السير في طريق الاشتراكية. ولا يستطيع تخطيها أي وطن مهما كانت ظروف تطوره ملائمة كل الملاءمة. الا أن مدة هذه المرحلة الانتقالية مختلفة باختلاف الأوطان ذاتها . فهي تتعلق ، أولاً ، بمستوى التطور الاقتصادي لهذا البلد أو ذاك ، الذي بلغه في المرحلة السابقة للثورة ، كما تتباين ، ثانياً ، نتيجة تأثير قانون تطور الرأسمالية تطوراً غير متكافىء . ففي البلدان المتطورة صناعياً ، التي ينشأ فيها

جهاز انتاجي جبار ، والتي بلغت مستوى رفيعاً من تعميم الانتاج ، يمكن لهذه المرحلة الانتقالية أن تكون اكثر قصراً ٠

كما أن مدد المراحل الانتقالية ، التاريخية تتعلق ، فيما تتعلق به ، بالوضع الدولي الذي تقوم فيه الشغيلة بتحويلها الثوري ٠ ففي الظروف الحديثة ، حين توفرت في الاتحاد السوفييتي أغنى تجربة ممكنة عن البنيان الاشتراكي ، وحين نشأت المنظومة الاشتراكية العالمية وتوطدت ، ونما تعاون البلدان الاشتراكية ومساعداتها المتبادلة ، في هذه الظروف يمكن أن تحل مهمات المرحلة الانتقالية بتجاوز صعوبات أقل ، وفي مدد اكثر قصراً ٠

إن تجربة التحويل الاشتراكي في كثير من البلدان تظهر أن الانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية انما يخضع لقانونيات تنظم جميع البلدان السائدة في طريق الاشتراكية ٠ وكانت أول ما تبدت هذه القانونيات في التحويل الثوري الذي حققه الاتحاد السوفييتي ٠

هذه القانونيات هي : قيادة الطبقة العاملة لجماهير الشغيلة ، ويعتبر الحزب الماركسي اللينيني نواة هذه القيادة ؛ والقيام بالثورة البروليتارية تحت هذا الشكل أو ذاك ؛ واقامة هذا اللون أو ذاك من ديكتاتورية البروليتاريا ؛ واتحاد الطبقة العاملة مع جماهير الفلاحين الاساسية وغيرها من فئات الشغيلة ؛ وتصفية الاضطهاد القومي واقامة صداقة بين الشعوب على اساس المساواة والاخوة ؛ والدفاع عن مكتسبات الثورة ضد مؤامرات الاعداء ــ في الداخل والخارج ، وتضامن الطبقة العاملة في بلد ما مع الطبقات العاملة في البلدان الاخرى ، أي تحقيق الأممية البروليتارية ؛ وتصفية الملكية الرأسمالية الخاصة واقامة الملكية الاشتراكية العامة على أهم وسائل

الانتاج ؛ واجراء التحويل الاشتراكي في الريف تدريجياً ؛ وتخطيط الاقتصاد الوطني تخطيطاً موجهاً لبناء الاشتراكية والشيوعية ولزيادة رفاهية الشعب ؛ وتحقيق الثورة الاشتراكية في الايديولوجية والثقافة ؛ وانشاء فئة مثقفة وفيرة العدد تخلص للطبقة العاملة وللاشتراكية •

وهكذا فان القانونيات العامة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تتناول جوانب أساسية للتحويلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية : سياسية ، واقتصادية ، وحياة المجتمع الروحية •

ومع هذا ، فهذه القانونيات تتحقق في كل وطن يبني الاشتراكية تحققاً متبايناً ، تبعاً لظروف تطوره التاريخية الحسية • إنه أمر يتحدد بتفاوت نضج ظروف الثورة الاشتراكية الموضوعية منها والذاتية ، في هذا الوطن او ذاك ، وبخصائص ماضيه التاريخي ، وبتقاليد شعبه الوطنية والمعاشية • بيد أن تنوع صور الاشكال الحسية لبناء الاشتراكية لا ينفي القانونيات العامة التي تتبدى بدوا خاصاً في الظروف العائدة لكل وطن على حدة • وهكذا فالفوارق في تنفيذ البنيان الاشتراكي يمكن ان تظهر ، مثلاً ، في أشكال ديكتاتورية البروليتاريا ، وفي هذه الخصائص او تلك لنشوء الأساس التكنيكي المادي ، وفي طرق تجميع الفلاحين ، وفي طرق تصفية الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج •

في هذه القضية الجذرية من قضايا الثورة الاشتراكية يُعمِلُ التحريفيون ، والجامدون عقائدياً ، معاولهم ضد الماركسية اللينينية • فاذا كان الاولون ينكرون القانونيات العامة للتحويل الاشتراكي ، ويغالون في هذه الخصائص القومية او تلك ، ويجعلون من المصالح القومية معارضاً للمصالح الأممية ، فان الآخرين يسقطون ضرورة أخذ خصائص مختلف الأوطان بعين الاعتبار ، عند

الانتقال الى الاشتراكية . إن الشيوعيين اللينينيين يخوضون نضالاً لا هوادة به ضد التحريفيين وضد الجامدين عقائدياً ، على السواء ، في الحركة الشيوعية العالمية .

٢ : ـ التحويلات الثورية الاولى في دولة ديكتاتورية البروليتاريا ـ نشوء القطاع الاشتراكي ـ

تبدأ المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، في الميدان السياسي ، بتصفية سلطة الطبقات المستثمرة السياسية ، وباقامة ديكتاتورية البروليتاريا في هذا الشكل او ذاك ، كما تبدأ ، في الميدان الاقتصادي ، بتصفية الملكية الرأسمالية الخاصة على وسائل الانتاج ، وبتوطيد الملكية الاشتراكية الاجتماعية . وهكذا تنشأ الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لبناء الاشتراكية .

ديكتاتورية البروليتاريا هي الشرط الضروري للانتقال الثوري من الرأسماليةالى الاشتراكية

لكي نبدأ في بناء الاشتراكية لابد ، قبل كل شيء ، من القضاء على الدولة البرجوازية القديمة ، التي هي جهاز السيطرة السياسية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا تحت هذا الشكل أو ذاك .

إن ديكتاتورية البروليتاريا هي ادارة المجتمع سياسياً من قبل الطبقة العاملة . انها ديكتاتورية الغالبية العظمى على الأقلية ، موجهة ضد المستثمرين وضد اضطهاد الشعوب ، ومن أجل القضاء على استثمار الانسان من قبل الانسان . وهي تعبر ، لا عن مصالح الطبقة العاملة فحسب، بل وعن مصالح الشعب العامل كله . انها تبدو الشرط السياسي الاساسي لبناء الاشتراكية . يقول لينين : « إن التطور نحو الامام ، نحو الشيوعية ، إنما يسير عبر ديكتاتورية البروليتاريا لا غيرها ، لان القضاء على مقاومة

الرأسماليين المستثمرين لا يتم بدونها ، وليس هنالك من طريق آخر »[1].

فما هي المهمات التي تقوم بها ديكتاتورية البروليتاريا في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؟

إن أول ما تعمد اليه البروليتاريا هو استخدام السلطة الحكومية لتحطيم جبروت المستثمرين الاقتصادي ، بانتزاع الارض ، والأحراج ، والمصانع ، والمعامل ، والمصارف ، والطرق الحديدية ، الى ما هنالك ، من أيديهم ، وبتحطيم القوات المسلحة هجومات الثورة المضادة التي يقوم بها الرأسماليون والاقطاعيون بعد الاطاحة بهم ، وسحق مقاومتهم .
وعلى هذا ، فاقامة ديكتاتورية البروليتاريا إنما تعني نضالاً طبقياً ، ولكن بأشكال جديدة ، ضد البرجوازية الداخلية والخارجية ، التائقة الى اعادة الانظمة الرأسمالية الى البلدان البانية للاشتراكية .

ان العنف الثوري ضد المستثمرين هو أمر لا بد منه لديكتاتورية البروليتاريا ، يفرضه عناد البرجوازية في عدم التخلي طوعاً عن السلطة للطبقة العاملة . ومع هذا ، فدرجة العنف متباينة . إنها تتحدد بدرجة مقاومة المستثمرين . بيد أن العنف ليس هو الناحية الاساسية في ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا يعكس أعظم جوهر فيها . ان أهمية ديكتاتورية البروليتاريا الرئيسية هي العمل البنّاء لتحويل المجتمع على أسس اشتراكية .

وتستخدم البروليتاريا السلطة السياسية في صالح الشعب العامل كله . ونضال الطبقة العاملة والفلاحين ضد المستثمرين يجمع بينهم في اتحاد لا انفصام له . ان اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين ، بقيادتها هو المبدأ الأول لديكتاتورية البروليتاريا .

---

(١) لينين . المؤلفات الجزء ٢٣ ص ٨٨ .

ويعتبر حزب الطبقة العاملة الثوري المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية قوة ديكتاتورية البروليتاريا الموجهة القائدة • فلا يمكن تنفيذ المهمة التاريخية العالمية ، مهمة بناء المجتمع الشيوعي ، إلا بقيادة حزب الطبقة العاملة المتحدة مع جميع فئات الشغيلة •

وتتحول الثورة ، في اعقاب تصفية سلطة البرجوازية ، واقامة ديكتاتورية البروليتاريا ، من قوة محطّمة للنظام القديم الى قوة بناءة جبارة تخلق علاقات جديدة في جميع ميادين حياة المجتمع •

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يفترض ، موضوعياً ، تنوعاً عديداً في الاشكال السياسية • وقيام ديكتاتورية البروليتاريا ، في هذا الشكل أو ذاك ، انما هو احدى قانونيات تحويل المجتمع الرأسمالي ، ثورياً ، الى مجتمع اشتراكي •

لقد قامت ديكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفييتي ، بعد ظفر ثورة اوكتوبر العظمى ، تحت شكل السوفييتات • كانت السلطة السوفييتية اعظم منظمة جماهيرية للشغيلة في نضالهم من أجل اعادة بناء المجتمع اشتراكياً • وقد ظفر نظام الديموقراطية الشعبية في عدد من بلدان اوروبا وآسيا ، في ظروف تاريخية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية • إنه شكل تنظيم سياسي للمجتمع ، جوهره ، ديكتاتورية البروليتاريا أيضا • ان الديموقراطية الشعبية تعكس اصالة تطور الثورة الاشتراكية في ظروف تفاقم ازمة الرأسمالية العامة • وفيها تنعكس أيضا الظروف التاريخية والقومية للبلدان السائرة في طريق التطور الاشتراكي •

التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الرئيسية

عندما تخطو الطبقة العاملة خطواتها الاولى في قيادة المجتمع السياسية تعمد، بشكل مخطط، الى خلق الظروف الآيلة الى استبدال العلاقات الانتاجية الاشتراكية بالعلاقات الرأسمالية • وهو أمر يتطلب ، قبل كل شيء ، تصفية ملكية المستثمِرين الخاصة ، واقامة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج الأساسية ، أي تعميمها اشتراكياً • اما الملكية الخاصة الناشئة عن العمل ، وهي ملكية صغار المنتجين ، فهي تتحول ، شيئاً فشيئاً ، وعلى امتداد المرحلة الانتقالية ، وعلى أساس الطوعية والرضى ، الى ملكية اشتراكية •

إن التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج المستثمِرين الأساسية يتهيأ ، موضوعياً ، خلال سير تطور الرأسمالية كله • وقد كتب ماركس ، في صدد ما ينحو اليه التراكم الرأسمالي تاريخياً ، يقول : « إن احتكار الرسمال يتحول الى عقبات أمام أسلوب الانتاج الذي نما في ظله وبتأثيره• فمركزة وسائل الانتاج ، وتعميم العمل ، يبلغان حداً يصبحان معه غير متلائمين مع اطارهما الرأسمالي • فينفجر الاطار ، وتدق ساعة الملكية الرأسمالية الخاصة • ويُجرَّد مجرِّدو الملكيات من ملكياتهم »[١] ، ان دولة ديكتاتورية البروليتاريا مدعوة الى تنفيذ هذه المهمة •

والبروليتاريا ، إذ تحقق التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج ، تحطم ، أولاً ، ثم تصفي ، كلياً ، الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه جبروت المستثمِرين واستثمارهم للشغيلة • كما تنشىء ، ثانياً ، لديكتاتوريتها الأساس الاقتصادي الذي لا يمكن من دونه الامساك بالسلطة السياسية ، وتنفيذ التحويل الاشتراكي التالي • وهي ، ثالثاً ،

---

(١) ماركس وانجلز • المؤلفات الجزء ٢٣ ص ٧٧٢ ـ ٧٧٣ •

تخلق الشروط الموضوعية الضرورية لتخطيط تطوير الاقتصاد الوطني من أجل زيادة رفاه الشغيلة •

ثم ان التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج يقضي على تناقض الرأسمالية الأساسي ، التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج وبين شكل الحيازة الرأسمالي الخاص • إن وسائل الانتاج في المؤسسات القائمة على الملكية الاجتماعية ، لا تعود تعتبر رسمالاً ، كما لا تعود قوة العمل تعتبر سلعة ، ويتحول عمل العامل الى عمل للعامل ذاته ، للمجتمع ، ويعود نتاج هذا العمل الى الشغيلة طراً •

يعلمنا لينين أن عملية التعميم الاشتراكي للانتاج لا تقتصر فقط على تجريد الذين جردوا الآخرين من ملكياتهم • فالمؤسسات التي تحولت الى ملكية شعبية يجب أن تعمم ، عملياً ، أي أن نشاطها ينبغي أن يوجه في صالح المجتمع كله • وفي سبيل هذه الأهداف تطبق في المؤسسات المعمّمة حسابات في منتهى الدقة ، ورقابة على الانتاج وتوزيع المنتجات ، ويقام جهاز حكومي جديد لادارة المؤسسات الشعبية العامة ، كما وتتخذ جميع التدابير من اجل رفع إنتاجية العمل ••• الخ •

ويجري التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج المستثمرين في البلدان السائرة في طريق الاشتراكية ، يجري بطرق متباينة ، تبعاً لتباين الشروط التاريخية • بيد أنه مهما تنوعت الاشكال الحسية لتحويل وسائل الانتاج ، ثورياً ، الى ملكية شعبية عامة ، فان هذه الاشكال تبقى عبارة عن طرق متباينة للتأميم الاشتراكي •

إن التأميم الاشتراكي عبارة عن تجريد الطبقات المستثمرة من ملكياتها تقوم به السلطة البروليتارية ، وتحويل هذه الملكيات إلى ملكية حكومية اشتراكية ، أي الى ملكية شعبية عامة •

لقد نفذ التأميم الاشتراكي اول ما نفذ في الاتحاد السوفييتي • وعندما قامت الدولة السوفييتية بالتأميم نص ، في البداءة ، على الجمع بين مصادرة وسائل الانتاج من دون تعويض وبين شرائها الجزئي من البرجوازية • والى جانب ذلك ، فقد أشار لينين الى إمكانية وجود مؤقت لمؤسسات راسمالية حكومية مختلطة يساهم فيها الرسمال الخاص ، وهي مؤسسات يمكن ان تكون شكلاً انتقاليا الى المؤسسات الاشتراكية •

في الاتحاد السوفييتي جرى تجريد الرأسماليين من وسائل الانتاج ، ووضع اليد على مفاتيح الاقتصاد الوطني ، عبر مقاومة المستثمرين الضارية ، وفي جو من النضال الطبقي العنيف سواء ضد الثورة المضادة في الداخل أو ضد الرجعية العالمية • لهذا كان لابد من رفض دفع اي تعويض للبرجوازية لقاء المؤسسات المؤممة ، ومن التنكر للاعتماد الواسع على المؤسسات الرأسمالية الحكومية المختلطة •

كان جواب الحكومة السوفييتية على المقاومة البرجوازية القيام ، في البداءة ، بتأميم بعض المؤسسات ، تم القيام بتأميم فروع كاملة من الصناعة والنقل •

ففي كانون الاول من عام ١٩١٧ اممت المصارف الضخمة ، تم القسم الاعظم منها • وفي الفترة المنقضية من كانون الاول من عام ١٩١٧ وشباط من عام ١٩١٨ ، أممت الصحافة والاسطول النهري ، ووسائل المواصلات • وفي تموز ١٩١٨ اعتبرت الطرق الخديدية ملكية حكومية ، كما أممت الصناعة الضخمة كلها في الوطن • ونتيجة لذلك فقد تمكنت الدولة البروليتارية من الامساك بمفاتيح الاقتصاد جميعها خلال فترة زمنية قصيرة •

أما التأميم الاشتراكي في البلدان الاخرى السائرة في طريق الاشتراكية

فقد تميز بعدد من الخصائص • ففي بلدان الديموقراطيات الشعبية الأوروبية جرى ، الى جانب مصادرة وسائل الانتاج العائدة للمحتلين المطرودين وللبرجوازية الضخمة المرتبطة بهم ، جرى ، بالنسبة الى ملكية البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، شراء لقاء تعويض كامل او جزئي لقيمة المؤسسات المؤممة • هذا التدبير كان متوافقاً مع ارشادات مؤسسي الشيوعية العلمية حول امكانية شراء وسائل انتاج الطبقات المستثمِرة في شروط معينة•

ففي عدد من بلدان الديموقراطية الشعبية استخدمت ، مختلف أشكال الرأسمالية الحكومية ، استخداماً اوسع مما جرى في الاتحاد السوفييتي ، من اجل تحويل المؤسسات الرأسمالية الخاصة الى مؤسسات اشتراكية •

وتعتبر تصفية الملكية الرأسمالية الاقطاعية الضخمة ، أي اقرار الاصلاح الزراعي ، المهمةالتي لا غنى عنها للفترة الاولى منالمرحلة الانتقالية في الميدان الاقتصادي • ويرتبط بتنفيذ هذا التحويل توطيد قيام اتحاد الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، وكذلك خلق المقدمات الموضوعية لانتقال الفلاح العامل ، في المستقبل ، الى الاشتراكية •

إن حل هذه القضية يمكن أن يكون متبايناً تبعاً لتباين نسبة القوى الطبقية في البلدان المختلفة ، وللشروط التاريخية والتقاليد فيها : فاما أن يتم عن طريق تأميم الارض كلها ، ومن ثم وضعها ، باعتبارها ملكية شعبية عامة، تحت تصرف الفلاحين الأبدي والمجاني ، أو أن يتم عن طريق تقسيم قسم هام من الارض المصادرة من كبار الملاكين ، بين العاملين الزراعيين ، على أساس المبدأ القائل « الأرض لمن يزرعها » •

لقد أممت الأرض في الاتحاد السوفييتي ومنغوليا دون أي تعويض• ونال الفلاحون الشغيلة ، بلا مقابل ، حق استعمال الأرض المنتزعة من

المستثمرين • هكذا تحرر هؤلاء الفلاحون من ضرورة دفع ريع عقاري ضخم للاقطاعيين والكولاك • إن تصفية الملكية الخاصة للأرض أوجدت أفضل الشروط لانتقال الفلاحين الشغيلة إلى الاشتراكية •

وفي بلدان الديموقراطية الشعبية لم تؤمم الا الأرض العائدة لكبار ملاكي الأراضي • وقد نظمت ، على قسم من هذه الاراضي ، أنواع متباينة من المؤسسات الزراعية الحكومية (غسخوزات ، مزارع شعبية) ووزع القسم الأعظم من أراضي كبار الملاكين بلا تعويض ، أو لقاء تعويض بسيط، على الذين كانوا يعملون فيها • وفي كوبا أمم ٧٠٪ من مجموع مساحات الاراضي •

إن تأميم الأرض في الاتحاد السوفييتي وفي منغوليا ، وتوزيعها في البلدان الاشتراكية الأخرى ، ساعد على توطيد اتحاد الطبقة العاملة مع طبقة الفلاحين • وهو أمر أوجد المقدمات لانجاز التحويل الاشتراكي في الاقتصاد الزراعي •

فما هي النتائج الاجتماعية ـ الاقتصادية للتحويلات الثورية الأولى التي أنجزتها حكومة ديكتاتورية البروليتاريا ؟

إن التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج المستثمرين ، والتحويل الزراعي في الريف ، يشترطان التصفية الكاملة لأشكال الاستثمار السابقة للرأسمالية في اقتصاد البلاد ، ولسيدة هذه الاشكال ، طبقة الاقطاعيين • فيتحطم الأساس المادي للعلاقات الرأسمالية الى درجة هامة • ويصبح القسم الاعظم من القوى المنتجة عاملاً في خدمة بناء الاشتراكية • ويتحول القطاع الرأسمالي في الاقتصاد من قطاع سائد في ظل الرأسمالية الى قطاع ثانوي في اقتصاد المرحلة الانتقالية ، لتُتابع ، فيما بعد ، تنحيته ، ثم ليُصفى في نهاية

المرحلة الانتقالية • وينشأ القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني ، حيث تقوم العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، التي تقضي على أي استثمار للانسان من قبل الانسان •

ويؤدي التبدل الجذري في شروط الوطن الاقتصادية ، السائر في طريق الاشتراكية ، إلى نشوء القوانين الاقتصادية التابعة للاشتراكية ، وبدء عملها ؛ ولكن هذه القوانين تتمتع بخصائص معروفة تشترطها نوعية بنية المجتمع الاجتماعية ـ الاقتصادية في المرحلة الانتقالية • إن هذه القوانين تعمل في ظروف تنوع قطاعات الاقتصاد ، تعمل بوجود قوانين اقتصادية تخص قطاعات أخرى •

٣ : ـ بنية المجتمع الاقتصادية ـ الاجتماعية في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية

خصائص اقتصاد الوطن في المرحلة الانتقالية

تتسم البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمجتمع بلد يسير في طريق الاشتراكية ، بطابع انتقالي• ويتميز اقتصاد هذا البلد ، قبل كل شيء ، بأنه اقتصاد متعدد الانواع ، ويتألف من عدد من القطاعات الاقتصادية ـ الاجتماعية • إن القطاع الاقتصادي هو شكل من الاقتصاد الاجتماعي يتمتع بنوع خاص من ملكية وسائل الانتاج وبطابع معين من العلاقات الانتاجية ـ الاجتماعية • ويتميز إقتصاد المرحلة الانتقالية لأي بلد ما باجتماع ثلاثة قطاعات اقتصادية ـ اجتماعية رئيسية : هي القطاع الاشتراكي ، والقطاع السلعي الصغير ، وقطاع الرأسمالية الخاصة •

يضم القطاع الاشتراكي المؤسسات الشعبية العامة (مؤسسات الدولة) التي تشكلت نتيجة التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج الطبقات المستثمرة

(الراسماليين والاقطاعيين) وكذلك المؤسسات التعاونية التي نشأت عن طريق التجميع الطوعي لقسم من صغار المنتجين ، في تعاونيات مختلفة الاشكال •

ان الأساس الاقتصادي للقطاع الاشتراكي هو ملكية المجتمع الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكليها • وفي هذا القطاع تتمركز الفروع الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الوطني • وعلى هذا القطاع تعتمد ديكتاتورية البروليتاريا، اي السلطة السياسية في الوطن • ويلعب القطاع الاشتراكي دوراً قيادياً في اقتصاد المرحلة الانتقالية • انه يضم فروع الاقتصاد الوطني ، الرئيسية ، ويحوز تكنيكاً أكثر حداثة واتقاناً من الفروع الأخرى • وتسود في مؤسسات هذا القطاع العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، أي علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة • وكان نصيب القطاع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ ، ٣٨٫٥٪ من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني •

اما القطاع السلعي الصغير فيشمل اقتصاد صغار المنتجين في المدينة والريف ، من فلاحين وحرفيين وعاملين في البيوت • ويقوم انتاج هؤلاء على الملكية الخاصة ، وعلى العمل الشخصي • ففي العديد من الدول التي سارت في الطريق الاشتراكية ، شمل القطاع السلعي الصغير ، في بدء المرحلة الانتقالية ، غالبية السكان ، ولعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني • وهكذا ففي الاتحاد السوفييتي بلغت حصة القطاع السلعي الصغير ، في عامي ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ ، ٥١٪ من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني •

وأما القطاع الرأسمالي الخاص فيتألف من مؤسسات البرجوازية القائمة في المدينة والريف • لقد تمثل ، في المدينة ، بمؤسسات الصناعة والتجارة الخاصتين ، وفي الريف ، باستثمارات الكولاك • ان الاستثمارة الكولاكية الواسعة الانتشار في القطاع الرأسمالي ، في المرحلة الانتقالية ،

هي النموذج الأمثل لهذا القطاع • وتعمد دولة ديكتاتورية البروليتاريا ، في هذا القطاع ، الى انتهاج سياسة تحديد وتضييق له في البداءة ، ومن ثم سياسة التصفية التامة له• ففي الاتحاد السوفييتي لم يكن دور قطاع الراسمالية الخاصة ، في الاقتصاد الوطني ، كبيراً عند بدء المرحلة الانتقالية • فقد بلغ نصيبه بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، ٨ر٩٪ من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني • وفضلاً عن هذه القطاعات الرئيسية يمكن ان توجد في اقتصاد المرحلة الانتقالية ، قطاعات اخرى ايضاً ، كالقطاع البطريركي والقطاع الحكومي الراسمالي • يضم القطاع الأول ، بصورة رئيسية ، الاستثمارات الفلاحية الطبيعية التي لا ترتبط بالسوق اطلاقاً أو تكاد لا ترتبط به • ويشاهد هذا القطاع في الدول التي كان اقتصادها قبل الثورة يشمل اشكالاً اقتصادية سابقة للرأسمالية ، الى جانب الأشكال الراسمالية المسيطرة ، كما كان عليه الأمر في روسيا ، مثلاً ، وفي الدول التي انتقلت الى الاشتراكية ، متخطية مرحلة التطور الرأسمالية (كمنغوليا مثلاً)•

إن دور القطاع البطريركي في الاقتصاد ، كقاعدة، ليس ذا أثر هام• ففي الاتحاد السوفييتي كان نصيب هذا القطاع بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، ٦ر٠٪ من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني •

وأما القطاع الرأسمالي الحكومي فيشمل ، قبل كل شيء ، الامتيازات، والمؤسسات التي تؤجرها الدولة ، وكذلك المؤسسات الحكومية ـ الخاصة المشتركة •

وليست الرأسمالية الحكومية ، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، الا نموذجاً خاصاً من الرأسمالية الحكومية • فتتحدد طبيعتها الخاصة ، في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بنوعية علاقات الملكية فيها • هذه الرأسمالية تنشأ ، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، عن الجمع

بين الملكية الشعبية (حكومية) وبين الملكية الرأسمالية الخاصة • وهي تخدم أهداف بناء الاشتراكية تحت إشراف الحكومة البروليتارية ومشاركتها •

لم تتطور الرأسمالية الحكومية في اقتصـاد الاتحاد السوفييتي تطوراً هاماً • لقد كان نصيبها ، بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، من مجموع منتجات الوطن لا يعدو ١٪ •

أما في المانيا الديموقراطية فقد حظيت الرأسمالية الحكومية بانتشـار هام ، وكذلك كان شـأنها في بعض بلدان الديموقراطية الشعبية الأخرى •

بيد أن وجود أنواع مختلفة من القطاعات الاقتصادية الاجتماعية لا يعني اطلاقاً أن اقتصاد المرحلة الانتقالية إنما يتبدى تحت شكل فروع لا رابطـة فيما بينها • إن بين القطاعات الاقتصادية صلة وثيقة تشترطها وحدة عملية تجديد الانتاج ، كما يحدث بينها تبادل متواصل للنشاط الاقتصادي عن طريق العلاقات النقدية السلعية •

وتنحصر مهمة السياسة الاقتصادية لدولة ديكتاتورية البروليتاريا ، في المرحلة الانتقالية ، في اتخاذ مختلف التـدابير لتطوير القطاع الاشتراكي ، والحد من القطاع الرأسمالي ، أولاً ، ثم تصفيته كلياً ، وتحويل اقتصاد القطاع السلعي الصغير الى اقتصاد ذي شـكل اشتراكي ، وتأمين سـيطرة القطاع الاشتراكي سيطرة لا منازع فيها ، ووضع أساس الاشتراكية •

بنيـة المجتمع الطبقيـة في المرحلة الانتقاليـة

تتوافـق القطاعات الاقتصـادية الرئيسية ، في المرحلة الانتقاليـة ، مـع القوى الاجتماعيـة الاساسية : مع الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الصغيرة والمتوسطة ، وطبقة البرجوازية • وتتبدل أوضـاع الطبقـات في المرحلة الانتقاليـة تبـدلاً جذرياً بالنسبة الى أوضاعهـا في ظـروف الرأسمالية •

فالطبقة العاملة التي كانت مستثمَرة مضطهدة في ظل الرأسمالية محرومة من وسائل الانتاج ، تصبح ، في المرحلة الانتقالية ، الطبقة السائدة • فهي تمسك بأيديها السلطة السياسية ، وتحوز أهم وسائل الانتاج، وتقود طبقة الفلاحين العاملة ، وتبني معها المجتمع الاشتراكي الجديد ، محطمة مقاومة المستثمِرين •

كما تتبدل اوضاع طبقة الفلاحين أيضاً • فتحرر الثورة الاشتراكية الفلاحين من الاستثمار الرأسمالي الاقطاعي • انهم ينالون من الحكومة البروليتارية الأرض ، والمساعدات المادية المختلفة • ويحدث اتساع فيدائرة الفئات المتوسطة في الريف • ان الفلاح المتوسط يصبح الوجه الرئيسي في الاقتصاد الزراعي • وتجتذبه الدولة باستمرار الى النضال في سبيل تحويل الريف اشتراكياً •

وتحدث تبدلات كثيرة ايضاً في اوضاع البرجوازية • فتنزع السلطة السياسية منها ، وكذلك ملكية الارض ، والمصانع ، والمعامل ، وكميات رئيسية من الرسمال •

ان البروليتاريا ، اذ تحرم البرجوازية من السلطة السياسية ، تنحيها ، تدريجياً ، عن الحياة الاقتصادية أيضاً • الا أن البرجوازية ، في المراحل الاولى ، ما تزال تحوز قوة هامة • فاذا كان جبروتها الاقتصادي قد تحطم فهو لم يقض عليه بعد كلياً • ولا تستطيع البرجوازية القبول بأوضاعها الجديدة • فتقوم بمحاولات متكررة لاعادة سيطرتها السابقة • وتقاوم التحويلات الثورية التي تجريها ديكتاتورية البروليتاريا• ان قوة البرجوازية تستقر في الموارد النقدية والمادية التي تتوفر لديها ، وفي دعمها من قبل الرسمال العالمي ، وفي تقاليد ادارة الاقتصاد • كما يدعم البرجوازية الانتاج السلعي الصغير الذي يعتبر التربة المغذية للرأسمالية •

التناقضات والنضال الطبقي في المرحلة الانتقالية

إن خاصة الاقتصاد والبنية الطبقية في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية هي الاساس الموضوعي لوجود نوعين من التناقضات: التناقضات الصدامية والتناقضات اللاصدامية • والتناقض الاساسي في هذه المرحلة هو التناقض بين الاشتراكية الناشئة ، والتي ما تزال ضعيفة في مراحلها الأولى ، والتي هي دعامة المستقبل ، وبين الرأسمالية المطاح بها ، ولكنها ما تزال في البداءة قوية •

هذا التناقض ذو طابع صدامي ويتبدى في النضال بين الطبقة العاملة والجماهير الرئيسية من طبقة الفلاحين ، من ناحية ، وبين البرجوازية ، من ناحية أخرى • هذا النضال بين القوتين المتصارعتين يحتدم في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفق مبدأ « من الغالب » •

والى جانب ذلك توجد ، في المرحلة الانتقالية ، تناقضات غير صدامية ، كالتناقض بين اكثر اشكال السلطة السياسية طليعية ، سلطة الشغيلة بقيادة الطبقة العاملة ، وبين القاعدة الاقتصادية التكنيكية المتخلفة ، وكالتناقض بين العلاقات الانتاجية الاشتراكية وبين القوى الانتاجية الاجتماعية التي لم تتطور تطوراً كافياً في بعض فروع الاقتصاد الوطني • هذا التناقض يسم ، الى هذا الحد أو ذاك ، اقتصاد المرحلة الانتقالية في معظم البلدان البانية للاشتراكية•

وهناك تناقض أيضا بين الصناعة الاشتراكية الضخمة المجمعة على اساس الملكية الاجتماعية وبين الاقتصاد الفلاحي القائم على الملكية الصغيرة • هذا التناقض يجد تعبيره في أن الصناعة الاشتراكية تتطور حسب مبدأ تجديد الانتاج الموسع ، مما يؤدي الى توطيد مواقع الاشتراكية • في حين أن الاقتصاد الفلاحي السلعي الصغير الخاص لا يستطيع دائماً حتى القيام بتجديد

الانتاج البسيط ، وهو أمر لا بد له من أن يؤثر تأثيراً سلبياً على عمليـــة توطيد الاشتراكية •

إن التناقض الاساسي في المرحلة الانتقاليـة ، التناقض بين الرأسمالية التي تلفظ أنفاسها وبين الاشتراكية المتنامية ، يتبدى في نضال طبقي ضار ، يستعر بين البروليتاريا وبين البرجوازية والعناصر التي تدعمها ، وذلك نتيجة لتعارض مصالحها تعارضا جذرياً • وتتعلق نتيجة النضال الطبقي بالطبقـة التي تستطيع استجلاب طبقة الفلاحين الى جانبها بسبب طبيعة هذه الطبقـة المزدوجة : فهم كفلاحين شـغيلة ينجذبون الى البروليتـــاريا ، وكملاكين ينجذبون الى البرجوازية •

إن سياسة الحكومة الاشتراكية الصائبة القائمة على توطيد اتحادالطبقة العاملة والفلاحين ، يتيح للطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين الشغيلة اليها • وهو أمر يضع نهـاية للصـراع بين الاشتراكية والرأسمالية في صـــالح الأولى •

ويمكن أن تكون حدة النضـــال الطبقي في فترة بناء الاشتراكيـة متباينة • فهي في بعض المراحل ، وتبعاً لحالة البناء الاشتراكي الداخليــة والخارجية ، يمكن ان تشتد كثيراً ، وأن تأخذ أعنف الاشكال لتبلغ الحرب الأهلية •

٤ : ـ برنامج لينين لبناء الاشتراكيـة وتنفيـــذه

برنامج لينـين لبنـــاء الاشتراكيـة والسياسـة الاقتصــــــادية في المرحـــلة الانتقاليـــة

ليست تصفيـــة سيطرة الطبقـــات المستثمرة الاقتصادية واقامة ديكتاتورية البروليتـــاريا ، وانتهاج التحويلات الثورية في المجال الاقتصادي الاجتمــاعي ، غير المرحلـة الاولى من مراحـل الثورة الاشتراكية • هذه التحويلات تعد الشروط الاقتصادية والسياسية لبناء الاشتراكية بشكل مخطط •

كان لينين أول من وضع منهاج تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً ، منهاج بناء الاشتراكية. هذا المنهاج كان يتطلب خلق الاساس التكنيكي المادي للاشتراكية عن طريق تصنيع الوطن ، وتحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً ، وتنفيذ الثورة الثقافية .

وقد وضع الحزب الشيوعي ، بقيادة لينين ، السياسة الاقتصادية العلمية باعتبارها مجموعة التدابير التي تصدرها الحكومة البروليتارية ، والموجهة نحو تنفيذ البناء الاشتراكي . كانت السياسة الاقتصادية للمرحلة الانتقالية التعبير الحسي عن البرنامج اللينيني لبناء الاشتراكية .

لقد بدأت بعض سمات هذه السياسة تدخل الحياة العملية منذ الأشهر الاولى لقيام السلطة السوفييتية . فاتخذت الحكومة عدداً من التدابير لتنظيم الحياة الاقتصادية . هذه التدابير شملت تنظيم الحسابات العامة ، ورقابة انتاج المنتجات وتوزيعها ، وتوجيه الشعب ، بمختلف الطرق ، نحو زيادة إنتاجية العمل ، ومعالجة أغنى موارد الوطن الطبيعية واستخدامها استخداماً عقلانياً ، وخلق الانضباط الاشتراكي وتوطيده ، وتنظيم العمل ، وتطوير المباراة الاشتراكية ، واعتماد الحافز المادي في العمل (أي التنظيم الصحيح لاجور العمل في المؤسسات الحكومية ... الخ) ، واستخدام الاخصائيين البرجوازيين ... وغير ذلك) . هذه التدابير لم توجه من اجل التغلب على الخراب الناجم عن الحرب الامبريالية وعلى الادارة البرجوازية للاقتصاد فحسب ، بل ومن أجل خلق المقدمات الأساسية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني . وفي سبيل هذا الهدف نظمت الحكومة السوفييتية تبادل السلع بين المدينة والقرية . فسمح بالتجارة الخاصة تحت رقابة الهيئات الغذائية المحلية . واتخذت ، في سبيل اعادة بناء القوى المنتجة ، بصورة سريعة ، بالاضافة إلى تطوير الأشكال الاشتراكية للاقتصاد وتوطيدها ، اتخذت

التدابير المتعلقة باستخدام مختلف أشكال الرأسمالية الحكومية في البناء الاقتصادي .

الا أن الحرب الأهلية التي اندلعت ، والخراب الاقتصادي ، خلقا ضرورة انتهاج مؤقت لسياسة شيوعية الحرب . وقد لجيء ، في مرحلة شيوعية الحرب ، الى تأميم الصناعة والتجارة كلها ، والى اعتماد نظام اقتسام المواد الغذائية الذي كان يعني مصادرة الفائض لدى الفلاحين من المواد الغذائية من اجل تموين الجيش والمدن .

وقد أتاحت سياسة شيوعية الحرب ، في ظروف الحرب الاهلية ، تحطيم قوى الثورة المضادة في الداخل ، وإفشال التدخل الأجنبي . إنها سهلت توطيد ديكتاتورية البروليتاريا . بيد أن سياسة شيوعية الحرب ، شأنها شأن نظام التوزيع العيني لمختلف أنواع المنتجات (سواء ما كان منها للانتاج أو للاستهلاك الشعبي) ، لم تكن لتتلاءم ومهمات البروليتاريا الاقتصادية السلمية . لقد فرضتها الحرب والدمار .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية ، في ربيع عام ١٩٢٤ ، انتقلت الحكومة السوفييتية الى انتهاج سياسة اقتصادية تتوافق ومهمات البناء السلمي للمجتمع الجديد .

هذه السياسة الجديدة ، دعيت ، تمييزاً لها عن سياسة شيوعية الحرب، بالسياسة الاقتصادية الجديدة « نيب »[١] . وفي بدء الانتقال الى تنفيذ « النيب » تنفيذاً شاملاً ، حلت الضرائب الغذائية محل نظام اقتسام المواد الغذائية . فكانت الضريبة الغذائية دون ما يؤخذ من اقتسام المواد الغذائية . كان كل ما يتبقى لدى الفلاح من منتوج عمله ، بعد تسليم الضريبة الغذائية،

---

(١) الأحرف الروسية الاولى للكلمات الثلاث (المعرب) .

يدخل في نطاق تصرفه • فكان الفلاح يستطيع التصرف بالمواد الغذائية الفائضة لديه بكل حرية • كان هدف هذه السياسة الاقتصادية تنظيم الصلات الاقتصادية الجديدة بين الصناعة الاشتراكية وبين الاستثمارة الفلاحية ، بين الطبقة العاملة وبين طبقة الفلاحين ، هذه الصلات القائمة على اعتماد العلاقات النقدية السلعية اعتماداً واسعاً ، وعلى سد حاجات الفلاحين ، باعتبارهم منتجين سلعيين صغاراً ، عن طريق تبادل فائض منتجاتهم لقاء المنتجات الصناعية •

وهو أمر بعث لدى الفلاح اهتماماً مادياً بزيادة انتاج المنتجات الزراعية • وبدون ذلك لم يكن بالامكان توطيد تحالف الطبقة العاملة مع طبقة الفلاحين • بيد أنه لما كانت السلع المتوفرة لدى الحكومة آنذاك قليلة ، فا نسد حاجات الفلاحين الاقتصادية سداً كاملاً ، الى هذا الحد أو ذاك ، لم يبد ممكنا من غير تأمين حرية التجارة (في الحدود التي تعينها الحكومة البروليتارية) ، وهي التي كانت تعني إحياء الرأسمالية إحياء ملموساً بفضل ظهور تجار المنتجات الزراعية وأرباب العمل الرأسماليين •

بيد أن إحياء العناصر الرأسمالية إحياءً محدوداً جرى في ظل وجود مفاتيح الاقتصاد الوطني بين يدي الحكومة البروليتارية ، في ظل المحافظة التامة على دور القطاع الاشتراكي ، القيادي • كانت الحكومة السوفييتية ، بممارستها الاشراف على التجارة ، تناضل بحزم ضد محاولات التجار الخاصين الافلات من هذه الرقابة ، مطورة التجارة الحكومية والتعاونية بكل الوسائل •

كانت « النيب » تعني تطوير العلاقات النقدية السلعية لا بين مختلف قطاعات الاقتصاد الانتقالي فحسب ، بل وداخل القطاع الاشتراكي من الاقتصاد الوطني ايضا • وقد انتقل العمال والمستخدمون في المؤسسات والمنشآت

الحكومية من التموين العيني الى الاجرة النقدية • واغتنت التجارة الحكومية والتعاونية بالسلع الاستهلاكية • واتسعت منظومة المصارف اتساعاً كبيراً • وتوطد سعر الروبل عن طريق الاصلاح النقـدي • وأصبحت المؤسسات الحكومية تطبق الحساب الاقتصادي •

هكذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة تهدف الى التغلب على الخراب الاقتصادي والى اقامة تحالف اقتصادي بين المدينة والقرية ، وخلق الظروف المؤدية الى تطوير الصناعة الضخمة ، وتوطيد اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين، وإيجاد أساس للاقتصاد الاشتراكي ، وتنحية العناصر الراسمالية وتصفيتها ، وظفر الاشتراكية •

وقد أتاح تنفيذ « النيب » اعادة بناء ما حطمته الحرب الاهلية والتدخل من الاقتصاد الوطني • فقد بلغت مقـادير منتجات الصناعة الضخمة ،حوالي عام ١٩٢٦ ، مستوى ما قبل الحرب تقريباً ، في حين فاقته مقادير منتجات الاقتصاد الزراعي • واحتلت التجارة الحكومية والتعاونية مركزاً قيادياً ، لا سيما في تجارة الجملة • ونتيجـة لذلك فقـد تهيـأت الظروف لايجاد الأساس التكنيكي المـادي للاشتراكيـة ، والقيـام بالحلقات الاخـرى من برنامج بناء الاشتراكية اللينيني •

كانت المبادىء الأساسية للسياسة الاقتصادية التي انتهجت في الوطن السوفييتي في المرحلة الانتقالية ، تتمتع بأهمية عالمية • وهـذه المبادىء تسم البلدان الأخرى التي تسير في طريق الاشتراكية • وفي الوقت ذاته ، تتمتع الاشكال الحسية للسياسة الاقتصادية المطبقة في المرحلة الانتقالية في مختلف البلدان ، بخصائص ناجمة عن شروط تطور هذه البلدان تاريخياً • وتؤثر الظروف الدولية تأثيراً كبيراً على خصائص السياســة الاقتصادية هـذه أو

تلك • فاذا كانت سياسة المرحلة الانتقالية الاقتصادية ، في الاتحاد السوفييتي، قد نفذت في ظروف الحصار الرأسمالي ، فان بلـدانا أخرى تنتهج هـذه السياسة في ظروف اكثـر ملاءمـة • انهـا تستفيد من تجربـة الاتحـاد السوفييتي ، وقدرته الاقتصادية ، ومن مساعدة البلدان الاخرى من المنظومة الاشتراكية العالمية •

خلق الأســاس المـادي التكنيكي للاشتراكيــة

ان أسلوب الانتاج الشيوعي ، شأنه شأن كل أسلوب إنتاج آخر ، يتطلب أساساً تكنيكياً مادياً يتلاءم مع طبيعته • وكان خلق هذا الاساس يحتل المكانة الأولى في برنامـج بنـاء الاشتراكيـة اللينيني • والمقصــود بالأساس المادي التكنيكي لأي مجتمع كان هو هذا الجهاز التكنيكي الانتاجي المستخدم في انتاج الخيرات المادية • هذا الأساس يتسم بمستوى معين من تطور العوامل المادية في القوى الانتاجية ، وخاصة بمستوى تطـور ادوات العمل •

إن أي أسلوب إنتاج اكثر تقدمية من سابقه ينشأ ويمضي اول مرحلة من مراحل تكوينه على الأساس المادي الموروث عن الماضي • وهو لا يجد ما يلائمه من أساس مادي إلا في مسيرة تطوره التدرجي •

بيد أن من المهم أن نعرف أيضاً أن كل نظام اجتماعي جديد لاتتوفر لديه جميع الامكانيات لتطوره الصاعد ، ولا يؤمن ظفره الكامل على النظام القديم إلا على أساسه التكنيكي المادي الخاص • وعـلى مسـتوى الأساس التكنيكي المادي للمجتمع الجديد ، وعلى طابع تنظيمه أن يؤمنا إنتاجية عمل اجتماعي أعظم من الانتاجية في المجتمع القديم •

وتجتاز عملية تكون الأساس التكنيكي المادي للشـيوعية مرحلتين : ففي المرحلة الانتقاليـة تنشأ القاعـدة التكنيكيـة الماديـة للاشتراكية ، كما

تنشأ على هذا الأساس ، ولدى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية •

إن اساس الاشتراكية المادي هو الانتاج الآلي الحديث الضخم ، السائد في جميع فروع الاقتصاد الوطني • ومن المعلوم أن الرأسمالية قد وضعت أساس تطور الصناعة الآلية الضخمة ، ودفعتها في عدد من البلدان ، الى بلوغ مستواها الرفيع وتحسينها التكنيكي • ومع ذلك فقد بدت هذه الرأسمالية عاجزة عن إدخال هذه الصناعة الى جميع فروع الاقتصاد نتيجة العقبات التي تضعها الملكية الخاصة أمام تطور الانتاج الاجتماعي • إن الرأسمالية عاجزة عن أن تطور الانتاج من أجل سد حاجات الشعب • فمهما كان الانتاج الآلي رفيع التطور ، في ظروف الرأسمالية ، فهو لا يستطيع أن يكون قاعدة الاشتراكية التكنيكية المادية الجاهزة •

وخلق مثل هذه القاعدة للاشتراكية إنما هو المهمة الاقتصادية للشغيلة في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية • وهو أمر ينجم ، من جهة ، عن الدور الحاسم الذي يلعبه الانتاج المادي في تطور المجتمع • كما ينجم ، من ناحية ثانية ، عن أن سد حاجات الشغيلة المتنامية باستمرار غير ممكن إلا عند توفر مستوى عالٍ من تطور القوى المنتجة •

ويبدو بناء قاعدة الاشتراكية المادية التكنيكية ، الى هذا الحد أو ذاك ، المهمة العامة التي تقع على عاتق جميع البلدان السائرة في طريق الاشتراكية • ثم إن حجم الأعمال ليس واحداً في مختلف البلدان • وهو أمر يتعلق بمستوى تطورها الاقتصادي •

ففي البلدان الزراعية يتطلب الأمر خلقاً جديداً ، أو قريباً من الجديد ، للفروع الاساسية الحيوية في الصناعة • وفي البلدان التي بدت الصناعة فيها متطورة تنشأ ضرورة لاجراء تحويل جذري في بنية

الانتاج الاجتماعي ، ولتصفية توزيع الانتاج اللاعقلاني ••• الخ • لهذا فان شروط خلق القاعدة التكنيكية المادية للاشتراكية ليست واحدة في مختلف البلدان •

أما طريق خلق القاعدة التكنيكية المادية للاشتراكية فهو التصنيع الاشتراكي • إنه يعني تطوير الصناعة ، والثقيلة منها ، قبل كل شيء ، كما يعني اعادة بناء الاقتصاد الوطني كله على أساس التكنيك الآلي الطليعي في المرحلة الانتقالية ، وهما أمران يتطوران في ظل سيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج من أجل زيادة رفاهية الشغيلة •

ان التصنيع الاشتراكي يؤدي الى اجراء هذا التغيير في بنية الانتاج الاجتماعي الذي يجعل الصناعة الثقيلة ، ولا سيما صناعة الآلات منها ، تلعب الدور القيادي في اقتصاد الوطن • إن الصناعة الضخمة هي الأساس الذي تقوم عليه اعاده تزويد جميع فروع الاقتصاد الوطني بالتجهيزات التكنيكية ، وهي الأساس في توطيد الاستقلال الاقتصادي التكنيكي وقوة الدفاع عن الوطن •

لقد تميز التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي ، قبل كل شيء ، بسرعة تطوير الصناعة الثقيلة ، ولا سيما انتاج الآلات والتجهيزات •

وهو أمر نجمت ضرورته عن أن الاتحاد السوفييتي كان بلداً متخلفاً في الميدان الاقتصادي التكنيكي • لقد كان اقتصاده اقتصاداً فلاحيا صغيراً • لهذا كان ينطوي على اساس اقتصادي متين لانبعاث الرأسمالية • كما أن الدولة السوفييتية وجدت نفسها في حصار فرضته الدول الرأسمالية وهي التي كانت تميل الى القضاء على الدولة السوفييتية أو الى إضعافها على الأقل •

كل هذا فرض الحاجة الى تأمين وتيرات سريعة في التصنيع الاشتراكي مكنت لها أفضليات النظام الاشتراكي في الاقتصاد • فقد أتاح هذا النظام تحريك جميع مصادر الوطن وتوجيهها نحو التطوير السريع للصناعة الثقيلة •

كانت الموارد الأساسية للاموال التي اقتضاها التصنيع الاشتراكي تتأتى عن مداخيل الصناعة الاشتراكية ، ومداخيل الاقتصاد الزراعي وعن التجارة الداخلية والخارجية ، وعن الجهاز المصرفي • لقد أعطت هذه المصادر مليارات الروبلات • وهو أمر أتاح توظيف استثمارات أساسية ضخمة في الصناعة ، وفي الصناعة الثقيلة خاصة •

لقد رافقت تنفيذ التصنيع الاشتراكي صعوبات لا توصف • فكان على شغيلة الوطن السوفييتي لا التغلب على التخلف التكنيكي الاقتصادي المريع ، فحسب ، بل وتصفية الدمار الناجم عن الحرب•لقد سببت الحرب الامبريالية والاهلية خسارات مريعة للدولة السوفييتية الفتية •

هذا وقد نفذ التصنيع الاشتراكي ايضا في ظروف من العزلة الدولية • كان الوطن السوفييتي في وضع القلعة المحاصرة ، وفرض عليه في الأزمنة الاولى حصار اقتصادي •

لقد أعلنت خطة تصنيع الاتحاد السوفييتي في مؤتمر الحزب الرابع عشر في عام ١٩٢٥ • وتمكن الشعب السوفييتي ، خلال فترة تاريخية قصيرة (١٢ ــ ١٥ سنة) ، لا من تصفية ما ورثه عن الرأسمالية من تخلف اقتصادي تكنيكي فحسب ، بل ومن تحويل الوطن الى دولة صناعية جبارة •

لقد أنشئت في الخطط الخمسية السابقة للحرب فروع جديدة في الصناعة : كصناعة الجرارات ، والسيارات ، وصناعة الآلات ، والطائرات••

الخ • وازداد نصيب الصناعة في منتوج الاقتصاد الوطني الاجمالي زيادة جوهرية •

ونظراً للأفضلية التي نالها تطوير الصناعة الثقيلة تغيرت البنية القطاعية للصناعة • فازداد نصيب انتاج وسائل الانتاج (الفرع الاول) في المنتجات الصناعية من ٣ر٣٣٪ في عام ١٩١٣ ، إلى ٢ر٦١٪ في عام ١٩٤٠ •

ففي نهاية الخطة الخمسية الثانية (١٩٣٧) احتل الوطن السوفييتي، بالنسبة الى حجم المنتجات الصناعية ، المنزلة الاولى في اوروبا ، والثانية في العالم •

وكان لتنفيذ التصنيع في البلاد السوفييتية ، في مثل هذا الزمن القصير، أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة • فجاء في موضوعات لجنة الحزب الشيوعي السوفييتي المركزية عن « السنوات الخمسين من عمر ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى » أن الثورة المذكورة انشأت القاعدة المادية الضرورية لتوطيد استقلال الوطن السوفييتي الاقتصادي ، ولاعادة بناء جميع فروع الاقتصاد الوطني تكنيكياً ، ولاقامة الاقتصاد الزراعي على اساس اشتراكي جديد • لقد وطد التصنيع دعائم الملكية الاجتماعية في قطاعات الاقتصاد الحاسمة ، وامن تنحية العناصر الرأسمالية في المدينة ، وظفر القطاع الاشتراكي في الصناعة ، ونمو الطبقة العاملة ، كما سهل توطيد دورها القيادي في المجتمع ، وتدعيم قدرةالوطن الدفاعية والاقتصادية•

ومن خلال عملية التصنيع الاشتراكي حدث تقارب في مستويات تطوير مناطق الوطن التي كانت متأخرة في المجال الاقتصادي والثقافي • وقد أنشأت شعوب الاتحاد السوفييتي المتعددة القوميات في بلدانها، استنادا الى المساعدة الأخوية المتبادلة ، صناعة حديثة ، وملاكات وطنية

لطبقتها وفئتها المثقفة ، كما طورت هذه الشعوب ثقافتها القومية ، شكلاً ، والاشتراكية ، جوهراً •

وكانت للتصنيع الاشتراكي المنفذ في الاتحاد السوفييتي أهمية دولية عظمى • فتحويل الوطن المتأخر ، سابقاً ، الى دولة صناعية جبارة ، في فترة زمنية سريعة ، أثبت الميزة التي لا جدال فيها والتي يتمتع بها النظام الاقتصادي الاشتراكي •

هذه التجربة التي قام بها الاتحاد السوفييتي في مجال التصنيع استخدمتها بلدن أخرى سائرة في طريق الاشتراكية ، استخداماً خلاقاً • لقد قام شغيلة هذه البلدان بالتصنيع الاشتراكي في ظروف تاريخية اكثر ملاءمة من ظروف الاتحاد السوفييتي ذاته • فاعتمد هؤلاء الشغيلة على المساعدة الشاملة التي قدمها الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية العالمية ، المتطورة صناعياً • وهو أمر ساعد على تخفيف اضطراب خطط التطوير الصناعي ، وسرع عملية التصنيع الاشتراكي وسهلها • كما أتاح نمو تقسيم العمل الاشتراكي لهذه الخطط أول ما اتاح ، ان تعير انتباهاً لايجاد وتطوير تلك الفروع الصناعية التي تتوفر لها في الوطن المعين أفضل الشروط (من موارد مواد اولية ، وملاكات ••• الخ) •

لقد تمت عملية التصنيع الاشتراكي ، في الوقت الحاضر ، أو أشرفت على الانتهاء ، في معظم البلدان الاشتراكية • فالبلدان التي كانت ذات اقتصاد زراعي ، في الماضي ، اصبحت الآن بلاداً صناعية زراعية •

إن التصنيع الاشتراكي يخلق المقدمات المادية لتنفيذ الحلقة الثانية من برنامج بناء الاشتراكية اللينيني ، حلقة تحويل الاقتصاد الزراعي تحويلاً اشتراكياً تدرجياً •

التحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي

يتطلب انتصار الاشتراكية سيطرة الملكية الاشتراكية الاجتماعية لا في الصناعة ، والنقل ، والتجارة ، فحسب ، بل وفي الاقتصاد الزراعي أيضاً • إن تعميم وسائل الانتاج في الاقتصاد الزراعي ، في المرحلة الانتقالية الى الاشتراكية ، هو ضرورة موضوعية شأنها شأن ضرورة تعميمها في الفروع الأخرى من الاقتصاد الوطني •

فليس بالامكان إقامة الصناعة على أساس اشتراكي في الوقت الذي تسيطر الملكية الخاصة على الاقتصاد الزراعي • ان وجود مثل هذين الاساسين المتعارضين خلال زمن طويل لا يتيح للاقتصاد كله أن يتطور في طريق اشتراكي •

لقد كان الانتقال باستثمارة الفلاح الصغيرة الخاصة الى الاشتراكية في الوطن السوفييتي مشروطاً بضرورة حل التناقض بين الصناعة الاشتراكية المتنامية بسرعة ، وبين الاقتصاد السلعي الصغير المتأخر في الزراعة • ففي الوقت الذي كان يحدث تجديد انتاج موسع في الصناعة الآخذة بالتطور بوتيرات سريعة ، كان الاقتصاد الفلاحي الصغير غير قادر الا على القيام بتجديد انتاج بسيط • وفي مثل هذه الاوضاع لا يمكن أن تؤمن لمراكز العمل المتطورة بشكل عاصف ، المواد الغذائية اللازمة ، وللصناعة ، المواد الاولية الزراعية •

ان وجود الصناعة الاشتراكية الضخمة ، على المدى الطويل ، مع الاقتصاد الزراعي الفلاحي الصغير ، يجعل من ميول الفلاحين القائمة على الملكية الصغيرة ، ومن انبعاث العناصر الرأسمالية ، تبعاً لذلك ، يجعل منها خطراً يهدد البناء الاشتراكي • فكان لا بد من استبدال الاستثمارة الاشتراكية الضخمة بالاستثمارة الفلاحية الصغيرة الضعيفة الانتاج •

لقد برهن ماركس وانجلز بصورة علمية على المبادىء الاساسية للانتقال بالاستثمارة الفلاحية الفردية الى طريق الاشتراكية ، وهي المبادىء التي تتجاوب ومصالح شغيلة الريف ، وتؤمن ظفر العلاقات الاجتماعية الجديدة في الاقتصاد الزراعي • كما أشارا الى امكانية وضرورة توحيد الفلاحين ، طوعياً ، في استثمارات تعاونية ، بعد انتصار الثورة البروليتارية •

وعندما طور لينين نظرية ماركس وانجلز تطويراً خلاقاً ، وضع برنامجاً شاملاً لتحويل الاقتصاد الزراعي ، اشتراكياً ، على اساس التعاونيات ، وضع برنامج التعاون •

هذا البرنامج اللينيني التعاوني طالب ، أولاً ، باستخدام شامل لمختلف أشكال التعاون عند الانتقال بطبقة الفلاحين الى طريق الاشتراكية • يقول لينين بأن التعاونية تصبح ، في ظروف انتقال السلطة الى أيدي الطبقة العاملة ، وانتقال وسائل الانتاج الأساسية الى الملكية الاجتماعية ، أعظم تفهماً وفائدة ، ولهذا بالذات ، تصبح أقرب الى التحقيق عن طريق تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً • هذه التعاونية تؤمن ، على أوفى صورة ، الجمع بين مصلحة الفلاح الفردية وبين المصلحة العامة •

كما طالب ، ثانياً ، بأن يكون الانتقال بالفلاح من الاستثمارة الفردية الى الانتاج الجماعي ، عن طريق الإقناع والطوعية •

وحدد ، ثالثاً ، أيضاً أن يكون السير في طريق التعاون متواصلاً وتدريجياً ، بدءً من أبسط أشكاله • فالفلاح الذي كان يدير اقتصاده ، عبر العصور ، بصورة فردية ، لا يستطيع التآلف مع عادات العمل الجماعي الا تدريجياً ، مشاركاً ، في البداءة ، في أبسط اشكال التعاون وأقربها فهماً منه ، شكل تعاونيات التموين والبيع والكريدي ، ثم الشكل الانتاجي •

إن تطور أبسط أشكل التعاون في مجال التموين ، والبيع ، والكريدي ، بالاضافة الى التجربة الايجابية التي حققتها ، عملياً ، الاستثمارات الحكومية والتعاونية ، يظهران للفلاحين أفضليــة الاستثمار الاشتراكي الضخم في الزراعة ، ويغرسان فيهم عادات الادارة التعاونية في الاستثمار •

كما طالب ، رابعاً ، بقيادة الطبقــة العاملة لبنــاء الاشتراكية في الريف وتقديمها للفلاحين مساعدة مادية ومالية وتنظيمية شاملة • يقول لينين بان الانتقال بالفلاح الى طريق الاستثمارة الجماعية الضخمة لايمكن أن يتم عفوياً من ذاته • إن الطبقة العاملة مدعوة الى العمل بكل جد من أجل حل مهمات الاقتصاد الزراعي الملحــة ، لا عن طريق تطوير العمــل التنظيمي والتربوي في الريف ، فحسب ، بل وعن طريق مد الفلاحين ايضا بوسائل الانتاج ، والملاكات ، والبذار ، والكريدي ••• الخ •

كان الاتحاد السوفييتي أول من حقق تحويــل الاقتصـــاد الزراعي اشتراكياً • وقد اعلنت خطة التحويل التعاوني التدرجي فيــه في مؤتمــر الحزب الخامس عشر ، في عام ١٩٢٧ •

لقد أدى العمل التربوي والتنظيمي الضخم الذي قــام بــه الحزب الشيوعي السوفييتي الى حــدوث انعطاف جــذري ، في النصف الثاني من عام ١٩٢٩ ، في صفوف الفــلاحين لصالح الكولخوزات • وأصبحت جماهير الفلاحين الأساسية جماهير كولخوزيــة • وابتــدأت في الريف حركــة تعاونية متماسكة جرت على أساسها تصفية آخر وأوسع طبقة للمستثمِرين ، هي طبقة الكولاك •

وقرابة هذا الزمن بدأ بالتطور الأســاس الصناعي لاعادة تزويـــد الاقتصاد الزراعي بالتجهيزات التكنيكية• فنظمت محطات الجرارات والآلات

لخدمــــة حاجـات الكولخـوزات الأنتاجيــــة ، وهـي المحطـات التـي أصبحت نقاط دعم الحكومة السوفييتية في الريف •

كانت هذه المحطات تستخدم ، لا لتقديم مساعدة انتاجية للكولخوزات، فحسب ، بل وكانت أيضا مراكز القيادة السياسية في القرية •

ثم إن انشاء السـوفخوزات لعب دوراً كبـيراً في تحويـل الريف اشتراكياً • كانت هذه المؤسسات بمثابة نموذج يؤكد تفوق الانتاج الجماعي الضخم على الاستثمارة الفلاحية الصغيرة ، وقدمت للفلاحين مساعدات من أجل إنشاء الاستثمارات الجماعية • وخصصت الدولة الأموال لتمويل انشاء الكولخوزات والسوفخوزات • كما خصص خيرة العاملين للقيام بالعمل التنظيمي في الكولخوزات •

ولم تقارب الخطة الخمسية الثانية على الانتهاء (١٩٣٧) حتى كان النظام الكولخوزي في الريف السوفييتي يحقق انتصاره الكامل • لقد أصبح ١ر٩٣٪ من الاستثمـارات الفلاحيــة جماعيـة • ومركزت الكولخوزات ١ر٩٩٪ من اراضي استثمارات الفلاحين المزروعة • وهكذا سار الفلاحون في طريق الاشتراكية • وصودرت أدوات انتاج الكولاك ، ووزعت عـلى الكولخوزات •

كانت الأرتيل الزراعية هي الشكل الأساسي للاستثمارة الجماعيـة ، وأمثل صورة للتوفيق بين مصالح الفلاح الخاصة والمصالح العامة • كانت الأرتيل تفتح امكانيات واسـعة لزيادة مداخيل الفلاحـين ورفاههم ، عـلى أساس نمو إنتاجية العمل • لم يكن تنظيم الكولخوزات ذاته ليعني اكثر من ظهور مؤسسات تبدو ، من حيث الشكل ، اشتراكية • وبقدر ما كانت هذه المؤسسات تنشأ من قبل ملاكين خاصين صغـار ، وكانت تتوفر في الريف عناصر راسمالية ، فان الدور الاول كان يقع عـلى عاتـق عمليـة تطوير

جوهر الكولخوزات الاشتراكي حقاً • وهو أمر تطلب توطيد الكولخوزات اقتصادياً وتنظيمياً ، وإدخال النظـام الاشتراكي فيها ، كما تطلب شن نضال حازم ضد بقايا الملكية الخاصة •

فما هي النتائج الاقتصادية ـ الاجتماعية لتحويل الاقتصاد الزراعي ثورياً ؟

لقد أدى التحويل التعاوني للاقتصاد الزراعي الى التغلب على التناقض القائم بين الصناعة الاشتراكية الضخمة وبين الاستثمارة الفلاحية الصغيرة • فتحول الاقتصـاد الزراعي الى اقتصـاد سلعي ممكنن ضخم ، يتيـح زيادة رفاهية الفلاحين وتأمين تموين المدن بالمنتجات الزراعية ، والصناعـة بالمـواد الأولية • وبالاضافة الى ذلك فقد صفيت أيضا آخر بؤر انبعاث الرأسمالية داخل الوطن • فظفرت العلاقات الانتاجية الاشتراكية كليـاً في الريف • وكان هذا الأمر ثورة كبرى في العلاقات الاقتصاديـة ، وفي جميـع نواحي حياة الفلاحين • لقد حررت الحركة التعاونية الريف ، الى الأبد ، من قيود الكولاك ، ومن التمايز الطبقي ، ومن الخراب والبؤس •

لقد وجدت القضية الزراعية المعروفة حلها الحقيقيعلى اساسالبرنامج التعاوني اللينيني •

وتحتفظ مبادىء هذا البرنامج التعاوني الأساسية بقوتهـا بالنسبة الى كل بلد يسير في طريق الاشتراكية • كما أن عملية التجميع التعاوني تتم ، في الوقت ذاتــه ، وفي كل وطن اشـــتراكي ، وفقاً للخصائص الوطنيــة والاقتصادية ، الى ما هنالك ، التي تكونت تاريخياً •

فقبل كل شيء ، جرت عملية التجميع التعاوني الاشتراكي في كثير من هذه البلدان على اساس تكنيكي اكثر تقدماً ، وذلك بفضل تطوير التعـاون

الأقتصادي والمساعدة المتبادلة بين بلدان الاشتراكية بمختلف الطرق •

لقد جرت عملية التجميع التعاوني في بلدان الديموقراطية الشعبية في ظروف اصبح فيها قسم كبير من الارض ملكاً خاصاً للفلاحين ، في أعقاب عملية الاصلاح • وعند دخول الفلاحين في التعاونيات كانت الأرض ، في غالب الأحيان ، تعتبر سهماً اجتماعياً ، وتبقى ، في الوقت ذاته ملكاً للفلاح عضو التعاونية • في حين كانت المداخيل توزع لا وفق العمل فحسب ، بل وحسب مساحة الأرض المقدمة من الفلاح للتعاونية ايضاً • ولم تصبح الارض ملكاً اجتماعياً ، ولم توزع المداخيل على أساس العمل فقط ، إلا في التعاونيات المتطورة التي هي ، من حيث الأساس ، من نوع الأرتيل الزراعي •

والآن ينتشر في معظم البلدان الاشتراكية ، اكثر فأكثر ، الشكل الاعلى للتعاونيات الزراعية الانتاجية، وهو الشكل القريب من الأرتيل الزراعية في الاتحاد السوفييتي •

ان تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً يجري، في بلدان الديموقراطية الشعبية ، في ظروف أخرى من النضال الطبقي • وهو أمر يسمح بمعالجة تصفية الكولاك ، كطبقة ، بطريقة أخرى • ففي عدد من البلدان عولجت القضية دون اللجوء الى المصادرة الزجرية • ففي ظروف خاصة ، وحسب الموقف الذي وقفه الكولاك من التدابير التي اتخذتها السلطة الشعبية ، أخذ قسم منهم كأعضاء في التعاونية • ومنح آخرون امكانية العمل في التعاونية ، موقتاً ، ثم اخذوا اعضاء فيها بعد اعادة تربيتهم بالعمل • وأكدت تجربة بلدان الديموقراطية الشعبية ، مرة أخرى ، أن تصفية طبقة الكولاك ، كطبقة ، هي جانب من اعادة بناء الريف اشتراكياً • الا أن طرق حل هذه المهمات يمكن أن تتباين وفقاً لتباين الظروف الموضوعية •

ان معظم بلدان الرابطة الأشتراكية العالمية قد حققت ، نتيجة تنفيذها لتجربة الاتحاد السوفييتي والمبادىء الأساسية لبرنامجه في التعاون تنفيذاً خلاقاً ، حققت نجاحات حاسمة في تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً • ففي عام ١٩٦٤ كان نصيب القطاع الاشتراكي من مجموع الاراضي الزراعية ، على نطاق المنظومة العالمية للاشتراكية ، يفوق ٩٠٪ •

الثورة الثقافية هي جزء لايتجزأ من تحويل المجتمع اشتراكيا

ليس بالامكان بناء المجتمع الاشتراكي من غير تحقيق نهوض جذري في ثقافة أوسع الجماهير الشعبية ، من غير تحقيق الثورة الثقافية •

ان النظرية الماركسية اللينينية تنظر الى الثورة الثقافية كقانونية عامة من قانونيات الانتقال الى الاشتراكية •

وتتحدد الضرورة الموضوعية للثورة الثقافية ، في أي بلد يبني المجتمع الجديد ، أولاً ، بأن الانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية الى تشكيلة أخرى ، مرتبط ، دائماً ، بتقدم ثقافي عام ، بتطور العلم والتكنيك • كما تتحدد ، ثانياً ، بأن الاشتراكية ، خلافاً لاشكال المجتمع القائمة على الاستثمار ، تتطلب مساهمة نشيطة من قبل أوسع جماهير الشغيلة في ادارة الدولة الاشتراكية وفي القضايا الاجتماعية • ان تطوير الانتاج الاجتماعي تطويراً تقدميا سريعاً ، وتحسين القاعدة التكنيكية ، يتطلبان تهيئة الملاكات العديدة من العمال المهرة الموصوفين ، وتكوين فئة مثقفة جديدة ، من العمال الفلاحين ، مخلصة لقضية الاشتراكية • وتؤدي الثورة الثقافية الى تجديد المجتمع روحياً والى خلق الثقافة الشعبية الحقة وتوطيدها • وهي عبارة عن مجموعة من التدابير أمثال تصفية الأمية الواسعة الانتشار ، وتصفية

شبه الأمية بين السكان ، وهو الأمر الموروث عن النظام السابق ، وكـذلك اعادة تثقيف الاخصائيين السابقين وخلق ملاكات الفئة المثقفة الاشتراكية ، ورفع مستوى اعداد جماهير العمال والفلاحين الرئيسية ، ثقافيا وتكنيكياً ، الى الحد الذي يقتضيه الانتاج الممكنن ، وتطوير ثقافة القوميات المضطهدة سابقاً ، وتطوير العلم وتوطيد صلاته بالانتاج ، والنضال ضد اضطهاد الانسان الروحي ، وتمتين الايديولوجية الماركسية اللينينية •

كان الاتحاد السوفييتي اول من حقق الثورة الثقافية • ففي هذا الوطن صفيت أمية السكان الواسعة في برهة زمنية تاريخية قصيرة • فـاذا كانت نسبة المتعلمين ، في عام ١٨٩٧ ، بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ ــ ٤٩ عاماً ، ٢٨٫٤٪ ، ففي عام ١٩٣٩ ، أصبحت النسبة ٨٧٫٤٪ ، وفي عام ١٩٥٩ ، ٩٨٫٥٪ •

لقد أصبح الاتحاد السوفييتي ، من حيث الأسـاس ، بلـد المعرفـة الشاملة • وفتحت أمام شعوب الوطن كلهـا آفـاق واسـعة نحو مناهـل الثقافة والازدهار • ان كثـيراً من الفئات القوميـــة التي لم تكن لتمتلك ، قبل الثورة ، ابجدية كتابية خاصة بها ، أصبحت لها في سنوات الثورة الثقافية هذه الابجدية وتمكنت منها •

ونفذ في الوطن التعليم الابتـدائي ذو السنوات الثماني الالزامي • وحقق تأهيل الطبقة العاملة المهني التكنيكي نجاحات جبارة • كما اسست شبكة واسعة من المعاهد الدراسية المتوسطة والعليـا • ففي عام ١٩٤٠/٤١ الدراسي كانت المؤسسات العليا وحدها تضم ٨١٢ الف طالب ، أي ما يقرب من ٦٫٥ مرات اكثر مما كان في روسيا القيصرية •

لقد حلت ، في الاتحاد السوفييتي ، إحدى أعاظم مهمات الثورة الثقافية، أي إنشاء الملاكات الواسعة من فئة المثقفين الاشتراكية الشعبية • فاذا كان في الوطن ، عام ١٩١٣ ، قرابة ٢٠٠ ألف اختصاصي يعملون في الاقتصاد الوطني ، بينهم ١٩٠ ألفاً من ذوي التعليم المتخصص العالي والمتوسط وغير المكملين للتعليم العالي ، ففي عشية الحرب الوطنية الكبرى ، أصبح عدد المتخصصين العاملين في الاقتصاد الوطني ٢ر٤٠١ مليون انسان بينهم ٩٠٩ آلاف انسان حاصلين على التعليم العالي •

وفي سبيل تنفيذ التدابير المختلفة في مجال زرع الايديولوجية الجديدة في وعي الشغيلة ، وتنمية ثقافتهم ، لم تأل دولة ديكتاتورية البروليتاريا جهداً ، خلال المرحلة الانتقالية كلها ، من أجل خلق الظروف المادية للثورة الثقافية ، وتطوير نشر الكتب ، وتوسيع شبكة المكتبات العامة وغيرها من مراكز الثقافة والمعرفة •

كما أن هذه المهمة ، مهمة تأمين التطوير الثقافي للمجتمع ، قد حلت بنجاح أيضاً في البلدان الأخرى السائرة في طريق الاشتراكية •

الطريق اللارأسمالي لتطوير البلدان التي حصلت على استقلالها السياسي

لقد أبان كلاسيكيو الماركسية اللينينية أن سيطرة العلاقات السابقة للرأسمالية ، أو العلاقات الراسمالية اللامتطورة ، في هذا البلد أو ذاك ، ليست حائلاً لايمكن تخطيه في انتقالها الى الاشتراكية ، متخطية مرحلة التطور الرأسمالية •

ولم يربط مؤسسو الشيوعية العلمية إمكانية انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية ، متخطية المرحلة الرأسمالية ، لم يربطوها فقط بالشروط الموضوعية والذاتية الناشئة في هذا الوطن أو ذاك ، بل وربطوها أيضا

بضرورة المساعدة المادية من جانب شغيلة البلدان التي انتصرت فيها الاشتراكية •

هذا التنبؤ تأكد بشكل ساطع عن طريق عملية بناء الاشتراكية في الجمهوريات القومية العائدة لروسيا السوفييتية ، وكذلك في عدد من البلدان الأخرى مثل جمهورية منغوليا الشعبية حيث كانت تسود العلاقات السابقة للرأسمالية ، فيما قبل الثورة •

إن انتقال عدد من البلدان ، أو بعض مناطق الدول العديدة القوميات ، الى طريق التطور اللارأسمالي ، يحدث عند توفر شرطين اساسيين : أولهما تبديل الشكل الحكومي لادارة المجتمع السياسية تبديلاً ثورياً • وثانيهما ، القيام بتحويلات ديموقراطية ثورية عميقة الى هذا الحد أو ذاك في علاقات الوطن الاجتماعية الاقتصادية •

تؤكد التجربة التاريخية أن التطور في الطريق اللارأسمالي في البلدان التي نضجت فيها الظروف الموضوعية والذاتية لبناء الاشتركية المباشرة يحدث إما على أساس ديكتاتورية البروليتاريا التي تقوم في اعقاب تصفية سلطة المستثمرين (في الاتحاد السوفييتي مثلاً) ،أو على أساس ديكتاتورية الشعب العامل الديموقراطية الثورية ، وهي التي تتحول تدريجياً الى ديكتاتورية البروليتاريا (مثلا في الجمهورية الشعبية المنغولية)•

في الحالة الأولى تتحقق ، الى جانب حل مهمات الثورة الاشتراكية ، تحولات ديموقراطية عامة • وتصفى العلاقات السابقة للراسمالية ، وتصادر ملكية الأرض الضخمة في صالح الطبقة الفلاحية العاملة وغيرها • في هذه الحال يتحقق مجموع التحولات الثورية الاولية في المناطق القومية ذات العلاقات السابقة للرأسمالية ، بتدرج اعظم مما في المناطق المتفوقة في

تطورها • ونتيجة لذلك ، يتوضع ، من حيث العموم ، اقتصاد ذو قطاعات متعددة ، يلعب القطـاع الاشتراكي الدور الأول بينهـا • ثم يتحول هـذا القطاع الى نظام اقتصادي اشتراكي مسيطر بلا منازع ، وتنقلب العلاقـات الاجتماعية كلها الى علاقات اشتراكية •

هكذا حدث الانتقال الى الاشتراكية في المناطق المستعمرة من روسيا ما قبل الثورة ، وكذلك في بعض البلدان الاخرى التي سارت في طريـق التطور الاشتراكي •

ان المنظومة الاشتراكية العالمية تتحول ، في الوقت الحاضر ، الى عامل حاسم في تطوير المجتمع • ويعتبر من أهم سمات العصر الحاضر انهيـار النظام الاستعماري للامبريالية ، وتحرر البلدان المستعمرة والتابعة من نير الامبريالية • ونتيجة لذلك تنشأ الظروف التي تسهل وتسرع انتقال البلدان التي لم تنضج بعد فيها الشروط للانتقال المبـاشر الى الاشتراكيـة عبر ديكتاتورية البروليتاريا، تسهل وتسرع انتقالها الى طريق التطور اللارأسمالي•

هنا يمكن أن يكون الشكل الحكومي لقيادة المجتمع سياسياً حكومة الديموقراطية الشعبية الناشئة في معمعان الثورة الديموقراطية الوطنية التي تعتبر الجبهة الديموقراطية الوطنية الموحدة عماداً لها ، هذه الجبهة التي توحد قوى الوطن التقدمية كلها : الطبقة العاملة (حيثما وجدت) وطبقة الفلاحين والبرجوازية الوطنية ، والفئة المثقفة الديموقراطية • مثل هـذا الشكل من قيادة المجتمع السياسية يحمل طابعاً انتقالياً • وعلى أساس هذا الشكل تلد ديكتاتورية البروليتاريا في معمعان تحول الثورة الديموقراطيـة الوطنية الى ثورة اشتراكية •

إن الطابـع المميز لنشاط دولـة الديموقراطيـة الوطنية هو أن هـذه الدولة تستطيع أن تحل ، في مجال التحويلات الاقتصادية الاجتماعيـة ،

لا مهمات ديموقراطية عامة فحسب (كالحصول على استقلال الوطن السياسي وتوطيده ، وكالنضال في سبيل الاستقلال الاقتصادي، وتصفية تحكم الاحتكارات الاجنبية ، والقضاء على البقايا الاقطاعية والعشائرية ، واجراء اصلاح زراعي في صالح الفلاحين الشغيلة ... الخ) ، وهي أمور هامة هنا ، بل وحل مهمات ذات طابع اشتراكي أيضاً . انها تستطيع الحد من نشاط الرسمال الوطني الخاص ، والقيام بتأميم ملكية البرجوازية الضخمة والمتوسطة ، وتحقيق التجميع التعاوني لصغار المنتجين السلعيين ، وتصنيع الوطن على أساس إنشاء القطاع الحكومي في الاقتصاد ... الخ .

ونتيجة لذلك ينشأ اقتصاد ذو قطاعات كثيرة يتضمن القطاع الحكومي والقطاع الحكومي الرأسمالي المشترك والقطاع التعاوني (لا سيما في الريف) ، والقطاع الخاص في المدينة والريف . وتتكون بنية المجتمع الاشتراكية تدريجياً ، فيتعاظم دور الطبقة العاملة ، وطبقةالفلاحين التعاونيين، ويرتفع مستوى معيشة الشغيلة .

أما الأساس الاقتصادي لدولة الديموقراطية الوطنية فهو القطاع الحكومي والقطاع التعاوني اللذان لا تعود علاقتهما الانتاجية تحمل طابعاً رأسمالياً مع أنها لم تصبح بعد اشتراكية . انها تحمل طابعاً انتقالياً ، وكلما تحولت الثورة الديموقراطية الوطنية الى ثورة اشتراكية تتحول تلك العلاقات الى علاقات اشتراكية .

حصيلة المرحلة الانتقالية ظفر الاشتراكية

تتم المرحلة الانتقالية من الراسمالية الى المجتمع الجديد ببناء اول مرحلة من مرحلتي اسلوب الانتاج الشيوعي ، مرحلة الاشتراكية .

لقد بني المجتمع الاشتراكي ، لأول مرة ، في الاتحاد السوفييتي . وعبر عن ظفر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، قانونياً ، بالدستور المعلن في عام ١٩٣٦ .

واستغرقت المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية في هذا البلد قرابة عشرين عاماً •

إن ظفر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وفي عدد من البلدان الأخرى انما يعني :

ـ تحول القطاع الاشتراكي الى نظام اقتصادي اشتراكي مسيطر من دون منازع • فيتحول الاقتصاد العديد القطاعات الى اقتصاد اشتراكي موحد• (وتحل قضية « من الغالب ومن المغلوب » ، كلياً ودون رجوع ، في صالح الاشتراكية •) هكذا كان القطاع الاشتراكي ، في الاتحاد السوفييتي، يؤلف، في عام ١٩٣٧ ، ٩٩٪ من الصناديق الانتاجية الاساسية ، و ٩٩٫١٪ من الدخل الوطني ، و ٩٩٫٨٪ من منتجات الصناعة الاجمالية ، و ٩٨٫٥٪ من الانتاج الاجمالي للاقتصاد الزراعي ، و ١٠٠٪ في تجارة المفرق للمؤسسات التجارية (بما فيها مؤسسات التغذية العامة) •

ـ استبدال العلاقات الاشتراكية ، ثورياً ، بالعلاقات الانتاجية الرأسمالية • ومع ظفر الاشتراكية تتصفى كلياً علاقات استثمار الانسان للانسان ، واساس هذه العلاقات الاقتصادي : الملكية الرأسمالية الخاصة • وتتوطد علاقات انتاجية اشتراكية جديدة ، علاقات التعاون الرفاقي ، والمساعدة الاشتراكية المتبادلة ، هذه العلاقات التي يعتبر أساسها الاقتصادي الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج • ومع ظفر الاشتراكية يقضى، كلياً ، على الحيازة الطفيلية لثمار الانتاج • ويذهب الدخل الوطني كله الى الشغيلة ، واليهم وحدهم • ويطبق في المجتمع مبدأ « من كل انسان بقدر طاقته ولكل حسب عمله » •

ـ خلق القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية في اعقاب التصنيع الاشتراكي ، والتحويل الاشتراكي التدرجي للاقتصاد الفلاحي الصغير •

وينتشر الانتاج الآلي الضخم انتشاراً عاماً • ويسيطر حتى في الاقتصاد الزراعي •

ـ التبدل الجذري في شروط حياة المجتمع المادية • فقوانين الرأسمالية الاقتصادية تتخلى عن المسرح كلياً ، في حين تتمتع قوانين الاشتراكية الاقتصادية بآفاق واسعة من أجل عملها • وتستخدم الدولة الاشتراكية القوانين الاقتصادية في نشاطها العملي من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية •

ـ التغلب بنجاح على تناقضات المرحلة الانتقالية • ان ظفر النظام الاشتراكي الكامل يقتضي التغلب على التناقض الأساسي في المرحلة الانتقالية، التناقض القائم بين الاشتراكية النامية وبين الرأسمالية المنهارة ، ولكنها لم تصف بعد تصفية كلية • ويؤدي التصنيع الاشتراكي، والتحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي الى التغلب على التناقضات بين السلطة السياسية الطليعية وبين الأساس الاقتصادي المتخلف ، بين الصناعة الاشتراكية الضخمة التي تتطور وفق مبدأ تجديد الانتاج الموسع وبين الاقتصاد الفلاحي الفردي الصغير ، الضعيف في إنتاجه •

ـ تبدل بنية السكان الطبقية • مع ظفر الاشتراكية تتصفى الطبقات المستثمِرة في المدينة والقرية كلياً : الرأسماليون ، والاقطاعيون ، وتبقى في الوطن طبقتان صديقتان ، طبقة العمال وطبقة الفلاحين الشغيلة ، وفئة مثقفي العمال والفلاحين الجديدة • هذا التبدل لا يصيب البنية الطبقية فقط، بل وطابع الطبقات ، ووضعها في المجتمع • إن الطبقة العاملة ، إذ تصفي الراسمالية ، وتحول وسائل الانتاج من الملكية الخاصة الى الملكية الاجتماعية ، لا تعود طبقة محرومة من وسائل الانتاج • انها تتحول الى طبقة متحررة من الاستثمار وحائزة ، مع الشغيلة جميعاً ، على وسائل الانتاج • وتصبح الطبقة العاملة قائدة المجتمع الجديد والقوة البناءة فيه • ومع ظفر الاشتراكية يتصفى انفصال وسائل الانتاج عن الشغيلة الذين هم

قوة المجتمع الانتاجية الاساسية • وتتوقف الطبقة العاملة التي تعمل في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، عن أن تكون سلعة • كما تتوقف طبقة الفلاحين عن ان تكون طبقة صغار المتجين السلعيين • إنها تتحول الى طبقة جديدة متحررة من الاستثمار وتتطور على اساس الملكية الاشتراكية التعاونية الكولخوزية • وتساهم طبقة الفلاحين ، متحدة مع الطبقة العاملة ، إسهاماً نشيطاً في ادارة الدولة الاشتراكية • ان الاساس الاقتصادي العام ، الذي يقوم عليه نشاط الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين ، الاقتصادي، يقرب ما بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، ويجعل اتحادهما اتحاداً لا انفصام له • وتنمو فئة المثقفين الاشتراكيين النابعة من الشعب ، وهي الفئة المخلصة لقضية بناء الاشتراكية والشيوعية •

ـ تصفية التناقض الذي كان قائماً بين المدينة والقرية ، بين العمل الفكري والعمل الجسماني • فاذا كانت المدينة ، في ظل الرأسمالية ، تستثمر الريف ، فانها ، في ظروف الاشتراكية ، تمده بالمساعدة التكنيكية والتنظيمية والثقافية • كما ان الريف الاشتراكي ، بدوره ، يمون المدينة بالمواد الغذائية والمواد الأولية • واذا كانت مصالح المثقفين والشغيلة ، في المجتمع الرأسمالي ، تتعارض فيما بينها ، ففي ظل الاشتراكية ، يربط المثقفون بالطبقة العاملة وطبقة الفلاحين برباط لا انفصام له • ومع هذا ففي الاشتراكية تبقى فوارق أساسية بين المدينة والقرية ، بين العمل الفكري والعمل الجسماني •

ـ التبدل الجذري في وضع الشغيلة المادي ومستواهم الثقافي • فمع تصفية الطبقات المستثمرة واستهلاكها التبذيري يصبح الدخل الوطني كله ملكاً للشعب • كما أن شروط العمل تتبدل تبدلاً جذرياً • فتتحسن شروط سكن الناس في الريف والمدينة تحسناً أساسياً ، وتصبح جميع منجزات الثقافة الحديثة منجزات الشغيلة أنفسهم •

ـ تصفية التباين السياسي والاقتصادي بين الأمم • ان بناء الاشتراكية يرافق تطور جميع القوميات والأقليات تطوراً اقتصادياً وثقافياً شاملاً • وتقضي الاشتراكية على الاسس التي تولد الاضطهاد والتباين بين الأمم •

إن الاتحاد السوفييتي ، الذي بنى الاشتراكية ، يدخل مرحلة جديدة من التطور ، مرحلة الانتقال التدرجي نحو الشيوعية •

ويتمتع بناء المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي بأهمية تاريخية عالمية • ونتيجة لذلك ، ثبتت امكانية تصفية الرأسمالية ، والقضاء على استثمار الانسان من قبل الانسان ، وبناء المجتمع الجديد • ان الجهود البطولية التي بذلها الشعب السوفييتي ، كانت مثالا ساطعاً يحتذيه شغيلة

البلاد الاخرى في نضالهم في سبيل التحرر من عبودية العمل المأجور ، ومن اجل بناء مجتمع جديد • لقد كانت هذه الجهود شاهداً على إمكان تحويل افكار الماركسية اللينينية الى واقع حي تحويلاً ظافراً •

لقد حقق شغيلة البلدان الاخرى السائرة في طرق الاشتراكية ، باستخدامهم القانونيات الاساسية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، استخداماً خلاقاً ، حققوا نجاحات حاسمة في تحويل المجتمع الرأسمالي ، ثورياً ، الى مجتمع اشتراكي • فصفيت في معظم هذه البلدان القطاعات العديدة في اقتصادها ، وبنيت اسس المجتمع الاشتراكي •

لقد جاء في

برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي أن وحدة قوى المعسكر الاشتراكي تضمن ، كما ينبغي ، كل وطن اشتراكي من مؤامرات الرجعية والامبريالية• ان اندماج الدول الاشتراكية في معسكر واحد ، ووحدتها المتوطدة ، وقوتها المتنامية باستمرار ، تؤمن ظفر الاشتراكية والشيوعية التام في نطاق المنظومة كلها »[1] •

إن انشاء المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي ، وبناءه الظافر

(١) « برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي » ص ٢٠ •

في البلدان الاخرى السائـرة في طريق التطور الاشتراكي ، هما شاهدان على انتصار الماركسية اللينينية ، القوة الحيوية العظمى للنظام الجديد .

لقد اعتمدت سياسة الدولة الاشتراكية ، منذ البداءة ، على استخدام قوانين الاشتراكية الاقتصادية استخداماً واعياً ، وهي القوانين التي نشـأت في المرحلة الانتقالية . هذه القوانين تتطور تطوراً شـاملاً في اعقاب انتصـار الاشتراكية . وسنستعرض أثرها في فصول أخرى .

الفصل الثاني

الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

طابع العمل

قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي

الاشتراكية هي المرحلة الاولى من أسلوب الانتاج الشيوعي • انها والشيوعية الكاملة شيء واحد من حيث السمات الجذرية • الا أن فوارق أساسية تقوم بين كل من مرحلتي اسلوب الانتاج الشيوعي • وتنحصر هذه الفوارق في تباين مستوى القوى المنتجة ، واختلاف درجة نضوج العلاقات الانتاجية • هذا الوضع يحدد ، فيما يحدده ، نقطة انطلاق دراسة قانونيات تطور الاقتصاد الاشتراكي •

١ : الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

الاساس الاقتصادي للاشتراكية والشيوعية

يعني بناء الاشتراكية سيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج ، في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، سيادة لاتنازع •

ويعتبر العلم الاقتصادي الماركسي اللينيني الملكية كعلاقة بين الناس في مجال إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها • لقد عرف ماركس الملكية ، موجزاً ، بأنها الحيازة • فطابع العلاقات الاقتصادية بين الناس انما يتحدد بملكية وسائل الانتاج ، وحيازة عطاء الانتاج الاجتماعي •

لهذا فدراسة الأشتراكية على أنها المرحلة الأولى من اسلوب الانتاج الشيوعي ، انما تبدأ من تحليل أشكال الملكية •

جوهر الملكية الاشتراكية إن الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج هي ملكية الشغيلة ذاتهم ، ملكيتهم الاجتماعية المشتركة • إن اعضاء المجتمع الاشتراكي ، إذ يضعون أيديهم على وسائل العمل وادواته بصورة مشتركة ، يستخدمونها في عملية الانتاج وفق مصالحهم •

لقد نشأت الملكية الاشتراكية ، خلافاً لملكية المجتمع البدائي الجماعية لوسائل الانتاج ، التي كانت تعبر عن ضعف الانسان امام قوى الطبيعة ، نشأت عن تعاظم قوى المجتمع الانتاجية على نطاق واسع • إن الانتاج الآلي الضخم الحديث ، بما يتمتع به من نظام تقسيم العمل الاجتماعي الواسع التطور ، يجمع عمل المؤسسات العديدة في عملية انتاجية اجتماعية موحدة • انه يتطلب عمل ملايين وملايين الناس المشترك المخطط ، وإدارة اجتماعية لعملية الانتاج هذه •

في ظل الرأسمالية يكون طابع حيازة الانتاج في تناقض صدامي مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • فمنتجو الخيرات المادية المباشرون محرومون، في هذا النظام ، من وسائل العمل وأدواته • وهذا هو الأساس الاقتصادي لحيازة مالكي وسائل الانتاج عمل المنتجين المباشرين الفائض ، بلا مقابل ، أي لاستثمارهم •

إن النظام الاشتراكي الاجتماعي يجمع بين قوة العمل وبين وسائل الانتاج • فيصبح شغيلة الصناعة ، والاقتصاد الزراعي ، والنقل ، وفروع الاقتصاد الوطني الأخرى ، يصبحون ، أنفسهم ، أصحاب وسائل الانتاج ومنتوجاتها ، بصورة مشتركة • وبهذا يُقضى على استثمار الانسان للانسان ، وتنشأ وحدة وعمومية مصالح الشغيلة الأساسية في تطوير الانتاج الاجتماعي•

وتتطلب الاشتراكية سيطرة قطاع اقتصادي واحد يعتمد على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، سيطرة غير منازع فيها • أما في المجتمعات السابقة للاشتراكية فقد قامت ، لزمن طويل ، قطاعات اقتصادية متباينة ، معاً • ففي المجتمع البرجوازي الحديث ، مثلاً ، توجد ، إلى جانب الملكية الرأسمالية الضخمة ، ملكية صغيرة ناشئة عن العمل ، وبقايا من الملكية الاقطاعية ، وحتى بقايا علاقات ذات طابع رقي • ويفسر مثل هذا « البقاء » لقطاعات متباينة من الاقتصاد ، بوحدة نموذجية الأساس الاقتصادي • فهذه القطاعات كلها تعتمد على اشكال متباينة من الملكية الخاصة • إن الطبقات السائدة كثيراً ما تهتم اهتماماً مباشراً بالحفاظ على اشكال استثمار الشغيلة السابقة للرأسمالية وحتى ببعث هذه الأشكال ، اذا كان هؤلاء الشغيلة وسيلة سهلة لاغناء البرجوازية •

وتنكر الاشتراكية ، من حيث المبدأ ، جميع أشكال الملكية الخاصة وألوانها ، وهي الملكية التي لايمكن القضاء على استثمار بعضهم للآخرين ، وعلى الاسباب التي تولده ، من غير القضاء عليها •

علاقات الجماعية وطابع العمل

تقضي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على الاشكال التناقضية للعلاقات القائمة بين الناس • فعندما تخص وسائل العمل وأدواته المجتمع ، لا يعود بامكان أحد استخدامها على حساب الآخرين ، واستعمالها من أجل جني الربح من عمل غيره • لهذا ، تتوقف وسائل الانتاج ايضاً عن ان تكون رسمالا ، اي أداة الاستثمار • وهذه الوسائل ، في الاشتراكية ، لاتخص أفراداً معينين ، بل تخص المجتمع كله ، تخص الشغيلة جميعاً • وفي هذه الظروف تتوقف قوة العمل أيضاً عن أن تكون سلعة ، لأن المنتجين أنفسهم أصبحوا ملاكين مشتركين لوسائل الانتاج والمنتجات • إنهم ينظمون الانتاج معاً ، ويديرون الاقتصاد الوطني وفروعه ومؤسساته ، والاستهلاك الشخصي •

إن الملكية الاشتراكية تبدل طابع العمل تديلاً جذرياً : فيصبح العمل في جميع حلقات الاقتصاد الجماعي ، اجتماعياً بشكل مباشر • فاذا كانت الملكية الخاصة ، في ظل الرأسمالية ، تفصل المنتجين وتعزلهم بعضاً عن بعض ، ولا يتبدى الطابع الاجتماعي لعملهم الا في السوق من خلال التبادل، فان ما يميز الاشتراكية هو أمر آخر : فخلال عملية الانتاج فيها ، يندمج عمل الشغيل المنفرد ، شأنه شأن عمل مجموعة من الشغيلة ، في مجموع من العمل الاجتماعي ، باعتباره جزء ضرورياً لايتجزأ منه • ولهذا ، يصبح بامكان المجتمع الاشتراكي توفير كميات ضخمة من العمل كانت تذهب ، في ظروف الرأسمالية ، هباءً •

ومع قيام سيطرة الملكية الاجتماعية الاشتراكية على وسائل الانتاج سيطرة لا تنازع فيها ، تتوطد مساواة اعضاء المجتمع جميعاً في علاقتهم بوسائل الانتاج ، وبالتالي ، يتوطد الحق المتساوي بالعمل ، والحق المتساوي بنوال كل عضو نصيباً من الثروة الاجتماعية يتناسب وما يقدمه من العمل الفردي•

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج توطد عمومية العمل والزاميته• فالعمل الفردي ، فالمساهمة الفردية في الانتاج الاجتماعي وفي غير ذلك من أشكال النشاط النافع ، يصبح ، بالنسبة الى الجميع ، المصدر الوحيد لتأمين المعيشة • ولا يملك أي انسان الحق باستثمار عمل الآخرين • أما أولئك الذين يستنكفون عن العمل فانهم يتعرضون لادانة المجتمع • ويصبح منتوج العمل الجماعي ملك الشغيلة ذاتهم ، ويوزع وفق مصالحهم • فبدلاً من العمل الاكراهي في صالح المستثمرين ، يحل العمل للانسان ذاته ، لمجتمعه•

بيد أن قيام سيطرة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج لا يؤمن ، بذاته ، إسهام جميع القادرين على العمل اسهاماً نشيطاً في العمل الاجتماعي، لايؤمن عملهم الرفيع الانتاجية • فما دام المجتمع الاشتراكي ما يزال يفتقر

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ص ٩٠ •

الى فيض من المنتجات ، ولا تتوفر فيه إمكانية توزيع الخيرات المادية حسب الحاجات ، لذا كان لابد ، الى جانب اللجوء الى الحافز المعنوي ، من اللجوء الى حافز المصلحة المادية لكل شغيل في نتاج عمله • وفي ظلال الاشتراكية ، كما في ظروف الرأسمالية ، توجد ضرورة موضوعية لتقسيم العمل الى عمل ضروري وعمل فائض •

فالعمل الضروري في المجتمع الاشتراكي هو هذا القسم من العمل الفردي ، وبالتالي ، هذا القسم من العمل الاجتماعي العام ، الذي يعطي منتوجاً يذهب مباشرة الى سد حاجات العامل المنتج الشخصية ، وحاجات عائلته • وخلال زمن العمل الضروري يخلق العامل المنتج ما يعادل أجرة عمله ، وما يعادل ذلك القسم من صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، الذي يدخل في نطاق استهلاكه الشخصي •

أما العمل الفائض في المجتمع الاشتراكي فيبرز كقسم من عمل العمال المنتجين ، الذي يخلق المنتوج الفائض ، والذي يستخدم لتوسيع الانتاج وتحسينه ، ولتأمين حاجات الشغيلة الاجتماعية الثقافية ، ولاعاشة اجهزة الادارة الحكومية ، وللدفاع عن الوطن ، وغير ذلك من الحاجات الاجتماعية •

وفي ظروف الاشتراكية تنتفي التناقضات التناحرية بين العمل الضروري والعمل الفائض • فشغيلة الانتاج الاجتماعي يهتمون بكل من العملين ، باعتبار أن ما يستخدم في صالحهم ، وفي صالحهم وحدهم ، ليس العمل الضروري فقط ، بل والعمل الفائض أيضاً • فالعمل الفائض ، إذن ، يخدم الأساس المرتقب ، والضمان لتطور الانتاج الاجتماعي التالي ، ولزيادة رفاه الشغيلة ، وتحريرهم كلياً من أي نوع من أنواع الحاجات والحرمانات •

ان الملكية الاجتماعية تخلق وحدة مصالح الشغيلة في الانتاج ، وفي جميع ميادين الحياة الاجتماعية الأخرى • إنها توحد الناس في مجموعة عمل متراصة • فيصبح كل شغيل مهتماً في

تطوير الانتاج الاجتماعي • وعلى أساس وحدة مصالح الشغيلة الأساسية تقوم وتتطور علاقات التعاون الأخوي والمساعدة المتبادلة ، علاقات التعاون الاشتراكي ، التي تتجاوب ومصالح المجتمع كله •

وتتيح العلاقات الانتاجية الاشتراكية للناس إمكانية التحسس الواقعي لقوة الجماعة ، ولاهتمام المجتمع بثروة جميع العاملين ، وامكانية التحرر التدريجي من عادات الملكية الخاصة • ويأخذ الناس بالاعتقاد بأن رفاه كل انسان لا ينال إلا بالتعاون الوثيق ، والعمل المشترك • ولهذا ، فمع ازدهار الاقتصاد الاشتراكي ، وتوطد العلاقات الانتاجية الجديدة ، يتوطد شعار الحياة الاشتراكي « كلنا للفرد ، والفرد للكل » ، ليحل محل المبدأ الحياتي البرجوازي « من بعدي الطوفان » ، وتستبدل الجماعية الاشتراكية بالفردية البرجوازية •

ومع توطد الملكية الاشتراكية الاجتماعية يتبدل وضع الشغيلة الاجتماعي تبدلاً جذرياً • ففي الاشتراكية يتحدد وضع الانسان في المجتمع لا بمنبته أو ثروته ، بل يتحدد فقط بكفاءاته الشخصية وعمله في صالح المجتمع • إن بطولة العمل هي أعظم قيمة في المجتمع الاشتراكي • وتُحدث شروط العمل والحياة الجديدة انعطافاً في نظرة الناس الى العمل • فيصبح العمل واجب شرف اجتماعي بدلاً من أن يكون عبئاً ثقيلاً مقرفاً • وهو يتحول ، تدريجياً ، الى أول حاجة معاشية لكل انسان قادر على العمل•

إن الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تحدث تبديلاً جذرياً في العلاقات الاقتصادية والسياسية المتبادلة بين الامم • وتنعدم التربة الاقتصادية للعداوات والنزاعات بين الأمم •

وتؤدي الملكية الاشتراكية ، وتطورها على النطاق العالمي ، الى القضاء نهائياً على الأساس الاقتصادي للحروب بين الدول • ان الميل إلى الفتح واستعباد الشعوب الأخرى أمر غريب ، موضوعياً ، عن شغيلة البلدان الذين

تحرروا من الاضطهاد والاستثمار ، والذين توحدهم الملكيةالمشتركة لوسائل الانتاج •

هكذا تبدو الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الدعامة الوطيدة للقضاء نهائياً ، ومن غير رجعة ، على التباين الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الناس ، وعلى نهب الناس واستثمارهم بعضاً لبعض ، وتخلق آفاقاً ، لم تعرف من قبل ، أمام تطوير القوى الانتاجية •

٢ : ـ أشكال الملكية في الاشتراكية وخصائصها

يمر تطور الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج بمرحلتين : اشتراكية ، وشيوعية • فالملكية الاشتراكية تتجاوب مع مستوى أقل تقدماً من تطور قوى المجتمع الانتاجية ، ولذا تكون أقل نضجاً من الملكية الشيوعية • في المرحلة الاشتراكية ما تزال توجد ، بعد ، فوارق هامة في مستوى تطور فروع الاقتصاد الوطني • فالطابع الاجتماعي في الاقتصاد الزراعي وفي قسم ما من انتاج سلع الاستهلاك الشعبي ، أقل تطوراً مما في الفروع القيادية للصناعة •

كما قيل من قبل ، فان المقدمات المادية للتقدم نحو الاشتراكية في الفروع المتباينة ، لا تنضج في وقت واحد • فالانتاج الرأسمالي الضخم يبدو ناضجاً ليكون ملكاً عاماً على النطاق الشعبي العام ، في حين يبدو اقتصاد صغار المنتجين السلعيين في المدينة والقرية غير مؤهل بعد ليكون كذلك • لهذا يعتبر صبغ الاستثمارات الصغيرة القائمة على عمل أصحابها بالصبغة الاجتماعية عن طريق تحويلها الى تعاونيات إنتاجية ضخمة إحدى أهم مهمات المرحلة الانتقالية • ونتيجة لهذه الظروف الموضوعية تبرز الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، في الاشتراكية ، تحت شكلين : ـ ملكية شعبية عامة (حكومية) وملكية كولخوزية تعاونية •

الملكية الاشتراكية الشعبية العامة (الحكومية)

تعتبر الدولة الاشتراكية في المجتمع الاشتراكي ممثلة الشعب كله ، ومعبرة عن إرادته ومنفذة لها • لهذا تأخذ الملكية الشعبية العامة شكل ملكية حكومية •

في البلدان الاشتراكية كلها يعود القسم الاساسي من وسائل الانتاج للدولة • ففي الاتحاد السوفيتي تفوق نسبة الملكية الحكومية لوسائل الانتاج ٩٠٪ • ويعمل في الصناعة اكثر من ٢٠٠ الف مؤسسة حكومية ، وفي الاقتصاد الزراعي اكثر من ١٢ ألف سوفخوز • كما تملك الدولة السوفيتية المصارف وجميع انواع النقل من الخطوط الحديدية ، الى النقل الجوي والمائي ، والقسم الأعظم من نقل السيارات ، وتملك خطوط المواصلات ، والقسم الأساسي من المؤسسات التجارية ، كما تملك صندوق بيوت السكن في المدن والمدن العمالية ، ومؤسسات البلدية ، والقسم الأعظم من مؤسسات الثقافة والفن •

وقد أممت في الاتحاد السوفييتي كلياً الأرض وما تحتها ، والاحراج والمياه • كما أمم ما تحت الأرض والاحراج والمياه في البلدان الاشتراكية الأخرى • ويعود للدولة هنا أيضاً قسم من الأراضي الزراعية •

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هي اعلى شكل متطور للملكية الاشتراكية الاجتماعية • وهي اكثر ما تتجاوب كل التجاوب مع المستوى الحديث لتطور القوى المنتجة ، وهي بالنسبة الى درجة الجماعية تقف قريباً من الملكية الشيوعية •

وتشكل وسائل الانتاج الخاصة بالدولة الصندوق الاجتماعي الوحيد الذي تنمو أمواله بفضل المداخيل المتأتية عن الاقتصاد الوطني كله • ان كل عضو من اعضاء المجتمع يتمتع بحق العمل على وسائل انتاج الدولة، وبحق نوال قسم من المنتوج الاجتماعي يتلاءم ونصيبه من العمل • كما أن

كل فرد ملزم أيضاً بأن يسهم بعمله في توطيد الملكية الشعبية العامة وتطويرها • ان العمال والفلاحين والمثقفين هم سواء أمام ملكية الدولة• وهي تشكل الأساس الاقتصادي لحياة الشعب كله ، والمقدمة الأساسية لسير تطور المجتمع في طريق الشيوعية • لقد سمى لينين المؤسسات الحكومية بمؤسسات النموذج الاشتراكي الحق •

وتبدو الملكية الحكومية لوسائل الانتاج شكل الملكية الاشتراكية القائد • إنها تنتشر ، قبل كل شيء ، في فروع الصناعة الثقيلة ، التي تحدد تطور الاقتصاد الوطني كله • ثم ان الانتاج في المؤسسات الحكومية هو أكثر تمركزاً ومكننة ، وهنا يتوفر اعلى مستوى من تخصص العمل وتعاونيته وتنظيمه •

ومع تعاظم القوى الانتاجية تتوطد الملكية الشعبية العامة وتتطور : فيشتد طابع الانتاج الاجتماعي ، ويتعاظم مستواه التكنيكي وفعاليته الاقتصادية ، ويزداد عدد المؤسسات الشعبية العامة ، وأحجامها ، وطاقتها الانتاجية ؛ ويتعمق تقسيم العمل الاجتماعي ، ويتطور تخصص الانتاج وتعاونيته ، وتنشأ المنظومات الاقتصادية الموحدة : من مولدات للطاقة ونقلية ••• الخ ؛ ويتحسن التخطيط وادارة المؤسسات الحكومية والاقتصاد الوطني ككل ، وتقوى الرقابة على إنتاج المنتجات وتوزيعها ، وتتحسن كل منظومة التعاضد الأخوي والتعاون في العمل •

وهذا كله يخلق المقدمات الضرورية لتكوُّن الملكية الشيوعية الشعبية العامة ، تكوُّنا تدريجياً ؛ لتكوُّن ما يلائم هذه الملكية من علاقات إنتاجية شيوعية •

الملكية التعاونية الكولخوزية

إن الملكية التعاونية لوسائل الانتاج توجد تحت شكل ملكية تعاونيات زراعية إنتاجية ، وتحت شكل اتحادات تعاون استهلاكي وحرفي• وتعتبر الأرتيلات (الكولخوزات) نموذج التعاون الرئيسي الغالب في معظم البلدان

الاشتراكية • فيها عممت أكثر أدوات العمل ومواضيعه أهمية : كالآلات ، وماشية الجر ، والأبنية الرئيسية ، والأدوات المعدة للانتاج ، وماشية الانتاج ، والبذور ، والعلف ••• الخ • إن أدوات الانتاج هذه لاتخص المجتمع كله ، بل تخص بعض الجماعات العاملة ، وتستخدم لادارة الاقتصاد الاجتماعي •

لقد عمد الاتحاد السوفيتي ومنغوليا الشعبية الى جعل الأرض التي يقوم عليها الانتاج الكولخوزي ملكية حكومية • اما في عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى ، فأصبح ما يميز التعاونيات الانتاجية من نموذج الأرتيل الزراعي أن الأرض لاتعمم الا في نطاق كل اتحاد قائم على العمل • في حين توجد مثل هذه التعاونيات الانتاجية التي لم تدخل الارض ووسائل الانتاج التي قدمها الفلاحون عند انتسابهم الى التعاونية ، بعد كلياً في الملكية التعاونية، رغم استخدامها بشكل جماعي • ويستطيع المالكون الفرديون لوسائل الانتاج هذه أن ينالوا ، فضلاً عن المداخيل المتأتية عن عملهم الشخصي حسب نوعه وكميته ، دخلاً إضافياً متلائماً مع ما يقدمونه من أرض ووسائل انتاج • مثل هذه الاتحادات الفلاحية عبارة عن شكل انتقالي من أشكال نشر التعاونيات في الاقتصاد الزراعي يتيح التدرج في نقل المنتجين الفرديين الى تعميم كامل لاهم وسائل الانتاج •

في عام ١٩٦٥ أصبحت الصناديق الأساسية في كولخوزات الاتحاد السوفيتي تشكل ٣١ر١ مليار روبل ، كما غدت أراضي الكولخوزات الاجتماعية المزروعة تزيد على نصف جميع مساحات الوطن المزروعة • وأصبح منتوجها السلعي يشكل ٥٨٪ من المنتوج السلعي للانتاج الزراعي المعمم • أما في البلدان الاشتراكية الأخرى فالنسب المذكورة تتباين تبعاً لهذه الظروف التاريخية والاقتصادية وغيرها ، أو تلك •

إن انتقال وسائل انتاج صغار المنتجين الى ملكية جماعية ، في ظروف

ديكتاتورية البروليتاريا ، لدى قيام قطاع انتاجي حكومي جبار ، يحاكي في أهميته الانتقال من الملكيــة الصغيرة الخاصـة الى الملكيــة الاجتماعيـة الاشتراكة الضخمة . وتبدو المؤسسات التعاونية في هذه الظروف ، شأنهـا شأن المؤسسات الحكومية ، تبدو مؤسسات اشتراكيـة . فوسـائل الانتـاج القائمة في ملكية هذه المؤسسات لم تعـد تعتبر رسمالاً ، لم تعد تعتبـر اداة استثمار عمل بعضهم من قبل الآخرين .

وتبعاً لذلك ، تنعدم التربة الاقتصادية لنشوء العنـاصر الرأسماليـة في الريف ، ولخراب المنتجين المبـاشرين . كما يتـوقف الصراع التنافسي الملازم للانتاج السلعي الصغـير ، وسيطرة فوضى السـوق عـلى المنتجين . ويصبح تخطيط تطوير الانتاج ممكناً وضرورياً . ويدار الانتاج ، سواء في القطاع الحكومي ، أو في المؤسسات التعاونية من أجل سد حاجات جميع أعضاء المجتمع المادية والفكرية سداً اكثر تكاملاً باستمرار . وتوزع مداخيل الذين يساهمون في الانتاج حسب نوع عملهم ومقداره .

لقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي« **أن الشكل الكولخوزي يستجيب كل الاستجابة لمستوى وحاجات تطوير القوى المنتجة الحديثة في القرية ، ويتيح ، بشكل فعال ، استخدام التكنيك الجديد ومنجزات العلم ،** واستعمال موارد العمل استعمالاً عقلانياً . **ان الكولخوز تجمع بين مصالح الفلاحين الفردية وبين المصالح الاجتماعية ، الشعبية العامة ، تجمـع بـين الاهتمام الفردي والجماعي بنتاج العمل ، وتفتح امكانيات واسعة أمام زيادة المداخيل ورفاه الفلاحين على أساس رفع انتاجية عملهم ... ان الكولخوز هي مدرسة الشيوعية بالنسبة الى الفلاحين »[١] .**

إن للشكل الكولخوزي التعاوني ، وللشكل الشعبي العام للملكيـة

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ص ٧٧ .

الاشتراكية طبيعة اقتصادية اجتماعية واحدة • ولكن هذه الطبيعة الواحدة لا تنفي قيام فوارق بين الشكلين •

فالملكية التعاونية الكولخوزيـة هي أقل نضوجاً من الشـكل الشعبي العام للملكية الاشتراكية • ففي أساسها تقوم درجة من تعميم الانتاج أقل منه في المؤسسات الحكومية • فاذا كانت المؤسسات الشعبية العامة لا تنطوي إلا على وسائل إنتاج معممة كلها ، على نطاق المجتمع ، ففي المؤسسات التعاونية لا يتوفر التعميم الا في نطاق جماعة عمل معينـة فقط • وعلى هذا فان قسماً من وسائل الانتاج ، في الكولخوزات ، يبقى عائداً لملكية الكولخوزيين •

كما أن نتاج المؤسسات الحكومية انما يعود للمجتمع كله • في حين أن منتجات الانتاج التعاوني تكون ملكية كولخوز معين •

إن التباين في درجة تعميم وسائل الانتاج في المؤسسـات الحكوميـة والمؤسسات التعاونية ، يحدد ، في الوقت ذاته ، التباين في درجة استقلالهـا الاقتصادي ، وتباين طرق التعاون الاقتصادي بين المؤسسات داخل كل فرع من فروع الانتاج • وهكذا فاذا كانت جماعة العمل في المؤسسات الحكومية لا تتمتع الا بحق استخدام ما لديها من وسائل الانتاج ، والا باستقلال تنفيذي اقتصادي ، فان جماعة العمل في الأرتيل الزراعي هي المالكة لما هو في حوزتها من وسائل الانتاج •

إن وسائل إنتاج المؤسسة الحكومية تتأتى عن المداخيـل التي تخص المجتمع كله ، سواء عن طريق الاموال المركزية ، أو عن طريق مداخيل المؤسسة المعنية • أما وسائل المؤسسات التعاونية فتتأتى ، من حيث الأساس ، عن طريق مداخيل كل أرتيل زراعي •

وتتلقى المؤسسات التي تخص الشعب كلـه ، من الدولة ، المهمـات التي تحدد أهم مؤشرات الانتـاج وتحقيق المنتجات • أما المؤسسات التعاونية فتتلقى من الدولة خطة ـ الطلبيات لبيع قسم معين من المنتـوج السلعي الى

مؤسسات التموين بأسعار محددة • وتحل هذه المؤسسات بذاتها ، كثيراً من قضايا نشاطها الاقتصادي •

ثم إن القسم الأعظم من أجور العمال والمستخدمين العاملين في المؤسسات الحكومية انما يتأمن من مداخيل المجتمع كله • اما مداخيل الكولخوزيين الفردية المتأتية عن العمل في الاستثمارة الجماعية فتتأمن قبل كل شيء ، من مداخيل الأرتيل الزراعية المعنية ، ومن مساعدة الدولة المالية •

الا أن الفوارق بين شكلي الملكية الاشتراكية ، شكل الملكية الشعبية العامة الحكومية ، وشكل الملكية الكولخوزية التعاونية ، ليست فوارق جذرية • وهما شكلان لايخرجان عن نطاق نموذج واحد للملكية ، الملكية الاشتراكية ، ويُتغلب على هذه الفوارق في عملية تطوير القوى المنتجة ، هذه القوى التي تشترط رفع درجة تعميم الانتاج الكولخوزي ، وارتفاع الملكية الكولخوزية التعاونية ، تدريجياً ، الى مستوى الملكية الشعبية العامة • وهو أمر يؤدي الى الاندماج المقبل بين شكلي الملكية الاشتراكية ، الشكل الحكومي والشكل التعاوني الكولخوزي ، في ملكية شعبية عامة واحدة ، هي الملكية الشيوعية •

الاستثمارة الاضافية الخاصة

في الاشتراكية يبقى قسم من وسائل الانتاج في حيازة الملكية الخاصة العائدة للكولخوزيين ، وكذلك للعمال والمستخدمين • وبالاعتماد على هذه الوسائل يدير الكولخوزيون ، والعمال والمستخدمون استثماراتهم الاضافية القائمة على قطع الأراضي المتروكة لهم كملحق لبيوتهم •

وعلى هذا ، فالملكية الخاصة يمكن أن تشمل هنا الماشية المنتجة ، والطيور ، وزرائب الحيوانات ، وبساتين الاشجار المثمرة والخضار ، الفردية •

ان استثمارة الكولخوزيين الاضافية هي اكبر ، كقاعدة ، من استثمارة العمال والمستخدمين • غير أن هذا لايعني ان الاستثمارة الاضافية

الكولخوزية هي قطـاع اقتصـادي من نوع معـين • إنها ترتبط ارتباطاً لا انفصام له باستثمارة الكولخوز المشتركة • فالكولخوزيون ينفقون القسم الأعظم من عملهم في الاستثمارة المشتركة ، ويسدون معظم حاجاتهم بفضل مداخيلهم المتأتية عنها • وتتسم الاستثمارة الاضافية الخاصـة بالكولخوزيين والعمال والمستخدمين بطابع المساعدة ، وتتمتع ، من حيث العموم ، بأهمية استهلاكية • وبفضل هذه الاستثمارة يسد اعضاء الكولخوزات ، وعمـال السوفخوزات ، حاجاتهم من منتجات الماشية ، والخضار ، والفواكه ، وهي الاشياء التي ما تزال بحاجـة الى تطوير على نطاق الاقتصاد الاجتماعي •

الا أن وجود هذه الاستثمارات الاضافية ما يزال يحتفظ ، الى حد ما ، بالعادات الفردية ، ويمكن أن يولد في نفوس بعض مالكيها ميلاً الى الملكية الخاصة • لهذا فأبعاد هذه الاستثمارات محددة بأطر معينة • بيد أن القضاء عليها في الظروف القائمة قد ينال من رفاه الشغيلة كثيراً •

ومع نمو اقتصاد الكولخوزات والسوفخوزات الاجتماعي ، وتغطيتـه حاجات الكولخوزيين والعمال والمستخدمين تغطية متزايدة باستمرار ، تفقد الاستثمارات الفردية الاضافية ، تدريجياً ، أهميتها الاقتصادية •

الملكيـــة الخاصـــة لســلع الاســتهلاك

ان الملكية الاشتراكيـة الاجتماعيـة لوسـائل الانتـاج لاتنفي ، بل تتطلب ملكية المواطنـين الخاصـة لسلع الاستهلاك • وتخلق تصفيـة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج امكانية حقيقية امام كل شـغيل ليحوز ما هو ضروري للحياة من سلع الاستهلاك • وهذه الملكية الفردية لسلع الاستهلاك الفردي تبقى حتى في الشيوعية الكاملة •

وتشمل الملكية الفردية في الاتحاد السوفيتي المداخيـل المتأتيـة عن العمل ، والتوفير ، وقسماً من صناديق السكن ، وسلع الاستعمال المنزلي ، وسلع الاستعمال الشخصي والاستعمال اليومي •

اما مصدر الملكية الخاصة في الاشتراكية فهو العمل • وهذه الملكية لايمكن أن تتحول الى رسمال ، وأن تستخدم كوسيلة للاستثمار •

هذه الملكية الخاصة في الاشتراكية ، هي ملكية سلع الاستهلاك الفردي والعائلي ، الناشئة عن العمل • انها تتكون بفضل الاجور المتأتية عن الاستثمارة الاجتماعية • أما بالنسبة الى أعضاء المجتمع الذين يتمتعون باستثمار إضافية ، فيتأتى قسم من الملكية الفردية عن العمل الفردي في هذه الاستثمارة •

وتخلق الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج اساساً وطيداً لسد حاجات الشغيلة الخاصة سداً متزايداً باستمرار ، ولزيادة ملكيتهم الخاصة •

وليس بالامكان رفع مستوى أعضاء المجتمع الاشتراكي المعاشي الا على اساس زيادة الانتاج زيادة عامة ، ولدى توفر تنظيم في التوزيع يتيح للمداخيل الفردية أن تزداد بشكل يتلاءم مع زيادة الثروة الاجتماعية • وهو أمر يتأمن بالتطبيق الحازم لمبدأ الاهتمام المادي الشخصي ، بواسطة دفع أجور العمل وفقاً لكميته ونوعيته • كما أن قسماً هاماً من مداخيل الشغيلة يتأتى عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية التي تقدم لهم خدمات مجانية أو مخفضة الأثمان •

بيد أن تزايد الملكية الخاصة لا ينبغي أن يكون على حساب المصالح الاجتماعية • ذلك أن تحقيق ارتفاع وطيد في المستوى المعاشي لكل فرد ليس أمراً ممكناً الا على أساس زيادة عامة في الانتاج • فاذا كانت زيادة الملكية الشخصية لبعض الناس تتأمن عن طريق التنكر للمبادىء والقوانين الاشتراكية ، ويصبح هذا الأمر هدفاً بذاته ، فان ذلك يتناقض وطبيعة الاشتراكية ، ويضر بالمجتمع •

إن المجتمع الاشتراكي دائب السعي لزيادة اهتمام الشغيلة المادي

بتطوير الانتاج الاجتماعي ، ويبذل ما يستطيعه ليحول دون نوال بعض الناس مداخيل عالية الى حد كبير ، تسيء إلى مصالح الآخرين وتنال من رفاههم • وان سلع الاستهلاك الشعبي ، ما ان تخرج من حلبة الانتاج ، حتى تصبح تحت تصرف الحكومة او الكولخوزات ، وتوزع من قبل هؤلاء وفقاً لمبدأ « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله » • وهكذا تتقرر الفوارق في المداخيل عن طريق تقويم اجتماعي معين لما يسهم به كل انسان من عمل •

٣ : ـ العلاقات الانتاجية والمصالح الاقتصادية

الدور القيادي الذي تلعبه المصالح الشعبية العامة

تتبدى أشكال الملكية المتباينة ، بدواً ملموساً ، في مصالح الناس الاقتصادية ، ومصالح الفئات الاجتماعية ومصالح الطبقات • ان الناس الذين تقوم فيما بينهم علاقات متبادلة من خلال مسيرة العمل ، وفي حياتهم الاجتماعية ، انما تسيرهم مصالحهم المادية ، قبل كل شيء • وتتكون هذه المصالح تحت تأثير توزيع وسائع الانتاج وسلع الاستهلاك ، اي تحت تأثير شكلي الملكية القائمين •

إن توطيد الملكية الاشتراكية والشعبية العامة لوسائل الانتاج ، يخلق المصلحة الشعبية العامة التي تلعب دوراً قيادياً في الاقتصاد الاشتراكي •

أما الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فتجزىء الاقتصاد الوطني الى وحدات صغيرة منعزلة ، يعارض بعضها بعضاً • كما تقسم المجتمع الى طبقات يعادي بعضها بعضاً ، والى فئات اجتماعية متناحرة ، وتجعل الناس أعداء فيما بينهم • إن الملكية الاشتراكية الشعبية العامة ، تربط وتوحد الاقتصاد الوطني ، والشعب العامل كله ، في جهاز اجتماعي واحد ذي طبيعة اقتصادية واحدة

وأرجحية المصلحة الشعبية العامة هي ، وحدها ، التي تؤمن وحدة الاقتصاد وتلاحم أغلبية الشعب • إن العمل المشترك المتفق عليه في نطاق المجتمع كله هو الذي يؤمن امكانية استخدام القوى المنتجة في صالح الشغيلة طراً ، استخداماً اكثر عقلانية وفعالية • والطريقة المفضلة في حل المهام الاقتصادية والسياسية حلاً ينطلق من المصالح الشعبية العامة هي السمة المميزة للاشتراكية والملتحمة معها عضوياً •

وتوجد أيضاً ، الى جانب المصالح العامة ، في الاشتراكية ، مصالح اقتصادية لكتل اجتماعية ضخمة ، مصالح اقتصادية لجماعات عمل ، ولشغيلة مستقلين •

الاساس الاقتصادي لتعاون الكتل الاجتماعية

ان وجود شكلين للملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج يحدد ، أيضاً ، وجود طبقتين هما الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الكولخوزيين •الطبقة العاملة تعمل بمساعدة وسائل الانتاج القائمة تحت شكل ملكية حكومية • اما الكولخوزيون فيعتمدون وسائل الانتاج التي هي ملك جماعات عمل مستقلة • إن الطبقة العاملة ، وطبقة الفلاحين الكولخوزيين ، هما طبقتا المجتمع الاشتراكي المتصادقتان فيما بينهما ، ومصالحهما الأساسية واحدة •

ولا يقتصر أساس وحدة الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين فقط على وحدة نوع طابع ملكية وسائل الانتاج في قطاعي الانتاج الاشتراكي ، بل ويشمل أيضاً كون ان الملكية الشعبية العامة انما تخص العمال كما تخص الفلاحين • لهذا تعتبر الطبقة العاملة ، التي هي اعظم كتلة اجتماعية، تقدمية، واعية ، متلاحمة ، تعتبر القوة القائدة لاتحاد العمال والفلاحين •

إن العلاقات الانتاجية بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، تحمل ، في الاشتراكية ، طابع التعاون الأخوي ، والمساعدة المتبادلة في صالح النمو المتزايد لرفاه كل منهم ، المادي والفكري • ويتطور التعاون فيما بينهم عن

طريق القضاء على الفوارق الطبقية ، وعن طريق تحويل العمال والفلاحين الى شغيلة المجتمع الشيوعي •

الا أن وحدة المصالح الأساسية بين العمال والفلاحين لاتعني توافق هذه المصالح كلياً • ان المجتمع لا يستطيع أن يتغاضى عن المصالح الطبقية الخاصة بكل من طبقتي العمال والفلاحين ، وهي المصالح الناشئة عن وضع كل من الطبقتين في منظومة الانتاج الاجتماعي •

إن سياسة المجتمع الاشتراكي الاقتصادية مطالبة بالتجاوب مع حاجات الطبقتين المذكورتين وآمالهما ، وتأمين وتوحيد تعاونهما الفعال في البناء الشيوعي ، موجهة هذا التعاون وفق المصالح الشعبية العامة •

وفي المراحل الاولى من بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي لم تؤخذ بعين الاعتبار ، كما ينبغي ، مصالح الفلاحين الكولخوزيين الاقتصادية ، وخولفت المبادىء اللينينية المتعلقة بمصلحة الكولخوزيين المادية في العمل • وقد كشف الحزب الشيوعي عن هذه النقائص ، وحقق التطبيق الكامل الحازم لمبدأ لينين المتعلق باهتمام الفلاحين الكولخوزيين المادي • وأدى تصحيح الاخطاء في البناء الكولخوزي الى توطيد الاتحاد بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الكولخوزيين •

لهذا فان إحدى قضايا الاشتراكية الهامة تنحصر ، مع مراعاة الحوافز الاقتصادية من اجل تأمين انتاجية عمل رفيعة ، تنحصر في اخضاع مصالح العمال والكولخوزين الفردية والجماعية لمصالح المجتمع كله ، وبالتالي ، تأمين التعاون المخطط بين الفلاحين والطبقة العاملة •

ويعتبر المثقفون فئة اجتماعية كبيرة من فئات المجتمع الاشتراكي • هذه الفئة لا تعتبر طبقة قائمة بذاتها ، الا انها تتميز ، أساسياً ، عن شغيلة العمل الجسماني بنوع النشاط الذي تقوم به • لقد قضت الاشتراكية على

التناقض الذي كان قائماً بين العمل الجسماني والعمل الفكري • ويعمل المثقفون ، في ظل الاشتراكية ، مع العمال والفلاحين من أجل خير المجتمع كله ، وينالون ، كما ينالون هم ، مداخيل متأتية عن الانتاج وفقاً لما يقدمه كل فرد من مساهمة فيه • الا أن شيئاً من تمايز المثقفين الاجتماعي عن شغيلة العمل الجسماني مازال بعد قائماً لم يتغلب عليه •

إن المجتمع الاشتراكي مهتم بايجاد الجمع الأمثل بين مصالح المثقفين ومصالح الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، مهتم بربط هذه المصالح بمصالح المجتمع كله ربطاً صحيحاً • إن حدود دخل شغيلة العمل الفكري بالنسبة الى دخل الشغيلة العام يتحدد بمستوى انتاجية عمل العمال والكولخوزيين • فاذا خصص المجتمع نصيباً كبيراً جداً من الدخل الوطني لاعاشة شغيلة العمل الفكري ، تباطأ نمو رفاه العمال والكولخوزيين ، وهو أمر يؤثر تأثيراً سلبياً على تطور الاقتصاد الوطني • ومن ناحية اخرى ، فان تجاهل مصالح المثقفين الاقتصادية ، وعدم بذل المجتمع اهتماماً كافياً بايجاد الشروط الملائمة لعمل المهندسين ، والمهندسين الزراعيين ، والتكنيكيين ، والأطباء ، والأساتذة ، والعلماء ، النافع ، يؤديان الى إصابة العمال والفلاحين والمجتمع الاشتراكي طراً بأضرار بالغة •

ومع تطور الاقتصاد الاشتراكي يزداد دخل المثقفين في المجتمع ، ويتعاظم دورهم في تطوير الانتاج الاجتماعي ، وفي رفع مستوى الشعب تكنيكياً وثقافياً •

ويحدث تقارب عضوي بين المثقفين والعمال والفلاحين • فمع تطور مكننة الانتاج وأتمتته ، يزداد ، اكثر فأكثر ، تطعم عمل العمال والفلاحين بالمحتوى الفكري • كما يرتفع ، نتيجة لذلك ، مستوى شغيلة العمل المادي ، التكنيكي والثقافي • ومن جهة أخرى ، فان التكنيك الحديث ، وتكنولوجية الانتاج ، يتطلبان ، في كثير من الظروف ، من جانب الشغيلة

الذين توفر لهم تأهيل خاص ، ادارة مباشرة للآلات والميكانيكيات • وهكذا تحدث التصفية التاريخية للفارق الأساسي القائم بين العمل الجسماني والعمل الفكري • وكلما كان المجتمع الاشتراكي مصيباً في الانتباه الى مصالح العمال والفلاحين والمثقفين وفي التوفيق بينها ، زاد توطيد التعاون بين فئات المجتمع الاشتراكي الاجتماعية ، وكان عمل الشعب المشترك اكثر جدوى •

المجتمع وجماعة العمل (كوليكتيف)

يتمتع المجتمع الاشتراكي لا ببنية اجتماعية فحسب ، بل وببينة اقتصادية تنظيمية معينة • ان جماهير الشغيلة ، في ظروف الاشتراكية ، موحدة في جماعات للعمل عديدة في المؤسسات والمنشآت • وتتصرف كل جماعة عمل بوسائل عمل معينة وبموارد أخرى تتيح لها القيام ، في عملية انتاجية اجتماعية وحيدة ، بوظائف مشروطة بالمنظومة الناشئة ، بمنظومة التقسيم الاجتماعي للعمل •

وتعتبر المؤسسة الاشتراكية الحلقة الانتاجية الأساسية في الاقتصاد الوطني • ويقوم نشاط هذه المؤسسة على الجمع بين الادارة المركزة وبين الاستقلال الاقتصادي المحدود ، وبين مبادرة جماعة العمل • لهذا كان من الأهمية بمكان عظيم أن تكون ، لكل جماعة عمل ، مصلحة مادية مستمرة في عملها ، وان تتمتع ، في الوقت ذاته ، باستقلال اقتصادي ، وألا تتناقض مبادرة المؤسسة مع حاجات ومتطلبات المجتمع كله • وهذا ما يؤمن قيام علاقات اقتصادية صحيحة بين جماعات العمل والمجتمع ، بين المؤسسات ذاتها ، وبين الشغيلة انفسهم داخل المؤسسات •

إن صحة علاقات جماعة المعل المتبادلة مع المجتمع تتحدد (عند تأمين مستوى واحد من وسائل الانتاج) بالمبدأ التالي : « كلما كان عطاء المؤسسة للمجتمع من الخيرات المادية كبيراً ، كان تعويض عمل جماعة العمل أكثر سخاءً •

فالمجتمع هو الذي يستفيد من إنتاجية العمل الرفيعة في المؤسسات • وتتيح المؤسسات الاشتراكية للمجتمع إمكانية زيادة مقادير التراكم الاشتراكي وصناديق الاستهلاك الاجتماعية ، باستمرار • كما أن على مداخيل المؤسسات، في الوقت ذاته ، أن تكون كافية لتكوين صناديق التشجيع المادي الفردي والجماعي ، تشجيع مبادرة العمل لدى الشغيلة • ومن هنا نستنتج أن ما هو مفيد للمجتمع ينبغي أن يكون ، في الوقت ذاته ، مفيداً للمؤسسة •

التعاون المتبادل بين جماعات العمل

إن النجاحات التي تتحقق في الانتاج الاشتراكي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات المتقابلة القائمة بين جماعات العمل في المؤسسات • وترتبط المؤسسات الاشتراكية فيما بينها بالتخصص القائم ما بين الفروع وفي الفرع ذاته ، وبالتعاونية فيها • هذه المؤسسات تبرز كمنتج وكمستهلك • ولا يتحدد الوضع الاقتصادي لكل مؤسسة بظروف انتاجها فقط • انه مرتبط ، فيما هو مرتبط به ، بنظام شراء المواد الأولية ، والمواد النصف المصنوعة ، والمنتجات المعقدة ، والتجهيزات ، وبشروط تصريف سلعها أيضاً • فاذا وجد بين المؤسسات ، من حيث العلاقات الاقتصادية ، ظواهر سلبية ناجمة عن تسليم المنتجات المخططة ، تسليماً جارياً في غير وقته ، أو عن تسليم منتجات من نوعية منخفضة تغاير ما هو مقرر من الأسعار او المواصفات ••• الخ ، فان هذا يؤدي ، في نهاية الأمر، إلى إدخال عناصر البلبلة في الانتاج الاجتماعي ، وإعاقة تطوير نشاط الشغيلة الخلاق • لهذا ففي تعاون جماعات عمل المؤسسات ، اقتصادياً ، لا بد من مراعاة القاعدة التالية باستمرار ، قاعدة إن ما هو في صالح المنتج ينبغي أن يكون ، في الوقت ذاته ، مفيداً للمستهلك أيضاً •

وعلى هذا ، فالعلاقات المتقابلة القائمة ما بين المؤسسات ، ومصالح بعض المؤسسات ، يجب أن تخضع كلها للمصالح الشعبية العامة • وهو أمر

يتأتى عن طبيعة القوى الانتاجية الحديثة ، وعن طابع الملكيـة الاجتماعيـة لوسائل الانتاج •

الجمـــاعي والخـاص في المؤسســـــة

ان نشاط المؤسسة يتعلق بجهود كل شـغيل ، وبتنظيم العمل داخل الفرع ، وبانسجام عمل الجماعة كلها •

ويعتبر العامل الحاسم في عمل كل مؤسسة هو التوفيق الصائب بـين مصالح الشغيل الخاصة ومصالح الجماعة ، بين مصـالح الشـغيل الخاصـة ومصالح المجتمع من خلال مصالح الجماعة • إن كل شغيل يهتم بالعمل من خلال ما اختاره منه ، لأن حاله المعاشي يتوقف ، بشكل مباشر ، على نتـاج هذا العمل • الا أن مداخيـل الشغيلة مشـروطة أيضاً بنتاج عمل الجماعة كلها ، وفي آخر المطاف ، بنتاج العمل على نطاق الاقتصاد الوطني كله •

لهذا لابد ، في العلاقات الاقتصاديـة المتقابلة داخـل المؤسسات ، من الالمام ، كل الألمام ، بالمصالح العامة لجماعة العمل ، وبالمصالح اليومية المباشرة لكل عامل • لابد من الجمع بين المصالح الخاصة ومصالح الجماعة ، وإلا كان لابد من حدوث اضطراب في نشاط حلقات الانتاج المختلفة ، ومن حدوث انخفاض في نشاط الشغيلة الخلاق ، وفي فعّالية عملهم الاقتصادية •

وتبرز علاقات الملكية في المجتمع الاشتراكي ، عمليـاً ، تحت شـكل المصالح الجذرية لجميع أعضاء المجتمع • بيد أن عمومية المصالح الجذرية لا تنفي امكانية نشوء فوارق في المصـالح ، اليوميـــة العارضـة للشـغيلة ، ولجماعات العمل ، وللكتل الاجتماعية ، وغيرها من اتحادات الشغيلة • لهذا لابد من انسجام مصالح الشغيلة عن طريق نظام الدافع المـادي ، وتطوير الوعي الاجتماعي الذي يؤمن ، بصورة منسجمة ، العمل المشترك المنظم ، عمل جيش بناة الاشتراكية والشيوعية •

وعلى هذا ، فالخاصة المميزة لعلاقات الأشتراكية الانتاجية ، هي أن علاقات التعاون الرفاقي هذه ، والمساعدة المتبادلة ، انما تتوطد على أساس المبدأ اللينيني ، مبدأ المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة في العمل الاجتماعي • وعند انتقال المجتمع الى التوزيع القائم على الحاجات تصبح المصلحة المادية الفردية في تطوير الانتاج غير منفصلة عن المصالح المادية للجماعة المنتجة ، وللمجتمع ككل •

٤ :ـ القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية

إن نشوء العلاقات الانتاجية الاشتراكية وتطورها وانتشارها الى جميع فروع الاقتصاد الوطني يُرافق بتقلص نطاق العلاقات الرأسمالية ، ثم تتصفى ، فيما بعد ، كلياً • وبهذا يقضى على أسباب وجود قوانين الرأسمالية الاقتصادية ، ويتوقف مفعولها • وتحل محل هذه القوانين ، القوانين الاقتصادية الناجمة عن العلاقات الانتاجية الاشتراكية •

الطابع الموضوعي لقوانين الاشتراكية الاقتصادية

تتمتع قوانين الاشتراكية الاقتصادية بطابع موضوعي • فهي تنشأ وتعمل على أساس علاقات انتاجية محددة تاريخياً ، وبشكل مستقل عن وعي الناس وإرادتهم • فاذا تغيرت هذه العلاقات ، بدّلت ، القوانين الاقتصادية واشكال حركتها ، جوهرها الى هذا الحد او ذاك • وعندما تتحطم العلاقات الانتاجية جذرياً فان عدداً من القوانين الاقتصادية يبطل مفعولها ، وتنشأ قوانين جديدة •

إن أهم خاصة تتمتع بها قوانين الاشتراكية الاقتصادية ، هي ان هذه القوانين تتوقف عن أن تكون قوة مؤثرة عفوياً ، لتصبح مستخدمة من قبل المجتمع عن وعي ، وفي صالحه • وتبرز هذه القوانين كضرورة موضوعية يدركها المجتمع ويطبقها •

وتتمتع معرفة القوانين الاقتصادية واستخدامها استخداماً صائباً بأهمية حاسمة من أجل تطوير المجتمع الاشتراكي • ذلك أن انتقال وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية يتيح للمجتمع ان يتصرف ، بالاعتماد على فعل القوانين الاقتصادية ، على امكانياته وحاجاته ، وان يوجه تطوير العلاقات الانتاجية ، وأن يدفع العوامل التقدمية الى الحركة ، وبالتالي ، أن يجعل من النتائج المرجوة واقعاً • وكلما أمكنت دراسة قوانين الاشتراكية ، الاقتصادية ، واستخدامها ، دراسة واستخداماً صحيحين ، تطور المجتمع الاشتراكي بنجاح أعظم ، وحث خطاه نحو الشيوعية •

ثم إن تجاهل متطلبات القوانين الاقتصادية في ادارة الاقتصاد الوطني الاشتراكي يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة : يؤدي الى الفوضى في الوظيفة العادية لميكانيكية المجتمع الاقتصادية ، وتنشأ الصعوبات في الاقتصاد ، وتضطرب نسبه ، ويضعف تناسق الحركات ، وتعاون الفئات الاجتماعية وجماعات العمل ، الرفاقي • إن أخذ الظروف والامكانيات الموضوعية ، لايعني الخضوع السلبي لها والتلاؤم معها ، لايعني الحتمية الاقتصادية • لقد تضمنت طبيعة قوانين الاشتراكية ، الاقتصادية ، ذاتها ، دوراً فعالاً للعامل الذاتي : عامل نشاط جماهير الشغيلة الواسعة الذكي الخلاق في توجيه هذه الشروط الموضوعية وجهة تقدمية •

في ظروف الاشتراكية تعمل القوانين التالية : القانون الاقتصادي الأساسي ، وقانون تخطيط وتطوير الاقتصاد الوطني تطويراً متناسقاً ، وقانون التوزيع حسب العمل ، وغيره من القوانين الناجمة عن العلاقات الانتاجية الاشتراكية • وبالاضافة الى ذلك ، فان القوانين العامة التي تسم جميع التشكيلات ، تواصل عملها في الاشتراكية ، كقانون ملاءمة العلاقات الانتاجية لمستوى وطابع تطور القوى المنتجة ، وقانون زيادة انتاجية العمل الاجتماعي وغيره • الا أن فعل هذه القوانين يكتسب أشكالاً خاصة تتلاءم وظروف الاشتراكية •

إن الملكية الاجتماعية تمر ، كما سبق أن قيل ، بمرحلتين من التطور ، مرحلة الملكية الاشتراكية ومرحلة الملكية الشيوعية • ونتيجة لذلك ، فان بعض القوانين الاقتصادية تعمل في كلا مرحلتي تطور الملكية الاجتماعية : كقانون تخطيط وتطوير الاقتصاد الوطني تطويرا مخططا متناسقاً ، وقوانين تجديد الانتاج الموسع • وهناك قوانين اقتصادية أخرى (كقانون التوزيع حسب العمل) تخص الاشتراكية وحدها •

إن القانون الاقتصادي الأساس للاشتراكية ، هو الأساس الذي تقوم عليه منظومة القوانين الاقتصادية العاملة في المجتمع الاشتراكي •

جوهر القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية

يعبِّر القانون الاقتصادي الاساسي لأية تشكيلة اجتماعية اقتصادية كانت ، عن جوهر هذه العلاقات الانتاجية ، أو تلك ، ويحدد الوجهة الأساسية الناشئة عنها ، وجهة تطوير الانتاج الاجتماعي •

عندما ينظم الناس الانتاج يضعون أمامهم هدفاً معيناً • ومن الطبيعي أن يخدم الانتاج دائماً سد حاجات المنتجين أنفسهم من هذه الخيرات المادية أو تلك • الا أن هدف الانتاج في التشكيلات الاجتماعية القائمة على التناقضات التناحرية ، يبرز تحت شكل مشوه • فهنا لايدار الانتاج من أجل سد حاجات المنتجين المباشرين ، بل من أجل إغناء حفنة من الناس ، تملك وسائل الانتاج • وهو أمر يتبدى في الرأسمالية بدوا واضحاً •

يقول ماركس ، محللاً جوهر هدف اسلوب الانتاج الرأسمالي المباشر ، : « لا ينبغي أبداً تصوير الانتاج الرسمالي تصويراً يناقض الواقع الذي هو عليه ، لا ينبغي أن نصوره وكأن هدفه المباشر هو الاستهلاك ••• ان الرسمال ، ان قيمته المتنامية بذاتها ، هي نقطة انطلاق الانتاج ونهايته ، هي الدافع إليه وهدفه • ان الانتاج هو ، فقط ، الانتاج من أجل الرسمال، لا العكس : فوسائل الانتاج ليست مجرد وسائل من أجل العملية الموسّعة

باستمرار لحياة مجتمع المنتجين »[1] • انه كلما اشتد الرأسماليون باستثمار العمال ، وكلما عظمت حيازتهم لفضل القيمة ، زادت سرعة نمو الرسمال ، وتحقق هدف الانتاج الرأسمالي ، بشكل أوفى •

ومع انتقال وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية يتغير الهدف المباشر للانتاج • يقول لينين : بأن ثورة البروليتاريا الاجتماعية تستبدل الملكيــة الاجتماعية بالخاصة ، وتتبنى التنظيم المخطط للانتاج الاجتماعي « من أجل تأمين الرفاه الكامل ، والتطور الحر الشامل ، لجميع أعضاء المجتمع »[2] • وفي هذا الاتجاه ، وحده ، يمكن أن يتطور الانتــاج الاشتراكي بنجــاح • وقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ان هدف الاشتراكيــة هو سد حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية سداً متزايد الاقتراب من الكمال، عن طريق التطوير المتواصل للانتاج الاجتماعي وتحديثه • هــذا الوضــع يؤلف ، باختصار ، جوهر قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي • وفيــه يعبر عن جوهر اسلوب الانتاج الشيوعي ، ككل ، وسماته الرئيسية ، وعن خضوعه لمصالح الشغيلة وحاجاتهم •

ان ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية هي اســاس الانتــاج الاشتراكي والشيوعي على السواء • هذه الملكية الاجتماعية تحدِّد ، في ظل الاشتراكية ، وفي ظل الشيوعية ، الضرورة الموضوعية وامكانية عمل الجميع دون استثناء، أي عمومية العمل • كما أن التطوير المستمر للانتــاج الاجتماعي ، وبلــوغ أهدافه ، غير ممكنين ، سواء في الاشتراكية او الشيوعية ، بدون مساهمة كل فرد ، وجميع الأفراد في العمل الاجتماعي • وتفترض الملكية الاجتماعيــة لوسائل الانتاج ، أخيراً ، حيازة اجتماعية لمنتوج الانتــاج وتوزيعــه بــين المساهمين في عملية الانتاج تبعاً لدرجة تطوير المجتمــع التي بلغهــا : فيتم

---

(١) ماركس ، انجلز : « المؤلفات » ، الجزء ٢٥ ، القسم الاول ص ٢٦٧ ، ٢٧٤ •

(٢) لينين : « المجموعة السياسية » « المؤلفات » • الجزء السادس ص ٢٣٢ •

التوزيع في الاشتراكية حسب العمل ، وفي الشيوعية حسب الحاجة •

وعلى هذا ، فالقانون الاقتصادي الأساسي للمجتمع الاشتراكي يعبر عن الضرورة الموضوعية لمساهمة أعضاء المجتمع جميعاً في العمل الجماعي ، المتزايد عطاؤه باستمرار ، والنافع اجتماعياً ، والذي يؤمن زيادة حقيقية في الثروة الاشتراكية في صالح زيادة رفاه أعضاء المجتمع وتطويرهم الشامل •

في هذا القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية يرتبط أمران ارتباطاً عضوياً فيما بينهما : هدف الانتاج المباشر المشروط موضوعيا ، ووسائل تحقيقه • فاذا كان هدف الانتاج في الرأسمالية يتحقق عن طريق زيادة استثمار الشغيلة بمختلف الطرق ، وعن طريق اطالة يوم العمل ، وزيادة شدته ، وعن طريق تخفيض الأجور بوسائل متباينة ، ••• الخ فان هدف الانتاج الاشتراكي لا يتحقق الا عن طريق تطويره وتحديثه تطويراً وتحديثاً متواصلين • لقد ظهرت في الاشتراكية ، لأول مرة في التاريخ ، إمكانية سد حاجات الجماهير الشعبية سداً متلائماً مع إمكانيات الانتاج • وفي هذا يجد طابع الاشتراكية التقدمي بما لا يقاس ، بالنسبة الى الرأسمالية ، تعبيره الواضح •

إن قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي ، يحمل ، شأنه شأن القوانين الاقتصادية الأخرى ، طابعاً موضوعياً • فبقدر ما تسيطر العلاقات الانتاجية الاشتراكية في الاقتصاد ، يمكن للانتاج الاجتماعي ألا يتطور إلا في صالح سد حاجات الشعب •

ويعني هدف الانتاج المعبر عنه في قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي ، أن الحاجة الموضوعية لى تعميم قوى الانتاج ، تعميماً شاملاً ، والى استخدامها المشترك في النطاق لاجتماعي ، إنما تتلاءم ، ومصالح الشعب كله وحاجاته ، في ظروف الاشتراكية • لهذا يصبح بامكانالمجتمعالاشتراكي أن يضع ، بشكل واع ، مهمة توسيع الانتاج الاجتماعي الى حدود معينة ،

وحل هذه المهمة ، في الفترات المحددة ، حلاً مخططاً • واذا كان هدف الانتاج ووسائل تحقيقه ، في الرأسمالية ، يناقض مصالح المنتجين المباشرين وحاجاتهم ، فان هذا الهدف ، في ظل الاشتراكية ، يتلاءم ومصالح الشعب الاساسية • إن الانتاج الاشتراكي يتحدد مباشرة بسد حاجات المجتمع وأعضائه •

الانتاج والاستهلاك في الاشتراكية

يقضي الانتاج الاشتراكي على ما يلازم الرأسمالية من تناقض صدامي بين الانتاج والاستهلاك الشعبي • ان استهلاك الشغيلة الذي يتحرر من المحدودية التي تقتضيها الحيازة الرأسمالية ، ينمو بسرعة •

إن درجة سد حاجات الشعب المتنامية في شروط الاشتراكية تتناسب طرداً مع حالة تطور الانتاج ووتيراته • فكلما تسارعت زيادة الانتاج ، تعاظم سد الحاجات الشعبية • بيد أن تأمين وتيرات رفيعة في نمو الانتاج ، يتطلب التراكم المناسب • وهو أمر يحد من نطاق ذلك القسم من الدخل الوطني المخصص لسد حاجات الشعب الشخصية المباشرة •

وعلى هذا ، فتنعكس الوحدة الداخلية القائمة بين الانتاج والاستهلاك ، في قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي • الا أن هذه الوحدة تشتمل على تناقض معين • ذلك أنه لابد ، لسد الحاجات سداً كاملاً ، من تطوير الانتاج • ولكن توسع الانتاج وتحديثه يحدان ، في كل فترة معينة ، من نمو الاستهلاك الشعبي •

القضية هي أن المجتمع الاشتراكي يحوز ، في كل فترة زمنية معينة ، كمية من الخيرات المادية ماتزال غير كافية لسد الحاجات الشخصية والاجتماعية جميعاً • لهذا لابد من تقسيم الموارد القائمة بصورة تمكن الانتاج الاجتماعي ، من ناحية ، من التطور ، باستمرار ، بوتيرات عالية ، كما تمكن ، من ناحية أخرى ، من زيادة مداخيل الشغيلة وتحسين أوضاعهم المادية • فاذا وجهنا

جميع ما يزيد من المنتوج الاجتماعي سنوياً الى توسيع الانتاج ، توقف رفع مستوى اعضاء المجتمع الاشتراكي ، المعاشي • وهو أمر يعرقل ، في نهاية المطاف ، تطور الانتاج الاجتماعي • أما اذا وجهنا الموارد الجديدة كلياً نحو زيادة الاستهلاك الحالي لاعضاء المجتمع ، توقف التقدم في تطوير الانتاج ، وأصبح من العسير ، في نهاية المطاف ، تحقيق ارتفاع تال في مستوى الشغيلة المعاشي • وهكذا ففي الاشتراكية يوجد تناقض بين مصالح اعضاء المجتمع الحالية والمستقبلة • فالناس مضطرون ، اليوم ، للحد من درجة سد حاجاتهم الشخصية من أجل سد هذه الحاجات ، في المستقبل ، على نحو أشمل •

ان التناقض بين الانتاج والاستهلاك هو المصدر الموضوعي الداخلي لحركة الاقتصاد الاشتراكي الذاتية ، لتطوره الذاتي • ان الحاجات المتنامية تدفع الانتاج الى الامام • ولكي نستهلك ، بصورة اعظم ، لا بد من ان ننتج بصورة اكثر • بيد ان الانتاج لايتبع الحاجات بشكل سلبي • فهو ، عندما يتكيف معها ، يؤثر ، في الوقت ذاته ، ايجابياً عليها ، ناحياً نحو توسيع مقاديرها وتنويعها • ان الانتاج ، اذ يسد الحاجات الناشئة ، يولد طلباً جديداً ، يولد حاجات جديدة • وتتبدل بنية الحاجات ، ومطالب الشغيلة وأذواقهم بصورة سريعة •

فعشية الحرب الوطنية العظمى في الاتحاد السوفيتي، كانت الراديويات سلعة كمالية بالنسبة الى كثير من الشغيلة ، ولم يكن هنالك استخدام واسع للتلفزة • لقد انتج الوطن السوفيتي ، في عام ١٩٤٠ ، ١٦٠ ألف راديو متعدد الموجات واجهزة تجمع راديو وحاكياً و ٣٠٠ جهاز تيليفزيون • أما الآن فقد أصبحت هذه الأجهزة في متناول اوسع فئات السكان • فأنتج في عام ١٩٦٦ ، ٥ر٨ ملايين راديو وجهاز راديو ـ حاك ، و ٤ر٤ ملايين جهاز تليفزيون • إلا أن الطلب على هذه المنتجات لم يسد بعد • وهكذا ، فاذا كان المنتوج الجديد قد ظهر وثبتت خصائصه النافعة ، فلابد من وقت ،

وأموال اضافية من أجل تنظيم اصداره بشكل واسع إصداراً يتلاءم مع الحاجات الناشئة مجدداً .

كل هذا يقول لنا بأن التناقض بين الحاجات المتنامية المتبدّلة وبين إمكانيات الانتاج الاشتراكي القائمة ، يحل في عملية توسيع الانتاج . الا ان هذا التناقض ما يعتم أن يتبدى من جديد في أعقاب ظهور حاجات جديدة ، ولابد للتغلب عليه من جهود جديدة وجديدة تبذل في تطوير الانتاج الاجتماعي .

وهكذا ، فاذا كان الربح هو القوة المحركة لاسلوب الانتاج الرأسمالي ، واستثمار الشغيلة وسيلة تحقيق الهدف ، والعفوية شكل الحركة ، ففي الاشتراكية تصبح زيادة الاستهلاك الشعبي القوة المحركة ، وتطوير الانتاج وتحديثه وسيلتي تحقيق الهدف ، والتخطيط على النطاق الاجتماعي ، شكل الحركة . ان القانون الاقتصادي الأساسي لحركة المجتمع الجديدة ، اذ يعبّر بذاته عن جوهر الاشتراكية ، يدل الناس الى أين ينبغي توجيه الاقتصاد الوطني ، وكيف نوجهه ، حتى يتجاوب كلياً وحاجات الشعب العامل المعاشية الأساسية . وفي الوقت ذاته ، مادامت مقدمات المجتمع الشيوعي المادية والمعنوية تنشأ في عملية تطوير الانتاج الاجتماعي وتحديثه ، فان قانون الإشتراكية الاقتصادي الأساسي يكون قانون سير الاشتراكية نحو الشيوعية .

إن صيغة قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي هي التعبير العلمي عن جوهر تطوير الانتاج الاشتراكي . ومن الواضح أن هذه الصيغة لا تستطيع أن تشتمل الى ابعد حد على جميع النواحي العديدة لتطور الاقتصاد ، وعلى القنونات التي تنظم مباشرة تطور كل ناحية من هذه النواحي . ان القانون الاقتصادي الأساسي لا يحد إلا السمة الأساسية العامة التي تسم حياة المجتمع الاقتصادية كلها . أما ما يشتمله القانون الاقتصادي الأساسي ، ويكون بمثابة نقطة انطلاق محدّدة كامل منظومة العلاقات الاقتصادية

للاشتراكية ، فانه يتبدى بصورة حسية أوضح ، ويتحقق ، في القوانين الأخرى لتطور الاقتصاد الاشتراكي •

التلاؤم بين العلاقات الانتاجية والقوى المنتجة في الاشتراكية

في ظروف الاشتراكية يتبدل طابع التأثير المتبادل بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية • هذه العلاقات هنا تسير بشكل متلائم مع مستوى القوى المنتجة الحديثة وطابعها • وتفتح العلاقات الانتاجية الاشتراكية آفاقاً واسعة كل السعة أمام تسريع قوى المجتمع الانتاجية وازدهارها •

قبل عصر الاشتراكية تتلاءم العلاقات الانتاجية مع القوى المنتجة عفوياً، في إطار المنازعات الاجتماعية والثورات • لقد ناضلت الطبقات السائدة ، بكل ضراوة ، في سبيل الاحتفاظ بالعلاقات الانتاجية القديمة ، التي كانت أساس سيطرتها الساسية والاقتصادية • وكانت الثورات الاجتماعية الوسيلة لتحطيم هذ ه المقاومة وتوطيد العلاقات الجديدة التي تتجاوب والحاجات الموضوعية لتطوير القوى المنتجة •

وتتوطد العلاقات الانتاجية الاشتراكية وتتطور في أعقاب النشاط الواعي الهادف ، نشاط الطبقة العاملة والشغيلة بقيادة الحزب الماركسي اللينيني ، هذا النشاط التحويلي الثوري يستند الى التحليل العلمي لوضع القوى المنتجة وأهم اتجاهات تطورها •

إن قوى الاشتراكية المنتجة تنمو وتتحسن بوتيرات رفيعة • ولهذا فان العلاقات الانتاجية التي تبرز في أشكال معينة من التعاون الاقتصادي بين الناس والكتل الاجتماعية ، في أشكال تنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل ، في أشكال ادارة الاقتصاد وطرقها ، لا تستطيع أن توجد في حال لا يتبدل • لابد لها من أن تكون متلائمة مع طابع القوى المنتجة الاجتماعي المتطور •

وعلى هذا ، فالتناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية يبقى حتى

في الاشتراكية ، رغم أنه يفقد طابعه الصدامي السابق • ان التحولات التقدمية الاساسية في القوى المنتجة تتطلب ، فيما تتطلبه تبدلات ملائمة في العلاقات الانتاجية ، في أشكال التعاون الاقتصادي ، من أجل استخدام وسائل الانتاج والعمل الحي بشكل أوفى •

الا أن الناس ، أحياناً ، يعتادون الأشكال الحسية للعلاقات ، هذه الاشكال التي نشأت في هذه الفترة الزمنية أو تلك ، ولا يعون ، دائما ، وسريعاً ، الأهمية الاجتماعية للتبدلات الحادثة في القوى المنتجة ، كما لايقومونها حق التقويم • ولهذا فمن الممكن ، حتى في ظل الاشتراكية ، أن يحدث تأخر موقت في العلاقات الانتاجية عن القوى المنتجة ، قادر على أن يحدث تباطؤاً في تطور الانتاج •

وهكذا ففي المرحلة الاولى من بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي كانت قوى المجتمع الانتاجية ضعيفة نسبياً : فكان يستشعر النقص الواسع في تكنيك الانتاج ، وفي ملاكات المهندسين التكنيكيين ، وفي العمال الرفيعي التدريب • كما أن الخبرة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي كانت محدودة • وبالاضافة الى ذلك ، كان لابد من تركيز صارم للتراكمات الاشتراكية ، والاستخدام المركزي لها ، لتوجيهها نحو الفروع الحاسمة في البناء الاشتراكي • فيهذه الظروف القائمة كان افضل استخدام عقلاني للقوى المنتجة يتطلب المركزية المفرطة في التخطيط وادارة الاقتصاد الوطني • وإبان الحرب الوطنية العظمى ازدادت مركزة الأموال والموارد في يد الحكومة اكثر أيضاً ، وهو أمر كان مبرراً كلياً • ونتيجة لتصفية آثار الحرب واعادة بناء الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي ، نشأ وضع تطلب اجراء تبديلات جذرية في واقع ادارة الانتاج سواء في مجال الصناعة او في ميدان الزراعة• كما أن قوى الوطن المنتجة المتطورة تطلبت احداث تبديلات عميقة في العلاقات الانتاجية الاقتصادية ذاتها ، في الاشكال الحسية للتعاون بين الفئات

الأجتماعية ، بين المجتمع وجماعات العمل ، بين المؤسسات وداخل المؤسسات • وقد غدت طرق ادارة الاقتصاد السابقة تعرقل تطور الانتاج • كما نشأت ضرورة للانتقال الى تطبيق واسع للطرق الجديدة التي تتيح توطيد جميع أشكال التعاون الرفاقي بين الناس ، وبالتالي ، تطوير المبادرات الخلاقة التي يقوم بها شغيلة الانتاج وجماعات العمل في مجال تطوير القوى المنتجة وتحديثها •

ويقوم الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية باتخاذ التدابير الحاسمة التي تساعد على تحديث اشكال العلاقات الانتاجية للاشتراكية •

في السنوات الأخيرة بدىء باستخدام طريقة جديدة لمعالجة القضايا الاقتصادية الملحة ، تقوم على التحليل العميق لاوضاع القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، على الاعتبار الشامل لقانونيات تطوير الاقتصاد الاشتراكي الموضوعية • ان الاصلاح الاقتصادي الذي طور على أساس قرارات دورتي اللجنة المركزية العامتين المنعقدتين في آذار وكانون الاول من عام ١٩٦٥ ، قد شمل تدابير تهدف الى تحسين ادارة الاقتصاد الاشتراكي وتخطيطه والحوافز المادية • وقد عكس هذا الاصلاح ضرورة ادارة العلاقات الاقتصادية بشكل يتلاءم مع القوى المنتجة ، وبالتالي ، تأمين الزيادة التالية في فعالية الانتاج الاشتراكي •

وهكذا ، اذا كان قانون تلاؤم العلاقات الانتاجية مع قوى المجتمع الانتاجية ، وقانون الرأسمالية الاقتصادي الاساسي في مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد البرجوازي قد بدآ بالعمل في اتجاهين متعارضين ، واذا كان هدف الانتاج الرأسمالي المباشر قد أصبح عائقاً أمام تطوير القوى المنتجة ، فان القانون الاقتصادي الاساسي في المجتمع الاشتراكي ، وقانون تلاؤم العلاقات الانتاجية مع القوى المنتجة ، يعملان في اتجاه واحد • ان نمو

الاستهلاك الشعبي يتطلب تحقيق تقـدم في القوى المنتجة • الا أنه كلما قمنا بسد حاجات الشغيلة بشـكل أكمل ، حققت القوة الانتاجيـة الأساسية في المجتمع ، حقق الانسان العامل ، تفتحاً أعظم ؛ وأصبحت العلاقات الانتاجية للتعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة اكثر توطداً وإخصاباً • كما أن تحسين العلاقات الانتاجية الاشتراكية يساعد ، بدوره ، على تطوير عاملي القوى المنتجة الذاتي والموضوعي • وبذلك تتأمن أفضل الشروط لتحقيق هـدف الانتاج الاشتراكي • ويتمتع تطوير الاقتصاد الاشتراكي تطويراً مخططـاً بأهمية عظمى في هذا المجال •

الفصل الثالث

تطوير الاقتصاد الوطني الاشتراكي تطويراً مخططاً
دور الحكومة الاشتراكية الاقتصادي

١ : ـ تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مخطط هو قانون اقتصادي للاشتراكية

إن تطوير الاقتصاد تطويراً مخططاً هو أهم ميزة للاشتراكية •

وتنشأ بعض المقدمات الموضوعية لتنظيم الانتاج بشكل مخطط في ظل الرأسمالية ، كلما تطور الطابع الاجتماعي للانتاج • وهو أمر يجد تعبيره في تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وتخصص الانتاج ، وفي تركز الانتاج في كبريات المؤسسات ، وفي تقوية الصلات الاجتماعية الانتاجية بينها •يقول لينين : « إن الصناعة الآلية الضخمة تتطلب ، بصورة ملحة ، خلافاً للمراحل السابقة ، تنظيما مخططاً للانتاج ، والرقابة الاجتماعية عليه »[١] • إلا أن ضرورة التطوير المخطط ، في ظل الرأسمالية ، توجد في تناقض مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج •

ومن المعلوم أن التقسيم الاجتماعي للعمل في الاقتصاد الرأسمالي ، يربط فيما بين مختلف أنواع تخصص الانتاج اوثق رباط ، يربط الفروع

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » ، الجزء الثالث ص ٥٤٥ •

والمؤسسات ، ويدمجها في « عملية انتاجية اجتماعية واحدة » • الا ان الملكية الرأسمالية الخاصة تفرقها ، وتقيم الحواجز فيما بينها• وفي ظروف الرأسمالية يبرز الطابع الاجتماعي للانتاج ، بروزا متزايداً ، في تناقض حاد مع الشكل الرأسمالي لحيازة منتوجه • ويؤدي الركض وراء الربح الى تشديد استثمار الطبقة العاملة والشغيلة جميعاً ، والى تفاقم الصراع التزاحمي بين الرأسماليين ، والى اشتداد فوضى الانتاج الاجتماعي كله • إن جميع المحاولات الرامية الى تنظيم الاقتصاد، والمتخذة في البلدان البرجوازية ،عاجزة عن القضاء على فوضى الانتاج والمزاحمة ، ولا تستطيع تحقيق تطوير الاقتصاد تطويراً مخططاً في نطاق المجتمع ، باعتبار ان الملكية الرأسمالية الخاصة ، واستثمار العمل المأجور ، هما أساس الانتاج ، وباعتار أن نوال الربح الأعظم هو هدفه •

ولا يصبح التطوير المخطط للاقتصاد الوطني ممكناً الا في ظروف المجتمع الاشتراكي ، حيث تكون السلطة في أيدي الشغيلة ، وتكون الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج قد توطدت في مجالات الاقتصاد كلها•

وتعني تصفية الملكية الرأسمالية الخاصة ، وتوطيد الملكية الاجتماعية ، قفزة من نظام اجتماعي معين الى نظام اجتماعي آخر • وفي ظل الاشتراكية يتلاءم الشكل الاجتماعي لحيازة منتجات الانتاج مع طابعه الاجتماعي • إن جميع ما يملكه المجتمع الاشتراكي : من موارد مادية ومالية، وموارد العمل، والثروات الطبيعية ، ومنجزات العلم والتكنيك ، والتعليم ، وتجربة الناس الانتاجية ، هو ملك الشعب ويستخدم في صالحه •

وعلى نقيض الملكية الرأسمالية الخاصة نرى الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج لاتفرق بين الناس بل توحدهم ، وتخلق عمومية مصالحهم وأهدافهم • إن شغيلة الاشتراكية ، إذ يساهمون في العمل ، وفي الحياة الاجتماعية ، يديرون اقتصاد الوطن في تفاهم ، ويوجدون الشروط

الضرورية لسد حاجاتهم المادية والثقافية المتنامية باستمرار • ويعتبر بناء المجتمع الشيوعي المثل الأعلى لشعوب البلدان الاشتراكية •

وتتيح شروط الاشتراكية ، الاقتصادية الموضوعية ، بناء اقتصاد وطني منسجم متناسق ، وتوجيه الحياة الاقتصادية توجيهاً واعياً في صالح الشعب ، وفي صالح تطوير المجتمع تطويراً تقدمياً •

إن تطوير القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية في المجتمع الاشتراكي تطويراً مخططاً هو ضرورة موضوعية ، وقانون اقتصادي للاشتراكية• فأولاً ، إن الانتاج في ظروف الاشتراكية انما يحمل طابعاً جماعياً ، وهو انتاج آلي ضخم • وهذا ، يشترط ضرورة تنظيمه بشكل مخطط ، وضرورة الرقابة عليه • ثم إن الانتاج الاشتراكي ، ثانياً ، على نقيض الانتاج الرأسمالي ، إنما يحمل لا طابعاً اجتماعياً فحسب ، بل وطابعاً معمماً اشتراكياً ، ما دامت وسائل الانتاج عبارة عن ملكية جماعية ، وما دام هدف الانتاج سد حاجات المجتمع من جهة ، وحاجات كل فرد فيه ، من جهة أخرى • وثالثاً ، إن الملكية الاشتراكية الاجتماعية تذهب في توسيع تعاون العمل الى جميع نواحي الاقتصاد الوطني• إن الاقتصاد الوطني الاشتراكي الضخم يصبح «••• شركة واحدة ، ومصنعاً واحداً ، ومساواة في العمل والأجور »[1] ولا يمكن تأمين عمل هذا الاقتصاد بشكل صائب ، ما لم يعتمد التطوير المخطط للانتاج ، والتنظيم المخطط للتبادل والتوزيع والاستهلاك •

ويأخذ الانتاج الآلي الضخم في المجتمع الاشتراكي طابع الشمول • فالاشتراكية توسع ، اكثر فأكثر ، التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتعمقه • وعلى هذا الأساس ، تنشأ ، باستمرار ، فروع جديدة وجديدة ، ويتطور تخصص الانتاج ، وتتسع الصلات الانتاجية وغيرها من الصلات الاقتصادية

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٣ ص ١٠١ •

بين الفروع والمؤسسات ، بين مختلف مناطق الوطن ، كما تتعقد هذه الصلات ، وتزداد الضرورة الموضوعية ، بالتالي ، اكثر فأكثر ، الى التطوير المخطط .

وهكذا ، فاذا كان قانون المزاحمة وفوضى الانتاج هو قانون اقتصادي عامل ، في ظروف الاقتصاد الرأسمالي ، ففي ظروف الاشتراكية ، حيث تسود الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، والأشكال الاشتراكية للاقتصاد ، بلا منازع ، يعمل قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً منسقاً .

إن التناسق ، أو النسبة بين مختلف فروع الانتاج وقطاعات الاقتصاد الاشتراكي ، هو السمة الرئيسية لقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً متناسقاً . يقول لينين : « إن التناسق المستمر ، المدعوم بشكل واع، إنما يعني ، عملياً ، التخطيط ... »[1]

وليس تأمين التناسق بشكل واع في ظل الاشتراكية هدفاً بذاته . ان وضع هذه النسب أو تلك ، بصورة مخططة ، وتطبيقها في تطوير الانتاج وقطاعات الاقتصاد الاشتراكي ، انما يوجه ، عملياً ، نحو تنفيذ متطلبات القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ، تنفيذاً متتالياً وكاملاً .

ليس التطوير المخطط والتناسق أمراً واحداً . إن التطوير المخطط هو الشكل العام الذي تجري فيه العمليات الاقتصادية في ظل الاشتراكية . وقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً متناسقاً انما يعمل منذ نشوء الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، منذ نشوء القطاع الاشتراكي . إلا أن نطاق عمله في بداءة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية يبقى محدوداً . ففي هذه المرحلة تقوم ، الى جانب القطاع الاشتراكي ، قطاعات اقتصادية أخرى ، قائمة على أساس الملكية الخاصة . ومع توطيد مواقع

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء الثالث ص ٦٢٠ .

القطاع الاشتراكي يتسع نطاق فعل قانون التطوير المخطط • كما تتسع ، بالاضافة الى ذلك ، امكانيات التخطيط ونطاقه ، وتتحسن أشكاله وطرقه • يقول لينين : « إن مهمة البروليتاريا الرئيسية ، ومهمة الفلاحين الفقراء الذين تقودهم ، هي في أية ثورة اشتراكية كانت ، العمل الايجابي البناء ، عمل إقامة شبكة دقيقة معقدة ، كل التعقيد، من العلاقات التنظيمية الجديدة ، التي تشمل الانتاج المخطط ، وتوزيع المنتجات الضرورية لمعيشة عشرات ملايين الناس »(١) •

أما الآفاق الشاسعة أمام فعل قانون التطوير المخطط المتناسق فتتفتح مع توطيد سيطرة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، سيطرة لا منازع فيها ، وتوطيد أشكال الاقتصاد الاشتراكية •

وتزداد أهمية الأساس التخطيطي ، أهمية تخطيط الاقتصاد علمياً ، زيادة لا مثيل لها ، في عملية انتقال المجتمع الى الشيوعية • ففي ظل الشيوعية يتأمن شكل رفيع ، ودرجة عالية من التنظيم التخطيطي للحياة الاقتصادية والاجتماعية •

ان تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً هو إحدى قانونيات البناء الاشتراكي • وتستخدم جميع البلدان السائرة في طريق بناءالاشتراكية هذا القانون مع أخذ الظروف الحسية وخصائص الاقتصاد الوطني ، بعين الاعتبار • إن شعوب هذه البلدان تستخدم ، في عملية ادارة اقتصادها ، تجربة الاتحاد السوفيتي ، وتجارب البلدان الاشتراكية في مجال التخطيط ، استخداماً خلاقاً •

ويخلق تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية ظروفاً جديدة لعمل قانون التطوير المخطط المتناسق • وعلى أساس هذا القانون يتم التنسيق ين خطط

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٦ ص ١٧١ •

البلدان الاشتراكية ، الاقتصادية • ويفتح مثل هذا التنسيق ، امام كل وطن، امكانيات جديدة لزيادة فعالية الانتاج الاجتماعي، وفعالية التوظيفات الأساسية، لرفع مستوى معيشة الشغيلة مادياً وثقافياً •

وتثبت تجربة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ،بشكل لا يمكن دحضه ، الأفضليات العظمى التي يتمتع بها الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، بالنسبة الى الاقتصاد الرأسمالي المتطور عفوياً • ان الاقتصاد الاشتراكي المخطط لا يعرف الازمات الاقتصادية ، ويجهل النقص المزمن في تشغيل المؤسسات دون طاقتها ، ويجهل البطالة أيضاً • كما يتنافى هذا الاقتصاد ، بطبيعته ، مع الاستهلاك الطفيلي ، وتبذيد الموارد المالية والمادية وموارد العمل ، هذا التبديد المرتبط بالصراع التنافسي والأزمات • وهو اقتصاد يخلق الامكانيات أمام تطوير القوى المنتجة تطويراً أكثر عقلانية وتسارعاً •

وتتبدى ميزات الاشتراكية بوضوح أعظم في الوتيرات السريعة لنمو الانتاج الاجتماعي ، ومجمل الناتج الاجتماعي ، والدخل الوطني ، والتقدم التكنيكي العلمي ، كما تتبدى في رفع مستوى معيشة الشعب العامل رفعاً متصاعداً • وتصبح وتيرات تطوير الاقتصاد الاشتراكي الرفيعة عاملاً حاسماً في انتصار الاشتراكية في منافستها الاقتصادية مع الرأسمالية •

٢ : ـ النسب الهامة في الاقتصاد الوطني الاشتراكي

كل إنتاج اجتماعي يتطلب وجود تناسق معين • يقول ماركس : « ان ضرورة توزيع العمل الاجتماعي ، وفق نسب معينة، لا يمكن بأية صورة كانت أن يُقضى عليها بشكل معين من أشكال الانتاج الاجتماعي • وما يمكن أن يتغير هو شكل ظهورها فقط »[١] •

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء ٣٢ ص ٤٦٠ ـ ٤٦١ •

وفي شروط الرأسمالية تنتهك ، باستمرار ، النسب الضرورية القائمة بين مختلف أقسام الاقتصاد • ولا بد لتطور اقتصاد البلدان البرجوازية من أن يرافق بتعمق تناقضات تجديد الانتاج الصدامية•إن إمكانيات تحقيق السلع في الرأسمالية تتقلص نسبياً مرة عن مرة • وتجد تناقضات الاقتصاد الرأسمالي المتفاقمة حلاً موقتاً لها في الأزمات الاقتصادية، في القضاء الوحشي على القوى المنتجة • وقد لاحظ لينين : « أن الأزمة ضرورية للرأسمالية من اجل ايجاد التناسب المنتهك باستمرار »[1]• وعلى هذا ، فالتناسق يحمل، في ظل الرأسمالية ، طابعاً وقتياً عارضاً، وهو يحدث عفوياً من خلال الأزمات• إن ما يميز الرأسمالية هو التطور المضطرب لا التطور المتناسق •

أما الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، فيتميز ، خلافاً للرأسمالية ، بتناسق يتوطد باستمرار • إن الدولة الاشتراكية ، إذ تعتمد قانون التطوير المخطط، تحدد وتوطد النسب الضرورية بين مختلف فروع الانتاج ، وقطاعات الاقتصاد الوطني ، في تطوير اقتصاد مختلف مناطق الوطن •

وتلعب نسب الانتاج دوراً محدداً في المنظومة العامة لنسب الاقتصاد الاشتراكي • وتنشأ نسب التوزيع والتبادل عن نسب الانتاج ، وتخضع لمصلحة الانتاج • إن توزيع الثروات المادية في المجتمع الاشتراكي وتبادلها، بالاضافة الى الأسس الاقتصادية التي تعتمد في تنفيذ هذا التوزيع والتبادل ، (كالقيمة والسعر ، والاجور ، وسعر الكلفة ، والربح ، والتجارة •••الخ)، كل هذه مدعوة لأن تحفز ، على احسن وجه ، تطور الانتاج ، وأن تسد ، على أساسه ، حاجات الشعب المتنامية من مادية وثقافية •

وتعتبر النسبة بين انتاج وسائل الانتاج وإنتاج سلع الاستهلاك أهم نسبة في تطوير الانتاج الاجتماعي • اما النسبة بين الصناعة والاقتصاد الزراعي

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء الثالث ص ٦٢١ •

فتتمتع بأهمية عظيمة من أجل تطوير الانتاج الاشتراكي ، وخاصة من أجل زيادة انتاج سلع الاستهلاك • وتقرر نسب ايضاً بين الفروع المستقلة سواء في الصناعة او الاقتصاد الزراعي، كالنسبة بين الصناعة الاستخراجيةوالصناعة التحويلية ، بين الصناعة التعدينية وفروع صناعة الآلات ومعالجة المعادن ، بين الزراعة وتربية الماشية ••• الخ • كما أنه لابد من نسبة معينة داخل كل فرع ايضاً ، وكذلك بين حلقات الانتاج المتباينة وقطاعات الخدمات، وداخل كل مؤسسة : فمقدار التزويد التكنيكي المادي وتنويعه ، وتحديد عدد القوة العاملة وتركيبها المهني ، والتركيب المحدد للكوادر التكنيكيين والمهندسين ••• الخ ، كلها ينبغي أن تتلاءم ومقدار الانتاج وتنويعه • ولابد لتأمين إدارة اقتصادية ناجحة في الاقتصاد الزراعي من توفر التنسيق بين الماشية والحاجة الى العلف•••الخ• ونجد بين أهم النسب أيضاً النسب بين الانتاج والاستهلاك ، بين التراكم والاستهلاك ، بين الانتاج وموارد العمل ، بين مختلف المناطق الاقتصادية •

أما طابع النسب ، وطبيعتها ، وطريقة تكوينها، فتتحدد، قبل كل شيء، بالنظام الاجتماعي للانتاج • لنأخذ النسبة بين الانتاج والاستهلاك على سبيل المثال • ففي ظروف الرأسمالية تعيق قاعدة استهلاك الشغيلة الضيقة الانتاج الرأسمالي • في حين نجد ، على العكس ، أن الانتاج الاشتراكي يخضع خضوعاً مباشراً ، لسد حاجات الشغيلة المتنامية • هنا ينعدم التناقض الصدامي بين الانتاج والاستهلاك • ففي البلدان الاشتراكية ينمو مع الانتاج وتوسعه استهلاك الشغيلة ايضاً ، ويتسع السوق الاشتراكي •

إن نسب الاقتصاد الاشتراكي تحمل ، بطبيعتها ، طابعا موضوعياً • فلا تستطيع الدولة الاشتراكية أن تقرر ، على هواها ، أي نسب كانت • إنها ملزمة أن تحدد ، علمياً ، وتطبق النسب الضرورية ، موضوعياً ، في تطوير الاقتصاد الوطني الاشتراكي • لهذا فطابع النسب ، والنسب العددية بين

مختلف أقسام الاقتصاد الاشتراكي وقطاعاته ، انما تتحدد ، لا بقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً متناسقاً (ذلك انه ذاته لا يتطلب غير التطوير المتناسق) ، بل بقانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي • فهذه النسب أو تلك لا توجد الا في صالح تحقيق هدف الانتاج الاشتراكي المحدد موضوعياً •

ويتعلق التقدم التكنيكي في الانتاج الاجتماعي كله ، وزيادة انتاجية العمل ، وتخفيض نفقات الانتاج ، يتعلق ، قبل كل شيء ، بتطور الصناعة الثقيلة • لهذا ، لابد ، موضوعياً ، من أسبقية وتيرات تطوير الصناعة الثقيلة ، ولابد ، على العموم ، من أفضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج • وتتوفر في الاشتراكية ، بشكل عام ، ضرورة موضوعية لتطوير اكثر فروع الاقتصاد الوطني تقدمية وأساسية ، تطويراً مفضلاً • الا أن النسبة المحسوسة القائمة بين الفروع المنتجة لوسائل الانتاج ، والمنتجة لسلع الاستهلاك ، انما تتعلق بالظروف الحسية ، ظروف تجديد الانتاج الاشتراكي •

إن النسب الصحيحة القائمة بين مختلف اقسام الاقتصاد الوطني تتعلق بمجموعة كاملة من العوامل السياسية والاقتصادية ، نرى بينها مستوى تطور القوى المنتجة ، ومقدار الموارد المادية والمالية وموارد العمل ، والوضع الدولي الذي يعيشه الوطن الاشتراكي وهكذا دواليك •

ثم إن النسب التي تقوم ، في مرحلة معينة ، في الاقتصاد الوطني الاشتراكي ليست نسباً ثابتة • انها تتبدل وتتحسن • ويؤثر على حركية النسب ، أول ما يؤثر ، التقدم التكنيكي ، وتطور فروع الانتاج التقدمية الجديدة • إن التفاوت في وتيرة نمو إنتاجية العمل ، وهي الوتيرة المتحققة على أساس التقدم التكنيكي ، في مختلف فروع الانتاج ، لابد له وأن يحدث تغيراً في الحاجة الى الآلات ، والتجهيزات ، وقوة العمل ، والموارد المالية ، ونتيجة لذلك تتبدل ، موضوعياً ، النسبة بين فروع الاقتصاد وقطاعاته •

وتؤثر العناصر التالية تأثيراً عظيماً على تبدل النسب في الانتاج

الاشتراكي ، كتوزيع الدخل الوطني الى صناديق التراكم وصناديق الاستهلاك ، وكتوزيع التراكموالتوظيفاتالأساسية، والموارد المادية ،وموارد العمل بين القطاع الانتاجي والقطاع اللاإنتاجي ، بين مختلف فروع الانتاج المادي ، ومناطق الوطن الاقتصادية ••• الخ •

وعلى هذا ، فالنسب الحسية تتبدل في نهاية المطاف ، تبعاً للحاجات الاجتماعية والمهمات التي تنتصب أمام الوطن في هذه المرحلة أو تلك ، وتبعاً لتطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكي • والهيئات التخطيطية مدعوة الى تتبع جميع التبدلات الحادثة في العمليات الاقتصادية ، والى تأمين الانتقال ، في الوقت اللازم ، من النسب القديمة الى نسب جديدة تقدمية تتلاءم والظروف المتبدلة ، والحاجات الملحة ، حاجات تطور الاقتصاد •

٣ : ـ تخطيط الاقتصاد الوطني الاشتراكي

إن تخطيط الاقتصاد الوطنيهو أهم وظيفةاقتصادية للدولةالاشتراكية• وهو يشمل الانتاج وتوزيع المنتجات في المجتمع ، كما يشمل تطور قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني ومناطق الوطن الاقتصادية ، بالاضافة الى شموله تنظيم الرقابة على تنفيذ المهمات التخطيطية في كل حلقة من حلقات الاقتصاد الاشتراكي •

معرفة قوانين الاشتراكية الاقتصادية ، واستخدامها بصورة خلاقة ، هما الاساس العلمي للتخطيط

تتم ادارة الاقتصاد بشكل مخطط على أساس الاستخدام الواعي لقوانين الاشتراكية ، الاقتصادية الموضوعية وللمبادىء اللينينية المتعلقة بادارة الاقتصاد الاشتراكي •

وينطلق المجتمع ، في عملية التخطيط الاشتراكي ، من كامل منظومة القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، وقبل كل شيء ، من الاستخدام الواعي لقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً منسقاً •

ويتيح عمل هذا القانون تحديد مهمات الاقتصاد الاشتراكي ، تحديداً صحيحاً ، وحل هذه المهمات بنجاح • كما يتيح تطوير القوى المنتجة ، وتحسين العلاقات الانتاجية في صالح المجتمع كله وفي صالح كل فرد على حدة •

بيد أن الامكانية لاينبغي جعلها والواقع شيئاً آخر • فلكي نحول الامكانية الى واقع ، لكي نخطط الاقتصاد وندير ه بشكل صائب ، لابد من دراسة قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً منسقاً ، وان نتمكن منه ، وأن نتعلم تطبيقه ونحن اكثر ما نكون إلماماً بالقضية • ولا شك أن مثل هذه المعرفة بالقانون المذكور ، ومثل هذا الاستخدام ، غير ممكنين إلا إذا كان المجتمع متمكناً من ميكانيكية فعل جميع القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، وان يسير في ادارته على هدي المبادىء العلمية للادارة الاقتصادية للاشتراكية ، متلائماً ، في كل ذلك ، مع قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي •

إن ادارة الاقتصاد بشكل مخطط تتطلب من المجتمع أن يأخذ بعين الاعتبار حاجات الانتاج الملحة وامكانياته الحقيقية ، وأن يدرس منجزات العلم والتكنيك ويسرع في إدخالها الى جميع فروع الاقتصاد • وعلى هذا الأساس ، فقط ، يمكن وضع الخطط المبرَّرة التقدمية ، الواقعية ، خطط تطوير الاقتصاد الوطني ، وتحديد أفضل الطرق والوسائل عقلانية وتوفيراً لانماء الانتاج وتحقيق المنتجات ، وتحقيق نهوض صاعد سريع في مستوى معيشة الشعب •

وعلى هذا فقانون التطوير المخطط المتناسق لاينبغي اعتباره والخطط والادارة المخططة ، شيئاً واحداً • لابد أن نفصل بدقة بين القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وبين سياسة الدولة الاشتراكية ، الاقتصادية • ان السياسة الاقتصادية هي مجموع التدابير الاقتصادية التي تتخذها الدولة الاشتراكية ، وهي تقوم على أساس الاستخدام الواعي لقوانين الاشتراكية ،

الاقتصادية ، وتوجه من أجل حل مهمات البناء الاقتصادي السياسي والثقافي، في هذه المرحلة أو تلك ، من مراحل تطوير المجتمع .

إن الحزب الشيوعي هو الذي يصوغ هذه السياسة الاقتصادية العلمية. وهي تجد تجسيدها في خطط الاقتصاد الوطني، وتتخذ اساساً لادارة الاقتصاد الوطني إدارة مخططة .

ليس التخطيط غير الأداة التي تستعملها الدولة الاشتراكية من اجل استخدام القوانين الاقتصادية استخداماً واعياً . وينفذ الشعب السوفيتي ، بقيادة الحزب الشيوعي ، خطط الاقتصاد الوطني بنجاح . وقد لعبت الخطط الخمسية دوراً عظيماً في تطوير الوطن السوفيتي سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً .

دراسة الحاجات الاجتماعية هي الضرورة الموضوعية للادارة المخططة

إن دراسة حاجات المجتمع الحالية والمنتظرة من وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك تمثل خطوة هامة في التخطيط الاشتراكي .

إن حاجات المجتمع الملحة تستخدم أساساً لتخطيط مقدار الانتاج ،

وتخطيط نسب الانتاج الضرورية سواء فيما بين الفروع أو في داخل الفروع • وتتيح مقارنة الحاجات الاجتماعية مع مستوى الانتاج القائم وامكانياته الواقعية ، اظهار النقص في هذه السلع او تلك ، والتحري عن طرق تلافيه •

هذه الحاجات الاجتماعية هي في تبدل مستمر تبعاً لتقدم العلم والتكنيك ونمو أبعاد الانتاج ، ورفع مستوى الشعب مادياً وثقافياً • ان الاجهزة التخطيطية والاقتصادية مضطرة لتقصي هذه التبدلات ، وأن تأخذها ، في الوقت المناسب ، بعين الاعتبار ، في ادارة الاقتصاد، وأن تحدد حاجات المجتمع وفقاً للنورمات المقررة علمياً ، ووفقاً أيضاً لتلك الامكانيات التي تتيحها الثورة التكنيكية العلمية الحديثة •

البنية التقدمية للانتاج الاجتماعي ورفع فعاليته هما الأمر الهام في التخطيط

إن تأمين زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي والتراكم والتوظيفات الأساسية زيادة متواصلة ، هو أهم مهمة تجد حلها في عملية التخطيط الاشتراكي• ليس المجتمع الاشتراكي ذلك المجتمع الذي لا يعبأ بالثمن الذي تُحل به هذه المهمات الاقتصادية او تلك •

ليس بالامكان زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي والتوظيفات الأساسية ، ووتيرات تطور الاقتصاد الاشتراكي ، إلا عن طريق تطوير الانتاج تطويراً مشدداً ، أي عندما يُرافق التراكم الانتاجي ، والتوظيفات الأساسية بزيادة في إنتاجية العمل ، وتخفيض تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعياً ، وبزيادة مخصصات الصناديق الانتاجية • وعلى هذا ، فان مثل هذه المؤشرات أمثال سعر الكلفة ، والربح ، والريعية ، وكمية الانتاج حسب الشغيل الواحد ، وحسب الروبل الواحد من الصناديق الانتاجية والتوظيفات الأساسية ، ونمو الدخل الوطني ، والتنوع ، والمستوى التكنيكي ،والنوعية ، والحاجة إلى المنتجات ، وفعالية استخدامها ، مثل هذه المؤشرات تبدو ، اكثر

فأكثر ، مقاييس حاسمة عند وضع خطة الاقتصاد الوطني وخطط الفروع ، وخطط المؤسسات ، وكذلك عند تقويم نشاط المؤسسات والفروع •

وتتمتع بنية قطاع الانتاج الاجتماعي بالأهمية الأولى فيسبيل رفع فعالية ووتيرات نمو الانتاج ، ومن أجل تحسين نوعية المنتوج • وهكذا فان تطوير الصناعة الثقيلة ، بمختلف السبل ، هو أساس زيادة فعاليةالانتاج الاجتماعي• إن الصناعة الثقيلة هي الفرع القائد الحاسم الذي يؤمن اعادة تجهيزالاقتصاد الوطني بالتكنيك ، وسرعة نمو اقتصاد الوطن ، وتوطيد قدرته الدفاعية • وتتطلب مصالح تنمية الاقتصاد بسرعة ، ومصالح بناء الاشتراكية والشيوعية ، أول ما تتطلب ، الاسراع في تنمية فروع أمثال الطاقة الكهربائية ، والنفط، والصناعة الكيميائية والغازية ، والتعدين ، وصناعة الآلات ، والصناعة الاليكترونية • كما أن الاسراع في تطوير انتاج سلع الاستهلاك يتمتع بأهمية بالغة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة رفاه الشعب •

إن المستوى الحالي الذي بلغه الاتحاد السوفيتي في تطوير اقتصاده يتيح تطوير إنتاج سلع الاستهلاك بوتيرات سريعة • عندما كانت الصناعة الثقيلة السوفييتية في طريق الولادة كانت الدولة مجبرة على توجيه الاموال، قبل كل شيء ، نحو تطوير المؤسسات المنتجة لوسائل الانتاج،وعلى الحد من التوظيفات في مؤسسات الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية •

ويجري في الخطة الخمسية الحالية تقارب وتيرات نمو الانتاجالصناعي للسلع الاستهلاكية (الفرع « ب ») من وتيرات نمو إنتاج وسائل الانتاج (الفرع « أ ») • وتزداد وتيرات نمو انتاج وسائل الانتاج لانتاج سلع الاستهلاك ، وتتقارب وتيرات نمو الاقتصاد الزراعي من وتيرات تطوير الصناعة •

طريقة التخطيط القائمة على التوازن يتوصل الى تأمين النسب الضرورية في الاقتصاد الوطني الاشتراكي بانتهاج طريقة التخطيط القائمة على التوازن ، وهي الطريقة التي تتيح ملاءمة خطط تطوير فروع الاقتصاد الوطني مع امكانية تزويد هذه الخطط بالموارد المادية التكنيكية والمالية وموارد العمل .

في سير عملية التخطيط توضع الموازين المادية (العينية) ، والموازين القيمية ، بالاضافة الى موازين قوة العمل »[1] .

وتستخدم طريقة التوازن سواء عند وضع خطط الاقتصاد الوطني ، أو عند وضع خطط المناطق الاقتصادية ، وخطط المؤسسات . وتتيح منظومة الموازين أن تظهر ، في حينه ، عدم التناسق القائم ، وان تقضي عليه ، كما تتيح تأمين التطوير المعقد للمناطق المستقلة ، وللاقتصاد الوطني ككل . إن الموازين هي الوسيلة التي تسمح بالتحديد العلمي للتنويع الأمثل ، تنويع المهمات التخطيطية والحلول الاقتصادية .

التخطيط الطويل والقصير الأجل إن الجمع بين التخطيط الطويل والتخطيط القصير الاجل هو أهم مبدأ في ادارة الاقتصاد الوطني الاشتراكي بشكل مخطط .

وتعكس الخطط الطويلة أهم المهمات الاقتصادية الاجتماعية والوجهات الاساسية في البناء الاقتصادي والثقافي على امتداد فترة طويلة . اما الخطط القصيرة فهي تُنظم لمدد أقصر . إنها تمثل برنامجاً حسياً للعمل في سنة أو ربع سنة أو في شهر .

---

(١) تفصيل منظومة الموازين في الفصل ١٤ .

إن الدورة العامة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في ايلول عام ١٩٦٥ أعتبرت أن من الضرورة بمكان وضع خطة خمسية باعتبارها شكلاً أساسياً للتخطيط ، مع توزيع المهمات الرئيسية حسب السنوات . هذه الخطط توضع لكل فرع ، وجمهورية ، ولكل مؤسسة . وهو أمر يزيد في استقرار المهمات التخطيطية ، ويفتح آفاقاً اكثر وضوحاً أمام نشاط المؤسسات والفروع ، ويقوي مبدأ تواصل التخطيط ، وتعاقب الصلات فيما بين خطط المراحل المتقاربة . إن الخطط الاكثر استقراراً توسع ، الى حد كبير ، امكانية تحضير الانتاج في الوقت المناسب ، ورفع مستوى الادارة التكنيكية للمؤسسات ، واقامة صلات ثابتة بين المزودين والمستهلكين وتحسين هذه الصلات ، وتأمين مواصلة تزويد المؤسسات بالمواد والتكنيك .

التخطيط المركزي ومبادرة المؤسسات والهيئات الاقتصادية المحلية

يتطلب التخطيط الاشتراكي ادارة مركزية للاقتصاد الوطني . وأي اقلال من مركزية الادارة لابد له وأن يؤدي الى خسارة في ميزات المنظومة الاشتراكية التخطيطية . ومع تطور الانتاج الاشتراكي تشتد اهمية الادارة المركزية في الاقتصاد الوطني . إن مستوى القوى المنتجة الرفيع ، وأبعاد الانتاج الحديث الهائلة ، والتقدم التكنيكي العلمي العاصف ، تشترط ، موضوعياً ، ضرورة تشديد دور ادارة الاقتصاد الوطني ادارة مركزية مخططة .

وتتمركز هذه الادارة ، في الدرجة الاولى ، حول تحديد الاتجاهات الاساسية لتطور الاقتصاد ، وحول تأمين النسب والصلات الاقتصادية الضرورية ، وحول زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي ورفع وتيراته ، وحول وضع المؤشرات الهامة والقضايا الاقتصادية الاجتماعية المتعلقة بخطة الدولة لتطوير الاقتصاد ككل ، وحول انتهاج سياسة واحدة في مجال التقدم

التكنيكي العلمي والتوظيفات الأساسية ، وتوزيع الأنتاج ، وأجور العمل ، والأسعار والأرباح ، والمالية ، والكريدي •

إن التخطيط في ظروف الاشتراكية يحمل طابعاً توجيهياً • وحين يصادق على الخطة الاقتصادية من جانب الهيئات السياسية العليا تكتسب هذه الخطة صفة التنفيذ الالزامي • وفي هذا المجال تتطلب مراعاة دقيقة للانضباط التخطيطي في جميع حلقات الاقتصاد الوطني •

بيد أن تنفيذ الخطط المقررة لا يقوم على التوجيهات المباشرة فحسب ، بل وعلى كامل مجموعة اشكال التأثير الاقتصادية كالحساب الاقتصادي ، والحافز المادي ••• الخ • وعند وضع الخطط لابد من استعراض التدابير التي تحفز المؤسسات وشغيلتها على تنفيذها •

ويجمع بين التخطيط المركزي وبين تطوير المبادرة الاقتصادية للمؤسسات واستقلالها ، وبين تطوير الهيئات الاقتصادية الجمهورية والمحلية • إن الجمع بين الاساس المركزي وبين تطوير المبادرات الاقتصادية المحلية هو أهم مبدأ من مبادىء المركزية الديموقراطية في إدارة الاقتصاد الاشتراكي • فليس في مقدور أية هيئة ادارية مركزية الالمام بالظروف الحسية لادارة هذه المؤسسات او تلك القائمة في مناطق اقتصادية متباينة ، ادارة اقتصادية ، ولا الالمام بالخصائص الفردية لهذه المؤسسات • إن التدابير الاقتصادية المتبناة ادارياً لا اقتصادياً ، والمغالاة في التنظيمات ، والوصاية السخيفة ، كل ذلك يحد من استقلال المؤسسات ومبادراتها ، وينال من مسئوليتها في نتائج عملها •

ويخطط الآن لكل مؤسسة ،حسب

النظام المركزي : مقدار تحقيق منتجاتها ، وتنويعها الرئيسي ، وصناديق اجورها ، ومبلغ مقدار ربحها ، وريعيتها ، وما تدفعه للموازنة ، وما يخصص لها منها ... الخ .

وتعمل المؤسسات ذاتها ، انطلاقاً من الارقام التوجيهية ، ومن المهمات التخطيطية للدولة ، على وضع خطط نشاطها السنوية الطويلة ، وتخطط كثيراً من المؤشرات الهامة : كسعر كلفة المنتوج ، وانتاجية العمل ، وعدد الشغيلة ... الخ .

وتتعلق درجة مركزية ادارة المؤسسات واستقلالها بالظروف الحسية.

التخطيط المكاني وتخطيط الفروع

إن الجمع الصحيح بين التخطيط المكاني وتخطيط الفروع هو سمة هامة من سمات ادارة الاقتصاد الوطني الاشتراكي المخططة .

إن مبدأ الادارة والتخطيط في الصناعة ، على أساس الفروع ، يؤمن وحدة ادارة الانتاج والتكنيك والاقتصاد . كما يتيح تقريب العلم من الانتاج، وانتهاج سياسة تكنيكية واحدة ، وتطوير تخصص الانتاج والتعاون فيه تخصصاً مبرراً اقتصادياً ، ورفع مستوى التركز والتمركز في الانتاج .

ويُجمع بين مبدأ التخطيط على اساس الفروع وبين التخطيط المكاني. كما توضع المؤشرات الأساسية ، المتعلقة بتطوير الاقتصاد الوطني ، توضع حسب الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية . مثل هذا الجمع يتيح الربط ، بصورة افضل ، بين مصالح تطوير الفروع ومصالح تطوير أمثل للجمهوريات والمناطق والمحافظات ، كما يتيح تنفيذ التوزيع العقلاني للقوى المنتجة ، وتحسين التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتخصص المناطق الاقتصادية ، واستدراج الموارد الطبيعية ، وموارد المواد الاولية الى الدورة الاقتصادية ، كما يتيح ايضاً اقامة صلات اقتصادية صحيحة بين الفروع وبين المناطق الاقتصادية .

وتحتل قرارات دورة اللجنة المركزية العامة المنعقدة في ايلول ١٩٦٥ مكاناً رئيسياً في توطيد ادارة الفروع والتخطيط في الصناعة . لقد بدلت هذه الدورة الأشكال التنظيمية لادارة الصناعة ، وقضت على نظام الادارة المكاني من خلال السوفنرخوزات ، واعتبرت من الضرورة بمكان تنفيذ مبدأ الفرع في ادارة الصناعة . إن الوزارات الصناعية المنشأة ، استناداً الى قرار الدورة المذكورة ، قد مُنحت جميع الحقوق اللازمة لادارة فروع الصناعة ، وأصبحت مسئولة عن تطورها . إنها مسئولة عن مستوى الانتاج،

التكنيكي في المؤسسات التابعة لها ، وعن سد حاجات الوطن من منتجات فروعها الصناعية • ونتيجة لاعادة بناء الادارة والتخطيط في الصناعة والاقتصاد الزراعي تعاظم دور الهيئات المحلية والجمهورية ومسئوليتها في ادارة الاقتصاد الوطني ، وتحقيق تطوير أمثل لاقتصاد الجمهوريات والمناطق •

خصائص تخطيط الانتاج الكولخوزي

يشمل التخطيط الاشتراكي ، فيما يشمله ، الانتاج الكولخوزي• إلا أن ادارة الكولخوزات من جانب الدولة الاشتراكية ، وتخطيط الانتاج في الكولخوزات يتمتعان ببعض الخصائص • وهي خصائص تتحدد بشكل الملكية الاشتراكية التعاوني الكولخوزي النوعي • ولهذا بالذات لا تستطيع الدولة أن تقوم مباشرة بتخطيط الانتاج في الكولخوزات ، كما تفعل في الصناعة مثلاً •

يتم تخطيط القطاع الانتاجي الكولخوزي من الاقتصاد الوطني ، من خلال نظام الطلبيات الحكومية المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية• واستناداً الى قرار دورة اللجنة المركزية ، العامة ، المنعقدة في آذار **١٩٦٥** يسلم كل كولخوز خططاً ثابتة تتعلق بمشتريات المنتجات الزراعية حتى عام **١٩٧٠** مع توزيع هذه الطلبيات على سنين • وهو أمر يتيح للكولخوز أن ينظم ، بشكل صحيح ، إنتاجه ، وأن يحدد ، بصورة مستقلة ، بنية هذا الانتاج ، والفروع الأساسية ، والتخصص في اقتصاده •

ان نظام الطلبيات الحكومية يؤمن سوقاً مضمونة لمنتوج الكولخوز السلعي ، وهو يبدو شرطاً أساسياً في زيادة الانتاج النباتي والحيواني ، وفي توطيد اقتصاد القطاع الكولخوزي وأساسه المادي التكنيكي • ومن خلال نظام المشتريات الثابتة تنظم الدولة توزيع قوى الاقتصاد الزراعي المنتجة وتطويرها ، وتؤثر على تخصص مناطق الانتاج الزراعي الضخمة •

ولما كانت الخطط الثابتة العائدة لمشتريات الحبوب وغيرها من المنتجات

الزراعية لا تسد ، كلياً ، حاجات الدولة من المواد الغذائية والمواد الأولية ، الزراعية ، لهذا تضاف اليها مشتريات تفوق الحدود المرسومة في الخطة ، وذلك لقاء أسعار عالية • هذه الخطط الثابتة، بالاضافة الى المشتريات الأخيرة، تشكل الأساس الوطيد لتنظيم الانتاج الكولخوزي وتخطيطه ، وتؤمن الجمع البارع بين المصالح الحكومية ومصالح الكولخوزات •

ويتبدى تأثير الدولة المخطط على الانتاج الكولخوزي في تنظيم تزويد هذا الانتاج بالمواد والتكنيك• وعن هذا الطريق يندمج الانتاج الكولخوزي، ككل ، في نظام تخطيط الاقتصاد الوطني العام •

الاحتياط الحكومي والتخطيط تتمتع احتياطيات الدولة من الموارد المادية والنقدية بأهمية متزايدة في تحسين تخطيط الاقتصاد الوطني •

فمن المعوم أنه ، تأمينا لمواصلة سير الانتاج ، يوضع تحت تصرف كل مؤسسة حد أدنى من الاحتياطيات الجارية الضرورية ، المؤلفة من المواد الاولية والمواد ، والمحروقات ، والاموال النقدية•ولا بد ، على نطاق الاقتصاد الوطني ، من تأمين احتياطيات حكومية مالية ومادية ضخمة ، بالاضافة إلى الاحتياطيات الجارية •

في الاقتصاد الاشتراكي يمكن أن ينشأ عدم تناسق جزئي مؤقت ، ناشىء عن جائحات عفوية ، أو عن أخطاء في التخطيط ، أو عن التباين في تنفيذ خطط بعض فروع الانتاج • ان تجميع الاحتياطيات الحكومية واستخدامها يتيح القضاء على الظوهر اللامرغوب فيها في تطوير الاقتصاد الوطني • وليست الاحتياطيات الجارية العادية الضرورية اجتماعياً في نطاق الانتاج والتداول والاحتياطيات الحكومية الضخمة غير الشرط الضروري لتخطيط تطوير الاقتصاد الاشتراكي ولاستمرار هذا التطوير • وتتمتع الاحتياطيات الحكومية بأهمية خاصة من أجل توطيد الدفاع عن الوطن •

أهميـــة النورمات(١) الاقتصادية التكنيكيـــة والنورماتيفـــات (٢)

ليس لادارة الاقتصاد الاشتراكي بشكل مخطط أي معنى من دون النورمـــات والنورماتيفـات الاقتصادية التكنيكية ، أي نورمات انفاق العمل الميت والحي على الانتاج وعلى تحقيق المنتجات ، نورمات الاجور، والريعية ، واستخدام الربح ، وتوزيع الدخل الوطني •

إن وضع نورمات ونورماتيفات استخدام التجهيزات ، والمواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات ، والطاقة الكهربائية ، وانفـاق العمل عـلى وحـدة المنتجات ، وتطبيق هذه النورمات والنورماتيفات ، انما هما أهم حلقة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي المخططة • ولابد للنورمات والنورماتيفات من أن تعكس المستوى الحديث لتطور التكنيك والتكنولوجيا ، لتطور تنظيم العمل والانتاج• هذه النورمات والنورماتيفات هي الشرط الضروري لتخطيط وتنفيذ نسب الانتاج وتوزيع المنتجات ، هي الشرطالضروري لتنظيمالعمل واجورهأيضاً• إنها تحفز على زيادة انتاجية العمل ، وتخفيض نفقات الانتاج ، وعلى زيادة ريعية المؤسسات الاشتراكية •

ويعتبر نظام الحساب الاحصائي والمحاسبي الوسيلة الفعالة لتحســين التخطيط والتمكن من الطرق الاقتصادية في الادارة • ويستخدم الاحصاء وسيلة لمعرفة العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، وسيلة لمراقبة سير تنفيـــذ

---

(١) نورم الزمن ، مثلا ، هو الزمن الضروري للقيام بعمل ما ، او لتحضير وحدة المنتوج في الشروط التنظيمية التكنيكية الحديثة في احسن استخدام لوسائل الانتاج مع اخذ تجربة العمل الطليعية بعين الاعتبار • وهناك نورم الاجور ، ونورم الانفاق ، ونورم الريعية••الخ• **اما نورم العمل** فيعني كمية المنتجات التي ينبغي انتاجها من قبل العامل في الوحدة الزمنية• وهو مؤشر انتاجية العمل،ويتعلقمقدارهبمستوى التكنيكوالتكنولوجيا وتنظيمالانتاج والعمل•

(٢) **نورماتيف الاموال الدوارة** ، مثلا ، هو مؤشر يدل على مبلغ الاموال التي تخصصها المؤسسات والمنظمات الاقتصادية من أجل تكوين احتياطي ، بمقاديركافية ، من الاشياء المادية الضرورية لتأمين مواصلة النشاط الانتاجي ، والتمويني ، والتصريفي ، والتجاري ، بصورة تتوافق والخطة •

المهمات الحكومية • وبمساعدة مؤشرات الحساب الاحصائي والمحاسبة تتكشف اتجاهات تطور الاقتصاد ، ويعطى تقويم موضوعي لنتائج الانتاج ، وتحلل أسباب نشوء عدم التناسب الجزئي ، وبعض النقائص في الانتاج والتداول ، وتتبدى امكانيات مؤسسات وفروع الاقتصاد الوطني واحتياطياتها•

تنظيم تنفيذ الخطط هو الحلقة الحاسمة في التخطيط الاشتراكي

تتمتع الخطة المركزية لتطوير الاقتصاد الاشتراكي بأهمية تنظيمية عظيمة • إنها تعكس ارادة الشعب ، وضرورة تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مخطط ، وهي الضرورة الموعاة موضوعياً منه • وعمل التخطيط يتحقق بنشاط الناس العملي الهادف • إن مبادرة الشغيلة الخلاقة في حل القضايا الاقتصادية هي القوة المحركة الجبارة في الاقتصاد الاشتراكي •

إن الادارة المخطّطة تبدأ بوضع الخطط وتصديقها • وهي خطوة هامة في التخطيط • إلا أن الخطط مهما كانت عليه من دقة فهي يمكن أن تبقى مجرد رغبات هوائية إذا لم ينظم عمل تنفيذها • إن تنظيم تنفيذ الخطط هو الحلقة الحاسمة في التخطيط الاشتراكي •

ويتحدد نجاح التخطيط ، قبل كل شيء، بفهم ملاكات الادارة والشغيلة جميعاً ، الأسس العلمية لسياسة الحزب والدولة ، الاقتصادية ، وبمستوى المعلومات الاقتصادية والهندسية ، وبالمبادرة الخلاقة ، وبالقدرة على التنظيم• لهذا فان النضال في سبيل تنفيذ الخطط يتطلب التطبيق والاستخدام الخلاق لمنظومة القوانين الاقتصادية للاشتراكية وللمقولات الاقتصادية ، وللدوافع المادية والمعنوية في حل القضايا الاقتصادية ، كما يتطلب التقيد بالانضباط التخطيطي في جميع حلقات الاقتصاد الوطني ، والرقابة الشديدة على مسيرة تفيذ الخطط •

إن ادارة الاقتصاد الوطني المخطَّطة هي الميدان الواسع لنشاط المنظمات السوفيتية والحزبية والنقابات ومنظمات الكومسومول • وتلزم المنظمات

الحزبية والنقابية أن تدرس بانتباه، وتعمم، تجربة عمل المؤسسات، وتنشرها بمختلف التدابير ، وتجعلها ملك جميع المؤسسات والفروع ، وأن ترفع مستوى الادارة الاقتصادية العام ، وتربي الملاكات بروح المسئولية الفردية وروح الاستقلال في العمل ، وأن تنظم الدراسات الاقتصادية للملاكات ، وأن تقوم بدعاوة واسعة للمعارف الاقتصادية، وأن تطور المباراة الاشتراكية.

٤ : ـ دور الدولة الاشتراكية الاقتصادي

توجه الدولة الاشتراكية تطوير المجتمع الاشتراكي.وتتحدد ضرورة وجود هذه الدولة باستمرار وجود الدول الامبريالية التي تقود نضالاً مستمراً ضد عالم الاشتراكية .

وتوجد ، من جهة أخرى ، اسباب داخلية تتطلب الابقاء على الدولة في ظل الاشتراكية . ففي مرحلة الاشتراكية ماتزال القوى المنتجة غير قادرة على تأمين فيض من المنتجات . كما أن العمل لم يصبح ، بعد ، حاجة الناس الحيوية الاولى . ثم ان بقايا الرأسمالية في وعي الشغيلة لم يتغلب عليها بعد في ظل الاشتراكية . وحين ينظم المجتمع الاشتراكي الانتاج والعمل فانه يستخدم ، عن سعة ، مبادىء الاهتمام المادي الشخصي والجماعي. لهذا فالدولة ضرورية للقيام بحساب مقياس العمل ومقياس الاستهلاك بصورة دقيقة والاشراف عليهما ، وللحفاظ على الملكية الاشتراكية الاجتماعية ، ولتوطيد الانضباط الاشتراكي في العمل ، وللقيام بتربية الناس تربية شاملة .

إن بالامكان ارجاع المهمات العديدة التي تحققها الدولة الاشتراكية إلى مجموعتين اثنتين : أولاهما تتعلق بقضايا الادارة : كالحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم وعلى النظام الاشتراكي والملكية الاشتراكية ، والزام المتهربين من العمل الاجتماعي به . أما الثانية فهي تتعلق بتنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع الاشتراكي تنظيماً

مخططاً • إن نشاط الحكومة الاشتراكية المرتبط بتنفيذ المجموعة الأولى من المهمات انما يرتبط جميعه بميدان علاقات البنيان الفوقي • في حين أن تحقيق المجموعة الثانية يرتبط ، على العكس ، بميدان العلاقات الاقتصادية •

ومن المعلوم أن هنالك تفاعلا متبادلا معيناً بين البنيان التحتي والبنيان الفوقي • يقول لينين : « إن السياسة ليست غير التعبير المركز عن الاقتصاد »• انها تتحدد بالاقتصاد • كما أن السياسة ، بدورها ، تؤثر تأثيراً فعالاً على الاقتصاد •

وفي إدارة تنظيم إنتاج المنتجات وتوزيعها وتبادلها ، تنظيماً مخططاً ، في جميع مراحل تطوير البناء الاشتراكي يتبدى ، بشكل مبدئي ، دور الدولة الاشتراكية الاقتصادي الجديد • هذا الدور يتحدد ، ، كلياً ، بالعلاقات الانتاجية الاشتراكية ، با لبنيان التحتي الاقتصادي ، وهو البنيان الذي تساهم الدولة الاشتراكية باشادته ، أعظم مساهمة فعالة •

إن دور الدولة الاشتراكية القيادي في حياة الوطن الاقتصادية يتأتى، قبل كل شيء ، عن أنها تمركز بين أيديها القسم الاعظم من وسائل الانتاج• إن ٩٠ / ١٠ وسائل الانتاج في البلدان الاشتراكية هي ملك اجتماعي •

إن الدولة الاشتراكية هي اول دولة للشغيلة في تاريخ الانسانية •انها تعبر عن مصالح الشعب العامل • ويتم نشاط هذه الدولة كله بمساعدة الجماهير الواسعة من الشغيلة وبمساهمتها الفعالة ، ويعتبر الحزب الماركسي اللينيني القوة القائدة الموجهة للدولة الاشتراكية •

وتستوحي الدولة الاشتراكية في نشاطها العملي النظرية الماركسية اللينينية المتعلقة بقوانين تطور المجتمع • وتقوم السياسة الاقتصادية لهذه الدولة على أساس تحليل عمليات تطوير المجتمع الاشتراكي الموضوعية ، تحليلاً علمياً ، يتيح لا تقويم نتائج الماضي تقويماً صحيحاً، فحسب ،بل ويتيح تحديد اتجاهات التطور في المستقبل •

إن دور الدولة الاشتراكية الاقتصادي يتميز ، مبدئياً ، عن دور الدولة الاقتصادي في ظل الرأسمالية . فاذا كانت الدولة البرجوازية ، بتأثيرها تأثيراً معيناً على الاقتصاد ، غير قادرة على خلق اقتصاد مخطط ، وعلى تحديد تطور الاقتصاد كله وتوجيهه ، فان الدولة الاشتراكية توجه كلياً تطور الاقتصاد الاشتراكي على نطاق الوطن، وتبدو القوة الحاسمة في تطوير هذا الاقتصاد. وإذا كانت الدولة البرجوازية تتدخل في الحياة الاقتصادية ، وتؤثر على الاقتصاد الرأسمالي في صالح الاحتكارات البرجوازية فان الدولة الاشتراكية تؤمن الادارة المخطّطة للاقتصاد في صالح الشغيلة. ثم إن الدولة البرجوازية، اذ تنظم جوانب معلومة من تطوير الاقتصاد الرأسمالي ، وتسعر ، في الوقت ذاته ، التناقضات الصدامية والصراع التزاحمي ، وتقوي فوضى الانتاج الاجتماعي ، فان الدولة الاشتراكية ، حين تقوم بادارة الاقتصاد كلها ، تقوي الاسس التخطيطية في المجتمع الاشتراكي .

إن سياسة الدولة الاشتراكية ، الاقتصادية تحمل طابعاً ثورياً علمياً عميقاً . هذه السياسة لا تتلاءم سلبياً مع الظروف الاقتصادية الناشئة ، بل تتدخل ، ايجابياً ، في الحياة الاقتصادية ، وتحدث تغيرات تقدمية في الشروط المادية لحياة المجتمع. ويَنْفُذُ الحزب الماركسي اللينيني والدولة الاشتراكية، بعيداً ، في جوهر العلاقات الاقتصادية ، ويكشفان عن الآفاق والاتجاهات المرتسمة ، وذلك بغية استخدام القوانين الاقتصادية استخداماً صحيحاً . كما يكشفان أيضاً عن أفضليات الاشتراكية وامكانياتها الخلاقة . يقول لينين ان سياسة الدولة الاشتراكية هي « تعميم » للاقتصاد ، و « تتويج » له . والدولة الاشتراكية ، اذ تنفذ ارادة الشعب ، وتعمل وفق مصالحه ، توجه الحياة الاقتصادية والسياسية كلها في طريق الاشتراكية والشيوعية .

ان التحليل العميق لاتجاهات تطور الاقتصاد الاشتراكي يتيح للحزب الشيوعي ان ينبذ ما هو بال ، وأن يدرس ، ويتبنى كل ما هو جديد تقدمي في طرق الادارة الاقتصادية ، ناجم عن النشاط العملي الوطني والاجنبي ، وعن التجربة العلمية الاقتصادية ، وأن يضع الطرق الجديدة في ادارة الاقتصاد الوطني ، ويحسن نظام التخطيط •

ويبرز دور الدولة الاشتراكية الاقتصادي بأشكال كثيرة التنوع • فتنظم الدولة ، باعتمادها على القوانين الاقتصادية ، وباستعمالها اياها استعمالاً واعياً في نشاطها ، تنظم الانتاج الاشتراكي ، وتعتمد التخطيط والادارة التنفيذية للاقتصاد الوطني الاشتراكي • إنها تحدد مقدار الانتاج الاجتماعي وبنيته ، والتوظيفات الاساسية والتجارة ، كما تحدد وتيرات نمو فروع الاقتصاد ، وتنظم توزيع القوى المنتجة في الوطن توزيعاً متزايد العقلانية ، وتعالج قضايا تطوير أنواع النقل • إنها تضع وتنفذ التدابير المتعلقة بتطوير التقدم التكنيكي العلمي ، وبزيادة فعالية الانتاج الاجتماعي ، وإنتاجية العمل، وبتخفيض نفقات الانتاج والتداول • وتوجه الدولة ، من خلال السلطات التي تتمتع بها ، المؤسسات الشعبية العامة في جميع فروع الاقتصاد الوطني على أساس مبادىء الحساب الاقتصادي ، وتنظيم عمل ملايين الناس ، وتستعمل موارد العمل في الوطن استعمالاً مخططاً •

ثم إن الدولة الاشتراكية تنظم توزيع المنتوج الاجتماعي واستعماله بالاضافة الى الدخل الوطني • وهي تنتهج سياسة واحدة في مجال الأجور في صالح الانتاج والاستهلاك، وتضع نظاماً لاجور العمل بشكل يتلاءم والمبدأ الاشتراكي المتعلق بالتوزيع حسب العمل ، وتراقب تنفيذ ذلك • إنها تحدد مستوى الأسعار العام وتضع اسعاراً لأهم انواع المنتجات ، وتنظم التجارة الداخلية والخارجية ونشاط جهاز الاعتماد المالي ، وتنفذ الميزانية ، وتنظم

التداول النقدي ، وتؤمن زيادة قدرة النقد الشرائية • إنها تدير مؤسسات السكن البلدية والصحة والضمان الاجتماعي •

وتؤمن الدولة الاشتراكية الصلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين المدينة والقرية ، وتدير تطوير الاقتصاد الوطني ، وتنظم طلبات المنتجات الزراعية ، وتوجه نشاط المؤسسات التعاونية الكولخوزية •

ويدخل في نطاق نشاط الدولة الاشتراكية التعليم العام • إن الدولة تهتم بقضايا تأهيل القوى العاملة، وتؤمن رفع مستوى الشغيلة الثقافي التكنيكي، وتوجه تطوير العلم والتكنيك •

ويعتبر دور الدولة الاشتراكية عظيماً وهاماً بشكل خاص في قضية تربية الشغيلة تربية شاملة ، بما فيها غرس علاقات العمل الشيوعية وعلاقات الحرص على الملكية الاشتراكية والتنفيذ الواعي للقواعد الاخلاقية المتعلقة ببناء الشيوعية •

إن الدولة الاشتراكية تقوم بادارة الاقتصاد على أساس مبدأ المركزية الديموقراطية • هذه الديموقراطية المركزية هي أحد مبادىء ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، الاساسية ، وهو المبدأ الذي يشتمل ، في ذاته ، على ادارة الاقتصاد المخطّطة المركزية ، وعلى مبدأ الديموقراطية المعتمد على مبادرة جماهير الشغيلة الواسعة وعلى نشاطها الخلاق •

وتقوم الدولة الاشتراكية ، بالاضافة الى وظيفتها الاقتصادية التنظيمية ووظيفتها التربوية الثقافية ، تقوم بوظائف أخرى أيضاً • فهي تنظم الدفاع عن الوطن ، والمحافظة على الملكية الاشتراكية • إنها توطد وتوسع الصلات الاقتصادية ، والسياسية ، والتكنيكية العلمية ، والثقافية مع بلدان منظومة الاشتراكية العالمية ، ومع الدول النامية ، كما تمارس احتكار العلاقات الخارجية • وهي تطور صلاتها مع البلدان الرأسمالية في صالح السلم والتقدم الاجتماعي •

والدولة الاشتراكية عبارة عن أداة أيضاً لتوطيد تطوير الاشتراكية التالي ، ووسيلة لبناء المجتمع الشيوعي •

ومع الانتقال الى الشيوعية يتعاظم نشاط الدولة الاقتصادي التنظيمي التربوي • وستتبدل ، في الوقت ذاته ، العلاقة والصلة المتبادلة بين طرق الادارة في الميدان الاقتصادي والاداري(، وسيحدث اتساع متزايد في ديموقراطية هيئات الدولة الاقتصادية : فينتقل عدد متزايد من وظائف الدولة الى أجهزة الادارة الاجتماعية الذاتية •) وتتقلص ، باستمرار ، الوظائف السياسية التي تمارسها الهيئات الاقتصادية الحكومية •

وفي حال انتصار الشيوعية على النطاق العالمي سيتلاشى البنيان الفوقي السياسي مع جميع وظائفه الادارية • وتتوقف العلاقات الانتاجية عن أن تكون علاقات طبقية • وتتلاشى الدولة أيضاً • اما الاشكال الاجتماعية للحياة الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج ، وتوزيع المنتجات ، تنظيماً مخططاً ، فستبقى مرعية ، وستكون ، في المجتمع الشيوعي ، محلاً لتطوير تالٍ •

الفصل الرابع

العلاقات السلعية النقدية في ظل الاشتراكية

١ : ـ ضرورة الانتاج السلعي في الاشتراكية

من المعلوم أن منتوج العمل ، في الانتاج السلعي ، ينشأ من اجل البيع، من اجل التبادل في السوق ٠ هذا الانتاج نشأ قبل نشوء الرأسمالية بزمن طويل ، ولكنه لم يتطور تطوره الاعظمي الا في الرأسمالية ٠

إن الانتقال الى الاشتراكية يرافقه تبدل جذري في منظومة العلاقات الانتاجية كلها ٠ ولهذا يبقى الانتاج السلعي ، في ظل الاشتراكية ، وهو يكتسب محتوى جديداً ٠ هنا تنتقل ثمرات الانتاج الى الاستهلاك عن طريق مبادلتها بالنقد ٠ هذه الثمرات تنتج كسلع ، وبالتالي ، فالعلاقات السلعية هي أحد أشكال العلاقات الاقتصادية بين الناس في ظروف الاشتراكية ٠

إن قضية الانتاج السلعي في ظل الاشتراكية هي قضية الساعة الملحة ٠

ان قضايا استخدام العلاقاتالسلعية استخداماً اكثر تكاملاً اصبحت على بساط البحث في بلدان الاشتراكية • انها ترتبط في كل مكان برفع فعالية الانتاج ، وبنمو رفاه الشعب التالي • فما هي الأسباب التي تشترط وجود العلاقات السلعية في المجتمع الاشتراكي ؟

في ظل الاشتراكية يبقى مثل هذا الاساس الذي يقوم عليه الانتاج السلعي ، يبقى التقسيم الاجتماعي للعمل • ولكن هذا لايعني ضرورةالانتاج السلعي • فالتقسيم الاجتماعي للعمل يمكن أن يتطور حتى من دونالعلاقات النقدية السلعية • إن تاريخ المجتمع الانساني يدحض النظرة القائلة بأن العلاقات السلعية هي علاقات خالدة ثابتة لا تتبدل ، تنشأ ، كما يقال ، عن طبيعة **الانسان** •

إن ضرورة العلاقات السلعية ، في ظروف الملكية الخاصة ، واضحة كلياً ، باعتبار أن وسائل الانتاج تخص ملاكين خاصين • في هذه الظروف يمكن للتقسيم الاجتماعي للعمل أن يتم ويتبدى ، فقط ، من خلال التبادل العفوي للسلع • إن الانتاج السلعي العفوي ، في ظل سيطرة الملكية الخاصة، هو الشكل الوحيد للصلات الاقتصادية بين الناس •

إلا أن الانتاج السلعي يبقى ، خلال مرحلة معينة ، ضرورياً حتى في ظروف سيطرة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج • ومرد هذه الحال الى سبب واحد ، هو وجود شكلين للملكية الاشتراكية • ومن البديهي أن هذا الواقع يتمتع بأهمية بالغة • وكلما تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتوفرت

الملكية الشعبية العامة ، والملكية الكولخوزية التعاونية ، أمكن للعلاقات السلعية فقط أن تكون الشكل الطبيعي للصلات الاقتصادية بين شكلي الملكية ، هذه العلاقات التي تؤمن ، من خلال التبادل التعادلي ، مصالح التعاونيات (الكولخوزات) ومصالح الشعب كله •

إلا أن محاولة ايضاح قيام العلاقات السلعية في ظروف الاشتراكية، فقط ، بوجود شكلي الملكية الاشتركية ، تبدو غير صحيحة • القضية هي أن الظروف الواقعية لبناء الاشتراكية تتطلب الاستخدام الواسع للعلاقات السلعية ، لا في نطاق قطاعي المجتمع الاشتراكي الانتاجيين المترابطين فيما بينهما فحسب ، بل وفي داخل القطاع الشعبي العام القائد أيضاً •

وعلى هذا ، فالى جانب وجود شكلي الملكية الاجتماعية نرى أن ضرورة العلاقات السلعية في ظل الاشتراكية ، مشروطة بعوامل موضوعية أخرى أيضاً •

لقد ذهب لينين الى أن أهمية العلاقات السلعية تتجاوز نطاق قضية الصلة المباشرة بين الصناعة والاقتصاد الفلاحي • فرأى أن من الضروري استخدام العلاقات السلعية ، عن سعة ، من اجل تنظيم نشاط المؤسسات الاشتراكية جمعاء ، تنظيما صحيحاً • وكان لينين أول من وضع في المنشورات

الماركسية قضية ضرورة ادارة المؤسسات الحكومية على أساس الحساب الاقتصادي • وقد أشار إلى أن مثل هذه العلاقات ينبغي أن تصبح عامة في الاقتصاد الاشتراكي • ولاحظ لينين أن محاولة نبذ مثل هذا الشكل إنما يعني محاولة الاستغناء عن المرحلة الأولى للشيوعية •

في ظروف سيطرة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج سيطرة لاينازعها فيها منازع ، يمتد التعاون الرفاقي بين الناس ليشمل المجتمع كله • إنهم يديرون اقتصاد الوطن متفاهمين ، وينظمون عملية خلق الخيرات المادية بصورة مخططة ، وهو أمر يتلاءم وطبيعة قوى الانتاج المعاصرة ، والطابع الاجتماعي لعملية الانتاج •

إن ضرورة تطوير الانتاج بشكل مخطط إنما تعني الحاجة الموضوعية الى الصلة الاقتصادية المباشرة بين الناس على اساس توجيهات المجتمع • فالناس، اذ يغدون شركاء في ملكية وسائل الانتاج ، ورفاقاً في العمل ، يتفقون على ضرورة العمل وفقاً لارادة الجماعة كلها ، واخضاع نشاطهم لمصالح المجتمع ككل ، ولتوجيهاته • وهذ هو الامر الأساسي والرئيسي في العلاقات بين أعضاء المجتمع الاشتراكي •

إن الصلة التوجيهية المباشرة بين الناس هي ضرورة كل الضرورة من اجل ادارة الاقتصاد المنظمة المتناسقة إدارة مخططة • إلا أن مثل هذا الشكل ، في ظروف الاشتراكية ، لايمكن أن يكون الشكل الأوحد • وقد سبق أن رأينا أن بعض التناقضات ذات الطبيعة اللاحادة تلازم الاشتراكية ، وهي تشترط الدافع المادي في العمل • إن العمل الفردي لكل شغيل يندمج في منظومة التعاون الاجتماعي لا بمجرد أمر من المجتمع فقط ، بل وبواسطة الحافز المادي • وهذه هي إحدى السمات التي تميز الانتاج الاجتماعي • إن المجتمع القائم على أساس التخطيط يشجع ، مادياً ، كل مساهم في الانتاج

الاجتماعي حسب عمله كماً ونوعاً ، ويشجع ايضاً على استخدام جميع الموارد استخداماً أكثر عقلانية ٠

إن تحقيق الحافز المادي في العمل يستدعي ضرورة استخدام مبادىء التعادل في تبادل المنتجات ، كما يستدعي الحاجة الى تنظيم الحساب والرقابة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ٠ وتتطلب المنظومة العقلانيــة لادارة الاقتصاد ، في صالح المجتمع ، الحفز والرقابة عن طريق استخدام مبــادىء التعادل في التبادل ، وذلك في حركة المنتوج الاجتماعي عبر حلقات عملية تجديد الانتاج ٠ ومن هنا كانت عملية تجديد الانتاج كلها تكتسب شــكل تداول السلع ، وشكل تبادل المنتجات كسلع ٠ إن المجتمع يعطي توجيهاتــه من أجل انتاج منتوج معين ، ونقله الى مكان استهلاكه ٠ وبالاضافة الى ذلك، فهو يحفز هذه العملية ويراقبها عبر نظام التداول السلعي ٠

ومن خلال نظام التداول السلعي يحفز المجتمع كل عضو من أعضائه، وجميـــع حلقات الميكانيكيـــة الاقتصادية ، الى هـذا الاتجـاه الذي يكفل لنشاطهم ان يؤمن ، باستمرار ، سد حاجات المجتمع المتزايدة ، سداً متقارباً الى الكمال ، وأن يستدعي زيادة هذه الحاجات زيادة مقبلة ٠ إن الانتـــاج والتداول السلعيين المخططين ، يخضعان لضرورة موضوعية معبر عنها بفعل قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي ٠

وعلى هذا ، فضرورة العلاقات السلعية ، في ظروف الاشتراكية ، تتأتى عن خصائص الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعن طابع العمل الاشتراكي ، أي تتأتى عن خصائص ادارة الاقتصاد بشكل مخطط في ظل مستوى تطور للقوى المنتجة لايكفي بعد لسد حاجات المجتمع سداً كاملاً ، ولابد فيه من الحافز المادي في عملية الانتاج كلها ٠

يربط بعض الاقتصاديين ضرورة العلاقات السلعية بانعزالية المؤسسات في ظروف الاقتصاد الاشتراكي ٠ وهم يحاولون تصوير هذه الانعزاليـــة

كشكل خاص لوجود الملكية الاشتراكية • وفي رأيهم أن المستوى المعين في تطور الملكية الاجتماعية إنما يتسم بأن بعض المؤسسات يحوز قسماً أفرز لها من الملكية الشعبية العامة باعتباره ملكية لجماعة العاملين في المؤسسة •

مثل وجهة النظر هذه لا صحة لها اطلاقاً • فالمؤسسات الحكومية ، في ظل الاشتراكية ، هي ملكية شعبية عامة • انها لا تخص جماعات مستقلة • ووضع الملكية الاجتماعية بين يدي الجماعات المستقلة لابد له وأن يعني انبعاث فوضى الانتاج • وهو أمر يعارض الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، وهو الطابع الذي يتطلب استبدال الملكية الاشتراكية بالملكية الخاصة ، ويتطلب تخطيط تطوير الاقتصاد كله •

إن الشيء المميز للاشتراكية لا انعزالية المؤسسات ، بل توحيدها على أساس الملكية الاجتماعية •

وبتعبير آخر ، إن الملكية الشعبية العامة لوسائل الانتاج تلائم لاانعزالية المؤسسات بل وحدتها ، لا بعثرتها التي تميز الملكية الخاصة، بل تعاونية العمل المخططة على نطاق الاقتصاد الوطني • إن انعزالية المؤسسات المعلومة في العلاقات الاقتصادية التكنيكية ستبقى دائماً مرعية مادامت المؤسسات حلقة مستقلة في نظام التقسيم الاجتماعي للعمل • وبعض انعزالية المؤسسات وضرورة حساب نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، في كل منها ، يبقيان حتى في المجتمع الشيوعي • ولكن هذا لايعني اطلاقاً الابقاء ايضاً على الانتاج السلعي •

في الظروف الاشتراكية تولّد ضرورة الحساب والرقابة ، وضرورة حصر كل مؤسسة مادياً ، عن طريق استخدام العلاقات السلعية ، تولّد استقلالاً اقتصادياً خاصاً للمؤسسات • إن كل مؤسسة اشتراكية تبرز كمنتج سلعي يمنحه المجتمع ، وفقاً لخطة الاقتصاد الوطني، امكانية استخدام وسائل الانتاج التي تعود كلياً للمجتمع، او لجماعات الشغيلة (كالكولخوز والاشكال

الاخرى للتعاونيات) استخداماً اكثر فعالية • وكل مؤسسة تنال من المجتمع معادلاً يتناسب وثمار الانتاج •

إن العلاقات السلعية ، في ظل الاشتراكية ، لايتوفر وجودها بسبب أن المؤسسات الاشتراكية هي عبارة عن منتجين منعزلين ، انها توجد ، على العكس، لأن الاستقلال الخاص الذي تتمتع به المؤسسات الاشتراكية والذي يمنحها سمات معلومة من الانعزالية ، انما هو ذاته نتاج وجود العلاقات السلعية •

لقد أشير في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي الى أن العلاقات السلعية النقدية ستنعدم عندما يتم الانتقال الى الملكية الشعبية العامة، الوحيدة ، الشيوعية ، والى نظام التوزيع الشيوعي •

٢ : ـ تميز العلاقات السلعية النقدية في الاشتراكية ، جذرياً ، عن مثيلتها في المجتمع الرأسمالي

تمثل العلاقات السلعية النقدية في المجتمع الاشتراكي، مبدئياً ، نموذجاً جديداً من العلاقات الاقتصادية بين الناس ، بالنسبة الى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية السابقة • وتتحقق هذه العلاقات في صالح سد الحاجات الاجتماعية وفي صالح التطور الشامل لكل عضو من أعضاء المجتمع •

وينحصر تميز الانتاج السلعي في المجتمع الاشتراكي عن الانتاج السلعي الرأسمالي ، قبل كل شيء، في أنه يقوم على أساس الملكية الاجتماعية•

يكتسب الانتاج السلعي ، في ظروف المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، صفات جديدة • الا أنه ما يزال هنا يتسم بطابع ازدواجي بسبب وجود، لا ملكية اجتماعية فقط لوسائل الانتاج، بل وملكية خاصة ايضاً•

بعد ظفر الاشتراكية يقوم الانتاج السلعي، كلياً، على الملكية الاجتماعية، ويدار من قبل المنتجين الاشتراكيين • والانتاج السلعي الخاص اما أصبح

معدوماً ، أو أنه غدا ذا أبعاد غير ذات أهمية ، اطلاقاً • ولأول مرة في التاريخ ، توحد الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فيما بين منتجي السلع ، ويخضع نشاطهم لمصالح المجتمع كله •

لم تعد قوة العمل سلعة في ظروف الاشتراكية ، باعتبار أن الشغيلة أنفسهم أصبحوا مالكي وسائل الانتاج ، وانعدم استثمار الانسان للانسان • أما في الرأسمالية فان سيطرة الانتاج السلعي يرتبط بها ، قبل كل شيء ، تحول قوة العمل إلى سلعة •

لدى سيطرة الملكية الخاصة يشتمل الانتاج السلعي ، دائماً ، على امكانية وضرورة خراب فئات كاملة من منتجي السلع • أما في الاشتراكية فيقوم تطور هذا الانتاج على علاقات التعاون الرفاقي ، والمساعدة المتبادلة ،على دعم المؤسسات المتخلفة ، وعلى دفعها ، بشكل مخطط ، حتى تبلغ مستوى المؤسسات الطليعية ، وعلى تأمين أرفع مستوى من الرفاه لجميع المنتجين الاشتراكيين •

ويتطور الانتاج السلعي ، في ظروف الملكية الخاصة ، بشكل عفوي ، وهو يشتمل دائماً على إمكانية أزمات فيض انتاج السلع • أما في الاشتراكية فيتطور الانتاج السلعي بشكل مخطط ، وفي صالح الرفاه العام ، والى جانب ذلك ، يقضي على إمكانية أزمات فيض إنتاج السلع •

في المجتمع الرأسمالي تمثل العلاقات السلعية الشكل السائد العام للصلة الاقتصادية التي تتحقق ، خلالها ، عفوياً ، وحدة الانتاج الاجتماعي والتبادل•

وتتحقق في ظروف الاشتراكية وحدة المجتمع الاقتصادية ، من خلال الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، قبل كل شيء • هنا لايتبدى الشكل السلعي للعلاقات كشكل رئيسي في العلاقة الاقتصادية بين المنتجين ، بل يبرز ، فقط ، كأحد أشكال العلاقة الاقتصادية المخططة بين الناس • وليست الصلات

التوجيهية المباشرة ، ولا الأشكال السلعية للعلاقات بكافية وحدها لتأمين تطوير الاقتصاد الاشتراكي • لابد ، موضوعياً ، من هذه وتلك في صلاتهما المتبادلة • إن العلاقات التوجيهية تعتمد على منظومة العلاقات السلعية ، أما هذه فتتطلب أن يكون المجتمع قد حدد ، بشكل مخطط ، وجهة العملية الانتاجية كلها •

وتمثل العلاقات السلعية ، في الاشتراكية ، من حيث العموم ، عناصر الميكانيكية التخطيطية المنظمة للاقتصاد الاشتراكي • هذه العلاقات مدعوة الى حفز نمو الانتاج الاشتراكي ، مادياً ، وادارة الاقتصاد على أساس التوفير ، وسد حاجات المجتمع سداً كاملاً ، مدعوة إلى تأمين الحساب المنتظم المخطط ورقابة عملية انتاج السلع وتداولها •

وعلى هذا ، فان الانتاج السلعي ، في ظروف الاشتراكية ، هو انتاج سلعي من نوع خاص • وهو يتميز ، مبدئياً ، عن جميع انواع الانتاج السلعي التي عرفها التاريخ • ان الشكل السلعي للعلاقات ، يبقى في ظل الاشتراكية ، الا أنه يبدل شكله ، ويشتمل ، مبدئياً ، على محتوى جديد •

ويعني تطور الانتاج السلعي ذي النوع الخاص ، في الاشتراكية ، فيما يعنيه ، وجود سوق من نوع خاص ، باعتبار أن عملية تطوير الانتاج والتوزيع ، والتبادل ، تطويراً مخططاً ، تجري عن طريق العلاقات السلعية •

إن العلاقات السلعية ، إذ تلعب دوراً هاماً في حفز الانتاج ورخصه ، تمثل ، في الوقت ذاته ، الاداة لاقامة النسبة ، بشكل مخطط ، بين العرض والطلب ، تمثل وسيلة الحساب الأمثل والاكثر دقة لطلبات المستهلكين من حيث كمية المنتجات ، ونوعيتها ، وأصنافها •

يذهب الايديولوجيون البرجوازيون الى أن حساب العرض والطلب ، وايجاد تناسب بينهما ، لايمكن أن يتأمن الا عن طريق السوق العفوية

وذبذباتها • الا أن تاريخ المجتمع يشير ، بأكمله ، الى أن توازن العرض والطلب ، عن طريق فعل الاسعار السوقية العفوي ، لا بد له وأن يؤدي الى خراب جماهير منتجي السلع ، والى إغناء بعض الجماعات، والاحتكارات، وإلى إخضاع الانتاج لمصالحها •

إن واقع بناء الاشتراكية يدحض كلياً تخرصات الايديولوجيين البرجوازيين • وهو يثبت بصورة لاتقبل الجدل امكانية سد الحاجات سداً مخططاً ، على اساس نمو الانتاج ، واتساع السوق، بشكل مستمر وسريع• فلكي يتلاءم نشاط المؤسسات الانتاجي تلاؤماً مرناً ، في ظل الاشتراكية ، مع الحاجات الملموسة ، لابد من استخدام العلاقات السلعية وما يلازمها من علاقات اقتصادية ، استخداماً مخططاً : كالأسعار المخططة ، والمالية ،والحساب الاقتصادي ، والكريدي ، والعلاقات الناجمة عن الاتفاقات • وقد أبانت التجربة انه ، الى جانب التخطيط التوجيهي المباشر،لابد من استخدام الأسس الاقتصادية القيمية استخداماً واسعاً من أجل التأمين السريع المستمر لنمو الانتاج ، وتأمين التصنيف الضروري للمنتجات ونوعيتها ، وبالتالي ، من أجل سد حاجات جميع أعضاء المجتمع النامية ، سداً كاملاً • فلابد ، في ظروف الاشتراكية ، بالتالي ، من سوق منظم ، بشكل مخطط •

وتجاهل العلاقات السلعية والسوق في الاشتراكية ، يقوم على تفسير بعض النظريات تفسيراً تزمتياً ، وهي النظريات التي برزت قبل الثورة الاشتراكية • في تلك الأوقات سادت الماركسيين فكرة تذهب الى أن العلاقات السلعية تنعدم عند تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • هذه الفكرة دحضها النشاط العملي الذي يشهد بشكل مُقنِع على أن العلاقات السلعية ضرورية حتى في ظروف المرحلة الأولى من مرحلتي الشيوعية •

إن الاقتصاديين الذين ينكرون الانتاج السلعي في ظل الاشتراكية يؤكدون أيضاً ان تخطيط الانتاج على نطاق الاقتصاد الوطني إنما يعني ،

في جميع الظروف ، حسب رأيهم ، الاعتراف الاجتماعي المباشر بالسلع المنتجة . والسلعة ، في رأيهم ، لاتمثل غير الشكل الخارجي المحض : ان السلعة والنقد ، هما مجرد وسائل تكنيكية خاصة للحساب ، ولا وجود ، بكل بساطة ، لعملية تداول السلع . والأسعار ، في زعمهم ، تعبر ، مباشرة ، عن نفقات العمل ، ولا تقوم الا بوظيفة حسابية .

ويستقر خطل هذا المفهوم ، قبل كل شيء ، في أنه يعتبر ان كل سلعة منتجة ، يمكن اعتبارهما نافعة من الوجهة الاجتماعية . في حين ان المنتجات التي تنتجتها المؤسسات الاشتراكية ، وفقاً للخطة ، تحتاج ، بسبب خصائص الاشتراكية ، الى اعتراف اجتماعي إضافي . إن التبادل السلعي ، وتحقيق السلع ، هما هذا الشكل الاضافي الخاص من اعتراف المجتمع بنفعها، اعترافه بأن ما انفق على السلع هو العمل الضروري اجتماعياً . ولا تستطيع السلع ، والنقد ، والاسعار ، ان تعبر ، مباشرة ، عن نفقات العمل . هذه النفقات لايعبر عنها الا خارجياً ، لايعبر عنها الا بنسب معينة لتبادل السلع ، أي بشكل قيمي .

تقع على عاتق المؤسسات الاشتراكية مهمة إنتاج لا مجرد منتجات ، بل منتجات تكون محلاً لتبادل سلعي ، تبادل لقاء نقد يتم من خلاله الحساب الاجتماعي المخطط ، والرقابة على نشاطها . والتحقق الاقتصادي من نشاط المؤسسات عن طريق السوق ، وحفزها عن طريق العلاقات السلعية لا يناقض بصورة عامة ادارة الاقتصاد الوطني المخطّطة ، بل يبدوان أحد اشكال هذه الادارة .

وقد أشار لينين الى الأهمية العظمى التي يتمتع بها التحقق من نشاط المؤسسات الاشتراكية عن طريق السوق ، والى حفزها عن طريق الحساب الاقتصادي .

إن النظرية الماركسية اللينينية تدحض التأكيدات الخاطئة التي يأخذ بها بعض الاقتصاديين ، والذاهبة إلى أن العلاقات السلعية، في ظل الاشتراكية، لا معنى لها الا اذا كانت علاقات سلعية « حرة » (اي عفوية) لا ينظمها التخطيط •

وينظر أنصار هذه النظرية الى الملكية الشعبية العامة على أنها ملكية بعض الجماعات ، ملكية بعض المؤسسات ، والى العلاقات السلعية على أنها الشكل الوحيد للعلاقات الاقتصادية بين هذه المؤسسات ، بين هذه الجماعات• وفي رأيهم أن الاقتصاد المخطط هو أمر ملحق بالعلاقات السلعية • وحسب هذه النظرية أن الانتاج السلعي ليس هو عنصر الاقتصاد الاشتراكي المخطَّط، بل ان الاقتصاد المخطَّط هو عنصر منظومة ما للانتاج السلعي ، عامة ، شاملة • فلو ان الأمر كان كما ذهبت اليه هذه النظرية لكانت كل جماعة تعيش وفق مصالحها الخاصة فقط ، دون أن يربطها بالمجتمع أي رابط ما عدا التبادل السلعي ، ولوجدت أمثال هذه العلاقات السلعية في تناقض صدامي مع المجتمع الاشتراكي •

إن التناقضات التي تنشأ في الاشتراكية بين مصالح الناس المنفردين ومصالح المجتمع ، لايمكن أن تحل على أساس العلاقات العفوية • فلو أننا تركنا العلاقات السلعية تسير على هواها ، وتتطور تطوراً عفوياً ، فلابد لهذا ، من أن يؤدي ، حتى في ظروف الاشتراكية ، الى الفوضى في تشكل الاسعار ، والى التمايز الفوضوي في المداخيل ، والى التباين في تطور الفروع والمناطق• وهذ كله يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى تبديد هام في الوسائل والقوى المادية، وإلى نسف العلاقات الاشتراكية •

وليس من العسير علينا أن نلاحظ أن النظرية التي تنفي العلاقات السلعية في ظل الاشتراكية ، والنظريات التي تطالب ب « حرية » تطور تلك العلاقات ، إنما تلتقي عند أمر واحد هو عدم امكان قيام غير علاقات سلعية

عفوية • بيد أن مثل هذه التأكيدات قد دحضتها تجربة بناء الاشتراكية •

٣ : ـ السلعة وخواصها في ظل الاشتراكية

سلعة من نوعية خاصة

مادام الحديث يدور عن انتاج سلعي من نوع خاص ، فان تعريف السلعةالعام ، الذي يُعطَى للانتاج السلعي القائم علىالملكيةالخاصة ،لايلائم شروط الاشتراكية • ذلك أن السلعة ، كمنتوج للمؤسسات الاشتراكية ، لم تعد سلعة بالمعنى القديم للكلمة ، باعتبار أن هذه السلعة ليست معدةللتبادل العفوي • إنها لم تعد تمثل شكل الصلات بين المنتجين الخاصين ، ولم تغد نتاجاً للرسمال •

إن السلعة في الاشتراكية ، شأنها شأن العلاقات السلعية ، هي من نوعية خاصة • إنها ، في المجتمع الاشتراكي ، تمثل منتوجاً تنتجه المؤسسات الاشتراكية ، بشكل مخطط ، من اجل سد حاجات المجتمع الاشتراكي المتنامية ، وتدخل نطاق الاستهلاك عن طريق التبادل •

في هذا التحديد يتبدى ، مبدئياً ، طابع السلعة الجديد في ظروف الاشتراكية بالنسبة الى سلعة الانتاج الخاص ، يتبدى محتواها الجديد • مثل هذا التحديد للسلعة يسمح لنا أن نحل ، بشكل صائب ، القضية التي نوقشت في زمن ما ، قضية هل تعتبر وسائل الانتاج الموزعة داخل القطاع الحكومي ، سلعة ؟ إن تعريف السلعة المذكور أعلاه يشمل ، فيما يشمله ، وسائل الانتاج ، باعتبارها هي ايضاً معدة لسد حاجات المجتمع الاشتراكي ، بشكل مخطط ، وتبرز في الاستهلاك الانتاجي عن طريق التبادل ، وتنتقل من مؤسسة إلى أخرى بالبيع والشراء المنظمين بالتخطيط المركزي •

من المعلوم أن وسائل الانتاج التي تتوزع بين المؤسسات الشعبية العامة، إنما تعبر عن العلاقات المتطورة داخل القطاع الحكومي • فالسلع التي تبيعها

المؤسسات الحكومية للكولخوزات ، تعبر عن العلاقات بين الدولة والكولخوزات • إن قسماً هاماً من التداول السلعي يسم العلاقات بين الدولة والمستهلكين المنفردين • بيد أن خاصية العلاقات ، في كل من ميادين التبادل هذه ، لا تقضي على الامر العام فيما بينها ، لاتقضي على أن المنتجات تبرز في الاستهلاك الانتاجي أو الخاص عن طريق التبادل لقاء النقد •

هل تعتبر وسائل الانتاج سلعة ؟ سؤال يتمتع بأهمية عملية كبيرة ، بهذا ترتبط إمكانية استخدام العلاقات السلعية (شكل التجارة ، الكريدي) في ظروف التوزيع المركزي لوسائل الانتاج من اجل تشييد البناء الأساسي، وتأمين إعادة بناء الاقتصاد تكنيكياً ••• الخ •

يؤكد الاقتصاديون المنكرون لوجود العلاقات السلعية في ظل الاشتراكية ، أنه لا وجود هنا لمقولة السلعة ، وأن « السلعة » ليست اكثر من تعبير لا يعكس الجوهر الملائم ، وأن الحديث ، بالتالي ، ينغي أن يدور حول المنتجات • بيد أن تمييز هذه عن السلع انما ينحصر في أن المنتجات لاتتداول، بل السلع هي التي تتداول • ونتيجة لسيطرة الملكية الاشتراكية قد تتوقف المنتجات عن أن تكون سلعاً بالمعنى السابق ، أي لم تعد وليدة الاقتصاد الرأسمالي وتناقضاته ، بيد انها تبرز كسلع من نوعية جديدة، تبرز كمنتجات محتفظة بخصائص السلعة ، المعلومة ، ولكنها تتمتع بخاصيات تخص العلاقات الاشتراكية • إن المنتجات تفقد كلياً ، خصائص السلع ، عندما تتحول ،تماماً، العلاقات الانتاجية الاشتراكية الى علاقات شيوعية • آنذاك تتحول السلعة الى مجرد نتاج للعمل ، معد للاستهلاك الاجتماعي •

قيمة السلعة وقيمتها الاستعمالية

إن السلع ذات النوعية الخاصة ، شأنها شأن جميع السلع على العموم ، تتمتع بخاصتين اثنتين ، تتمتع بقيمة استعمالية ، وبقيمة •

وقد تطورت مقولة القيمة الاستعمالية خلال مرحلة تاريخية مديدة •

كانت تمثل في ظروف الانتاج السلعي الخاص قيمة استعمالية اجتماعية ، باعتبار أن السلعة لاتمثل بالنسبة الى المنتج ذاته شيئاً نافعاً ، وهي معدة لاستهلاك الآخرين • لهذا فانتاج السلعة انما تحركه مصالح المنتج المعني فقط • وفي سبيل مصالح هذا المنتج الخاصة ، الشخصية ، يُعمد إلى انتاج المنتجات من اجل استهلاك الاخرين • وفي ظل النظام الاشتراكي يتمتع الطابع الاجتماعي للقيمة الاستعمالية بتطور تال • هنا تعد القيمة الاستعمالية مباشرة لسد حاجات المجتمع المتنامية ، الذي يُنظم الانتاج من أجله•وتنحصر المهمة هنا في الجمع بين مصالح كل شغيل على حدة (ومؤسسة) وبين مصالح المجتمع كله ، وإخضاع الأولى للثانية •

في ظل الاشتراكية تكتسب القيمة الاستعمالية أهمية خاصة • كانت القيمة الاستعمالية ، بالنسبة الى الرأسماليين المنتجين للسلع ، لا أهمية لها • الرأسماليون لايهمهم أية سلعة ينتجون ، مادامت توسع عليهم أرباحهم ورساميلهم • السلع يمكن أن تسد أحط الحاجات ، وتضر بالصحة ، كل هذا لا يهم الرأسماليين • كل ما يهمهم من القيمة الاستعمالية أن تكون حاملة للقيمة ولفضل القيمة •

إن المجتمع الاشتراكي يعلق أهمية خاصة على الأسئلة التالية : ما هي، على الضبط ، الحاجات التي تُسد بمنتجات الانتاج ؟ وما هي نوعية وانواع المنتجات ؟ وما هو نفع المنتوج المعين بالنسبة الى الناس ؟ إن عدم تقويم الممارسة العملية الاقتصادية للقيمة الاستعمالية ، في بعض الحالات ، تقويماً كافياً ، انما يعني خرق مصالح المجتمع الاشتراكي الجذرية •

ولاتعني الأهمية الكبرى التي تتمتع بها القيمة الاستعمالية ، في المجتمع الاشتراكي ، أن المجتمع يمكن أن يتجاهل قيمة السلعة • هنا تبرز القيمة كأحدى نواحي العلاقات الانتاجية الاشتراكية • انها تعبر عن نفقات العمل المجسدة في السلعة والمنفقة على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج •

إن المجتمع الاشتراكي مهتم بتخفيض قيمة وحدة المنتوج ، باعتبار أن هذا الامر يعتبر الوسيلة الحاسمة لتوسيع الانتاج وتطويره • إلا أن تخفيض القيمة ، في الاشتراكية ، ليس هدفاً بذاته •

السلع في الاشتراكية تتمتع بقيمة استعمالية وبقيمة • وهذا يعني إن العمل المنفق على إنتاجها ذو طابع ازدواجي ، أي هو ، في وقت واحد ، عمل مجرد وعمل حسي •

الطابع الازدواجي للعمل في ظل الاشتراكية

ليس الطابع الازدواجي للعمل في ظل الاشتراكية مرتبطاً بتناقضات العمل الخاص والعمل الاجتماعي ، باعتبار أن العمل الخاص هنا غير قائم • وليس العمل الحسي والعمل المجرد ، في الاشتراكية ، غير ناحيتين اثنتين للعمل الاجتماعي المباشر • وتختلف العلاقات بينهما ، اختلافاً مبدئياً ، عنها في ظل الرأسمالية •

ففي ظروف الرأسمالية يعبر ، من خلال العمل المجرد ، عن الطابع الاجتماعي للعمل الخاص • أما في الاشتراكية فيعبر ، من خلال العمل المجرد ، عن الشيء العام القائم في أشكال العمل الاشتراكي الحسية المتباينة• من خلال شكل العمل المجرد تتوازن انواع العمل المتباينة اجتماعياً : من عمل ذهني وعمل جسماني ، من عمل في المدينة وعمل في الريف • هذه الأنواع المتباينة من العمل يصبح لها ، موضوعياً ، تعبير عام ككمية معينة من العمل المنفق الضروري اجتماعياً •

ويعبر العمل المجرد ، في ظروف الاشتراكية،مباشرة عن عمل المنتجين الاجتماعي الذين توحد الملكية الاجتماعية فيما بينهم •

إن الشكل الخاص للتعبير ، مباشرة ، عن العمل الاجتماعي، تحت شكل العمل المجرد ، هو نتاج الفوارق القائمة في العمل ذاته • هنا نصادف أدنى

درجة لتطور العمل الاجتماعي مباشرة • إن وجود الفوارق الاجتماعية في العمل يتحدث عن ضرورة قيام شكل العلاقات الاقتصادية السلعي بين المنتجين• وهذا يعني أن العمل الاجتماعي ، مباشرة ، ينبغي ان ينال اعترافاً إضافياً من جانب المجتمع ، ينبغي أن يُحسب ويُراقب عن طريق التبادل • ورغم أن عمل كل عضو من أعضاء المجتمع هو ، في ظروف الاشتراكية ، اجتماعي ، بشكل مباشر ، فهو ، باعتباره جزءً من العمل الاجتماعي ، يمكن أن يكون ، مباشرة ، معبراً عنه بعملية التداول ، بعد تحمله الحساب المخطّط ، ورقابة المجتمع •

هنالك تناقضات بين القيمة الاستعمالية والقيمة ، بين العمل الحسي والعمل المجرد ، في ظل الاشتراكية • هذه التناقضات تتعلق ، بشكل اساسي ، بتطور القوى الانتاجية الذي مايزال ، بعد ، غير كاف • إلا أن الملكية الاجتماعية تخلق الآفاق لنمو الانتاج نمواً سريعاً • هذه التناقضات لا تحمل طابعاً صدامياً •

وتنشأ التناقضات بين مختلف نواحي العمل ، في الاشتراكية ، في سير تجديد الانتاج نتيجة التبدل المستمر في الأحوال الموضوعية ، قبل كل شيء •

وهكذا ، فان قيمة استعمالية واحدة يمكن ان تكون لها قيمة فردية مختلفة تبعا لمهارة المنتجين أنفسهم ، وتبعاً لظروف الانتاج الموضوعية • ويمكن لسلع من نوع واحد ، ذات قيمة واحدة ، أن تكون لها صفات متباينة ، أن تكون لها منفعة مختلفة • إن المجتمع ، إذ يحصل على مستوى معين من تطور الانتاج ، لا يستطيع ، دائماً ، تأمين بنية مثلى له ، تأمين تنويع أمثل • وعلى هذا ، فعدم تلاؤم الانتاج مع الحاجات يمكن أن يحدث ، اما عن أسباب ذاتية ، أو نتيجة لظروف موضوعية : كعدم كفاية مستوى تطور القوى المنتجة ، الذي لا يتيح ، دفعة واحدة ، تأمين التنويع الضروري من السلع ، والالوان المتباينة الضرورية في القيمة الاستعمالية •

إن استخدام العلاقات السلعية يتطلب ، كما أبنا من قبل ، حداً معيناً من الاستقلال تتمتع به المؤسسات المنفردة • وهو أمر يمكن أن يولّد في بعض الحالات شيئاً من التضارب بين مصالحها ومصالح المجتمع • ولابد لهذا الوضع ، بدوره ، من أن يتبدى في التناقض بين القيمة والقيمة الاستعمالية • إن العلاقات السلعية يمكنها ، بذاتها ، أن تقوي ما هو موجود في المجتمع الاشتراكي من تناقضات ، وأن تكون تربة صالحة لها (امثال المضاربة ، وارتفاع الأسعار الكبير في السوق الكولخوزية ••• الخ) •

والنظام الاشتراكي يوجد مثل هذه الظروف التي تؤمن التغلب على التناقضات ، بصورة مخططة ، في صالح المجتمع كله •

وعلى هذا ، فالعلاقات السلعية يستخدمها المجتمع الاشتراكي للجمع المخطّط بين مصالح الشغيلة المنفردين والمؤسسات المنفردة وبين مصالح المجتمع •

تشهد التناقضات المرتبطة بالعلاقات السلعية على أن المجتمع لايستطيع تأمين عمل المؤسسات المنفردة ، أو عمل أعضائه المنفردين ، الا بالانطلاق من المؤشرات القيمية • ولكي يُؤمن سد حاجات المجتمع كله ، وان يُوفق ، بشكل صحيح ، بين مصالح المجتمع ومصالح المؤسسات المنفردة ، من المفيد أن تستخدم ، في التخطيط ، المؤشرات المادية ، فضلاً عن المؤشرات القيمية•

تتطلب العلاقات السلعية في المجتمع الاشتراكي حساباً اجتماعياً مخططاً، ورقابة على مسيرة الانتاج والتبادل • وتستخدم مقولات الانتاج السلعي ذاتها، من أجل تأمين مثل هذه الرقابة ، وذلك الحساب : حساب الملكية الاشتراكية، ونفقات الانتاج ، والتوزيع حسب العمل ، والتراكم ••• الخ •

إن التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، القائم على أساس الملكية الاجتماعية، يُظهر هذا الواقع ، بكل وضوح ، أمام أعضائه ، واقع أن حركة السلع في

هذه الظروف ، إنما هي نتاج العلاقات الاجتماعية المقررة بشكل مخطط ، نتاج التنظيم الواعي المخطط لتعاون الناس المتحررين من الاستثمار • وهذا يعني اقتلاع الصنمية السلعية من حياة المجتمع •

مقدار قيمة السلعة

تتحدد القيمة الاجتماعية لوحدة المنتوج بمتوسط نفقات العمل الضرورية اجتماعياً • هذه النفقات تتمتع بطابع موضوعي • فيها يعبر عن المتوسط الذي حققه المجتمع في مستوى تطور إنتاجية العمل •

ويتحدد مقدار الانفاق على انتاج المنتجات في المؤسسات المنفردة بجملة من العوامل • بعضها يتعلق بشغيلة المؤسسة المعنية ، وبعضها يتحدد بالظروف الموضوعية التي تعمل فيها المؤسسة المعنية • إن استخدام المنجزات العلمية في كل مؤسسة ، وتنظيم العمل والانتاج ، وتأهيل الشغيلة ، والنضال في سبيل زيادة انتاجية العمل وفي سبيل توفير الموارد ، وتطوير العلاقة الشيوعية نحو العمل ، إن كل هذه العوامل ــ مرتبطة ، الى حد عظيم ، بالمؤسسة ذاتها ، بالجماعة المعنية ذاتها • أما العوامل الطبيعية ، وتوزيع الانتاج ، وشروط النقل ، ونسب الاقتصاد الوطني ، وتنظيم تزويد المؤسسات ، ومستوى العلم والتكنيك في المجتمع ، فهي أمور لا تتعلق ، من حيث العموم ، بالمؤسسة الافرادية •

إن نطاق المؤسسات المنتجة لمنتوج معين يتحدد بالتنظيم المخطّط • ولا تستطيع الدولة ، في هذا المجال ، الا أن تأخذ بعين الاعتبار النفقات الضرورية اجتماعياً • وإلا لضاع دليل تطور الانتاج ، كلياً • وقيمة المنتوج تكون ، بالضبط ، ذلك الدليل الاجتماعي المشير الى المستوى الوسط الذي بلغته إنتاجية العمل ، وبالتالي ، المحدِّد لنشاط المؤسسات المنفردة •

ورغم أن نفقات الانتاج الاجتماعية تخطّط ، في الاشتراكية ، فهذا

لا يعني أن أي نفقات عمل مخطَّطة هي الضرورية اجتماعياً • ان النفقات ، الضرورية اجتماعياً ، لا تتحدد بالنفقات المخطَّطة ، بل بالنفقات المتوسطة عملياً ، بشروط الانتاج المتوسطة الغالبة •

ولابد للفوارق بين النفقات الفردية والنفقات الضرورية اجتماعياً ، في ظروف الملكية الخاصة ، من أن تؤدي الى غنى تلك المؤسسات التي تكون نفقاتها الفردية أخفض من النفقات الضرورية اجتماعياً ، وإلى افتقار وخراب تلك المؤسسات التي تكون نفقاتها الفردية أعلى من النفقات الضرورية اجتماعياً • إن قانونيات تكوّن العمل الضروري اجتماعياً في ظروف الملكية الخاصة تتبدى أيضاً في خراب بعض المؤسسات (ولا سيما مؤسسات صغار المنتجين) ، وفي بعثرة كمية كبيرة من العمل والموارد المادية •

إن خاصية النفقات الضرورية اجتماعياً في ظل الاشتراكية تتبدى ، قبل كل شيء ، في أن هذه النفقات تتوضع ، لا من خلال المنافسة بين مختلف المؤسسات ، ولا عفوياً ، بل تتوضع بفعل الخطة • ويعني تبادل السلع المخطط ، وفق قيمتها الانتاجية ، أن تلك المؤسسات التي تكون نفقاتها دون النفقات الضرورية اجتماعياً ، هي التي تَتشجَّع ، مادياً ، إلى حد كبير • الا أن المجتمع الاشتراكي يوجه جهوده ليستحث المؤسسات المتخلفة، وليؤمن نمو الانتاج في المجتمع كله • إن المؤسسات الاشتراكية لا تسعى الى دفن بعضها بعضاً ، بل تجهد ، على العكس ، الى مساعدة بعضها بعضاً • في ظروف الاشتراكية تتطور جميع المؤسسات التي هي ضرورية لتأمين حاجات المجتمع ، دون أن تتحطم أو تغنى على حساب الآخرين •

إن الحساب المخطَّط لنفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، والنضال المنظم على نطاق المجتمع ، من اجل تخفيضها ، يلعبان دوراً عظيماً في التنظيم العقلاني للانتاج ، وحفز العمل ، وفي ترخيص قيمة المنتجات • وفي المجتمع

الأشتراكي يخلُق التقدم التكنيكي المتواصل ، ونمو إنتاجية العمل ،الصاعد، الشروط الموضوعية من أجل تخفيض القيمة الاجتماعية لوحدة المنتجات تخفيضاً منتظماً • وينحصر أحد التوجيهات الهامة لاستخدام مقولة القيمة ، في ظل الاشتراكية ، ينحصر في حفز تخفيض قيمة السلع • إن تخفيض قيمة وحدة المنتوج هو أحد طرق الحصول على أعظم النتائج بأقل النفقات ، في صالح المجتمع •

إن القضاء على فوضى الانتاج ، وتوزيع قوى الانتاج بشكل مخطّط ، ووضع النسب بين فروع الاقتصاد ، وخلق الشروط أمام تبادل التجارب الحر الواسع ، وتعقيل مختلف أنواع النفقات بشكل مخطط ، والنضال المنظم في سبيل تخفيض هذه النفقات ، وتطوير الحوافز المادية والمعنوية التي تجعل شغيلة الانتاج يهتمون بتخفيض قيمة وحدة المنتوج ، كل هذا يدل على الميزات الأساسية التي تتمتع بها الاشتراكية بالنسبة الى الرأسمالية ، في تخفيض نفقات الانتاج •

٤ : ـ النقد ووظائفه في المجتمع الاشتراكي

جوهر النقد في ظل الاشتراكية

إن ضرورة الانتاج السلعي في ظل الاشتراكية انما تعني ضرورة النقد • ويتطلب تطوير العلاقات السلعية وجود معادل عام •

في ظروف الملكية الخاصة يعني النقد وسيلة الحساب العفوي للعمل ، يعني الصلة الاقتصادية العفوية بين الناس •

أما في المجتمع الاشتراكي فالنقد هو معادل عام من نوع خاص ، يستخدم من اجل تبادل السلع بشكل مخطّط ، وللحساب والرقابة ، ومن أجل العلاقة الاقتصادية بين المؤسسات وفروع الاقتصاد ، بين اعضاء المجتمع

الأشتراكي • وعن طريق تداول النقد تتحقق ، بشكل مخطّط ، العلاقات الاقتصادية المتبادلة سواء في الانتاج الاشتراكي ذاته ، أو بين الانتاج والاستهلاك • إن تداول النقد يحفز اكثر أشكال الادارةالاقتصادية عقلانية•

وعلى هذا ، فالنقد في الاشتراكية هو نقد من نوع خاص • إنه يتميز جذرياً عن النقد الرأسمالي•إلا أنه ليس بقسيمةعمل أيضاً • إن النقد لايعبر عنه ولا يمكن أن يعبرّ عنه بساعاتعمل،مباشرة•انه عبارة عن سلعةنقدية•

في عملية التبادل تستخدم القيمة الاستعمالية التي تتمتع بها السلعة النقدية وسيلة للتعبير عن قيمة السلع جميعها • فمن خلال العمل الحسي المنفق على انتاج السلعة النقدية يعبر عن العمل المجرد • والسلع كلها ، تعبر ، من خلاله السلعة النقدية ، عن العمل المنفق عليها • وفي عمليةالتبادل يتبدل الشكل السلعي ليصبح نقدياً • ويحدث تداول السلع والنقد • إن قسيمات العمل لا تتداول • وقد أشار ماركس ، اكثر من مرة ، الى أنالفارق الأساسي بين قيمة العمل والنقد ، يستقر في أن الأولى لا تتداول ، اي أنها عندما تتحرك لا يحدث تبدل أشكال القيمة ، لا يحدث تحول الشكل السلعي الى نقدي ، والشكل النقدي الى سلعي •

وعلى هذا ، فنقد المجتمع الاشتراكي يعبر عن العلاقات الانتاجية التي تلائم سيطرة الملكية الاشتراكية الاجتماعية •

في ظروف الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تلازم النقد خاصة قابلية التبادل العامة • أما في المجتمع الاشتراكي فلا تتبدى هذه الخاصة بشكل كامل • إنها تصبح محدودة بشكل أساسي • فلا يمكن ، مثلاً ، تحويل ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية عن طريق النقد الى ملكيةخاصة •ولايمكن، لقاء النقد ، شراء الارض أو المصنع أو الكولخوز او السوفخوز • كما لاتباع قوة العمل ولا تشترى • اما خاصة قابلية التبادل العامة لقاء النقد فتبقى ، فقط ، في حدود يرسمها طابع الملكيةالاجتماعيةوالتطوير المخطّط للاقتصاد•

إن دور النقد محدود في ظل الاشتراكية • هنا تنعدم الصنمية النقدية• النقد لايعود يسيطر على الناس الذين يبدون ، ذاتهم ، اسياد علاقاتهم • وعلى هذا ، فالنقد في المجتمع الاشتراكي لا يبرز كقوة عفوية •

النقد كمقياس للقيمة ووسيلة حساب نفقات العمل بشكل مخطط

في المجتمع الاشتراكي يبرز النقد ، قبل كل شيء ، كمقياس للقيمة ، أي يستخدم مقياساً للعمل الضروري اجتماعياً المجسد في السلع ، والذي يعبر عنه من خلال كمية محددة من السلعة النقدية • ويمكن أن يعبر عن نفقات العمل الاجتماعي ، في الدورة الاقتصادية اليومية ، عن طريق معادلة السلعة المعينة للسلعة النقدية •

في ظروف الاشتراكية تبدو السلع كلها نتاج العمل الاجتماعي مباشرة• لهذا فأية سلعة هنا ، لا تتعرض قيمتها لذبذبات متوالية في الغالب ، يمكن أن تلعب دور النقد (مثلاً أي نوع من انواع المعادن) • إلا انه ، في ظروف حسية معينة ، يبرز الذهب ، في البلدان الاشتراكية، تحت شكل سلعة نقدية• وهو أمر يجد تفسيره ، قبل كل شيء ، في أن النظام الاجتماعي الجديد قد ورث تاريخياً التداول النقدي عن المجتمع الرأسمالي : فلا بد لسعر السلع ، في ظروف الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، من أن يعبر عنه بالذهب • وفضلاً عن ذلك ، فان البلدان الاشتراكية مرتبطة ، لا بالسوق الاشتراكية العالمية فحسب ، بل وبالسوق الرأسمالية العالمية أيضاً ، حيث يبرز الذهب بصفة نقد •

وحين يقوم النقد بوظيفة مقياس القيمة انما يقوم بذلك بصورة مثالية • هذه الوظيفة يقوم بها النقد عن طريق معيار السعر ، الذي ما ان يوضع حتى تكون كمية معينة من الذهب قد اتُخِذت وحدة يعبر بها عن سعر السلع كلها •

وفي ظروف تداول الورق النقدي تبرز ، بصفة معيار السعر ، تلك الكمية من الذهب التي تُمثّل بكل وحدة ورقية نقدية • في الاشتراكية لا توجد ضرورة للتداول الذهبي • ويتيح التنظيم المخطط للاقتصاد الاستغناء عن شارات النقد في التداول • وليس المجتمع مضطراً الى انفاق موارد لا جدوى منها على تداول السلعة النقدية •

وإذا انطلقنا من أن كل وحدة ورقية نقدية تمثل كمية معينة من الذهب ، فان مستوى سعر السلع ، لدى قيمة معينة للسلع ، سيتعلق بحركة قيمة الذهب •

إن التبدلات الطارئة على قيمة السلع في ظروف الاشتراكية لا ترافقها، آلياً ، تبدلات في الأسعار • كما وانه ليس هنالك من ضرورة عملية لكي تنعكس جميع ذبذبات قيمة الذهب وقيمة السلع ، على الاسعار • إن المجتمع الاشتراكي يعيد النظر ، من وقت لآخر ، وبشكل مخطط ، بالنسبة القائمة بين محتوى معيار السعر ، ومستوى اسعار السلع • ونظراً إلى أن المؤسسات الحكومية الاشتراكية هي التي تنتج الكميات الاساسية من السلع، فان الدولة لا تحدد معيار الاسعار فحسب ، بل وتضع مستواها العام عن طريق تخطيط الأسعار •

إن الدولة تؤثر على المقدار الحقيقي لمعيار الأسعار المعبر عنه بشارات نقدية • إن فترات التنافر الطويلة بين محتوى المعيار النقدي ، ومستوى الاسعار ، ممكنة ، نظرياً ، وعملياً ، ولكن هذا لايعني انعدام العلاقة بين قيمة الذهب ومستوى الأسعار •

وتتكشف العلاقة الداخلية بين قيمة الذهب ومستوى الأسعار ، لاسيما عندما يصبح التنافر هاماً • ويتوقف السعر الرسمي للنقد ، في هذه الحال ، عن التعبير عن محتواه الذهبي الفعلي • إن أسعار السلع ، المقررة في تجارة الوطن الخارجية ، والمعبر عنها بالسعر المعين تبدى غير واقعية • فتتعذر

السياحة ، وينسف الحساب الاقتصادي • والسياسة الاقتصادية مدعوة أن تأخذ مثل هذه التبدلات الجوهرية بعين الاعتبار، وأن تلائم بين معيار الأسعار الذهبي ، ومستوى الاسعار الفعلي •

إن الوحدة النقدية في الاتحاد السوفيتي هي الروبل الذي يخدم معياراً للاسعار • ومنذ الأول من كانون الثاني عام ١٩٦١ تقرر أن يكون السعر الذهبي الرسمي للروبل ، أن يكون محتواه الذهبي ، في حدود ٩٨ر• غ من الذهب ، وان يخفض مستوى الأسعار بمقدار ١٠ أمثال • وهو أمر أدى الى التعادل بين مستوى الأسعار ومحتوى الروبل الذهبي ، وبالتالي ، الى حساب أدق لقيمة السلع ، وأتاح التوفيق ، بشكل أصح ، بين نفقات الانتاج داخل الوطن ، وبين اسـعار السلع في السوق العالميـة • يقضي برنامـج الحزب الشيوعي السوفيتي بتدعيم تال للنقد السوفيتي • وبرفع قوة الروبل الشرائية بشكل متعاظم ، وتوطيد دوره في المجال الدولي •

النقـــد كوسـيلة للتـــداول

يقوم النقد في المجتمع الاشتراكي بوظيفة وسيلة للتداول • إن تداول السلع والنقد ، في ظروف الملكية الخاصة ، يشتمل على تناقض يتبدى في أن نتاج العمل الفردي ينبغي أن يجد اعترافاً به من جانب المجتمـع ، يقوم على النظر اليه كنتاج العمل الاجتماعي • وهو أمر يشترط خراب المنتجين، ويؤدي الى الأزمات الاقتصادية •

في المجتمع الاشتراكي يحمل العمل كله طابعاً اجتماعياً بشكل مباشر ، وأما تداول السلع فهو منظم ، في اساسه ، بصورة مخططة • لهذا فحركـة السلع وفق صيغة :

سـلعة ـ نقد ـ سـلعة

لا تشتمل في ذاتها على تناقضات تناحرية : وليس هذا غير الشـكل

الأصيل للرقابة الاجتماعية والحساب المخطَّطين • فمن خلال عملية التداول يحدث التحقق من الحد الذي يتلاءم معه الانتاج المخطط مع حاجات المجتمع •

إن النقد ، كوسيلة للتداول ، في ظروف الاشتراكية ، يشترط ، بشكل مفضل ، التداول السلعي بالمفرق ، ويحقق التوزيع حسب العمل • وعندما يستخدم العمال والمستخدمون النقد كوسيلة للتداول ، يحوزون سلع الاستهلاك ، اما الكولخوزات والكولخوزيون فيحققون ما أنتجوه من المنتجات المعدة للبيع ، ويستخدمون ما حصلوا عليه من نقد لنوال ما هم بحاجة اليه من منتجات الانتاج الصناعي • وأما تجارة الجملة فتتم ، بصورة رئيسية ، عن طريق حسابات التقاص •

في ظل الاشتراكية تصفى إمكانية أزمات فيض الانتاج • وليست تخمة بعض السلع غير نتيجة للنقص في التخطيط الناجح ، في بعض فروع الانتاج ، غير نتيجة العمل السيء الذي تقوم به بعض المؤسسات ، ونتيجة الاخطاء في تخطيط التجارة •

إن تخطيط الدورة السلعية والنقدية في ، المجتمع الاشتراكي ، يخلق امكانية التنظيم الواعي لكمية النقد ، وتأمين استقراره بشكل مخطط • وفي ظروف الاشتراكية يعمل القانون الموضوعي ، قانون كمية النقد الضروري للتداول ، الذاهب الى أن كمية النقد في التداول تساوي مقدر اسعار السلع ، مقسماً على سرعة تداول النقد • لهذا ، وخلافاً للتداول النقدي العفوي ، فان جميع العوامل المحددة لكمية النقد اللازم للتداول ، تتوضع تحت تأثير فعالية المجتمع الاشتراكي المخطَّطة • ان الدولة الاشتراكية ، إذ تقرر ، بصورة مخططة ، كمية السلع الخاضعة للتحقيق ، وإذ تحدد ، بصورة مخططة ، مقدار ، ومدد دفع مختلف مداخيل الشغيلة ، تؤثر بذلك ، وبشكل مخطط ، على كمية النقد الموجود في التداول • وبقدر ما تكوِّن الموازنة الحكومية ،

وما ليتها ، واعتمادها ، عناصر المنظومة التخطيطية للاقتصاد ، تتمتع الدولة الاشتراكية بامكانية أخذ جميع الشروط الموضوعية التي تحدد كمية النقد في التداول ، بعين الاعتبار •

ويتأمن استقرار النقد في ظروف الاشتراكية ، قبل كل شيء ، بالكميات السلعية التي تحوزها الدولة الاشتراكية ، والتي تحققها بأسعار حكومية مخططة • والى جانب النمو المخطط للانتاج والتجارة ، يتوطد ، في جميع البلدان الاشتراكية ، الاساس السلعي للنقد •

وتتمتع احتياطيات الدولة الاشتراكية من الذهب أيضا بأهمية غير قليلة من أجل تأمين استقرار النقد داخل الوطن •

النقد كوسيلة للكنز وتشكيل الاحتياطي النقدي

يقوم النقد ، في ظل الاشتراكية ، بوظيفة الكنز وتكوين الاحتياطي النقدي•ان الشغيلة يتمتعون بامكانية الكنز وحفظه تحت شكل ودائع في صناديق التوفير ، والمصارف ، وتوظيفها في القروض الحكومية •

لا بد للمؤسسات الحكومية ، في مسيرة تجديد الانتاج ، من أن تشكل الاحتياطيات النقدية التي تحفظها في المصارف •

وتلعب الموازنة الحكومية التي تعيد توزيع قسم هام من الدخل الوطني ، دورا عظيماً في تكوين الاحتياطيات النقدية • وتتبدى المميزات العظيمة التي تتمتع بها الموازنة الحكومية ، في الزيادة المستمرة لمواردها على نفقاتها • وهو أمر يتيح تكوين احتياطيات حكومية تحت شكل نقدي ، تحفظ في المصرف الحكومي •

إن ضرورة تكوين المكتنزات ، أي حفظ احتياطي السلعة النقدية ذاتها ، الذهب ، لا تتأتى عن العلاقات الداخلية لادارة الاقتصاد الاشتراكي• إلا أنه ، في ظروف وجود منظومتين اقتصاديتين عالميتين متناقضتين ، المنظومة

الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية ، لا بد لقسم هام من احتياطيات الدولة الاشتراكية النقدية ، من أن يحفظ تحت شكل احتياطي ذهبي ، اي تحت شكل مكتنزات •

هذا الاحتياطي الذهبي ، بالاضافة الى كميات السلع التي تحوزها الدولة ، هو احدى وسائل ضمان النقد • انه يتيح توسيع تجارة الوطن الخارجية ، ويزيد في كمية السلع داخله ، وتقديم الكريدي للبلدان الاشتراكية الاخرى ، من أجل عمليات حساباتها مع البلدان الرأسمالية ، وتسليف البلدان النامية •

النقد كوسيلة للدفع

يقوم النقد ، في ظل الاشتراكية ، بوظيفة وسيلة للدفع •

إن مدد تغريب السلع من قبل المؤسسات المنتجة ، في الدورة الاقتصادية ، هي أبعد من أن تتوافق ، دائماً ، مع مدد قبض النقد من المؤسسات المشترية • وهو أمر ينجم عن أسباب مختلفة (كشروط النقل ، وعن التباين في دورة الاموال ، وعن نظام الحساب •• الخ) • ففي هذه الاحوال يعمل النقد كوسيلة للدفع ، ولا يبرز في الدورة مباشرة كوسيلة للتداول •

إن النقد ، يعمل كوسيلة للدفع ، عند دفع الاجور وغير ذلك من أنواع التوزيع حسب العمل تحت شكل نقدي ، وعند استعادة القروض وتنفيذ مختلف الالتزامات نحو الموازنة الحكومية ، وعند القيام بأنواع أخرى من المدفوعات • هذه الوظيفة التي يتمتع بها النقد مرتبطة أوثق ارتباط بجميع نشاط الجهاز المالي ــ الكريدي ، بوظائف المصرف الحسابية والكريدية ، بتوزيع الدخل الوطني واعادة توزيعه • وتستخدمها الدولة الاشتراكية من أجل تأمين الرقابة على مسيرة الانتاج وتداول السلع ، من خلال المنظومة المصرفية والمالية •

إن الدولة الاشتراكية ، إذ تستخدم وظيفة النقد كوسيلة للدفع ، تتمتع بامكانية الممارسة الواسعة لحسابات التقاص ، من خلال المصرف ، في العلاقات القائمة بين المؤسسات • وكل هذا يحدُّ من نطاق دورة النقد القائم ، ويدعم الرقابة المخططة على كامل الدورة النقدية في الوطن •

وتؤثر وظيفة النقد كوسيلة للدفع ، تأثيراً موضوعياً ، على كمية النقد الضروري للتداول • هذا التداول يزداد بمقدار المبلغ الذي يتطلبه الدفع ، وينقص بمقدار كمية النقد الذي يعمل ، على التوالي ، تحت شكل وسيلة للتداول ، وشكل وسيلة للدفع •

وعلى هذا ، فكلما سُمح بالبيع نسيئة ، في نطاق تجارة المفرق ، أمكن طرح مقدار ما بيع من السلع نسيئة ، من مبلغ النقد العام الضروري للتداول• وعند دفع اثمان هذه السلع يصبح النقد عاملاً تحت شكل وسيلة للدفع •

النقد العالمي

كلما كان النقد ، في الاقتصاد الاشتراكي ، ممثّلا للسلعة النقدية ، الذهب ، قام أيضاًبوظيفة نقد عالمي ، سواء في سوق العالم الاشتراكي ، أو في السوق الرأسمالي العالمي • الا أن حركة هذين السوقين مرتبطة بمختلف العلاقاتالاجتماعية•

يعبر النقد ، في السوق الاشتراكية العالمية ، عن العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، عن اشكال التعاون الرفاقي ، والمساعدة المتبادلة ، بين بلدان الاشتراكية • وتُعبِّر الدورة النقدية، في العلاقات مع البلدان الرأسمالية،عن التناقضات التي تسم المنافسة والصراع القائمين بين النظامين الاقتصاديين العالميين المتجابهين •

عند إجراء الحسابات بين البلدان الاشتراكية يستخدم الذهب كمقياس للقيمة ، وكمعيار للسعر • وتجري الحسابات ، بصورة عامة ، بدون وساطة النقد ، وعن طريق التقاص ، أي حساب المطالب المتبادلة • إلا أن

هذا لاينفي تصفية الحسابات بالذهب ، واعطاءالقروض الذهبية ، اذا كانهذا الوطن أو ذاك بحاجة الى الذهب لتسوية حساباته مع البلدان الرأسمالية • إن الاتحاد السوفيتي ، الذي يعتبر أعظم منتج للذهب ، لايستخدم الذهب في السوق العالمية ، من أجل تصفية حسابات الدفع فحسب ، بل ويصدره تحت شكل سلعة أيضاً •

٥ : ـ قانون القيمة والسعر في الاقتصاد الاشتراكي

ضرورة استخدام قانون القيمة

يتطور الانتاج السلعي على أساس قانون القيمة • هذا القانون يُجري ، في ظروف الانتاج السلعي الخاص ، وعن طريق آلية التذبذب العفوي للسعر ، الحساب العفوي لنفقات عمل المنتجين • وهو يبرز بمثابة منظّم لتوزيع العمل الاجتماعي ، ومنظّم للنسب في الاقتصاد الوطني•

إن وجود الانتاج السلعي ، في ظل الاشتراكية ، يعني ان قانون القيمة انما يعمل حتى في المجتمع الاشتراكي • هذا القانون يعمل ضمن منظومة قوانين المجتمع الاشتراكي الاقتصادية ، ويتفاعل معها ، كما يستخدم المجتمع استخداماً عقلانياً مخطَّطاً •

ويتطلب قانون القيمة أن يحدث تبادل السلع بشكل يتلاءم وقيمتها الاجتماعية التي تتحدد بنفقات العمل الضرورية اجتماعياً • انه يوجه كل مؤسسة كي تدير الانتاج بصورة تتلاءم ومستوى نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، ويحث على تخفيض النفقات الانتاجية •

لقد بقيت قضية قانون القيمة في ظروف الاشتراكية زمناً طويلاً غير بينة المعالم بشكل كاف • إلا أن الواقع العملي للادارة الاقتصادية أكد ، بكل وضوح ، أن هذا القانون إنما يعمل أيضاً في المجتمع الاشتراكي •

في جميع البلدان الاشتراكية يجري حساب العمل الاجتماعي عن طريق المقولات القيمية . وليست هنالك وسائل أخرى في هذا المجال . ففي تلك الفروع الاقتصادية التي كان يجري فيها ، حتى زمن غير بعيد ، حساب نفقات الانتاج ، تحت شكل قيمي وفي نطاق محدود فقط ، (مثلاً في كولخوزات الاتحاد السوفيتي) ، يتبدى ، في نهاية الأمر ، أن من الضروري ، من أجل ذلك ، الاعتماد ، باستمرار وبشكل اكثر كمالاً ، على ما يلائم من المقولات القيمية . وكما تظهر التجربة فان حساب سعر الكلفة الذي يمثل قسماً من قيمة المنتوج يبدو عنصراً ضرورياً ، كل الضرورة ، في ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، وفي الكولخوزات .

ان المجتمع الاشتراكي ، إذ يعتمد القانون العام للتوفير في العمل ، يوجه تطوير الانتاج توجيها مخططاً ، وبشكل يتلاءم مع مقادير نفقات العمل الضرورية اجتماعياً . وفي هذه الحال يبرز قانون القيمة تحت شكل ميكانيكية تؤمن توجيه الانتاج نحو مستوى النفقات الضروري اجتماعياً .

يتطلب قانون التوفير في العمل تخفيضاً مستمراً للنفقات الضرورية اجتماعياً ، وذلك عن طريق التقدم التكنيكي المتواصل ، وزيادة انتاجية العمل . وتتحقق الضرورية الموضوعية لتخفيض القيمة ، في هذا المجال ، بشكل واع في صالح المجتمع . والأمر الأساسي في استخدام المجتمع الاشتراكي لقانون القيمة ، انما هو النضال في سبيل ترخيص السلع ، وفي سبيل تخفيض قيمة وحدة المنتوج .

إن المجتمع يعتمد الحاجة الموضوعية لتخفيض القيمة الاجتماعية لوحدة المنتوج في جميع نواحي الواقع العملي الاقتصادي : عند استخدام التكنيك الجديد ، وعند دراسة فعاليته ، وفي التنظيم المخطط لعملية الانتاج والتداول كلها .

إن استخدام قانون القيمة يتيح للمجتمع الاشتراكي في ادارةالاقتصاد، الانطلاق ، لا من نتائج عمل المؤسسات المنفردة فحسب ، بل ومن فعالية الانتاج الاقتصادية أيضاً • ونتوصل الى تخفيض القيمة الاجتماعية لوحدة المنتوج سواء عن طريق تحقيق تنظيم صحيح لنشاط المؤسسات،او عن طريق التدابير التخطيطية التي تتخذها الدولة في نطاق الاقتصاد الوطني كله •

السعر وعملية تشكله في ظل الاشتراكية

إن قانون القيمة هو قانون السعر • والسعر هو التعبير النقدي عن القيمة حتى في ظروف الاشتراكية •

عند سيطرة الملكية الخاصة تحمل عملية تشكل السعر طابعاً عفوياً • أما في المجتمع الاشتراكي ، فهذه العملية تبدو ، من حيث الأساس ،مخطّطة• وتوضع الاسعار بصورة عامة ، في الاطار المخطط ، بشكل يتلاءم مع قوانين الاشتراكية الاقتصادية • إن الضرورة الموضوعية لتبادل السلع تعمل، بالتلاؤم مع القيمة الاجتماعية لهذه السلع ، وهي القيمة التي تبدو بالنسبة الى المؤسسات الاشتراكية ، أساس حساب نفقات الانتاج الاجتماعية ، واساس الحوافز لتخفيضها • ويؤدي فصل السعر عن قيمة المنتوج الاجتماعية الى نتائج سلبية• فتضعف حوافز تطوير الانتاج ، وحوافز التقدم التكنيكي ، وحوافز النضال في سبيل نوعية أفضل للمنتوج •

إن وضع الأسعار بشكل مخطط يتجاوب مع طبيعة الاقتصاد الاشتراكي • ولابد لتكوُّن الأسعار العفوي ، عند توفر التمركز الرفيع في الانتاج ، من أن يؤدي ، على ما يبدو ، الى ظهور الميول الاحتكارية لدى المؤسسات الاشتراكية • إنه قد يؤدي الى التشكل العفوي لمداخيل المؤسسات الاشتراكية وبعض الشغيلة ، والى تمايز المداخيل الشديد ، والى التوزيع العفوي للموارد بين المؤسسات ، وإلى تباين تطور بعض الفروع والمناطق ،

والى الضياع الواسع ، وفي نهاية المطاف ، إلى تفجر نظام العلاقات الانتاجية الاشتراكية ذاته .

يتطلب قانون القيمة التلاؤم بين أسعار السلع وقيمتها . وقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي : « أن على الاسعار أن تعكس ، إلى درجة متعاظمة ، نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ... »[1] . وفي الوقت ذاته يشتمل شكل السعر ، في ذاته ، على إمكانية وضرورة ابتعاد معلوم لمقداره عن القيمة .

إن اقتراب السعر من القيمة مرتبط ، قبل كل شيء ، بأن السعر مدعو للتعويض عن نفقات الانتاج الاجتماعية ، ولاتاحة إمكانية تجديد الانتاج وتوسيعه . وعلى هذا ، فلا بد من تعويض لا عمل العمال الاجتماعي الماضي فحسب ، بل وعملهم الضروري ونفقات العمل الفائض ، الذي يعتبر مصدر تجديد الانتاج الموسع ، وتغطية مختلف الحاجات الاجتماعية . وبتعبير آخر ، ينبغي أن يعوض سعر السلعة جميع نفقات العمل الحي والمادي (الميت) . وفي هذه الحال ، يستطيع المجتمع والمؤسسات أن يعرف الكلفة الفعلية التي يتطلبها انتاج هذا المنتوج أو ذاك ، ويصبح السعر وسيلة حساب نفقات الانتاج .

في ظل الاشتراكية تأخذ النفقات الاجتماعية شكلاً قيمياً ، أي يعبر عنها بأسعار محددة . واذا كان السعر سيوضع من غير حسبان نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، فان المجتمع والمؤسسات يفقد كل منهما التوجيه في تطوير الانتاج . فمثلاً ، ان تخصص المؤسسات لا يفيد المجتمع إلا اذا أدى الى رخص المنتوج . إلا أن الاقتناع بذلك ممكن ، فقط ، عندما تتلاءم أسعار السلع وقيمتها الفعلية ، وإلا لكان رخص المنتوج عبارة عن مجرد ظاهرة .

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ص ٩٠ .

وكلما أمَّن اقتراب السعر من نفقات العمل الضرورية اجتماعياً مصادر عادية لتجديد الانتاج الموسع، وأتاح تخفيض نفقات العمل الضرورية اجتماعياً للمؤسسات فوائد معلومة ، فان دور السعر ، كحافز على الانتاج الاجتماعي، لا يمكن أن يتبدى الا عندما يعكس السعر قيمة المنتوج الاجتماعية .

وعلى هذا ، فان فعل قانون القيمة يتطلب ، قبل كل شيء ، اقتراب السعر من قيمة السلع . الا أن استخدام قانون القيمة ، استخداماً واعياً مخططاً ، في ظروف الاقتصاد الاشتراكي ، لا ينفي ، بل يتطلب ، ابتعاد السعر عن القيمة . ان قانون القيمة يعمل ضمن منظومة قوانين المجتمع الاشتراكي ، لهذا فان الأسعار الحسية تتوضع تحت تأثير لا قانون القيمة فحسب ، بل وتحت تأثير قوانين الاشتراكية ، الاقتصادية الاخرى ، التي يلعب قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي الدور المحدِّد بينها .

إن ابتعاد السعر عن القيمة يعكس الضرورة الموضوعية إذا خضع هذا الابتعاد لمهمات نمو الثروة الاشتراكية المتواصل ، ولسد حاجات الجماهير المتنامية ؛ إذا استخدم في صالح الحفز المادي للانتاج ، ولزيادة وتائر تطوير هذا الفرع أو ذاك . وهكذا فان رفع سعر المنتوج الجاهز ، أو السعر المخفض لوسائل انتاج فرع معين ، يمكن استخدامها كأحد حوافز تطويره . فرفع سعر الزراعات التكنيكية في الاقتصاد الزراعي ، مثلاً ، يلعب دوراً هاماً في زيادة انتاجها . وتتمتع أسعار التكنيك الزراعي ، المبررة اقتصادياً ، بأهمية كبيرة من أجل حفز الانتاج الكولخوزي .

ويستخدم ابتعاد السعر عن القيمة من أجل حفز استبدال المنتجات التي هي اكثر رخصاً وأقل عجزاً بمنتجات أعظم عجزاً وأغلى سعراً ، كحفز توفير المعادن الملونة ، مثلاً ، واستبدال المعادن السوداء او الكتل البلاستيكية بها .

ثم ان الأسعار تستخدم لحفز استعمال التكنيك الجديد • وهو أمر يتبدى عند وضع أسعار تجعل استخدام التكنيك الجديد مربحاً للمشتري ، وتتيح للمنتج إنتاجه •

ولدى وضع الأسعار بصورة مخططة تكتسب دراسة النسبة بين الطلب والعرض ، وحسابها اهمية متزايدة • إن حاجات المجتمع ، في الاقتصاد الاشتراكي ، تدرس مسبقاً في خطط الانتاج • إلا أن هذا لاينفي إمكانية نشوء اضطراب التناسب في مسيرة تنفيذ الخطة • كما لا يُستبعد ظهور التباين ذي الطبيعة الطويلة المدى ، عندما يتعذر سد حاجات معينة ، نتيجة أسباب محدّدة وخلال زمن يطول الى هذا الحد او ذاك • ويمكن لهذا التباين أن ينشأ أيضاً في أعقاب وقوع أخطاء حسابية في عملية التخطيط •

إن خرق التناسب القائم بين العرض والطلب ، في المجتمع الاشتراكي، لا يستدعي تغيراً آلياً في الأسعار (باستثناء أسعار السوق الكولخوزي) • بيد أن التباين بين عرض وسائل الانتاج وطلبها يمكن أن يستدعي انقطاعات في تموين مختلف المؤسسات (أو فيضاً في السلع) • وهو أمر يؤثر تأثيراً غير مباشر على مستوى الأسعار (من خلال ارتفاع سعر كلفة المنتوج) • فاذا فاق الطلب على سلع الاستهلاك عرضها كثيراً ، ولم يلحظ هذا الأمر في الاسعار ، بصورة كافية ، فمن الممكن أن تظهر ، مثلاً ، اتجاهات تقوم على المضاربة في السوق الكولخوزي ، مما يؤثر على مستوى أجرة الشغيلة الحقيقية •

إن الدولة الاشتراكية ، لا تستطيع الا أخذ هذا الامر ، بعين الاعتبار ، عند تخطيطها للأسعار • ولا تعتمد الدولة في سياسة تشكيل الأسعار التذبذبات المؤقتة في احوال السوق • وهي ، حين تضع الأسعار ، تأخذ النسبة من الطلب والعرض من حيث العموم ، بعين الاعتبار • وإلا فقد ينشأ عدم تناسق

بين مداخيل الناس النقدية وبين تغطيتها السلعية • إن حساب النسبة بين الطلب والعرض يساعد على وضع النسب الضرورية في الاقتصاد الوطني •

ولكن مهما تباعدت الأسعار عن القيمة ، فان نفقات العمل الضرورية اجتماعياً هي وحدها التي تبدو الاساس الموضوعي ، وفي الوقت ذاته ، اكثر الأسس عقلانية من أجل تحديد السعر • وربط أساس الاسعار بأي كان من العوامل الأخرى (مثلاً بقيمة السلع الاستعمالية) أمر غير ممكن موضوعياً لأن الانتاج هو الذي يلعب الدور الأساسي في حياة المجتمع ، وتحدد نفقاته إمكانية سد الحاجات • وفضلاً عن ذلك ، فعلى العموم ليس هنالك مقياس موضوعي لقياس مختلف القيم الاستعمالية •

وعلى هذا ، فالأمر يتطلب ، عند وضع سياسة الأسعار ، أن تؤخذ ، بعين الاعتبار ، مجموعة كاملة من العوامل لابد لها وأن تؤدي الى ابتعاد السعر عن القيمة • إن اهتمام المجتمع بحفز إنشاء واستخدام تكنيك تقدمي جديد (أو حفز اخراج منتوج ضروري للمستهلك بشكل خاص) وبحفز السد المفضل لهذه الحاجات او تلك ، ان حفز نوعية المنتوج والتوفير في سَقَطَ المواد الاولية ، ان حساب العرض والطلب ، إن مهمات تسريع نمو مستوى الشغيلة المادي والثقافي ، ان هذا كله يمكن أن يتبدى في ابتعادات الاسعار بشكل ملحوظ عن القيمة الاجتماعية • مثل هذا النوع من الابتعاد يمكن أن يتأتى ، أيضاً ، عن ضرورة إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح المجتمع كله • وفضلاً عن ذلك ، ينبغي ، عند وضع الاسعار ، أن يؤخذ بعين الاعتبار ، لا فعل قانون القيمة فحسب ، بل وفعل قوانين الاشتراكية الاقتصادية الأخرى ، أيضاً • فايجاد الحل الأمثل هنا في صالح تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً متناسقاً مخططاً ، هو احدى أهم مهمات سياسة الأسعار الحكومية •

تلك هي بعض العوامل الموضوعية التي تخلق إمكانية ابتعاد السعر عن

القيمة • إلا أن هذا الابتعاد مفيد ، في حدود معلومة ، وخلال مرحلة زمنية معينة فقط • فابتعاد السعر المفرط عن القيمة،وبقاؤه هكذا خلال مدة طويلة، يؤديان ، كما تدل تجربة البناء الاشتراكي ، الى نتـــائج سلبية بالنسبة الى الانتاج •

ويعير الحزب الشيوعي ، والدولة الاشتراكية ، انتباهاً عظيماً لقضايا تشكل الأسعار • فرفع أسعار المنتجات الزراعية في المرحلة الاخيرة (وخاصة وفق قرارات دورة اللجنة المركزية العامة في آذار ١٩٦٥) ، واقرار أسعار أعلى لشراء المنتجات الكولخوزية التي تباع فوق الكميات المخصصة في الخطة، كل هذا يلعب دوراً كبيراً في تحسين تشكل الأســعار ، وفي حفز تطوير الاقتصاد الزراعي الاشتراكي •

إن تشكيل الأسعار بشكل صحيح هو ضمـــان نجاح الاصـــلاح الاقتصادي • وانطلاقاً من هذا ، تُتَّخذ ، في الوقت الحاضر ، تدابير لتحسين نظام اسعار الجملة في الصناعة ، ولجعل هذه الأسعار تقترب من نفقات الانتاج الاجتماعية • إن الخسارة اللامعقولة التي تقرها الخطـة في بعض فـروع الصناعة ، والارباح المفرطـة في فـروع أخـرى ، وفي بعض المؤسســات (وغالبا ما يكون هذا على أساس الاسعار الموضوعة مؤقتاً) ، كـل هـــذا يعيق الابراز الصحيح للريعية الواقعية في كل انتاج ومؤسسة معنيَّين ويعيق، بالتالي ، العملية الاعتيادية لحساب الانتاج بشكل مخطط ولحفزه •

ثم إن تخفيض قيمة وحدة المنتوج لايمكن ، في نهاية المطاف ، إلا أن يتبدى في تخفيض السعر، والا لما استخدم الاقتصاد الوطني، أوسع استخدام، الميزات التي تنشأ لدى زيادة إنتاجية العمل • وفضلاً عن ذلك ، فان تخفيض أسعار المفرق ، لسلع الاستهلاك الشعبي ، يبدو عاملاً في زيادة الأجـور الحقيقية ، وفي توطيد التداول النقدي في الوطن •

إن المجتمع الاشتراكي يستخدم الأسعار كأحد العوامل التي تؤمن زيادة رفاه الشغيلة • فكلما نما الأنتاج ، وهبطت قيمة المنتوج ، وتشكل تلاؤم متعاظم بين الطلب والعرض ، فلابد للميل الى تخفيض أسعار السلع من أن يشق طريقه • وهو أمر يعبر، ايضاً ، عن إحدى الظاهرات الاساسية لارتفاع مستوى الشعب المعاشي •

خصائص استخدام قانون القيمة في ظل الاشتراكية

إذا كان قانون القيمة يعمل عفوياً ، في ظروف الملكية الخاصة فانه ، في ظل سيطرة الملكية الاجتماعية يستخدم ، من حيث الأساس ، بشكل مخطط ، من قبل المجتمع الاشتراكي • وهو أمر يتم عن طريق تخطيط سعر كلفة المنتوج وسعره ، عن طريق تطوير الحساب الاقتصادي، وتخطيط التجارة ، والمالية ، والاعتماد ، والتداول النقدي• ولا تتبدى عناصر الاثر العفوي لقانون القيمة الا في السوق الكولخوزي• الا أنه كلما نما انتاج السوفخوزات والكولخوزات الاجتماعي، وزاد مقدار تحقيق سلع الاستهلاك من خلال التجارة الحكومية والتعاونية، يتضاءل، باستمرار، أثر تلك العوامل ويُتغلب عليها •

إن استخدام قانون القيمة ، بشكل مخطط ، إنما يعني ان هذا القانون يتوقف ، في ظل الاشتراكية ، عن أن يكون منظِّماً عفوياً للانتاج الاجتماعي كله • وتتشكل النسب المثلى في الاقتصاد الاشتراكي ، لا من خلال ميكانيكية الفعل العفوي لقانون القيمة ، بل تتشكل بشكل مخطَّط ، عن طريق توقع المجتمع الاشتراكي كامل مسيرة التطور الاقتصادي • ومستوى الأسعار ، في المجتمع الاشتراكي ، لا يحدِّد ، بذاته ، وتيرات التطور ، ولا نسب الاقتصاد الوطني • إلا أن قانون القيمة ، والأسعار ، يقومان ، حتى في ظل الاشتراكية، بفعل منظِّم للانتاج ، ويبدوان أهم عامل في حفز تطوره ، وفي ادارة الاقتصاد عقلانياً ، ويستخدمان من أجل تأمين النسب الضرورية تأميناً مخطَّطاً •

ولو أن قانون القيمة كان منظماً للانتاج الاشتراكي ، لكانت تحددت النسب في الاقتصاد الوطني من خلال حركة السعر الحرة ، من خلال تنظيم النسب العفوي على أساس أحوال السوق • ولكن هذا ربما عنى تذبذبات متواصلة في الانتاج الاشتراكي ، وتمايز المداخيل ، وتباين التطور • وربما جرى حل جميع القضايا عن طريق غير مباشر ، من خلال تنظيم التوظيفات الأساسية ، عفوياً • وربما حدث كل هذا في تعارض مع المصالح الشعبية العامة •

وعلى هذا ، فقانون القيمة ، في ظروف الاشتراكية ، لا يمثل غير عنصر الميكانيكية الاقتصادية المخطّطة الوحيدة المنظمّة للانتاج •

إن استخدام قانون القيمة ، بشكل مخطّط ، يظهر ميزات الاشتراكية العظيمة على الرأسمالية •

ويتمتع المجتمع الاشتراكي ، في تلاؤمه مع القوانين الاقتصادية الموضوعية ، بامكانية التنبؤ علمياً ، بمسيرة تطور الانتاج الاجتماعي ، وتحديد نسب الاقتصاد الوطني • ويستخدم هذا المجتمع ، فيما يستخدمه ، قانون القيمة كميكانيكية تساعد على وضع النسب الضرورية في الاقتصاد الوطني • ان قانون القيمة ، في ظروف الاشتراكية ، لا يتعارض مع التخطيط ، بل وهو يبدو أداة تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً •

إن فعل قانون القيمة لا يستطيع ، لوحده ، أن يضفي على تطور الاقتصاد الطابع الاشتراكي • فالمجتمع الاشتراكي لا يستطيع ، بتأثيره من خلال الاسعار ، أو من خلال المقولات القيمية ، وحدها فقط ، أن يؤمن إعادة توزيع الموارد المادية والبشرية توزيعاً مخططاً عقلانياً ، في صالح المجتمع كله • ان المجتمع الاشتراكي يعيد توزيع الموارد ضمن إطار مخطط ، ويُعد التكنيك ، والكوادر المؤهّلة الملائمة ، ويساعد ، مادياً ، تلك الفروع التي

لابد من تطويرها في صالح الاقتصاد الاشتراكي ، في صـــالح الانتقـال إلى الشيوعية ، وتأمين سد حاجات المجتمع المتنامية ، سداً كاملاً •

ليس قانون القيمة بالقانون الخالد • إنه لا يبقى إلا في المرحلة الأولى من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية • فبعد أن يستخدم المجتمع العلاقات السلعية استخداماً أقرب الى الكمال ، تنعدم الحاجة الى التبـادل السلعي • وفي هذه الحال تخلق الشروط لحساب العمل الاجتماعي مباشرة بزمن العمل ، في حين يصبح قانون القيمة في ذمة التاريخ • ولا شك أن المجتمع، حتى في ظل الشيوعية ،سيظل مهتماً اهتماماً بالغاً في أن تكون نفقات انتاج المنتجات في حدود النفقات الضرورية اجتماعياً ، حتى يتزايد باستمرار تخفيضها • الا أن الحساب سيجري، لا تحت شكل قيمي، لا بواسطة التبادل السلعي ، بل تحت شكل حساب مباشر لهذه النفقات • إن تحويل العمل الى الضرورة الحياتية الاولى يؤمن اهتمام كل عضو من أعضاء المجتمع ، اهتماماً مباشراً ، في تخفيض النفقات الانتاجية ، وفي تطوير الانتاج في صالح المجتمع كله تطويراً شاملاً •

الفصل الخامس

عمليّة الانتاج الاشتراكي

١ : ـ خصائص عملية العمل في ظل الاشتراكية

العوامل الشخصية والمادية في الانتاج الاشتراكي

عملية العمل عبارة عن تأثير الانسان على الطبيعة من اجل خلق المنتوج الضروري لسد حاجاته • والعمل هو الشرط الطبيعي الخالد للحياة الانسانية •

إن أبسط عوامل العمل في أي مجتمع كان هو النشاط الهادف الذي يقوم به الانسان ، أي ، على التحديد ، العمل وموضوعه ووسائله • وقوة عمل الانسان هي العامل الشخصي في الانتاج ، أما وسائل الانتاج فهي العامل المادي فيه • ولكي ينتج الناس الخيرات المادية يقيمون مع بعضهم بعضاً علاقات محددة ، ويتم تأثيرهم على الطبيعة من خلال العلاقات الاجتماعية •

وفي المجتمع الاشتراكي يبرز العاملان المادي والشخصي كحاملين للعلاقات الانتاجية الاشتراكية • وهما يتحدان على أساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وهي الملكية التي تتيح للناس تنظيم تبادل المواد

بينهم وبين الطبيعة بصورة عقلانية ، والقيام به لقاء أقل ما يمكن من نفقات القـوة •

ليست وسائل ولا أدوات عمل المؤسسات الاشتراكية بمثابة رسمال ، ولا يمكنها أن تستخدم أداة لاستثمار العمل المأجور • إنها عبارة عن ملكية شعبية عامة ، أو ملكية تعاونية كولخوزية ، وتستخدم من أجل سد حاجات الشغيلة المتنامية ، في المدينة والقرية •

وفي ظروف الاشتراكية تتغير مقولة قوة العمل تغيراً جذرياً، فيقضى على التناقض الصدامي بين الشغيلة ووسائل الانتاج • فعلى أساس الملكيـة الاجتماعية تصبح القدرة على العمل وعوامل الانتاج المادية ، في وحدتهمـا ، ملك منتجي الخيرات المادية ، أنفسهم • وتتوقف قوة العمل عن أن تصبح سلعة ، ويقضى على نظام العمل المأجور ، وعلى استثمار الانسان للانسان •

في عملية العمل يتم صنع المنتوج لسد الحاجات الشخصية والاجتماعية العائدة لمنتجي الخيرات المادية أنفسهم ، وللشغيلة جميعاً • والاحتفاظ ، في هذه الحال ، بشكل « استئجار » العمال والمستخدمين ، إنما يعكس ، ذاته ، اندماج الشغيلة المخطَّط في الانتاج الاجتماعي ، ولا يجمعه أي جامع مع شراء وبيع قوة العمل • إن الشغيلة ، وقد حازوا وسائل الانتاج مجتمعين ، لا يستطيعون أن يبيعوا لأنفسهم قوة العمل • و « استئجار » العمال والشغيلة في الظروف الاشتراكية يعبر عن علاقات الشغيلة المتحررين من الاستثمار ، بالمجتمع ككل ، المجسد في المؤسسات الاشتراكية •

إن الملكية الاشتراكية الاجتماعية ، والعلاقـة المتسـاوية بالنسبة إلى وسائل الانتاج ، تشترطان ضرورة مساهمة جميع اعضاء المجتمع القادرين على العمل في العمل الاجتماعي • ويتمتع العمل في المجتمـع الاشـتراكي بطابع الشمول • وهو أمر يجد تعبيره في المبـدأ القائل : « من لايعمل لا يأكل » •

وتضمن الاشتراكية لكل إنسان الحق بالعمل ، أي حق نوال عمل وأجر حسب العمل • إلا أن الاشتراكية ، إذ تؤمن الحق بالعمل ، تطالب ، فيما تطالب به ، المساهمة الالزامية في الانتاج الاجتماعي وفي غيره من ميادين النشاط النافع • ويبدو العمل في ظروف الاشتراكية الأساس الوحيد الذي يحدد وضع الانسان في المجتمع ورفاهيته •

إن العمل في ظل الاشتراكية هو عمل حر حقاً يقوم به الانسان خدمة لنفسه ولمجتمعه • ولكن هذا لاينفي الاكراه فيما يتعلق ببعض الأشخاص الذين لم يتحرروا من نظراتهم السابقة نحو العمل • وتدابير الاكراه هذه لايجمعها أي جامع مع الاكراه الرأسمالي • فالاكراه ، في ظل الاشتراكية ، يجري في صالح المجتمع كله ضد فئة من الناس متناهية القلة في العدد ، تنفر من العمل • وأهم وسيلة لاجتذاب مثل هـؤلاء الناس الى العمـل هي تأثير منظمات الشغيلة ذاتها المعبرة عن إرادة المجتمع كله •

إن الشغيل يلعب دوراً نشيطاً في عمليـة الانتـاج ، مستخدماً ، عن وعي ، وسائل العمل وأدواته من أجل صنع المنتجات النافعة للانسان • إلا أن هذه العلاقات الطبيعية بين الشغيلة ووسائل الانتاج تتشوه في المجتمع الرأسمالي : فتتيح ملكية وسائل الانتاج الخاصة للرأسمالي أن يحوز ، دون مقابل ، عمل العامل الذي تبرز وسيلة العمل بالنسبة إليه كقوة غريبة عنه ، كأداة للاستثمار •

أما في ظل الاشتراكية فان وسائل الانتاج عبارة عن عوامل ماديـة لصنع المنتجات في صالح المنتجين أنفسهم • ونتيجة لذلك تقوم العلاقـات بين قوة العمل وبين وسائل الانتاج على أساس دورها الواقعي في عمليـة العمل • ان العامل في المجتمع الاشتراكي يسيطر على وسـائل الانتـاج ، فيستخدمها دون أن يكون خادماً لها •

ويعني خضوع وسائل العمل ومواده لشغيل الانتاج ، في الوقت ذاته ،

اقرار سيطرة العمل الحي على العمل المادي • وهو أمر يُرافق بازدياد دور الشغيل في عملية الانتاج ، وبنمو مبادراته الخلاقة ، وبالتطوير الحر للطاقة الجسمانية والروحية ، وبتشديد جدوى تأثيره على وسائل الانتاج •

إن عمل الناس في المجتمع الاشتراكي يحمل طابعاً بناءً ، أي يبرز تحت شكل قوة موجِّهة عوامل الطبيعة توجيهاً واعياً • ويتحول العمل من عبء ثقيل إلى بهجة • وفي ظل الاشتراكية يبدأ الابداع الحقيقي لشغيل الانتاج بالتفتح : فيصبح بامكان الانسان أن يُثْبت ذاته من جميع الوجوه في العمل ، وأن يشعر نفسه ، أنه انسان حقاً •

طابع العمل الاجتماعي المباشر

تقوم في عملية الانتاج روابط بين الناس • إن كلاً منهم يعمل في سبيل الآخر بهذا الشكل أو ذاك • لهذا فعملهم هو ، دائماً ، اجتماعي • إلا أنه في المجتمع القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يبرز العمل الاجتماعي بطبيعته ، الذي يقوم به كل منتج ، يبرز كعمل خاص ، كقضية خاصة به •

إن التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج يغير الوضع تغييراً جذرياً : هنا يبرز عمل كل شغيل كعمل اجتماعي مباشر • يقول أنجلز : « عندما يبرز المجتمع حائزاً لوسائل الانتاج ، ويستخدمها من أجل الانتاج تحت شكل معمَّم مباشرة ، يصبح عمل كل إنسان منفرد ، مهما اختلف طابعه النافع ، نوعياً ، يصبح ، منذ البداءة ، عملاً اجتماعياً بشكل مباشر »[1] • ويحل محل العمل المعبّر المشتت ، في ظل الرأسمالية ، نتيجة الملكية الخاصة ، يحل عمل منظم بشكل مخطط ، عمل المجتمع الاشتراكي •

إن العمل الاجتماعي بشكل مباشر يقضي على ما يلازم الرأسمالية من فوضى الانتاج الاجتماعي ، ومن سيطرة عفوية السوق على المنتجين ،

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء العشرون ص ٣٢١ •

ومن المنافسة فيما بينهم ، ومن خراب المنتجين الذين عجزوا عن التلاؤم مع الظروف التي تبدلت ، وما يرافق ذلك كله من تبديد جنوني للموارد المادية والقوى البشرية •

ويضفي وجود شكلين للملكية ، في ظل الاشتراكية ، خصائص معينة على العمل الاجتماعي بشكل مباشر ، في مختلف قطاعات الانتاج •

وتتم عملية الانتاج في المؤسسات الحكومية بمساعدة وسائل الانتاج التي تخص المجتمع كله ، وعلى أساس الخطة الشعبية العامة • وينظَّم العمل في التعاونيات الزراعية (الكولخوزات) بمساعدة وسائل الانتاج التي تخص الكولخوزات ذاتها (في الاتحاد السوفييتي وجمهورية منغوليا الشعبية ، تعود الارض للدولة ، كما ذكر من قبل) • أما التخطيط الشعبي العام فيحدد الوجهات الاساسية في تطور الانتاج • ثم إن العمل الذي يبذل في استثمارات الكولخوزيين الخاصة الملحقة ببيوتهم لا تنظمها الخطة مباشرة ، بل ينظمها تطور الاقتصاد الاجتماعي العائد للكولخوزيين • وهذا يعني أن العمل الاجتماعي بشكل مباشر ، في الكولخوزات ، لم ينضج بعد نضوجه في المؤسسات الحكومية • إن درجة تعميم العمل في الكولخوزات ، بشكل عام ، في الظروف الحديثة ، تتلاءم ومهمات تطور الانتاج ، وتتيح استخدام منجزات العلم والتكنيك بشكل فعال ، وتؤمن تطور نشاط العمل والاندماج العضوي المتزايد لعمل الكولخوزيين في مجموعة نظام العمل الاجتماعي •

وعلى أساس تطوير الملكية الحكومية والملكية التعاونية الكولخوزية يتطور العمل الاجتماعي بشكل مباشر ، ويحدث تقدم مستمر في درجة نضجه • إن نمو الانتاج الاشتراكي ، وتشديد تركزه ، وتعميق التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتطور التخصص ،ونشر التعاون والكمبنة في المؤسسات، كل هذا يؤدي الى زيادة تعميم العمل سواء في المؤسسات الحكومية أو في الكولخوزات •

عمليــة العمل وعمليــة تعــــاظم القيمـــــة

إن التنظيم المخطَّط للعمل، في المجتمع الاشتراكي، يحدث ، كما قيل من قبل ، في عملية التنظيم المباشر للانتاج ، وعن طريق العلاقات النقديـة السلعية • وعلى هذا ، فالعلاقات السلعية لا تتعارض مع التنظيم المباشر للانتاج تعارض الأساس العفوي مع التنظم المخطط • ويتلاءم الانتاج المخطَّط ، وتحقيق السلع ، مع التنظيم المباشر المخطَّط •

ويعني وجود الانتاج السلعي أن المنتجات تصنع ، في ظل الاشتراكية ، كسلع ، في حين تأخذ نفقات العمل شكل قيمة • وتمثل عملية العمل هنـا عملية خلق القيمة الاستعمالية وتشكل قيمة السلعة ، في وقت واحد • إن القيمة التي هي تجسيد لعمل المنتجين الاشتراكيين المتحدين تعتمد حركـة السلع ، وتؤثر عليها تأثيراً حافزاً ، وتساعد بـذلك ، عـلى تحقيق أهـداف الانتاج الاشتراكي •

إن عملية تشكل قيمة المنتجات تقوم على نقل القيمة القديمة التي تتضمنها وسائل الانتاج المستهلكة الى المنتوج الجديد ، وعلى خلق قيمة جديدة تضاف الى القيمة القائمة سابقاً • إن عمل الشغيلة الحي ، إذ يخلق القيم الاستعمالية الضرورية للمجتمع ، يحفظ ، تحت شكل حسي معين ، القيمة التي خلقها العمل الماضي ، والتي تدخل ، نتيجة استخدام وسائل الانتاج استخداماً هادفاً، في قيمة المنتوج المحضَّر • وهذا العمل ذاته يخلق ، في الوقت ذاته ، قيمـة جديدة باعتبارها قسماً من العمل الاجتماعي ، وتبرز تحت شكل مجرد •

ونظراً الى الطبيعة الاقتصادية التي تتمتع بهـا الصناديق الانتاجيـة في ظل الاشتراكية ، فان قيمة وسائل الانتاج المستعملة في عمليـة الانتاج ، لا تبرز كرأسمال ، ولا يمكن أن تستخدم كأداة للاستثمار • وهذه القيمة ، إذ تدخل جزءاً أساسياً في قيمة المنتوج الجديد ، تشكل ، بعد تحقيق هذا المنتوج ، الصندوق النقدي لتعويض الصناديق الانتاجية المستهلكة : اهتراء

الآلات والتجهيزات والأبنية والتشييدات ، وما يستهلك من المواد الأوليـة والمواد الأخرى • وبدون هذا ، لا يمكن تأمين الاستمرار التالي للانتاج • وهذا الصندوق هو صنـدوق المنتجين المتحدين الاجتماعي الذين يقومون بانتاج الخيرات المادية معاً ، وبشكل مخطط •

ويتحدد مقدار صندوق التعويض من حيث الكمية بالقيمة الاجتماعيـة لوسائل الانتاج المستهلكة • وهذا يعني أن المجتمع يعوض ما استهلك من وسائل الانتاج بمعدل اجتماعي وسطي ، لا بمعدل فردي • لهذا فتخفيض المعدلات الواقعية عن المعدلات الاجتماعية ، او رفعها فوقهـا ، يزيد أو ينقص مصادر توسيع الانتاج • إن الشكل القيمي لصندوق التعويض يؤثر على كمية العمل الماضي المستخدم في صنع المنتوج •

وترتبط القيمة الجديدة المضافة الى قيمة وسائل الانتاج ، الموجودةمن قبل ، بعمل قوة العمل الوظيفي ، وهي تعبر عن عمل المنتجين الأحرار الحي الداخل ، بشكل مخطط ، في مجموع العمل الاجتماعي • وفي هذا يتبدى المحتوى الجديد للعمل المجرد ، المحتوىالذييكتسبه في ظروفالاشتراكية•

إن المجتمع الاشتراكي يعترف بهذه الكمية من نفقات العمل الحي في العملية المعنية لخلق المنتوج ، التي تتحدد بعمل قوة العمل المتوسطة في ظروف الانتاج العادية ، اجتماعياً • وبهذا يصبح المستوى المتوسط لانتاجية العمل الاجتماعي موجِّهاً للمؤسسات • والارتفاع عن هذا المستوى يستخدم مصدراً إضافياً لنمو الثروة الاجتماعية ، في حين يشير التخلف عنه الى عدم كفاية تزويد العمل تكنيكياً ، والى ضعف تنظيمه •

تنقسم القيمة الجديدة إلى جزئين ناشئين عن العمل الضروري والعمل الفائض • فجزء القيمة الجديدة الناشىء عنالعملالضروريمعد لسد حاجات شغيلة الانتاج المادي ، الشخصية • أما الثاني الناشىء عن العمل الفائض فمعد لسد الحاجات الاجتماعية • الأول يمثل المنتوج الضروري ، والثاني يمثـل

المنتوج الفائض • ويقضى ، في المجتمع الاشتراكي ،على ما يلازم الرأسمالية من تناقضات صدامية بين جزئي القيمة المخلوقة مجدداً •

وهكذا فان قيمة المنتوج الجديد تتشكل من عوامل ثلاثة : قيمة وسائل الانتاج المستهلكة « ث » ، والقيمة الناجمة عن العمل الضروري « م » والقيمة الناشئة عن العمل الفائض « ف » وتتحدد القيمة الاجمالية بالصيغة التالية :

ق = ث + م + ف

والعنصران الاخيران من هذه الصيغة يشكلان ، بمجموعهما ، القيمة الجديدة[1]

إن صناديق الاستهلاك الشخصي العائدة لشغيلة الانتاج المادي ، والموزعة حسب العمل من خلال أجور الشغيلة وأجور عمل الكولخوزيين ، والمستخدمة ، بصورة رئيسية ، لسد حاجاتهم الشخصية ، هي الشكل الأساسي للمنتوج الفائض في ظل الاشتراكية • والى جانب ذلك ، فان قسماً هاماً من حاجات الشغيلة الخاصة يُسدُ بشكل جماعي ، من خلال صناديق الاستهلاك الاجتماعية •

ويؤمن المنتوج الضروري ، في ظل الاشتراكية ، تجديد مقدرة الشغيلة على العمل التي انفقت في عملية العمل ، وشد أزرها • ومن أجل هذا الهدف يعمل صندوق وسائل معيشة شغيلة الانتاج المادي ، المؤلف من الكميات المناسبة من سلع التغذية والثياب وغيرها من سلع الاستهلاك • وتتلاءم مقادير صندوق الوسائل المعاشية مع قيمة المنتوج الضروري •

وفضلاً عن الانتاج الاجتماعي ، تعتبر الاستثمارات الاضافية الخاصة، استثمارات الكولخوزيين والشغيلة والمستخدمين ، والتي تلعب دوراً مساعداً، تعتبر مصدراً آخر لصندوق الوسائل المعاشية •

---

(١) ينبغي التذكير ان كلا من هذه الرموز المستعملة يتمتع ، في ظروف الاشتراكية بمحتوى اجتماعي يختلف مبدئياً عن المحتوى في ظل الرأسمالية •

إن الوضع الناشيء عن بروز صندوق الوسائل المعاشية لشغيلة الانتاج المادي تحت شكل قيمي ، لا يعني أن قوة العمل في ظل الاشتراكية ، لها قيمة ، إنها ، كما قيل من قبل ، ليست سلعة ، وهي لاتباع ولا تشرى .

ومع نمو الانتاج يوجّه المجتمع الاشتراكي الى صندوق الوسائل المعاشية كمية متزايدة باستمرار من الخيرات المادية والأخرى لتغطية زيادة الاستهلاك المتواصلة ، وسد احتياجات الشغيلة المتنامية سداً متزايد التكامل.

كما يستخدم المنتوج الفائض أيضاً ، في المجتمع الاشتراكي ، في صالح الشغيلة . ويستخدم المنتوج الاجتماعي كله إما مباشرة او بصورة غير مباشرة، في صالح المنتجين أنفسهم .

وتغير العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، تغييراً جذرياً ، محتوى مقولة العمل الانتاجي .

ففي ظل الرأسمالية لا يعتبر عملاً منتجاً الا العمل الذي يعطي فضل قيمة . انه العمل المأجور الذي يجدد ، في عملية الانتاج ، إنتاج قيمة قوة العمل ، ويخلق ، فضلاً عن ذلك ، فضل قيمة ، يحوزه الرأسمالي .وليس لهذا العمل من معنى إلا في حدود استخدامه وسيلة لانتاج ثروة الرأسمالي.

أما في الاشتراكية فالعمل الانتاجي هو عمل الناس الذين يساهمون ، مباشرة ، في الانتاج المادي ، ويخلقون المنتجات لسد حاجات المجتمع بأكمله من الحاجات المادية والثقافية المتنامية باستمرار . وخلال زمن العمل الضروري ينتج الشغيل ، في ظل الاشتراكية ، وسائل المعيشة الضرورية لتجديد قواه الخاصة بصورة مستمره . وهذا العمل ضروري لا بالنسبة الى الشغيل فحسب ، بل وبالنسبة الى المجتمع ايضاً، باعتباره اساساً لوجوده. إلا أن العمل الذي لا يخلق الا المنتوج الضروري ما يزال بعيداً عن ان يعتبر عملاً منتجاً بالمعنى الواسع ، نظراً إلى أن مقاديره لا تؤمن تطوير الانتاج

ولا سد الحاجات العامة . إن سد حاجات المجتمع باكمله ، المادية والثقافية ، يتطلب من الشغيل أن ينتج المنتوج الفائض أيضاً .

لهذا ينبغي أن نفهم ان العمل الانتاجي في المجتمع الاشتراكي ، انما هو العمل القائم في نطاق الانتاج المادي، والمساهم في خلق المنتوج الضروري والمنتوج الفائض معاً . مثل هذا العمل يؤمن حاجات شغيلة الانتاج الشخصية، ويشكل أيضاً الصناديق الضرورية لسد حاجات أعضاء المجتمع العامة .

إن العمل الذي لا يسهم مباشرة في خلق الخيرات المادية ، ليس عملاً منتجاً . إلا أن هذا لا يعني ، في أي حال ، انقاص الأهمية الاجتماعية للعمل في ميادين العمل الاخرى . فنشاط الناس العاملين في الجهاز الحكومي مرتبط بتنفيذ وظائف إدارة جميع نواحي الحياة الاجتماعية في صالح الشعب كله . ويتمتع عمل الناس في ميادين العلم والتعليم والثقافة والصحة بأهمية عظيمة بالنسبة الى تطوير المجتمع . وفي الاشتراكية يصبح جميع أنواع النشاط المبذول في صالح الشعب عملاً نافعاً من الوجهة الاجتماعية .

إن التغيير الجذري في محتوى المنتوج الفائض والضروري يجد تعبيره في طبيعة يوم العمل الاجتماعية الاقتصادية الجديدة في ظل الاشتراكية .

ففي ظروف الرأسمالية يعني تقسيم يوم العمل الى زمن ضروري وزمن فائض أن شغيل الانتاج لا يعمل لنفسه الا خلال جزء من يوم العمل يتحدد بالزمن الذي يتجدد فيه إنتاج معادل لقيمة قوة العمل . اما في وقت القسم الثاني من يوم العمل فينشأ فضل القيمة الذي يختص به الرأسمالي . إن مقولتي الزمن الضروري ، والزمن الفائض ، وما يلائمهما من عمل ضروري ، وفائض ، تعبِّران ، في الرأسمالية ، عن الطابع الاستثماري للعلاقات الانتاجية الرأسمالية .

أما في المجتمع الاشتراكي فشغيل الانتاج المادي يخلق ، خلال زمن العمل الضروري ، معادل تلك الخيرات المادية التي تدخل في استهلاكه

ذاته واستهلاك عائلته • وهكذا يوجد العمل الضروري الذي ينفقه الشغيل خلال الزمن الضروري • اما الزمن الذي يخلق فيه الشغيل الثروات المادية من أجل سد الحاجات الاجتماعية المشتركة فهو زمن العمل الفائض، والعمل الذي يحدث خلاله هو العمل الفائض • ويوم العمل ، على العموم ، في المجتمع الاشتراكي هو زمن عمل المنتج من أجل نفسه ومن اجل المجتمع معاً •

ولما كان العمل المنفق على سد الحاجات الاجتماعية ضرورياً للشغيلة، شأنه شأن العمل المنفق على سد حاجاتهم الفردية ، لذا تنشأ ، في ظل الاشتراكية ، الشروط اللازمة لوحدة مصالح أعضاء المجتمع الشخصية والاجتماعية •

ويتحدد العمل الضروري في المجتمع الاشتراكي بالمستوى الذي توصل اليه تطور القوى المنتجة ، وخاصةً انتاج سلع الاستهلاك الشعبي ، وبالمستوى الممكن ، موضوعياً ، مستوى خدمة الشغيلة حياتياً وثقافياً • كما أن مقدار المنتوج الفائض محدود ايضاً باطارات معينة • ان المجتمع الاشتراكي، اذ يأخذ ، بعين الاعتبار ، حاجات الشغيلة من الخيرات المادية والتطور الثقافي ، والوضع الداخلي والخارجي ، وغيرهما من العوامل الموضوعية الاخرى ، إنما يحدد ، عن وعي ، مقادير زمن العمل الضروري والفائض•

حوافز جديدة نحو العمل

تشترط الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج توزيع المنتوج الاجتماعي في صالح جميع أعضاء المجتمع • وبهذا تُشترط وحدة الانتاج والاستهلاك على نطاق المجتمع الاشتراكي • فكلما ازداد انتاج المنتجات ، زاد دخولها في إطار استهلاك المنتجين • إن أعضاء المجتمع يعملون سوية من أجلهم أنفسهم ، ومن اجل مجتمعهم معاً • وفي هذا يستقر ما يلازم الاشتراكية ، اساسياً ، من الحوافز المادية نحو العمل • ومع تطور المجتمع

الاشتراكي تعظم درجة سد حاجات الناس ، وتنمو الحاجات ذاتها • ويرتفع، في الوقت ذاته ، اهتمام الشغيلة المادي في تطوير الانتاج •

ويتحقق اهتمام الشغيلة بتطوير الانتاج الاجتماعي من خلال توزيع حصيلة الانتاج تبعاً لنصيب المنتجين الفرديين من العمل العام • وعلى هذا ، فمستوى رفاه كل شغيل يتحدد بنمو ثـروة المجتمع • وتخضع مصـالح جماعات الشغيلة الشخصية ، ايضاً ، لمصالح المجتمع •

ومع هذا فلا ينبغي إهمال تعقد الصلات القائمة بين الانتاج والاستهلاك • فالمجتمـع الاشتراكي لم يصل بعد الى تحقيق فيض ، في الخيرات الماديـة والثقافية ، وما تزال فيه إمكانية عدم تلاؤم معين ، بين نمو الانتاج ونمـو الاستهلاك الشخصي • ان زيادة الاستهلاك الشخصي ، في الزراعة ، تؤثر ، في حالات عديدة ، على حالة إنتاج المنتجات وتوزيعها • فانخفاض مستوى الانتاج في الاقتصاد الزراعي ، مثلاً ، يمكن أن يحدث نتيجة الجـائحات العفوية • كما أن النقص في التوزيع يبدو ، عـادة ، نتاج عـدم استكمال جهاز التوزيع • وعندما لا يكون العمل من اجل المجتمع قد تحول بعد الى حاجة حيوية بالنسبة الى الناس ، يمكن أن يؤدي هذا كله الى ضعف الحوافز نحو العمل •

إن الملكية الاشتراكية لاتنفي ، كما قيـل من قبل ، وجود تناقضـات فعلية بين الانتاج والاستهلاك • الا ان العمل من اجل المنتج نفسه ، يبرز ، في هذا المجال ، كتعبير موضوعي عن جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية • وتفاعلاً مـع الظروف الحسية يمكن لهـذا الحافز الجذري للناس نحو العمل أن يعمل بشكل أقوى أو أضعف • ان القضية تستقر في انه ، في الوقت الذي نعمل فيه على التغلب على التناقضات ، نعمل على زيادة اهتمام المنتجين بتطوير الانتاج • وفي هذا المجال يحتـل المرتبـة الاولى نمو الانتـاج الاجتماعي المتصاعد ، ومراعاة المبدأ الاشتراكي القائم على التوزيع حسب

العمل مراعاة دقيقة ، وتحسين اشكاله ، وزيادة رفاه الشعب ، على هذه الاسس ، زيادة مستمرة •

إن وعي المنتجين لمصلحتهم المادية في تطوير الانتاج ولأهمية العمل الاجتماعية هو اساس الحوافز المعنوية نحو العمل ، التي تبرز تحت شكل دوافع فكرية • ويتطلب توطيد الحوافزالمعنويةتربية وعيالشغيلة الشيوعي، وتحويل اهم سمة أساسية للعلاقات الانتاجية الاشتراكية ، سمة أن العمل في سبيل المجتمع ، في ظل الاشتراكية ، انما هو ، في نهاية المطاف ، عمل من اجل العامل نفسه ، تحويلها الى عقيدة في نفوسهم• ويتمتع الدعمالاجتماعي لجهود الشغيلة المبذولة في العمل ، وتوضيح دور عمل كل انسان في حياة المجتمع ، ونشر التجربة الطليعية ، وكذلك التشجيع المادي لقاء انجازات العمل التي هي في صالح المجتمع كله ، يتمتع هذا كله بأهمية عظيمة في تطوير الدوافع المعنوية نحو العمل •

إن الحوافز المادية والمعنوية نحو العمل تعمل معاً • ولا ينبغي وضع احداها في تضاد مع الاخرى • انهما ، معاً ، تشكلان القوة العظيمة لتحويل المجتمع على أسس شيوعية •

٢ : ـ التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي

نموذج جديد لتنظيم العمل الاجتماعي

في ظل الرأسمالية تقوم القوى العفوية للصراع التنافسي بوظيفة تنظيم العمل الاجتماعي • أما في المجتمع الاشتراكي فتنتقل وظيفة تنظيمالعمل إلى المجتمع المنظَّم ، الى دولة الشغيلة ، الى المنظمات الاجتماعية ، منظمات الشغيلة والفلاحين والمثقفين ••• اي الى الشعب ذاته •

إن المجتمع الاشتراكي يؤمن استخدام قوة العمل ، ووسائل الانتاج ، استخداماً هادفاً من اجل زيادة كمية المنتجات المعدة ، وسد حاجات الناس

المادية والثقافية ، سداً متزايد الكمال . وفي ظل الاشتراكية يتغير ، بالتالي ، المحتوى الاجتماعي للرقابة على العمل وهدفها . يقول لينين : « كان العمل ، في المجتمع القديم ، يدار من قبل عائلة منفردة ، ولم يوجده غير الاقطاعيين والرأسماليين مضطهدي الجماهير الشعبية . وعلينا نحن أن نجعل من أي عمل كان ، ومهما كان عليه من قذارة وصعوبة ، في وضع ينظر فيه كل شغيل وفلاح الى نفسه قائلاً : إنما أنا جندي في جيش العمل الحر ، العظيم ، وقادر بذاتي على بناء حياتي من غير حاجة إلى الاقطاعيين والرأسماليين ، قادر على وضع النظام الشيوعي »[1] .

إن التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي قائم على علاقات تعاون الناس الرفاقي ، المتحررين من الاستثمار ، وعلى الطابع الخلاق للعمل ، وعلى تخطيطه على نطاق المجتمع . وكل عضو منفرد من اعضاء المجتمع ، وكل جماعة من الشغيلة ، يهتم بالعمل الناجح الذي يقوم به الاعضاء الآخرون من المجتمع ، وجماعات الشغيلة الاخرى ، والمجتمع ككل .

وعندما تخلق الدولة الاشتراكية نموذجاً جديداً من تنظيم العمل الاجتماعي ، تصوغ حوافز اجتذاب الناس إلى العمل ، وحوافز زيادة نشاطهم في العمل ، وتضعها موضع التنفيذ ، وتحسن الأشكال التنظيمية لادارة الاقتصاد ، وتؤمن الجمع المنسق بين تنظيم الانتاج ، عقلانياً ، في كل مؤسسة على حدة ، وبين تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً متناسباً ، وتحقق زيادة فعالية العمل ، وتحسين استخدامه . إن ايجاد التنظيم الرفيع للعمل هو مهمة الدولة الاشتراكية ، الأساسية ، مهمة جميع الشغيلة بعد الثورة الاشتراكية .

---

(١) لينين : « المؤلفات » الجزء ٤١ ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .

تعاونيــــة العمـــــل الاشتراكيـــــة

تتحقق ميزات التنظيـم الاشتراكي للعمـل في تعاونية العمل الاشتراكية ، التي تعقب تعاونيـــة العمل الرأسمالية •

والاشتراكية ، إذ تقضي على ما يلازم عملية تعميم الانتاج الرأسمالية من تناقضات ، تطور الطابع الاجتماعي لعمليـة الانتـاج تطويراً أبعد • وبالاضافة الى ذلك ، فان الشكل الاجتماعي لتعاونيـة العمل ، ونطاقهـا ، وطابعها ، تتبدل تبدلاً جذرياً • ويعتبر تعميق التقسيم الاجتماعي للعمـل التعبير عن تعميم الانتاج ، وأهم شرط لتطوير تعاونية العمل • لقد اتحدت، في الاقتصاد الوطني السوفيتي ، الأنواع المختلفة لعمل الملايين العديدة من شغيلة الصناعة ، والاقتصاد الزراعي ، والنقل ، ومؤسسات مختلف الفروع والمناطق الاقتصادية •

إن علاقات الاشتراكية الانتاجيـة تتسم ، داخـل تعاونيـة العمـل الاشتراكية ، بالتعاون الرفاقي ، وبالمساعدة المتبادلة التي تقوم بين الشغيلة الذين يعملون في مختلف أنواع العمل • في هذه التعاونية يصفى ما يلازم الرأسمالية من الطابع الاستثماري لتقسيم العمـل ، والتناقض بين العمـل الفكري والعمل الجسماني ، بين المدينة والقرية ، ويقضي على الفوضى في تطوير الانتاج الاجتماعي •

إن المؤسسات الاشتراكية التي تمثل تعاونية عمل قائمة على التكنيك الآلي ، تعاون عمل شغيلة متحررين من الاستثمار ، ومرتبطين فيما بينهـم بتكنولوجية إنتاج عامة في جماعة واحدة ، هي الحلقة الأولية في تقسيم العمل داخل المجتمع • وتمثل تعاونية العمل داخل المؤسسات الاشتراكية تعاوناً بين شغيلة مختلف المهن والاختصاصات لتحضير منتوج معين ضروري لسد حاجات المجتمع •

وتُنظَّم الصلات الانتاجية بين المؤسسات عن طريق الخطة الحكومية

الوحيدة ، وتحمل هذه الصلات طابعاً مستقراً • وبهذا يصفى ما كان يلازم الرأسمالية من تقلبات شديدة في ميدان التخصص والتعاون ، ناجمة عن الصراع التنافسي ، والسباق إلى الربح ، وتخلق الشروط من أجل ربطها بتوزيع الانتاج بصورة عقلانية •

إن تعاونية العمل الاشتراكية هي اتحاد بين شغيلة أحرار• هذه القوة الانتاجية الاجتماعية الجديدة ، الناجمة عن عملهم المشترك ، إنما تعود للشغيلة أنفسهم • إن كل شغيل منفرد أو جماعة (كوليكتيف) ، في المؤسسة ككل ، مهتم بتطوير الانتاج • ونتيجة لذلك يتبدل الموقف من العمل الجماعي (الكوليكتيفي) ، وينشأ بين الشغيلة ميل الى تبادل التجارب، والمساعدات فيما بينهم ، والى تعاونهم الرفاقي في عملية العمل •

انضباط العمل في الاشتراكية

تشترط علاقات الناس الجديدة الناشئة في عملية الانتاج الاشتراكي اجراء تغيير جذري في طابع انضباط العمل •

إن التنفيذ الدقيق الصارم الذي يقوم به شغيلة الانتاج لنظام العمل الذي تفرضه العملية التكنولوجية ، والنشاط المتناسق الذي يقوم به الكوليكتيف ذاته ، إنما هما الضرورة التكنيكية للانتاج الآلي الضخم • ويتطلب الأساس التكنيكي للاقتصاد الحديث انضباطاً حراً ، واعياً لا يمكن توفره إلا في ظل الاشتراكية •

يقول لينين واصفاً انضباط العمل الاشتراكي بأنه اذا كان التنظيم الاقطاعي للعمل قد استقر بمساعدة العَصاة ، والتنظيم الرأسمالي بمساعدة التجويع ، فان « التنظيم الشيوعي للعمل الاجتماعي، الذي تعتبر الاشتراكية أول خطوة فيه ، يستقر ، وسيزداد استقراراً مع تمادي الزمن ، على أساس الانضباط الواعي الحر ، انضباط الشغيلة الذين حطموا اضطهاد الاقطاعيين والرأسماليين »[1] •

(١) لينين : « المؤلفات » الجزء ٣٩ ص ١٤ •

وتعتبر طريقة الاقناع المتلائم مع وضع الشغيلة في الانتاج الاشتراكي، وتشجيع الشغيل ، مادياً ، على ما يحققــه في عمله ، الوسيلتين الرئيسيتين لخلق انضباط العمل الاشتراكي • ولا يسع المجتمع ، في بعض الأحوال ، إلا اللجوء الى تدابير زجرية ضد السيئين الذين يخرقون الانضباط •

إن الغالبية العظمى من العمال والكولخوزيين والشغيلة المهندسـين التكنيكيين تراعي انضباط العمل في المؤسسات الاشتراكية • الا اننا ما زلنا بعيدين عن القضاء ، كلياً ، على حوادث خرق انضباط العمل : كالغياب عن العمل ، والتأخر عنه ، والاهمال تجاه تنفيذ الالتزامات الانتاجية ، وتجـاه الملكية الاشتراكية ••• الخ • كما يصادف تنفيــذ غير كاف للالتزامـات المتقابلة تقوم به جماعات مختلفة من الشغيلة ، وتقصير في تنفيذ الخطط • كل هذا يخرق ، بهذا الشكل أو ذاك ، عمل الجماعات المنسق ، ويؤدي إلى اضطراب في سير وسائل الانتاج ، وضياع في زمن العمل ، والى عـدم استخدامها استخداماً عقلانياً • لهذا كانت تربيـة الشـغيلة بروح العلاقـة الاشتراكية نحو العمل ، والنضال الحازم ضـد الذين يخرقون انضبـاط العمل ، هما احدى أهم مهام الدولة الاشتراكية •

ويشترط تطوير الانتاج الاشتراكي ضرورة رفع الاستعداد التنظيمي لدى كل عضو من أعضاء المجتمع،وزيادة الشعور بالمسئولية تجاه كولكتيف المؤسسة والشعب كله • وفي هذا المجال نجد توطيد انضباط العمل متلائماً، كل التلاؤم ، مع أسس النظام الاشتراكي الديموقراطيــة ، ويشـترط تطويرها وتوسعها •

الادارة ومساهمة الجماهير في ادارة الانتاج

تتطلب التعاونية الاشتراكيــة ادارة موحـدة لعملية العمل المشتركة • وقد أشـار ماركس الى أن « أي عمل مشترك او اجتماعي بشكل مباشر ، ينفذ على نطاق ضخم نسبياً ، يحتاج ، الى هذا الحد أو ذاك ، إلى

إدارة تقيم التوافق بين الأعمال الفردية ، وتنفذ الوظائف العامة الناشئة عن حركة الجهاز الانتاجي بأكمله ، تمييزاً لها عن حركة أجهزته المستقلة »[1] .

إن قيام العلاقات الانتاجية الاشتراكية يقضي على ما يلازم الرأسمالية من إدارة هي بمثابة وظيفة الاستثمار ، وعلى تحكم أرباب العمل ، وعلى حرمان الشغيلة من حقوقهم .

وتخضع الادارة الاشتراكية ، وفاقاً لجوهرها ، لاستخدام قوة العمل الاجتماعي الانتاجية في صالح الشغيلة أنفسهم .

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء ٢٣ ص ٣٤٢ .

المباراة الاشتراكية تولّد تعاونية العمل ، في ظل الاشتراكية ، المباراة الاشتراكية ، التي تمثل نشاط الشغيلة العملي الخلاق • ومصدر هذه المباراة هو الاحتكاك الاجتماعي بين اناس متحررين من الاستثمار في نشاطهم المشترك • ويستقر في اساس المباراة الاشتراكية التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة فيما بين الشغيلة •

وفي أعقاب تبدل طابع العمل ووضع الانسان الشغيل في المجتمع ، يلازم الناس ، في الاشتراكية ميل" إلى زيادة فعالية العمل • ويخلق رفع مستوى الشغيلة الثقافي ـ التكنيكي ، وتقدم التكنيك ، الشروط التي يجد فيها ذلك الميل تنفيذه الحسي في نشوء الأمثلة الطليعية •

ويعني تطور المباراة الاشتراكية نشرالاعمالالطليعية في أوساط جماهير الشغيلة الواسعة • ان النظام الاشتراكي يؤمن دراسة التجربة الايجابية دراسة شاملة وسرعة تبنيها ، ويخلق الشروط التي تتيح لقوة المثل أن تحدث تأثيرها الواسع ، وأن تتجسد في تطوير الانتاج •

إن نشر طرق العمل الطليعية يؤمن تحسين الانتاج المتواصل على أساس منجزات العلم والتكنيك الرفيعة ، وعلى أساس اعلى أشكال تنظيم العمل تقدمية • وبالاضافة الى ذلك ، فان المباراة الاشتراكية تستخدم وسيلة لتربية وعي الشغيلة الشيوعي ، رافعة نشاطهم العملي الخلاق ، وعاملة على إنماء خبرتهم في العمل ومستواهم الثقافي ، وغارسة فيهم روح عدم التسامح حيال النقائص ، وشعور العمل الجماعي ، ووعي الأهمية الاجتماعية لعمل كل عضو • هذه المباراة تبرز تحت شكل طريقة البناء الشيوعي القائم على نشاط جماهير الشغيلة الأعظمي •

ويوجه المجتمع الاشتراكي مباراة الشغيلة نحو حل كبريات المهمات ، مؤمّناً سرعة نشر التجربة الطليعية ، ومقارنة نتائج العمل واذاعتها • وخلال

سير المباراة يتأجج نضال عنيف ضد الروتين، والبيروقراطية، والشكلية ، وفي سبيل تحويل ادارة المباراة الى جزء عضوي في ادارة الانتاج •

تستقر المهمة الأساسية للمباراة الاشتراكية في زيادة انتاجية العمل الاجتماعي بمختلف الطرق • ومن أجل حل هذه المهمة في الظروف الحالية ، توضع ، في المرتبة الاولى ، قضايا تحسين نوعية المنتوج ، وتخفيض سعر الكلفة ، وتحسين استخدام التجهيزات والانفاق الاقتصادي من المواد الاولية والمواد ، وقضايا زيادة ريعية المؤسسات • وترتبط المباراة ارتباطاً متزايد الوثاقة برفع مستوى الانتاج التكنيكي عن طريق بذل المستطاع من أجل مكننته وأتمتته ، متزايد الوثاقة برفع مستوى التدريب ، وبالتأهيل العام للعمال والكولخوزيين •

إن تعاونية العمل الاشتراكية تخلق قوة انتاجية اجتماعية اعظم ، بما لا يقاس ، مما تخلقه الرأسمالية •

٣ : ـ مصادر نمو الانتاج في ظل الاشتراكية

نمو الانتاج الاشتراكي ، المتسارع

تجد خصائص عملية العمل الاشتراكية تعبيرها في ميزات نمو الانتاج الاشتراكي وما يرافق ذلك من نمو كميات المنتوج الاجتماعي •

في المجتمع الرأسمالي يخضع المنتجون المباشرون لضغط الاستثمار ، ولا يستطيعون ابراز كفاءاتهم بصورة كاملة • إن تنظيم العمل هنا يشترط الاستخدام الوحشي لقوة العمل ، وتبديد كميات هامة من موارد المجتمع المادية •

أما الطابع الاشتراكي للعمل ، ونموذج تنظيمه الاجتماعي الجديد ، فيؤمنان ، بكل الوسائل ، تطوير المبادرات الخلاقة لدى جماهير الشغيلة ، واستخدام العمل على نطاق المجتمع كله ، استخداماً عقلانياً • وهو أمر

يشترط تطوير الانتاج تطويراً لم يعرف من قبل ، وازدهار جميع نواحي الحياة الاجتماعية •

لقد تحول الوطن السوفييتي ، خلال سني حياته ، الى دولة صناعية جبارة • فزاد المنتوج الصناعي السوفيتي ، في عام ١٩٦٦ ، ٦٦ مثلا بالنسبة الى عام ١٩١٣ • وحققت الدول الاشتراكية الأخرى نجاحات كبيرة في هذا المجال •

إن شروط تطوير البلدان الاشتراكية ، في المرحلة الحالية ، تتطلب تسريع نمو الانتاج • وهو أمر يرتبط به النهوض المتواصل في رفاه الشعب ، والتوطيد التالي للنظام الاشتراكي العالمي ، ونجاحات الاشتراكية في مباراتها الاقتصادية مع الرأسمالية ، وقوة تأثير الاشتراكية على الحركة الثورية العالمية كلها • ويتمتع تطوير اقتصاد الاتحاد السوفيتي الذي يحتل مركزاً قيادياً في النظام الاقتصادي الاشتراكي العالمي ، بأهمية خاصة • وقد وجهت الخطة الخمسية الثالثة ، خطة تطوير الاقتصاد الوطني السوفييتي بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، نحو حل هذه المهمات •

إن نمو الانتاج الاشتراكي مرتبط بكميات العمل المستخدم من أجل صنع المنتجات ، وبانتاجيته المتعلقة بتبدل شروط العمل نتيجة التقدم التكنيكي •

استخدام موارد العمل استخداماً عقلانياً

تتميز الاشتراكية بالزيادة المستمرة في كمية العمل المستخدمة في الانتاج الاجتماعي • وتتحقق زيادة كمية العمل هذه ، قبل كل شيء ، بالطابع العام للعمل • ففي المجتمع الاشتراكي تتصفى الطبقات الطفيلية ، ويقضى على البطالة ، وتخلق الشروط اللازمة لاجتذاب المرأة الى الانتاج الاجتماعي •

إن موارد العمل ، في البلدان الاشتراكية ، تتزايد باستمرار نتيجة وتيرات نمو السكان السريعة • فرغم الحروب الدامية التي تعرض لها الوطن

السوفيتي ازداد سكانه ، بين عامي ١٩١٣ - ١٩٦٧ ، من ٢ر١٥٩ مليون انسان الى ٥ر٢٣٥ مليوناً • وتقدر زيادة السكان الطبيعية السنوية ، بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ، بـ (٧ر١٢) بالألف ، في حين تقدر هذه الزيادة بـ ١ر١١ في الولايات المتحدة و بـ ٢ر٧ في المانيا الغربية ، و ٧ر٦ في فرانسا ، و ٥ر٦ في انكلترا •

وتجد أفضليات الاشتراكية تعبيرها في نمو موارد العمل المجتذبة الى فروع الانتاج الاجتماعي ، نمواً سريعاً • فاذا كانت نسبة الناس السوفيتين العاملين في الانتاج الاجتماعي ، من مجموع السكان ، في عام ١٩٥٩ ،تساوي ٥ر٤٧٪ ، فهي تساوي في الولايات المتحدة ٤٠٪ •

إن استخدام موارد العمل استخداماً عقلانياً يتطلب زيادة تالية في عدد الناس العاملين في الانتاج الاجتماعي • وهو أمر ممكن في الظروف الحالية نتيجة زيادة السكان الطبيعية ، ونتيجة اجتذاب القادرين على العمل في البيوت واستثمارات الكولخوزيين والعمال والمستخدمين الملحقة ببيوتهم ، الى حلبة الانتاج الاجتماعي • إن الاستثمارات الزراعية الخاصة تبدو ، في الوقت الحاضر ، مورداً هاماً للمواد الغذائية ، وتلعب دوراً كبيراً في تموين السكان • الا أنها اذا ما قورنت بالانتاج الاجتماعي ، فهي لا تتمتع الا بطابع ثانوي • لهذا لا ينبغي اعتبار أمر هؤلاء الناس القادرين على العمل ،والذين لا يعملون الا في استثماراتهم الشخصية ولا يسهمون في الانتاج الاجتماعي ، امراً طبيعياً •

ويلعب تنظيم توزيع موارد العمل على مناطق الوطن ، توزيعاً متلائماً مع توزيع القوى الانتاجية ، دوراً هاماً في الاستخدام الامثل لهذه الموارد • ففي الاتحاد السوفيتي يتمتع توجيه الطاقات القادرة على العمل الى مناطق الوطن الشرقية التي تتمركز فيها موارد طبيعية ضخمة : كاحتياطيات الطاقة الكهربائية المائية ، والفحم، والنفط، والغاز ،واحتياطيات

أشباه المعادن ، والحديد والألمنيوم ، والقصدير ، والذهب ••• الخ ، يتمتع بأهمية خاصة من أجل زيادة الانتاج •

كما أن تحسين استخدام موارد العمل في المناطق الصناعية القديمة أمر ضروري أيضا • ويساعد على هذا إنشاء الاجهزة الانتاجية المعقدة ، التي تؤمن استخدام عمل النساء والرجال استخداماً عقلانياً ، والاستخدام الكامل في الانتاج الاجتماعي لقوى عمل المدن المتوسطة ، واللاكبيرة ، والمدن العمالية والتغلب على عدم استقرار قوة العمل • وهكذا فقد نص في الخطة الخمسية الحالية على إنشاء المؤسسات ، من حيث الأساس ، في المدن المتوسطة واللاكبيرة •

إن النظام الاشتراكي الاقتصادي يتيح إمكانية مركزة نصيب كبير من موارد عمل المجتمع في فروع الانتاج المادي ، حيث ينشأ المنتوج الاجتماعي والدخل الوطني • لقد عمل في هذه الفروع بما فيها الاستثمارات الاضافية الخاصة ، في الاتحاد السوفيتي ، عام ١٩٦٦ ، ٧٩٫٧٪ من مجموع العاملين في الاقتصاد الوطني •

ويشترط تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، المرتبط بانفصام فروع إنتاج جديدة عن الزراعة ، والتقدم التكنيكي في الاقتصاد الزراعي ، يشترطان خفض عدد الشغيلة في الانتاج الزراعي • وفضلاً عن ذلك ، ففي الكولخوزات والسوفخوزات توضع ، بشكل ملح ، قضية تحسين استخدام قوة العمل عن طريق تشديد مكننة الاعمال ، والتغلب على موسمية الانتاج ، وتحسين تنظيم العمل •

ومع تطور الانتاج الاشتراكي ، يلعب العمل في الميدان اللاانتاجي الذي يؤمن سد حاجات اعضاء المجتمع الروحية ، وتحسين ظروف حياة الشغيلة ، يلعب دوراً متنامياً • إن الميدان اللاإنتاجي يؤثر تأثيراً نشيطاً على تطور الانتاج ، مؤمناً ارتفاع مستوى الشغيلة الثقافي التكنيكي ، وعاملاً على

تحسين صحتهم ، وزيادة إنتاجية العمل . ومع توسيع نطاق الانتاج ، وزيادة فعالية المجتمع ، تُتاح ، مع سد حاجات السكان المادية سداً أقرب الى الكمال ، إمكانية تخصيص قسم أعظم من زمن العمل لسد حاجاته الروحية المتنامية . ونتيجة لذلك ، يحدث نمو عاصف في عدد ونصيب العمال العاملين في مجالات التعليم ، والعلم ، والثقافة ، وخدمة السكان الطبية والمعاشية . إن عدد الذين يعملون في الميدان اللاانتاجي ، في البرنامج الخماسي الحالي ، في الاتحاد السوفيتي ، يزداد تقريبا بمقدار ٣ امثال سرعة زيادته في فروع الانتاج المادي . وفي الوقت ذاته تزداد أهمية تحسين تنظيم الثقافة والصحة ، وأهمية زيادة عدد الخدمات المعاشية ، وفعالية الابحاث العلمية ... الخ .

ومع تطور الانتاج الاشتراكي يكتسب تحسين تنظيم عمل شغيلة الجهاز الاداري ، والتوجيهي ، الذي يخدم ادارة الانتاج ، وعمل شغيلة المحاسبة وغيرهم ، أهمية متعاظمة باستمرار . وقد لاحظ ماركس أن ادارة أعمال المحاسبة ، باعتبارها وسيلة رقابة وتعميم فكري لعملية الانتاج ، هي أعظم ضرورة في الانتاج الاجتماعي ، مما هي عليه في الانتاج الرأسمالي »[١] .

إلا أن تحسين الادارة ومكننة العمل في هذا الميدان يتيح إمكانية زيادة تالية في عدد الشغيلة العاملين في الانتاج المادي .

وتتعلق كمية العمل المستخدم في الانتاج بمقدار شدته ، وبمقدار ما ينفق الشغيل من عمل خلال فترة زمنية معينة . إن عملية العمل تتطلب ، في أي مجتمع كان ، جهداً محدداً ، لا يحدث الانتاج من دونه .

إن شدة العمل الاجتماعية المتوسطة تتوضع تبعاً لتطور التكنيك

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء الرابع والعشرون . ص ١٥٣ .

وشروط العمل ، وتجديد انتاج قوة العمل ، تحت تأثير نظام العلاقات الانتاجية السائد .

فما يميز الرأسمالية هو الميل الى الافراط في تشديد العمل إفراطاً يهدم صحة الشغيلة . أما في المجتمع الاشتراكي فيتكون مستوى شدة العمل، بشكل يكون ضرورياً لتطوير التكنيك المعاصر واستخدامه استخداماً كاملاً . وبالاضافة إلى ذلك ، يحافظ، هنا ، بكل دقة، على شروط تجديد الانتاج الطبيعية، اجتماعياً ، وعلى شروط العمل الوظيفي لقوة العمل .

ويتوصل الى زيادة مقادير الانتاج ، في ظل الاشتراكية ، عن طريق تبني التكنيك التقدمي الجديد ، وعن طريق التنظيم الافضل للانتاج ، واستخدام أحسن طرائق العمل عقلانية . بيد أنه لابد من اعتبار أن شدة العمل عندنا هي ، في كثير من الأحيان ، دون الحد الطبيعي اجتماعياً ولا تؤمن استخداماً كاملاً للتكنيك . ويحدث أن يفقد بعض الزمن بشكل غير انتاجي . لهذا كان تحسين استخدام زمن العمل مصدراً هاماً لنمو الانتاج الاشتراكي . يقول لينين : « ان الارتقاء بانضباط الشغيلة ، وبالقدرة على العمل ، والزيادة في شدة العمل ، والتنظيم الأفضل للعمل ، هو شرط النهوض الاقتصادي »[١] .

إن كمية العمل المستخدم الذي يقوم به عدد معلوم من الشغيلة العاملين في ميدان الانتاج المادي ، وبدرجة طبيعية ، اجتماعياً ، من شدة العمل ، انما هي مرتبطة بطول يوم العمل .

هذه القضية تحل في صالح الشغيلة في المجتمع الاشتراكي . لا شك أن مدة يوم العمل لا يمكن تحديدها بشكل تعسفي . وعند حل هذه القضية تؤخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع من المنتجات ، وما يتوفر من موارد العمل ، ومستوى فعالية العمل .

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٦ ص ١٨٨ .

إن يوم العمل يقصر مع تطور المجتمع الاشتراكي • ذلك أن سد حاجات الناس الروحية المتنامية ، يكتسب ، الى جانب سد الحاجات المادية ، أهمية متزايدة مع الزمن في تطوير الشخصية الانسانية ، مما يتطلب زيادة الزمن الحر • وهذا يؤثر ، بدوره ، تأثيراً نشيطاً على تطور الانتاج ، لأن قوة العمل الانتاجية مرتبطة ، قبل كل شيء ، بتطوير الانسان تطويراً شاملاً •

لقد قصر متوسط مدة يوم عمل العمال الراشدين في صناعة الاتحاد السوفيتي ٣ ساعات بالنسبة الى عام ١٩١٣ ، وهو يتشكل الآن من ٦٫٩٣ ساعات • كما أن متوسط مدة اسبوع عمل العمال والمستخدمين في الوطن السوفيتي غدا ٣٩٫٤ ساعة • أما في الولايات المتحدة ، فان متوسط أسبوع عمل الشغيلة والمستخدمين ، اذا ما استثنينا من يدعى بالناس العاملين جزئياً ، (أقل من أربع ساعات في اليوم مما يخفض كثيراً مستوى معيشة السكان) يتكون من ٤٥ ساعة • إن اكثر من ٩ ملايين انسان ، أو قرابة سدس جميع شغيلة الولايات المتحدة ومستخدميها ، يعملون ، يومياً ، بين ٨ ــ ١٢ ساعة (٤٨ ــ ٧٠ ساعة في الاسبوع) • وفي عام ١٩٦٧ تم الانتقال في الوطن السوفيتي الى أسبوع العمل المؤلف من خمسة ايام ، مع تعطيل يومين فيه ومع المحافظة على ساعات العمل الاسبوعي السابقة • وهو أمر يساعد على تحسين شروط معيشة الناس السوفيتيين •

إن تقليص يوم العمل يؤدي الى تقليل مجموع زمن العمل ، ولكنه ، في الوقت ذاته ، يسمح بتحسين استخدام زمن العمل • كما يزداد أيضاً الزمن المنفق على تحسين مستوى تأهيل الشغيلة ، مما يساعد على زيادة نصيب العمل الرفيع التأهيل • ومع تقليص مدة يوم العمل يكتسب استخدام زمن عمل الناس الحر ، استخداماً عقلانياً ، أهمية متعاظمة باستمرار •

وتتعلق كمية العمل المستخدم في الانتاج بمستوى تأهيل الشغيلة ، باعتبار أن العمل الموصوف هو عبارة عن مضاعفة العمل البسيط • فالعمال

المتفوقون في مهارتهم يصنعون ، خلال فترات زمنية متساوية ، كميات أعظم من المنتجات ، وذات نوعية أرفع • إن الاشتراكية ، إذ تفتح إمكانيات واسعة أمام تطوير الناس تطويراً شاملاً ، توسع ، بهذا ذاته ، موارد عمل المجتمع ، نتيجة زيادة كمية العمل المعقد •

لقد صفيت الأمية في الوطن السوفيتي في الريف وفي المدينة •وازداد عدد المختصين ذوي التحصيل العالي والمتوسط ، زيادة عظيمة • كما يرتفع مستوى تحصيل شغيلة الصناعة والكولخوزيين • ففي عام ١٩٦٥ كان عدد الافراد الذين لديهم تعليم متوسط (كامل وغير كامل) يشكل ، بين عمال الصناعة ، ٥٨٪ ، وبين الكولخوزيين ٣١٪ • وفي الخطة الخمسية الحالية سيتم ، في الاتحاد السوفييتي ، من حيث العموم ، الانتقال الى التعليم المتوسط العام • إن تأهيل العمال المهني يكتسب ، مع الزمن ، نطاقاً متزايد السعة ، ويزداد تخريج المتخصصين تخصصاً متوسطاً وعالياء ويكتسب ارتفاع نوعية التعليم العام والمتخصص وتحسين طرق التعليم الانتاجي ، وزيادة تأهيل الشغيلة ، اهمية كبرى في الظروف الحديثة •

إن زيادة كميات العمل المستخدم في الانتاج المادي ، هي مصدر هام لنمو المنتوج الاجتماعي • ثم إن وجود حدود معينة في زيادة كمية العمل المستخدم لايقلل من أهمية هذا المصدر لنمو الانتاج • هنا نجد أنفسنا أمام العمل الحي الخلاق الذي يؤثر تأثيراً معيناً على عملية الانتاج كلها ، بما في ذلك نمو إنتاجية العمل أيضاً •

٤ : ـ قانون النمو المتصاعد لانتاجية العمل الاجتماعي

يخلق كل نظام اجتماعي جديد إنتاجية عمل أرفع من الانتاجية السابقة • وفي هذا تتبدى ، قبل كل شيء ، حركة المجتمع الصاعدة ، وتطور قواه المنتجة ، وطابع العلاقات الانتاجية الجديدة التقدمي •

إن تزايد إنتاجية العمل الاجتماعي يبدو قانوناً اقتصادياً عاماً • إلا أن هذا القانون لا يعمل بشكل واحد في مختلف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، وذلك نتيجة ارتباطه المباشر بالعلاقات الانتاجية السائدة في المجتمع •

ففي ظروف الرأسمالية يصطدم تأثير قانون زيادة انتاجية العمل بالاطارات الضيقة المرتبطة بسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الانتاج ، وبعدم اهتمام الشغيلة في تسريع التقدم التكنيكي ورفع فعالية العمل الاجتماعي • لهذا فان زيادة انتاجية العمل ، في ظل الرأسمالية ، تحمل طابع عدم الاستقرار •

أما الاشتراكية فتقضي على ما يلازم الرأسمالية من عقبات في طريق زيادة إنتاجية العمل ، وتخلق ، من اجل هذا ، أوسع الامكانيات • يقول لينين : « الشيوعية هي الانتاجية المناهضة للانتاجية الرأسمالية، هي الانتاجية الرفيعة التي يقدمها عمال متحررون ، واعون ، متحدون ، يستخدمون تكنيكاً تقدمياً »[1] •

وتعني زيادة انتاجية العمل انخفاضاً في نفقات العمل الاجتماعية على انتاج المنتجات ، أي انخفاض قيمتها • وتزداد أيضاً إنتاجية العمل ، من الوجهة الاجتماعية ، بتحسين نوعية المنتجات ، الذي يشترط توفير العمل في عملية استهلاك المنتجات الشخصي أو الانتاجي • ان المجتمع الاشتراكي ، إذ يوفر العمل ، يتمكن ، من تطوير صنع المنتجات ، أو من توسيع سد حاجات الناس الروحية •

إن النمو المتواصل لانتاجية العمل يبدو ، في ظل الاشتراكية ،ضرورة موضوعية ناشئة عن جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية ذاته •

---

(١) لينين « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٩ ص ٢٢ •

وتجد ميزات الاشتراكية أوضح تعبير لها في وتيرات زيادة انتاجية العمل • فقد ازدادت انتاجية العمل في الصناعة السوفيتية ، في عام ١٩٦٦، ١٥٫٣ مثلاً بالنسبة الى عام ١٩١٣ ، في حين انهـا ازدادت ، في الولايـات المتحدة ، ٣٫٨ امثال ، وفي انكلترا ١٫٩ ، وفي فرانسا ٢٫٩ • ونتيجة لهذه الوتيرات السباقة تقدم الاتحاد السوفيتي انكلترا ، وفرانسا ، والمانيا الغربية ، وغيرها من بلدان اوروبا الغربية في مستوى انتاجية العمل الصناعي أيضا • وقد تضاءل التخلف عن الولايات المتحدة كثيراً ، فاذا كانت روسيا ما قبل الثورة متخلفة عن الولايات المتحدة في مستوى إنتاجية العمل الصناعي ب ٩ أمثال ، فان الاتحاد السوفيتي لم يعد يتخلف عنها ، في عام ١٩٦٥ بأكثر من مثلين الى مثلين ونصف المثل •

إن زيادة انتاجية العمل زيادة متعاظمة باستمرار تلعب دوراً محدِّداً في تطور الانتاج الاشتراكي • فبفضل زيادة انتاجية العمل أمكن الحصول، في الخطة الخمسية الأولى ، على ٥١٪ من الزيادة العامة الحادثة في المنتجات الصناعية ، وفي الخطة الخمسية الثانية ، ٧٩٪ ، وفي سنوات الحرب وسنوات الخطة الخمسية الرابعة ، ٦٩٪ ، وفي الخطة الخامسة ٦٨٪ ، وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ، ٦٢٪ ، وفي عام ١٩٦٦ ٦٠٪ ، وفي الخطة الخمسية الحالية تزداد إنتاجية العمل بوتيرات سريعة • أما بـين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ فستزداد انتاجية العمل بين ٣٣ ـ ٣٥٪ في الصناعة ، وبين ٤٠ ـ ٤٥ ، في الزراعة ، بين ٣٥ ـ ٤٠٪ في البناء •

إن النضال في سبيل انماءٍ تال لانتاجية العمل الاجتماعي هو نضال في سبيل زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي ، في سبيل استخدام أقرب الى الكمـال لجميع انواع العمل والموارد المادية والنقدية ، وثروات الوطن الطبيعية •

ويستقر مفتاح زيادة انتاجية العمل الاجتمـاعي في اتخـاذ مختلف التدابير الآيلة الى تسريع التقدم التكنيكي في الاقتصاد الوطني • إن التقدم التكنيكي هو العامل الأساسي في زيادة انتاجية العمل الاجتماعي •

وفي سير التقدم التكنيكي يتضاءل نصيب العمل الحي في نفقات العمل العامة على انتاج المنتجات ، في حين يزداد نصيب العمل المادي . إلا ان هذه الزيادة تكون بحيث أن مقدار العمل المجسد في السلعة يصبح أقل من قبل. ونتيجة لهذا ، يستخدم العمل الحي كمية اكبر من وسائل العمل ، ويعالج كمية أعظم من مواضيع العمل ، وبهذا يصبح اكثر إنتاجية .

إن تطوير الفروع التقدمية في الصناعة ، وكهربة الاقتصاد الوطني ، واستخدام أنواع من المحروقات اكثر رخصاً ، والكيمأة ، والتوزيع العقلاني للقوى الانتاجية بشكل يتلاءم مع أماكن وجود الثروات الطبيعية في الوطن، واستخدامها استخداماً اكثر كمالاً هي أمور ذات صلة وثيقة بالتقدم التكنيكي . يتيح التكنيك في الزراعة تبني اكثر طرائق استخدام الارض تقدمية ، وهي الطرائق التي تؤمن نوال كمية أعظم من المنتجات من كل هكتار . إن تطور التكنيك يسمح برفع درجة التخصص ونشر التعاونية في الانتاج ، وبتشديد تمركزه . كل هذا يستخدم مصدراً لتحقيق توفير هام في العمل الاجتماعي ، ولزيادة انتاجيته . إن تحسين نوعية المنتوج مرتبط بالتقدم التكنيكي ، هذا التحسين الذي يماثل في اهميته زيادة مقدار الانتاج ، وزيادة انتاجية العمل ، عند تساوي الشروط . وعلى العكس من ذلك ، فان سوء نوعية المنتوج يماثل تقلص مقدار المنتوج ، وانخفاض إنتاجية العمل .

ويؤثر تطور التكنيك على الاستخدام الامثل للنفقات المادية في الانتاج، وعلى زيادة مردود الصندوق، وانخفاض معدل انفاق المواد الاولية، والمواد والمحروقات، والطاقة الكهربائية ، مما يساعد أيضا على زيادة انتاجية العمل الاجتماعي . في الخطة الخمسية الحالية يعار انتباه خاص للاقلال من استهلاك صفائح المعادن السوداء ، وينخفض معدل الانفاق من المحروقات والطاقة الكهربائية، ولزيادة مردود المواد الأولية من المنتوج الجاهز ... الخ .

إن التقدم التكنيكي ، عبارة عن الأساس المادي لزيادة انتاجية العمل • إلا أن تحقيق امكانيات التقدم التكنيكي متعلق بتنظيم الانتاج والعمل ، وبمستوى ادارة الانتاج الاجتماعي • وهكذا فان نصيباً هاماً من التوفير الناجم عن تحسين التكنيك ، يذهب ، أحياناً ، لتغطية مختلف أنواع انفاق زمن العمل بلا جدوى • فبناء على حسابات تقديرية كان تقلص ضياع زمن العمل الى النصف ، فقط ، في المؤسسات يؤمن زيادة في انتاجية العمل في الصناعة قدرها ٤ ـ ٥٪ •

إن رفع إنتاجية العمل بصورة متصاعدة هو القضية الأساسية فيسياسة البناء الشيوعي وتطبيقه العملي ، وهو الشرط الذي لابد منه لتطوير الانتاج الاشتراكي ، ولزيادة رفاه الشغيلة •

٥ : ـ افضليات التقدم التكنيكي
في ظل الاشتراكيــة

تتلاءم العلاقات الانتاجية الاشتراكية مع وضع القوى الانتاجية الحديث ، وتخلق جميع الشروط اللازمة لتسريع التقدم التكنيكي • إن الاستخدام الأوسع للآلات ، لادوات العمل الحديثة ، هو التعبير عن أفضليات الاشتراكية في التقدم التكنيكي •

في الرأسمالية تستخدم الآلة كأداة لتشديد استثمار العامل ولزيادة فضل القيمة ، ولتضخيم أرباح الرأسماليين • أما الاشتراكية فتحول الآلة الى أداة جبارة لزيادة انتاج المنتجات من أجل سد حاجات اعضاء المجتمع المتنامية • وفي هذا الأمر يستقر أساس ، ومصدر ، أفضليات استخدام الآلات في المجتمع الاشتراكي ، وبالتالي ، أفضليات التقدم التكنيكي ، وتحسين الانتاج بمجموعه •

المنفعة الاقتصادية لاستخدام الآلات

يتحقق هدف الانتاج الاشتراكي عن طريق زيادة كمية السلع المنتجة • لهذا فان منفعة استخدام الآلات هنا تتحدد بدورها في توسيع الانتاج • إن استخدام الآلات يساعد ، عند انفاق كميات واحدة من المواد الأولية ، والمواد ، لتحضير المنتجات ، يساعد على زيادة الانتاج الاجتماعي، في حين يكون العمل المادي المجسد فيها أقل من العمل الحي ، الموفر خلال مرحلة عملها • في هذه الحال يتقلص مجموع نفقات العمل على انتاج المنتجات ، وبهذا يتحرر زمن العمل من أجل توسيع انتاج المنتوج المعني ، او المنتجات الجديدة اللازمة للمجتمع • يقول ماركس : « اذا لم ننظر إلى الآلات الا على أنها وسيلة لترخيص المنتوج ، فان حد استعمالها يتحدد بأن العمل الذي يتطلبه إنتاجها ينبغي أن يكون أقل من العمل المتوفر نتيجة استعمالها »[1] •

وكلما زاد استخدام الآلة من تحرير زمن العمل ، زادت امكانيات نمو الانتاج ، وتعاظمت ، بالتالي ، فعالية الآلة من وجهة نظر المجتمع كله • وعلى العكس ، عندما يتطلب انتاج آلة ما كمية عمل تساوي كمية العمل التي تتوفر من جراء استعمال هذه الآلة ، فان مجموع مقدار العمل الضروري لانتاج منتوج معين لا يتقلص • وكل ما يحدث هو توزيع العمل في الفروع المنتجة للآلات ، أما الانتاج ، من حيث المجموع ، فيبقى في الحدود ذاتها • ومثل هذه الآلة غير فعّالة من وجهة نظر المجتمع ، اذا ما جردناها من تأثيرها على وضع العمل في عملية الانتاج •

في المجتمع الرأسمالي تتحدد المنفعة الاقتصادية لاستخدام الآلات ، لا بتوفير العمل الاجتماعي ، بل بتوفير الرسمال • فالرأسمالي لا يدفع ثمن كل عمل العامل الحي ، بل يدفع فقط ثمن ما يعادل قيمة قوة العمل •

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء الثالث والعشرون ص ٤٠٤ •

ونتيجة لهذا ، لا يصبح استخدام الآلة ، بالنسبة إليه ، نافعاً إلا عندما تكون قيمة الآلة أقل من قيمة قوة العمل التي استبدلت بها • وعندما تكون قيمة الآلة مساوية ، أو تزيد على قيمة قوة العمل المتحررة ، لا يستخدم الرأسمالي الآلة ، ويحتفظ بالعمل اليدوي ، رغم التوفير الناشىء في هذه الحال في العمل الاجتماعي •

إن توسيع الحد الاقتصادي لاستعمال الآلات في ظل الاشتراكية ، يساعد على تسريع التقدم التكنيكي • هنا يقضى على العقبات المنتصبة امام استخدام الآلات ، والمتعلقة ، في الرأسمالية ، بالقيمة المنخفضة لقوة العمل• ومن المعلوم ان مستوى الأجور المنخفض يستخدم ، حتى في البلدان الرأسمالية المتطورة ، عائقاً أمام إدخال تكنيك جديد • فأتمتة الانتاج ، في الولايات المتحدة ، مثلاً ، تتطور ، قبل كل شيء ، في فروع الصناعة التي تدفع مستوى أجور أعلى •

إن معالجة استخدام الآلات ، انطلاقاً من توفير العمل الاجتماعي كله ، تفتح امكانيات أمام الاسراع باستبدال الآلات بالعمل اليدوي ، والآلات الجديدة بالقديمة أيضاً ، وتخلق الشروط لتراكم اكثر تسارعاً في التجارب الانتاجية ، ولتطوير التكنيك وتحسينه على هذا الأساس •

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن توفير العمل الاجتماعي يستخدم فقط حداً أدنى لاستخدام الآلات • إن مصالح سد حاجات المجتمع سداً أقرب الى الكمال ، تتطلب استخداماً أصلح للآلات ، ذات الانتاجية الرفيعة ، والتي يتطلب إعدادها ، أقل ما يمكن من نفقات زمن العمل ، ومن المعدن ، والمواد الأخرى • إن رفع فعالية التكنيك المستخدم هو أهم عامل في تطوير الانتاج الاشتراكي •

وعند دراسة بنية الآلات في المجتمع الاشتراكي ، تؤخذ بعين الاعتبار منجزات العلم والتكنيك العالمي بحيث أن نوعية الآلات الجديدة، لا ينبغي ان

تكون غير متخلفة عن احسن مثيلاتها الاجنبية فحسب ، بل وان تكون متفوقة عليها أيضاً • مثل هذا الطريق يتيح للاشتراكية أن تضمن لنفسها مركزاً قيادياً في تطوير التكنيك •

إن التكنيك الطليعي يؤثر على تطور الانتاج الاشتراكي من خلال زيادة فعالية التوظيفات الاساسية : أي اختيار أفضل وجهات الاعمال الأساسية ، توفيراً ، واكثرها جدوى ، وتأمين زيادة المنتوج بالنسبة الى كل روبل منفق من التوظيفات الاساسية ، وتقليص مدد تغطية هذه التوظيفات • كل هذا مرتبط ، الى حد كبير ، بزيادة فعالية التجهيزات ، والعمال ، وآلات القوة المحركة •

النتائج الاجتماعية لتطور التكنيك في ظل الاشتراكية

لابد للاستخدام الرأسمالي للآلات من أن يحمّل العامل تشديد أعباء العمل الاكراهي ، وأن يولد البطالة ، وأن يسيء الى وضع العمال العاملين المادي ، وان يحدّ من امكانية نشاطهم الخلاق • أما استخدام الآلات في ظل الاشتراكية فيرافقه تحسين في أوضاع العمال ، ويساعدهم على تطويرهم الروحي ، ويخلق الشروط اللازمة لتفتح نشاطهم الخلاق •

إن ادخال احدث تكنيك في المجتمع الاشتراكي يؤدي إلى التخلص المستمر من العمل الجسماني المرهق ، وإلى رفع شأن العمل ، ويساعد على تحسين تكنيك الأمان وحماية العمل • وتؤخذ بعين الاعتبار ، في بناء الآلات ، ضرورة زيادة الانتاجية فضلا عن تخفيفها عبء العمل •

ولا يستدعي استخدام الآلات ، في ظل الاشتراكية ، نشوء البطالة • إن التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الوطني يؤمن استخداماً مخطّطاً لموارد عمل المجتمع ، وإعداد قوة العمل الموصوفة •

لقد قضي ، في المجتمع الاشتراكي ، على تقسيم العمل الرأسمالي بين

الشغيلة ، في الانتاج الآلي، وهو التقسيم المستعبد للانسان. وتعتبر مكننة الانتاج المعقدة وأتمتته المقدمة التكنيكية لذلك .

ويتطلب الانتاج المؤتمت والممكنن مكننة معقدة ، عند توفر تقسيم لوظائف العمل ، وما يتعلق بهذا من تخصص ، يتطلب وجود عمال مهيئين تهيئة شاملة . فعلى منظم خط الآلات ـ الادوات الآلي في مؤسسات التعدين ، مثلا ، أن يعرف جيداً تكنولوجية معالجة المعدن بالقص ، وأن يستطيع ، عملياً ، القيام بعمل الخراط ، والثقّاب ، والصقّال ، وبعددٍ من الاعمال الأخرى ، على الآلات الأدوات المعالجة للمعادن ، العامة والمتخصصة .

إن تعاظم تأهيل الشغيلة ، في ظروف الرأسمالية ، يصطدم بالعقبات الاجتماعية ، ويسير سيراً متناهي البطء . وما دام استخدام العمال غير الموصوفين يكلف اقل مما يكلفه استخدام الموصوفين ، فان الراسماليين يذهبون الى أن من الاجدى لهم استخدام تكنيك بسيط لا يتطلب عمالا رفيعي التخصص . أما الاشتراكية فتقضي على مثل هذه العقبات في طريق زيادة تأهيل شغيلة الانتاج ، وتخلق جميع الشروط اللازمة لزيادة تكوينهم التأهيلي العام ، ولتوسيع المعارف التخصصية .

ويحل العمل الممكنن الموصوف ، اكثر فأكثر ، في ظل الاشتراكية ، محل العمل اليدوي . ومع الزمن ، يكتسب العمل في الانتاج المؤتمت ، حيث لا يبقى للشغيل غير وظيفة الرقابة على عملية الانتاج ، أهمية غالبة . وستشتد عملية الارتباط العضوي بين العمل الجسماني والعمل الفكري . لقد أصبحت الرقابة ، في صناعة الاتحاد السوفييتي ، حالياً ، على عمل الاجهزة ، وهي الوظيفة المرتبطة بالعمل الفكري ، تشكل ، وسطياً ، لدى العاملين في مؤسسات الآلات ـ الادوات ٤٠٪ من مجموع زمن العمل ، ولدى العاملين على آلات التصفيح المكننة ٥٠٪ ، ولدى العاملين على آلات انتاج حمض الكبريت ٦٧٪ ، ولدى معالجي الفولاذ في افران مارتان الجبارة ٧٠٪ .

إن تبدل النسبة بين العمل الجسماني والعمل الفكري، وأتمتة الانتاج، لا يعنيان ، مع هذا ، تصفية العمل الجسماني الذي يعتبر الشرط الاول في تطور الانسان تطوراً عاماً • إلا أن العمل الجسماني يبدأ بالبروز تحت نوعية جديدة، يبدأ بالبروز كعمل أرفع تأهيلاً ، قائم في وحدة عضوية مع العمل الفكري •

إن النظام الاشتراكي يبدل موقف شغيل الانتاج من الآلة تبديلاً جذرياً • فالعامل مهتم ، في المجتمع الاشتراكي ، اعظم اهتمام ، باستخدام التكنيك الأحدث • وهو يؤثر على عملية خلق هذا التكنيك ، وتطويره ، تأثيراً فعالاً ، خلاقاً •

الطابع التخطيطي للتقدم التكنيكي

تتيح الملكية الاشتراكية الاجتماعية إمكانية انتهاج سياسة تكنيكية واحدة على نطاق المجتمع • وتضع الحكومة الاشتراكية خطط الانتاج الواحدة ، وخطط استخدام التكنيك الجديد ، كما تمركز الموارد المتوفرة في وجهات التقدم التكنيكي العلمي ، الحاسمة • وهي تدعم ، بكل الوسائل ، كل حركة تنطلق بها جماهير الشغيلة الواسعة من المؤسسات في سبيل التقدم التكنيكي •

إن طابع التقدم التكنيكي التخطيطي يخلق الظروف التي تسرع ايجاد التكنيك الجديد واستخدامه ، بدءً من أعمال مشاريع البحث ، واعداد النماذج التجريبية ، وانتهاء بالانتاج الواسع ، والاستخدام الفعلي للتكنيك •

وتؤمن العلاقات الانتاجية الاشتراكية نشر التجربة التكنيكية الطليعية في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، وتقضي على « السر التجاري » ، ومايتعلق به من تغليف التكنيك الجديد بالسرية • إن المؤسسات الاشتراكية والشغيلة أنفسهم ، يهتمون ، مادياً ومعنوياً ، بتطوير الانتاج الاجتماعي كله ، وبتبادل المنجزات التكنيكية • وتنشأ في المؤسسات الاشتراكية صناديق خاصة معدة من أجل تحسين الانتاج • ويوجد نظام لمكافأة الاختراعات والاقتراحات

الآيلة الى تعقيل الانتاج • ويمنح المخترعون والمعقّلون ألقاباً شرفية ، ويكافؤن بشهادات ومداليات وأوسمة ، شرفية •

إن الاشتراكية تصفي الجمود والانقطاع في تطوير التكنيك ، الناجمين عما يلازم الرأسمالية من أزمات فيض إنتاج دورية • ويتيح نظام تخطيط الاقتصاد التغلب على ما يلازم الرأسمالية من تباين تطور التكنيك في مختلف الفروع • ومع نمو الانتاج الاشتراكي تخلق الشروط من أجل تأمين ما تحتاجه فروع الاقتصاد الوطني جميعاً من التكنيك •

خصائص التقدم التكنيكي في الاقتصاد الزراعي

إن أفضليات التقدم التكنيكي الناجمة عن العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، تخص الصناعة كما تخص الزراعة •فتطور التكنيك في الزراعة الاشتراكية لا يلاقي عقبات اجتماعية تحد منه • ذلك إن ملكية الارض الاجتماعية تحرر الفلاح من انفاق الاموال على شراء الارض واستئجارها ، متيحة ، بذلك ، الاموال اللازمة لحيازة الآلات ، ولتأمين انشاء مؤسسات ضخمة تتمتع بامكانيات واسعة لاستخدام التكنيك الجديد ، كما تقضي على عملية تفتيت الاستثمارات • وتصفى ، في المجتمع الاشتراكي ، العقبات التي تحد من تطوير التكنيك ، والناجمة عن اقامة الاستثمارات في الاراضي المستأجرة : فالمؤسسات الاشتزاكية ذات مصلحة سواء في النفقات التي تعطي مردودها خلال فترات قصيرة ، او في الاستثمارات الضخمة المحسوبة على أساس تقديم مردود طويل •

إن وضع الشغيلة الجديد في الانتاج ، واستخدام قوة العمل المتحررة بفعل التقدم التكنيكي ، استخداماً مخطّطاً ، يقضيان على الحد من استخدام التكنيك ، وهو الحد القائم ، في ظل الرأسمالية ، نتيجة وجود فيض السكان الخفي في الريف • وتتطلب العلاقات بين المدينة والقرية ، في المجتمع الاشتراكي ، مساعدة الصناعة للاقتصاد الزراعي في اعادة تزويده تكنيكياً ، بكل الوسائل •

إن التقدم التكنيكي في الانتاج الزراعي مـرتبط ، أوثق الارتبـاط ، بالأرض ، الاداة الاساسية للانتاج الزراعي • فالمحافظة على قوة إنبات التربة، واستخدامها ، وزيادتها ، بالاضافة الى استعمال تكنيك اكثر حداثة ، همـا الشرط الذي لا بد منه لزيادة انتاج المنتجات الزراعية • والاشتراكية ، اذ تضع حداً للملكية الخاصة على الأرض ، تخلق شـروط تبني الاساليب التقدمية في الزراعة ، التي تؤمن تحسيناً وطيداً لقوة إنبات التربة ، وزيادة عطاء تربية الحيوان •

وهكذا فان مستوى تطور التكنيك ، الرفيع هو النتيجة القانونيةلافضلية نظام الاقتصاد الاشتراكي •

الوجهات الرئيسية للثورة العلميـة التكنيكيـة

إن الزيادة المتواصلة في انتاجيـة العمـل ، في المجتمع الاشـتراكي ، هي التعبير المركـز عن الطابع التقدمي للعلاقات الانتاجية الاشتراكية ، التي تفتح آفاقاً واسعة أمام الزيادة المتسارعة في القوى المنتجة ، وامام تطور التكنيك السريع •

وعلى اساس التقدم التكنيكي يحـدث تطور متسـارع في الانتـاج الاشتراكي ، وتحول الأساس التكنيكي المادي للاشتراكية الى اساس تكنيكي مادي للشيوعية •

إن انتاج التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعيـة المزود تكنيكيـاً ، تزويداً رفيعاً ، يتوطد في مسيرة الثورة التكنيكية العلميـة العاصفة ، التـي تتلاءم ، كلياً ، مع مسيرة تحول المجتمع الاشتراكي ، تدريجياً ، الى مجتمع شيوعي • ويستخدم الانتقال الى نظام أتمتة الآلات نقطة انطلاق تلك الثورة•

إن ظهور الآلات المؤتمته الناجم عن التطور السابق للتكنيك ، يصبح ضرورة في ظروف تعقد التجهيزات الآلية والعمليات الانتاجية المنفذة ، وفي

ظروف تعاظم الحاجة الى دقة المصنوعات ، واعتماد سرع رفيعة في عمل التجهيزات وفي انظمة العمل الدقيقة ... الخ .

وفضلاً عن العوامل الثلاثة الملازمة للآلة ذات النموذج الكلاسيكي ، وهي المحرك ، وجهاز ايصال الحركة ، والآلة العاملة ، تشتمل الآلة المؤتمتة على عنصر التنظيم المؤتمت للعملية الانتاجية وادارتها . بين هذه العناصر آلات الادارة المؤتمتة الغيبرنيتيكية التي تقوم برقابة وادارة العمليات الانتاجية الدقيقة .

إن نظام الأتمتة يجعل دور العامل في عملية العمل مقتصراً على رقابة الانتاج والاشراف عليه . صحيح أن هذا لا يعني تنحية العامل عن ميدان الانتاج . وفضلاً عن ذلك ، فان دور العمل البناء يتعاظم . بيد أن انشاء التجهيزات المؤتمتة وتحسينها ، والاشراف على عملها ، يصبح الخط الرئيسي لنشاط الانسان كله .

ويتطلب تطور الانتاج المؤتمت المعقد ، بالاضافة الى تبني نظام الآلات المؤتمتة كأدوات عمل جديدة ، من الوجهة المبدئية ، يتطلب انعطافاً جذرياً في بنية الانتاج الاجتماعي ، وتوسيعاً في مصادر الطاقة القائمة ، واستخدام طاقات جديدة ، وتغييراً نوعياً في مواضيع العمل ، وتحسين أشكال التنظيم والادارة ، وزيادة دور العلم . وهو أمر يحدد محتوى الثورة العلمية التكنيكية الحديثة ، والوجهات الأساسية لتحسين الانتاج الاشتراكي .

لقد كانت الخطة الخمسية الممتدة ما بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ مرحلة هامة في تحقيق مهمات الثورة العلمية التكنيكية في الوطن السوفييتي .

ان الانتقال الى أتمتة الانتاج يحدث في العملية الشاملة لمكننة الاعمال الثقيلة والاعمال التي تتطلب الوفير من اليد العاملة ، وفي الانتشار الواسع لمجموعات الآلات ـ الادوات ، والآلات وتجهيزات زيادة القدرة نتيجة استخدام تكنولوجية الأتمتة ، والآلات المؤتمتة ، وخطوط الاتمتة . ان

الأتمتة ، في الظروف الحديثة ، متصلة ، أوثق اتصال ، بتطور الصناعة الاليكترونية والكيبرنيتيك ٠

واستناداً الى ذلك ، فقد قضت توجيهات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين ، فيما يتعلق بالخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطني بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، قضت بتوسيع الانتاج ، واستخدام الآلات ، والتجهيزات ، والأجهزة اللازمة لمكننة الانتاج ، وأتمته ، مكننة وأتمتة معقدة ، وبالتطوير الذي يؤمن سبق أحدث أنواع التجهيزات،وبزيادةالطاقة الموحدة فيمجموعة الآلات الواحدة ٠ وخلال الخطة الخمسية الحالية يتطلب الحصول على انتاج ٧٠٠ نموذج من التكنيك الجديد ، كما سيتم تجديد تكنيك العديد من الفروع الصناعية ، ويحدث ارتفاع اساسي في مستوى مكننة الانتاج الزراعي ، كما ستحدث زيادة هائلة في انتاج الطاقة الكهربائية ٠ إن الآلات الحديثة ، واستخدام الكهرباء الواسع ، يؤمنان إحداث تغيير جذري في تكنولوجيا الانتاج ٠

وتعتبر الانعطافات النوعية الحادثة في مواضيع العمل ، وفي تطور الانتاج ، واستخدام المواد الاصطناعية التركيبية ، خاصة الثورة العلمية التكنيكية الحديثة ٠ إن تطور كيمياء التركيب العضوي يؤدي إلى صنع لدائن البلاستيك والراتنجيات التركيبية ، التي تحل محل المعادن الطبيعية ، وكثيراً ما تفوقها بخصائصها الفيزيائية الكيميائية ، والى صنع الخيوط النايلون الاصطناعية والتركيبية التي تفوق بجودتها القطن والصوف٠ ويتيح استخدام الطرق الفيزيائية الكيماوية الجديدة إمكانية استخدام مثل هذه الانواع من المواد الاولية الطبيعية كالنفط ، والخشب ، والفحم ، استخداماً اكثر تعقيداً ، وتسريع عمليات صناعة التعدين ٠٠٠ الخ ٠ وخلال عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ سيتضاعف إصدار المنتجات الكيماوية ، ويزداد استخدام المواد الاوليةالنفطية والغازية ، من أجل انتاج المنتجات التركيبية ٠ كما تتحسن نوعية اللدائن

البلاستيكية ويتسع انتاج الانواع المتطورة من المواد البوليميرية • ويتعاظم إنتاج وتنويع المنتجات الكيماوية بصورة خاصة •

إن دراسة واستخدام العمليات الفيزيائية الكيماوية ، والكهربائيــة الفيزيائية ، والاليكترونية من العمليات التكنولوجية هما المهمة الاساسية في الخطة الخمسية الجارية •

إن نشوء منظومة للآلات ، من نوع جديـد ، والاسـتخدام الواسـع للكهرباء في الأهداف التيكنولوجية ، والتطورات الحادثة في مواضيع العمل ، كل هذا مرتبط بالثورة العلمية • ويتسم العلم الحديث بالاكتشافات الهائلة في فيزياء الذرة ، وبالمنجزات التي تتحقق في بحوث نظرية البنيان الكيماوي للمادة ، وفي الاتحادات الكثيرة الذرة ••• الـخ • إن الابحاث في مجـال فيزياء الاجسام الصلبة ، والكيمياء ، تتيح التوصل الى ايجاد مـواد تقـرر خصائصها مسبقاً • كما تحققت خطوة جبارة في بحث الفضاء الكوني •

ويتحول العلم ، اكثر فأكثر ، الى قوة إنتاجية مباشرة ؛ والى شروط ضرورية لتطوير الانتاج • إنه يؤثر على إنشـاء أدوات جديـــدة للعمل ، ومواضيع جديدة له ، وعلى تكوين شغيلة الانتاج ، وعلى زيادة تأهيلهم ، وعلى تطوير النظرة الشيوعية عن العالم ، وهـو يعالج الأشكال العقـــلانية لتنظيم الانتاج ، والعمل ، وطرق ادارة الاقتصاد • وتقضي توجيهات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين المتعلقة بخطة الاقتصاد الوطني الخمسية ، الممتدة بين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ ، بتسريع التقدم التكنيكي العلمي عـلى أسـاس التطوير الواسع للأبحاث العلمية ، والاستخدام السريع لنتائجها في الانتاج •

إن تطور الاقتصاد ، صناعياً ، في ظروف الثورة التكنيكية العلميـــة ، مرتبط برفع مستوى تخصص الانتاج ، ونشر التعاون فيه • ويتطلب الانتاج المتخصص استخدام تكنيك وتكنولوجية جديدين أكثر كمالاً ، واستخداماً أفضل للتجهيزات ، واستعمال المواد الاولية والمواد استعمالاً اكثر جدوى•

ويلعب نشر التعاونية بين المؤسسات دوراً كبيراً في تعقيل الانتاج ، وتحسين استخدام الطاقات ، وفي تصفية النقل اللاعقلاني ، كما يخلق الظروف المؤاتية من أجل استخدام موارد العمل والموارد المادية ، بشكل أفضل •

ويتطلب رفع مستوى تخصص الانتاج ونشر التعاون فيه ، زيادة الانتاج الواسع ، واستخدام طرق السلاسل فيه ، وتحديث تخصص الآلات على اساس مواضيع العمل • انه يتطلب توحيد حلقات وأجزاء المصنوعات الناتجة وجعلها من نمطية واحدة •

إن توطيد الصلات الانتاجية بين المؤسسات في أعقاب التخصص ، ونشر التعاون ، يشترط تطوير الطابع الاجتماعي للانتاج • ويشتد ترابط المؤسسات ، داخل الفروع ، وفيما بينها ، وفيما بين المناطق الاقتصادية • إن رفع الفعالية الاقتصادية ، فعالية المؤسسات الضخمة ، في أعقاب التخصص والتعاون ، يساعد عملية تمركز الانتاج • والى هذا الأمر يؤدي ايضا تطوير التكنيك المرتبط بالتخصص • إن تشديد الطابع الاجتماعي للانتاج يشترط تحويل المؤسسات الاشتراكية الى حلقات اقتصاد الوطن الوحيد المترابطة فيما بينها ، تكنيكياً •

ويتبدى هذا بشكل أوضح في كمبنة الانتاج القائمة على جمع مختلف فروع الانتاج في مؤسسة واحدة • في المؤسسات المكنبنة تستخدم مصنوعات إنتاج ما ، مادةً لانتاج آخر ، أما الفروع الداخلة فيها فتشكل الكومبلكس الوحيد لانتاجات موزعة ، وفي الوقت ذاته ، مرتبطة فيما بينها بعلاقة تكنولوجية وتنظيمية • ويحدث في الخطة الخمسية الحالية تطور تال لتخصص الانتاج والتعاون فيه ، ولا سيما في صناعة الآلات ، كما يحدث تعاون بين الفروع ، واستخدام واسع للحلقات والأجزاء المنمّطة الموحدة ، وتطوير الأشكال المفيدة اقتصادياً في كمبنة الانتاج •

إن تأجج الثورة العلمية التكنيكية هو شرط من بين الشروط الحاسمة للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية •

ان أفضليات التقدم التكنيكي ، في ظل الاشتراكية ، لا تتحقق من ذاتها ، بل من خلال التغلب على تناقضات معينة • الجديد يشق طريقه في نضاله ضد روح المحافظة ، والروتين ، والجمود • إلا أن هذه التناقضات لا تحمل طابعاً حاداً • إن التغلب المخطّط ، على التناقضات ، في المجتمع الاشتراكي ، وهو عكس ما يجري عليه الأمر في ظل الرأسمالية ، حيث يتغلب عليها عفوياً ، وبشكل حاد ، يخلق الشروط الملائمة للحصول على أرفع مستوى تكنيكي للانتاج في العالم •

الفصل السادس

التوزيع حسب العمل

صناديق التوزيع الاجتماعية

لكل أسلوب انتاج أسلوب توزيع يلائمه . وكما تكون عليه العلاقات في الانتاج تكون العلاقات في التوزيع أيضاً .

إن التوزيع يربط الانتاج بالاستهلاك . ولكن هذا لا يعني أن دوره في تطوير الانتاج سلبي . فالتوزيع يؤثر تأثيراً فعالاً على تطوير الانتاج مبطئا إياه أو مسرعاً له .

إن انتقال وسائل الانتاج الى ملكية المجتمع كله يعني ان المنتوج الحاصل انما يصبح كله ملك الشغيلة ، ويذهب لسد حاجاتهم الشخصية ، ولسد الحاجات الاجتماعية . وفي هذه الحال يبرز المنتوج الضروري ، كما قيل من قبل ، تحت شكل استهلاك شخصي لشغيلة الانتاج المادي . ويتم توسيع الانتاج الاجتماعي بفضل المنتوج الفائض كما يتطور ايضا القطاع اللاإنتاجي . واخيراً ان المنتوج الضروري والفائض يوزعان ويستخدمان في صالح الشغيلة أنفسهم .

١ : ـ التوزيع حسب العمل هو قانون الاشتراكية الاقتصادي

في ظل الاشتراكية يتم توزيع القسم الأعظم من المنتوج الضروري بين أعضاء المجتمع ، وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي ينفقه كل عضو من أعضاء المجتمع قادر على العمل •

إن التوزيع حسب العمل هو قانون اقتصادي في المجتمع الاشتراكي• وتتحدد الضرورة الموضوعية للتوزيع حسب العمل ، ١ً : ـ بأن الانتاج يدار على أساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية • إن الاشتراكية تصفي نظام الاستثمار ، وبالتالي ، مبدأ التوزيع حسب الرسمال • وليس من حق أحد هنا أن يحوز ثمار عمل الآخرين • ٢ً : ـ بأن مستوى تطور الانتاج الاشتراكي لم يخلق ، بعد ، الوفرة من سلع الاستهلاك ، ولهذا فهو لا يؤمن سد حاجات الناس سداً كاملاً شاملاً • ففي هذه الشروط يتيح التوزيع حسب العمل توزيع موارد مواد الاستهلاك بين اناس العمل وفقاً لاسهامهم في الانتاج الاجتماعي • في ظل الاشتراكية ماتزال هناك فوارق اقتصادية واجتماعية في طابع العمل • لهذا فالتعويض المادي لكل شغيل يتحدد بكمية عمله ونوعيته في صالح المجتمع • ٣ً : ـ بأن العمل لم يصبح بعد ، في ظل الاشتراكية ، الحاجة الحيوية الأولى بالنسبة الى الشغيلة جميعاً • لهذا فلابد لهم من الاهتمام ، مادياً ، بالعمل العام ، ومن تأمين الاهتمام المادي الشخصي بثمار الانتاج الاجتماعي • يقول ماركس بأن « كل منتج ينال ، في المجتمع الاشتراكي ، من المجتمع ، بعد كل الاقتطاعات ، ما قدّم له • ان ما يعطيه للمجتمع يشكل مقدار مساهمته الفردية من العمل »[1] •

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » • الجزء ١٩ ص ١٨ •

في ظروف الاشتراكية يحفز التحقق المتواصل لمتطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، تنفيذ العمل وفقاً للطاقات ، وبالتالي ، يحفز نمو الانتاج أيضاً . وبالاضافة إلى ذلك يشحذ ايضاً تطوير الطاقات على العمل . فالشغيل الذي يميل إلى نوال أجر أعظم يزيد في تأهيله الفني ، ويستعين بتجارب طليعيي الانتاج .

وهكذا فقانون التوزيع حسب العمل انما يعني مثل هذا الاستخدام لموارد سلع الاستهلاك ، الذي يتيح لكل شغيل أن يحصل على قسم منها يتلاءم ومساهمته بالعمل في الانتاج الاجتماعي .

إن فعل قانون التوزيع حسب العمل يؤمن الاهتمام المادي الشخصي بالعمل ، كما يؤمن ، على هذا الأساس ، اجتذاب جميع القادرين على العمل إليه . ويبدو تحقيق مبدأ « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله » حافزاً جباراً لزيادة إنتاجية العمل ، ويتيح الجمع بين المصالح الشخصية والاجتماعية على أحسن وجه .

يعتبر التوزيع حسب العمل إحدى مميزات الاشتراكية العظمى بالنسبة إلى الرأسمالية . إنه يسقط المداخيل التي لا تتأتى عن العمل ، والاستهلاك الطفيلي ، وهما اللذان يُقصيان ، في ظل الرأسمالية ، موارد مادية وعملية عظيمة ، عن الانتاج . وبالاضافة الى ذلك فان تطبيقه المتواصل، وانتهاج مبدأ « الأجر المتساوي » يؤمنان المساواة بين الناس بغض النظر عن جنس الشغيلة ، وعمرهم ، وقوميتهم ، ويقضيان كلياً على التمييز ضد النساء والأقليات القومية . ثم إن التوزيع حسب العمل ، يشجع ، أخيراً ، على تطوير كفاءات الشغيلة ، حافزا ، بهذا ذاته ، على تطوير الانتاج . يقول لينين : « في مبدأ « من لايعمل لا يأكل » يكمن أساس الاشتراكية وهو منبع قوتها الذي لاينضب ، وضمان ظفرها النهائي ضماناً لا سبيل الى تقويضه »[1] .

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٦ ص ٣٥٨ .

صحيح أن التوزيع حسب العمل لا يعني المساواة التامة بين الناس في سد حاجاتهم • والواقع أن اجور الشغيل تختلف باختلاف تطوره الجسماني ، وتأهيله الفكري العام والمهني ، وغير ذلك من الشروط الاخرى • ولكن حتى في هذه الحال اذا كانت الاجرة متساوية ، فان يسر الناس يبقى متباينا باعتبار أن أحدهم ، مثلاً ، ليس برب عائلة ، في حين أن الآخر لديه الكثير من الأطفال ••• الخ • إن الاشتراكية تقضي على الاساس الاقتصادي في عدم مساواة الناس ، المرتبط باستيلاء بعض الناس على وسائل الانتاج • إلا أنه ليس بمقدور المجتمع ، كما أشار لينين : «القضاء دفعة واحدة حتى على عدم العدالة التالي الكامن في توزيع سلع الاستهلاك « حسب العمل » (لا حسب الحاجة) »[1] •

بيد أنه ليس من الصحة في شيء أن نستنتج أن التوزيع حسب العمل انما هو أثر من آثار الشكل الرأسمالي للتوزيع • إن التوزيع حسب العمل، ينفي ، بطبيعته ، استثمار الانسان للانسان • وينحصر « عدم تساوى » التوزيع حسب العمل ، و « انتفاء العدالة » فيه ، فقط ، في أن مقياس الحق الواحد انما يطبق على أناس متباينين • غير أن طبيعة عدم التساوي هذا ليست برجوازية بل اشتراكية ، ذلك أن العمل ، لا الرسمال ، هو هذا المقياس •

ويحتفظ القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب العمل ، بتأثيره طوال مسيرة الانتقال الى الشيوعية ، كلها • ولا يتم الانتقال الى التوزيع الشيوعي إلا عندما تحدث الوفرة في الثروات المادية والثقافية ، وعندما يتحول العمل إلى الحاجة الحيوية الاولى •

٢ : ـ الدفع حسب نوع العمل وكميته

ينال شغيلة الانتاج الاشتراكي نصيبهم من المنتوج الاجتماعي الذي

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٣ ص ٩٣ •

خلقوه ، ينالونه تحت شكل دخـل فردي • ويبرز القسـم الرئيسي من الدخل الفردي ، في ظل الاشتراكية ، تحت شكل اجور العمل •

ليست مداخيل الشغيلة ، في الاشتراكية ، ثمناً لقوة العمل ، باعتبار أن هذه القوة ليست ، في هذه الشروط ، سلعة • في الدفع حسَب العمل يُعبر عن علاقات التعاون الأخوي والمساعدة المتبادلة بين الشـغيلة الذين يشتركون في ملكية وسائل الانتاج ، ويعملون في سبيل أنفسهم • وهو أمر يحدد أن مقياس أجرة العمل ، في ظروف الاشتراكية ، يتوضـع بشـكل يختلف عن توضعه في ظل الرأسمالية • فاذا كانت قيمة قوة العمل هي التي تحدد ، في الظروف الرأسمالية ، الحد الأعلى لاجرة العمل ، فان مثل هذا الحد في الأجرة لا وجود له في ظل الاشتراكية •

إن مداخيل الشغيلة تزداد بتعاظم تطوير الانتاج • صحيح أن مستوى الأجور ، في المجتمع الاشتراكي ، مرتبط بتجديد انتاج قوة العمل • فالعامل يجدد طاقته على العمل بالاعتماد على الأجرة • إلا أن المجتمع الاشتراكي ، في مسيرة تطوير الانتاج ، يؤمن ، بشكل متعاظم ، مثل هذا التجديد لقوة العمل ، الذي يشترط تطوير الشخصية تطويراً شاملاً متناسقاً •

إن الدفع حسب العمل ، في ظل الاشتراكية ، هو ذلك القسم من الثمار المنتج ، بشكل مشترك ، والذي يخص المجتمع او التعاونيات ، والذي يُعطى للشغيل من اجل استهلاكه الشخصي ، وفق كمية ونوعية العمل الذي ساهم به في الانتاج العام •

ولكن ما هو السبيل الى قياس كمية العمل ونوعيته ؟

إن كمية العمل هي الطاقة التي تنفقها العضلات والأعصاب والدماغ • وليس بالامكان قياس هذه الطاقة قياساً مباشراً • لهـذا فالمجتمع يستخدم امتداد زمن العمل لتحديد مقياس كمية العمل • الا أن هـــذا الامتداد

لا يعكس نفقات العمل كلية • الواقع أن ساعة من العمل المضني أو الشديد تمثل قسماً اعظم من نفقات العمل التي تتطلبها ساعة من العمل الأيسر ، نسبياً • إن تباين شدة العمل يمكن ان يتبدى حتى بين شغيلة اختصاص واحد • لهذا فكمية العمل (عند تساوي التجهيز التكنيكي) يعبر عنها ، بدقة ، بمؤشر إنتاج منتوج واحد • ونتيجة لهذا ، فان أجرة العمل ، عند تساوي الشروط ، تتحدد تبعاً لما يقدمه كل شغيل من كمية المنتوج •

ويدخل في مفهوم نوعية عمل كل شغيل : تعقيد العمل المنفذ ، وشروط العمل ، والأهمية الاجتماعية لفرع الانتاج الذي يتم فيه هذا العمل •

وعندما نحدد نوعية العمل يتمتع مستوى تأهيل الشغيلة بأهمية اساسية • وفي هذا المجال يتم حساب مستوى تأهيل الشغيلة وفق معدلات ورتب محددة • أما سلم الاجور الشهرية فيعكس تأهيل المهندسين ، والمستخدمين والشغيلة القياديين •

تتحدد أجور العمل في المجتمع الاشتراكي بشكل يتناسب طرداً مع تأهيل الشغيلة • فكلما كان هذا التأهيل ارفع ، زادت الأجرة ، لانه كلما كان العمل الموصوف اكثر انتاجية ، كان عطاؤه من المنتوج ، في الوحدة الزمنية ، أعظم •

ليست الفوارق في مستوى التأهيل أمراً ثابتاً لا يتبدل • إن تطور التكنيك يؤدي الى زيادة تأهيل العمال وتقريبه ، باستمرار ، من مستوى تأهيل شغيلة الهندسة التكنيكيين • وهو أمر يتبدى في تضاؤل الفوارق سواء بين أجور عمل العمال وشغيلة الهندسة التكنيكيين ، أو بين أجور العمال أنفسهم • فعندما نظمت الاجور ، في الاتحاد السوفيتي ، في فترة عامي ١٩٥٦ - ١٩٦١ ، كانت نسبة معدلات اجور أخفض فئات الشغيلة قد تضاءلت من ٢ر٥ - ٣ الى ١ر٨ - ٢[1] •

(١) اي ازدادت اجور هذه الفئات وفقاً لانخفاض النسبة المذكورة (المعرب) •

وعند تقويم نوعية العمل تؤخذ بالحسبان الشروط التي يتم فيها هذا العمل ، ولا سيما قسوته ، ودرجة إضراره ، وخطورته . هذه المؤشرات تسم إنفاق طاقة الانسان (العضلية والعصبية) من الناحية الكمية . ولكن لما كانت هذه المؤشرات لا تنعكس في مؤشر زمن العمل ، فانها ، عملياً ، ترتبط بالسمة النوعية للعمل .

إن أخذ ظروف العمل بعين الاعتبار ، عند حساب أجرته ، أمر ضروري ما دام الشغيل ينفق ، لدى تباين هذه الظروف، كمية غير متساوية من الطاقة . وفضلاً عن ذلك ، فان من المهم ، أن نزيد من الحوافز في الفروع التي يتسم فيها العمل بالقسوة والاضرار ، والخطورة ، من اجل اجتذاب العدد الكافي من الشغيلة . ذلك أن دفع تعويضات عالية من أجل التغذية غير كاف في هذا المجال ، لأن هذه التعويضات لا تعادل إلا ما يدفع لقاء اختلاف ظروف العمل ، دون حساب قسوته ، واضراره وخطورته .

وتحسب ظروف العمل في البلدان الاشتراكية ، قبل كل شيء ، عن طريق تمايز معدلات الفئة الأولى من اجور الشغيلة . ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلاً ، يكون معدل الفئة الأولى من الاعمال الجارية تحت الارض في صناعة الفحم أعلى بـ ٢٦٪ من معدل الاعمال الجارية فوق الأرض. وفي الورشات الحارة التابعة لمعامل التعدين تكون الأجرة اعلى بـ ١٥ – ٢٠٪ مما في الورشات العادية ، وتقبض الاجور العالية في الأماكن الجبلية العالية، في الشمال الأقصى . أما بالنسبة الى الشغيلة العاملين أعمالاً ضارة فيقرر ، فضلاً عن اجور عمل رفيعة ، يوم عمل أقصر من غير تخفيض للأجور ، ويمنحون أيضاً عطلاً أطول ، وتغذية خاصة ، على حساب المؤسسات. وينال شغيلة الفروع التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة الى تطوير الانتاج الاشتراكي أجوراً أعظم .

ويؤدي التقدم التكنيكي الى تصفية العمل الجسماني المضني .

ويتحسن تكنيك الأمان • وهو أمر يؤدي الى تضاؤل الفوارق بين شروط العمل في فروع الانتاج المختلفة ، وبالتالي ، الى التضاؤل التدريجي بين فوارق أجور العمل المرتبطة بذلك •

وعلى المجتمع الاشتراكي أن يعير انتباهاً خاصاً للفروع التي هي أساس الانتاج • ففي هذه الفروع (فرع الفحم ، والتعدين •• الخ) تدفع اجور عمل رفيعة •

إن زيادة انتاجية العمل هي الشرط الحاسم لنمو مداخيل الشغيلة • هنا يعترضنا سؤال : ما هي النسبة التي ينبغي أن تكون بين زيادة الاجور وزيادة إنتاجية العمل ؟ لو أن أجور العمل زادت وفق وتيرات زيادة انتاجية العمل ، فهذا يحد ، جذرياً ، من امكانية التراكم لتطوير الانتاج التالي ، وتحديثه • لهذا لا بد ، موضوعياً ، من سبق زيادة انتاجية العمل زيادة الاجور • فبين عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ ، مثلاً ، كان متوسط المعدل السنوي لزيادة انتاجية العمل ، في صناعة الاتحاد السوفيتي ، يعادل ٥ر١٪ ، في حين كان معدل نمو الأجور الحقيقية ٦ر٢٪ •

ولا شك أن النسبة بين نمو انتاجية العمل وزيادة الاجور في مختلف مراحل التطور ، وفي مختلف فروع الإنتاج الاجتماعي ، ليست واحدة • ويمكن أن تحدث ايضاً ، في ظروف معينة ، وفي بعض الفروع ، زيادة أسرع في اجور العمل بالنسبة إلى الانتاجية •

ويتأمن سبق نمو إنتاجية العمل بالنسبة الى الأجور عن طريق تخفيض أسعار السوق كلما تحقق تقدم تكنيكي ، وزادت انتاجية العمل على هذا الاساس • وينمو ، في هذا المجال ، المقدار المطلق للأجور اليومية •

٣ : ـ شكلان للتوزيع حسب العمل

في ظل الاشتراكية يحدث التوزيع حسب العمل تحت شكلين اثنين :

شكل اجور العمال والمستخدمين ، وشكل أجور عمل أعضاء التعاونيات الزراعية (الكولخوزات) • ووجود هذين الشكلين من التوزيع حسب العمل مشروط بوجود شكلين لملكية وسائل الانتاج الاشتراكية الاجتماعية •

جوهر الأجور ينال شغيلة فروع الانتاج المادي أجوراً تمثل تعبيراً نقدياً عن جزء المنتوج الضروري ، المدفوع للعامل وفقاً لكمية العمل المنفق من قبله ، ونوعه •

ومن الضروري التمييز بين الاجرةالنقدية، أو الاسمية، وبين الأجرة الحقيقية • فالأجرة الاسمية هي هذه الكمية من النقد التي ينالها الشغيلة تبعاً لكمية ، ونوعية العمل المساهمين به في الانتاج الاجتماعي • أما الأجر الحقيقي فيشير الى كمية سلع الاستهلاك ، والخدمات ، التي يستطيع الشغيل حيازتها لقاء أجرته النقدية • هذا الأجر الحقيقي مرهون بمستوى الأجر النقدي ، وأسعار السلع والخدمات بالمفرق • ومع تطور الانتاج الاشتراكي يزداد الأجر الحقيقي زيادة متواصلة •

وتحدد الدولة مستوى الأجور ، على نطاق الوطن كله ، باعتبار أن قانون التوزيع حسب العمل يتطلب أجراً متساوياً للعمل المتساوي في جميع المؤسسات الحكومية •

إن الأجر ، كشكل للتوزيع حسب العمل ، يمثل أهم وسيلة لتنظيم العمل ، وعامل زيادة إنتاجيته •

وتستخدم الدولة الاشتراكية الأجرة كحافز اقتصادي من أجل تأمين تطوير الانتاج الاشتراكي تطويراً مخططاً • إن صندوق الأجور ، في الاتحاد السوفيتي ، يخطط على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وعلى مستوى الفروع ، والمؤسسات المختلفة • ويتحدد مستوى أجر مختلف فئات الشغيلة والمستخدمين ، في الاطار التخطيطي ، بعد أخذ تأهيلهم ،

وشروط عملهم ، وكذلك ضرورة تشجيع العمل في فروع الانتاج القيادية بعين الاعتبار • وكل هذا يتيح القيام بتوزيع مخطط للقوى العاملة بين فروع الاقتصاد ومناطق الوطن ، ووضع نسب معينة في توزيع الدخل الوطني ، كما يتيح أيضاً المحافظة على النسبة الصحيحة بين مداخيل السكان النقدية ، وبين الكميات السلعية في التجارة •

ان الاتحادات النقابية تلعب دوراً فعالاً في تنظيم الأجور • فتساهم أجهزة الاتحادات المركزية في وضع المعدلات الأساسية لأجور العمل • وتنسق إدارة المؤسسات مع اللجان الاتحادية المحلية كثيراً من قضايا الأجور الحسية كتطبيق الأجور حسب الزمن وحسب القطعة ، في الاعمال والمهن المختلفة ، وكحيازة العمال مراتب التعرفات ، ووضع نورم العمل • وتحل هذه القضايا وفقاً للتوصيات النموذجية التي تصدقها الهيئات الحكومية •

ويتمتع التقيد بالانضباط الحكومي بأهمية عظيمة في تنظيم الأجور • وهو الانضباط الذي يؤدي خرقه ، في نهاية المطاف ، الى عرقلة تنفيذ التوزيع حسب العمل •

تتكون أجور العمال والمستخدمين من قسمين : من الأجور الأساسية ، والاجور الاضافية •

فالأجور الأساسية تتكون من أجور العمال المدفوعة حسب تعرفات معينة ، ورواتب الشغيلة والمستخدمين العاملين في الميدان التكنيكي الهندسي ، وذلك وفق معدلات حكومية عامة ، كما تتكون ايضاً من العلاوات التي ينالها العمال من صندوق الأجور • أما القسم الاضافي من الأجور فيتكون من العلاوات المدفوعة من أرباح المؤسسات (من صندوق التشجيع المادي) •

الأجور الأساسية يتطلب تنظيم الأجور استخدام مختلف أشكالها وانظمتها المتلائمة مع الشروط الحسية •

وأوسع أشكال الأجور انتشاراً هو شكل الأجرة حسب القطعة • ويتم

هذا الشكل وفقاً لكمية المنتوج ونوعيته • إن الأجرة حسب القطعة تتناسب طرداً مع العمل المنفق •

وإذا كانت الأجرة حسب القطعة ، في ظل الرأسمالية، عبارة عن وسيلة لزيادة استثمار العمال ، فهي ، في ظل الاشتراكية ، تساعد على التوفيق بين المصالح الاجتماعية (زيادة إنتاجية العمل) وبين المصالح الخاصة بكل شغيل على حدة (زيادة الاجرة الفردية) • إن زيادة الانتاج ، في المجتمع الاشتراكي ، عند تطبيق الأجرة حسب القطعة ، ترافقها زيادة في أجور العامل ، وتخلق الشروط لزيادة مداخيل المجتمع كله •

إلا أن الأجرة حسب القطعة ، لا تستخدم إلا في الظروف التي تتيح تحديد انتاج عامل واحد أو جماعة غير كبيرة نسبياً من العمال • وتدفع هذه الأجرة سواء لقاء القيام ببعض العمليات الانتاجية ، أو حسب النتائج النهائية للكوليكتيف ، لقاء صنع المنتوج الجاهز • وباعتبار أن أجرة العمل ،في الحالة الأولى ، ترتبط ارتباطاً ضعيفاً بنتائج الانتاج العامة ، وتحفز حفزاً غير كاف على رفع نوعية المنتجات ، فان أجرة العمل ، وفق نتائج العمل النهائية الكوليكتيفية ، أي الأجرة حسب القطعة المتأتية عن عمل الجماعة ، تزداد انتشاراً اكثر فأكثر • ففي عام ١٩٦٤ ، دفع في الاتحاد السوفيتي ، حسب هذه الطريقة ، أجر عمل ٦٣٪ من شغيلة القطعة في صناعة الفحم ، و ٥٥٪ من شغيلة صناعة الاغذية ، و ٤٩٪ من شغيلة المعادن السوداء ، و ٣٧٪ في صناعة استخراج النفط •

وتحسب أجرة القطعة الجماعية على أساس المنتوج الجاهز الذي تقدمه الفرقة الطليعية (البريغاد) وتوزع فيما بين اعضاء هذه الجماعة وفقاً لفئات التعرفات فيها ، وللزمن المنفق •

ولابد للانتقال الى دفع اجرة العمل الجماعي بالقطعة من أن يتمكن

كل عامل من العمليات المتكاملة المترابطة فيما بينها ، حتى يستطيع ، عند الضرورة القيام مقام رفيقه • إن العمل الجماعي القائم على أساس القطعة ، إذ يحافظ على الاهتمام المادي الشخصي ، يقدر أجور العمل على أساس نتائج العمل النهائية التي تعطيها الجماعة، وبهذا ،فهو يساعد على اتحاد العمال، وعلى تطوير المساعدة الرفاقية المتبادلة •

في الصناعة الاشتراكية تستخدم مجموعة من طرق الأجرة حسب القطعة : كأجرة القطعة المباشرة ، فيها تدفع لقاء المنتوج المصنوع تسعيرة واحدة للقطعة ، وكأجرة القطعة التصاعدية ، وفيها تدفع لكل منتوج فائض عن الخطة تسعيرة" أكثر ارتفاعاً من الحدود التي يحددها المعدل ، اي تطبق تسعيرات تتعاظم تصاعدياً (مثل هذه الطريقة لا تستخدم إلا عند ضرورة اللجوء الى حافز خاص لزيادة مقدار الانتاج)؛ وكأجرة القطعة مع العلاوات، عندما يجري انتاج كميات المنتجات المصنوعة حسب تسعيرات القطعة العادية، ثم تدفع علاوة لقاء تحسين المؤشرات النوعية (توفير المادة الأولية ، توفير المحروقات ، تحسين انواع المصنوعات ••• الخ) •

إن تطور التكنيك ، وخاصة أتمتة الانتاج، واستخدام عمليات تكنولوجية منظمة بدقة ، كل هذا يشترط بعض الحد من دور الاجرة حسب القطعة •

والى جانب شكل الدفع حسب القطعة يستخدم شكل دفع الاجرة حسب الزمن ، أي أن الأجرة تحدد فيها تبعاً لامتداد زمن العمل ، وتبعاً لدرجة تأهيل الشغيل • هذه الأجرة القائمة على ما ينفق من زمن العمل تتمايز تبعاً لتباين تأهيل الشغيلة ، وشروط العمل ، وأهمية العمل المنفذ •

وفي هذه الأجرة تنعدم الصلة المباشرة بين نتائج عمل العامل ، وبين أجرته • وهي تستخدم في تلك الأعمال التي يصعب فيها وضع المعدلات وتحديد الحساب ، وكذلك في الأعمال التي تحتل فيها الدقة في العمل أهمية خاصة (مثلاً في كثير من أعمال التصليحات) ولا تتعرض نتائج العمل فيها لتدقيق مباشر تال •

في الطريقة الزمنية البسيطة يتعلق الأجر بتأهيل العامل ، وزمن العمل المنفق ، ويطبق الأجر فيها تحت شكل رواتب شهرية ، أو معدلات تقوم على التعرفات الزمنية (لقاء ساعة ، أو يوم واحياناً لقاء شهر) • أما الطريقة الزمنية المتضمنة للعلاوات فان مقدارأجرة العمال فيها تتعلق لا بكمية الزمن المنفق ، وتأهيل الشغيل فحسب ، بل وبنتائج العمل الكمية والنوعية ايضاً •

وتعتبر نرمنة العمل أساس التمايز الصحيح في الأجور • ونقصد بالنرمنة تحديد الزمن اللازم لتنفيذ عمل معين • وتستخدم نرمنة العمل كأهم شرط لادارة الانتاج • انها الأداة التي تؤمن أحسن تنظيم للعمل ، والانتاج، يتلاءم وأحدث منجزات العلم والتكنيك •

أما أساس النرمنة الصحيحة فهي نورمات العمل المبررة تكنيكياً ، والمحسوبة على أساس أكمل استخدام للتكنيك ، ومنجزات العمال الطليعيين•

ويتم دفع أجور العمل على أساس نظام التعرفات المتضمن : معدلات التعرفات العائدة للفئة الأولى ، وسلم التعرفات •

النظام الأول هو معدلات الاجر في الساعة أو اليوم أو الشهر ، التي تدفع لأقل الشغيلة تأهيلاً • وهي تحسب على اساس أهمية الفرع للانتاج ، وعلى اساس اهمية شروط العمل • ان شغيلة القطعة العاملين بشدة اكثر من شغيلة الزمن ، ينالون أرفع تعرفة في الفئة الأولى •

والنظام الثاني هو السلّم الذي يظهر نسبة معدلات لتعرفات لعمال متباينين في درجة تأهيلهم ، ضمن اختصاص واحد• ان العمال،عادة ،يتألفون، حسب تأهيلهم ، من ست فئات • ويضاف الى سلم التعرفات دليل التأهيل التعرفي المتضمن صفات الأعمال ، وما يتطلب من معارف ينبغي توفرها لدى العامل • ويتيح سلّم التعرفات ، وهذا الدليل ، اخذ درجة تعقيد العمل ، وتأهيل الشغيلة ، بعين الاعتبار ، عند تحديد الأجور •

إن العناصر المذكورة أعلاه من نظام التعرفة ضرورية من أجل التطبيق المتتالي لمتطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، ومن اجل تنفيذ مبـدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي • ولهذا فهي ، توضع ، جميعها ، من قبل الدولة ، لتكون من روح واحدة •

وتضاف الى اجور الشغيلة القائمة على أساس نظام التعرفات ، علاوات تمنح من صندوق الأجور المقرر من قبل الدولة •

تمثل العلاوات قسماً من الأجرة (قسمها الأقل) يدفع للشغيلة لقـاء تجاوزهم المعدلات المقررة للانتاج ، ولقاء تحسين نوعية العمل • وتتمتـع العلاوات بأهمية في التغلب على تساوي الأجور عند تباين المؤهلات، وفي زيادة الاهتمام المادي لدى تساوي شروط التعرفات • وتدفع العلاوات عند تحقيق مؤشرات محددة (كتنفيذ معدلات الانتاج وتجاوزها ، وتوفير المواد الأولية ، والمواد ، وغيرها من الاشياء المادية التي لها قيمتها ، وكتحسين نوعية المنتجات •• الخ) •

وتأخذ أجور الشغيلة والمستخدمين العاملين في الميدان التكنيكي الهندسي شكل رواتب شهرية ، تتباين وفقاً لدرجة تعقد العمل ، كما تتباين ، جزئياً ، حسب فروع الانتاج ، وتكمل بالعلاوات •

لقد بدىء باعادة تنظيم الأجور في الاتحاد السوفيتي ، منذ عام ١٩٥٦ • وكانت ضرورة هذا التنظيم ناجمة عن ظهور عدد من المثالب في نظام أجـور العمل : كتضاؤل دور نظام التعرفات ، وظهور كثرة مفرطة في سلم التعرفات ومعـدلات التعرفات ، وانعدام نظام وحيد لتنظيم الأجور مكانياً • لقد فقدت الصلة المباشرة بين العمل والأجرة • وأضاعت الأجرة هدفها الأساسي كحافز على زيادة انتاجية العمل • وخلال عملية تنظيم الأجور ، أدخلت على الانتاج، بشكل واسع ، معدلات أنتاج مبررة تكنيكياً ، ومتلائمة مع المستوى الحديث للتكنيك وتنظيم الانتاج • وزيد من نصيب معدلات التعرفات في أجور العمال،

ووضعت نسب صحيحة في مستوى معدلات التعرفات حسب الفروع ، والمهن المتباينة ، مع أخذ تأهيل العمال بعين الاعتبار • ومنحت ميزات في أجور عمل العمال العاملين في الاعمال المضنية ، والورشات الحارة ، ونظمت أجور مختلف فئات شغيلة ومستخدمي الاعمال التكنيكية الهندسية • وصفّي التعدد الكبير في أنظمة الاجور ، والتباين في شروط أجور هؤلاء الشغيلة والمستخدمين ؛ وزيد من دور العلاوات في قضية حفز استخدام التكنيك الجديد ، وزيادة إنتاجية العمل ، وتخفيض سعر كلفة المنتوج • كما صفيت، عند تنظيم الأجور ، الفوارق اللامنطقية فيها ، ورفع حدها الأدنى • وخفض تمايز أجور العمال والمستخدمين في الصناعة • كما جرى أيضاً تنظيم أجور شغيلة ومستخدمي الفروع اللاإنتاجية (كالتعليم ، والصحة ، والتجارة ••• الخ) • وزيد متوسط الأجور في هذه الفروع بمقدار ٢١٪ •

إن الانتهاء من تنظيم الأجور ـ لايعني انتفاء حدوث أية تبديلات أخرى في نظام الأجور • فمع تطور الانتاج الاشتراكي يتحسن أيضاً نظام الأجور• وهكذا فان الحدود الدنيا للأجور ارتفعت ، وفقاً لقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي المتخذ في ٢٦ ايلول ٦٧ ، الى ٦٠ روبلاً ، وكذلك أجور الفئات المتوسطة من العمال والمستخدمين • كما أن معدلات التعرفات العائدة لعمال مؤسسات وورشات الآلات ـ الأدوات ومؤسسات وورشات تحويل المعادن ، ارتفعت وسطياً بمقدار ١٥٪ • وتُتبنى معدلات تزيد من اجور شغيلة الشرق الأقصى وشمالي اوروبا ••• الخ •

علاوات من أرباح المؤسسات

تعتبر العلاوات المأخوذة من صندوق التشجيع المادي في المؤسسات ، المتكون من أرباحها ، جزء لا يتجزأ من أجور العمال والمستخدمين(١) •

---

(١) سنتحدث مفصلا في الفصول التالية ، عن نظام تكوين واستخدام صندوق التشجيع المادي في المؤسسات •

إن العلاوات التي تعطى من أرباح المؤسسة ، لا تتميز ، مبدئياً ، عن القسم الرئيسي من الأجر ، باعتبار أن مبالغ صندوق التشجيع المادي ، الذي تستقى منه تلك العلاوات ، تحدّد بمعدلات من الحسم وفق نسب مئوية من صندوق الأجور المخطط •

وبالاضافة الى ذلك ، فان العلاوات المأخوذة من الأرباح ، هي ذلك القسم من الاجور الذي يتعلق ، بشكل أساسي ، بفعالية الحساب الاقتصادي للمؤسسة • إن تنفيذ الخطة متعلق بجماعة المؤسسة ، وكذلك زيادة الربح ، والحسم الذاهب الى صندوق التشجيع المادي •

لهذا ، فان مثل هذه العلاوات ، إذ تعبر عن قسم في الأجور ، وعن العلاقة بين المجتمع وبين كل شغيل بمفرده ، تشتمل أيضاً على العلاقة بين المؤسسة وبين كل شغيل بمفرده •

ان العلاوات المدفوعة من أرباح المؤسسات ، تقوي ، بشكل جذري ، اهتمام مختلف الشغيلة بالثمار العامة لعمل جماعة المؤسسة كلها ، وتساعد ، بالتالي ، على تطوير الانتاج الاشتراكي •

الأجر حسب العمل في الكولخوزات

يتم دفع أجر العمل في الكولخوزات ، كما في المؤسسات الحكومية ، على أساس القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب كمية ونوعية العمل الذي يسهم به كل عضو من أعضاء الكوليكتيف في الاقتصاد الاجتماعي • وفي الوقت ذاته ، تتسم أجور العمل في الكولخوزات بخصائص ناجمة عن أن الكولخوز هي مؤسسة اشتراكية قائمة على الملكية التعاونية الكولخوزية •

وتدفع أجور العمل في الكولخوزات من صندوق لا يعود الى المجتمع الاشتراكي بأجمعه ، بل إلى كولخوز معين • ويتعلق مستوى أجر العمل في كل استثمارة ، مباشرة ، بمدخولها •

امـا القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب العمل في الكولخوزات فلم يكن ينفذ ، خلال زمن طويل ، الا عن طريق اعتماد يوم العمل • فبالاعتماد على يوم العمل كانت تحسب كمية ونوعية عمل الكولخوزيين ، مهما تباينت الأعمال ، كما كان عمل الكولخوزيين يخضع لتقويم اجتماعي • إن يوم العمل هو مقياس توزيع هذا القسم من المداخيل النقدية والعينية ، على الكولخوزيين ، وهو القسم المخصص للتوزيع حسب العمل • كان العمل المحسوب تحت شكل أيام عمل ، والمنفق في الاقتصاد الاجتماعي ، يدفع أجره منتجات ونقداً •

كان يوم العمل اكثر الأشكال قبولاً من اجل التوزيع خلال مرحلة معينة من تطور الانتاج الكولخوزي • ونشأت ضرورة الأخذ بيوم العمل عن عدم توفر الظروف اللازمة لتحقيق أجر عمل مضمون ، في المراحل الأولى • وكانت الطاقة الاقتصادية لمعظم الكولخوزات غير كبيرة ، بشكل كاف ، من أجل تأمين الصناديق الضرورية لدفع أجور عمل مضمونة ، بحدود معينة سلفاً •

ويستخدم يوم العمل أيضاً حتى في الظروف الحالية • إلا أن زيادة مداخيل الكولخوزات خلقت الشروط الاقتصادية من أجل اللجوء التدريجي الى تطبيق الاجر النقدي الشهري ، من أجل استخدام النقد كمقياس وحيد لحساب المنتجات وتوزيعها ، من اجل الانتقال الى أجر العمل الشهري المضمون •

ويبدو تسليف الكولخوزات النقدي الشهري أو الربع سنوي لقاء ما يقدم من أيام عمل في الشهر ، أو ربع السنة ، خطوة هامة في الانتقال الى دفع أجر العمل نقداً • والصلة المباشرة بين ما يقدم الكولخوزي من عمل وبين ما يناله من أجر ، وهي الصلة التي حددت عند التسليف ، زادت اهتمام الكولخوزيين بتطوير الاقتصاد الاجتماعي •

ولم يفض التسليف إلى تطوير التوزيع وتحديثه تطويراً وتحديثاً هامين في الكولخوزات فحسب ، بل وأتاح إمكانية الانتقال الى دفع أجر عمل نقدي مضمون •

إن الشكل النقدي لأجر العمل هو اكثر تقدمية • إنه يحفز ، بشكل أفضل ، الى زيادة انتاجية عمل الفلاح الكولخوزي • ويجري الانتقال الى أجر العمل النقدي كلما توطد اقتصاد الكولخوزات • ففي عام ١٩٦٥ طبق أجر العمل المضمون في ٣٥٪ من جميع كولخوزات الوطن • وفي عام ١٩٦٦ ، وتجاوباً مع قرارات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين ، أوصى بأن يكون أجر العمل النقدي المضمون معادلاً أجر العمل في السوفخوزات ، وبأن يطبق في كولخوزات الوطن جميعاً •

ويؤدي إدخال أجر العمل المضمون الى الكولخوزات الى تضاؤل هام في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أجر عمل الكولخوزيين ، وبين أجر العمال والمستخدمين • وهو أمر يساعد ، من ناحية أخرى ، على تعادل أجور عمل كولخوزات مناطق الوطن المتباينة • إلا أن إدخال أجر العمل المضمون الى الكولخوزات لايقضي كل القضاء على الفوارق القائمة بين أجور العمل في الكولخوزات والسوفخوزات • ذلك أن أجر العمل في السوفخوزات ، شأنه شأن أجر العمل في المؤسسات الحكومية ، هو ، قبل كل شيء ، مستمد من الصندوق الوطني العام ، في حين تستمد أجور العمل في الكولخوزات من صندوق الكولخوز المعني • كما أن الدولة لا تسهم مباشرة في تكوين صندوق أجور العمل في الكولخوزات بل من خلال العلاقات الكريديتية ؛ فاذا لم تكف الاموال لدفع أجور العمل منحت الكولخوز قرضاً نقدياً •

وعلى هذا ، فبمقدار ما تكمل كريدي البنك الحكومي ، في الحدود

المعيَّنة في الخطة ، نقص الاموال اللازمة لدفع اجور العمل في الكولخوزات فان أجور العمل في الاستثمارات التي لاتنفذ الخطة ، ستكون أخفض من الأجر السوفخوزي • ومن جهة أخرى ، فان أجور العمل ، في بعض الكولخوزات التي تتمتع بمداخيل عالية ، ستبقى ، كما في السابق ، أعلى من الأجر السوفخوزي • وفضلاً عن ذلك ، فان قسماً هاماً من العمل مايزال يدفع ، حتى الآن ، في الكولخوزات ، عيناً ، رغم أن المنتجات تعطى، مع تبني أجر العمل النقدي المضمون ، على أساس الأجر النقدي • ويدفع أجر عمل الكولخوزيين المضمون (عيناً أو نقداً) على أساس معدلات التعرفات المتلائمة مع فئة شغيلة السوفخوزات • وعلى هذا فمعدلات الانتاج توضع بعد أخذ الشروط الحسية بعين الاعتبار ، وبشكل يتلاءم مع معدلات الانتاج في الاعمال المماثلة في السوفخوزات • ويحدث دفع أجر العمل المضمون نقداً لا أقل من مرة واحدة في الشهر ، أما المنتجات (التي تعطى كأجر) فهي تدفع حسب أوقات جنيها •

إن الأموال اللازمة لدفع اجور العمل تؤخذ ، اول شيء ، من مداخيل الكولخوزات • وهو أمر على جانب كبير من الاهمية باعتبار أن النظام الذي كان سائداً من قبل كان يقضي بفرز الأموال اللازمة لدفع أجور العمل بعد تنفيذ التزامات الكولخوزات الاخرى كلها • وهكذا فاذا نقصت أموال الكولخوزات الخاصة عما يلزم لتأمين أجر العمل المضمون يقدم البنك الحكومي للكولخوز اعتمادات لخمس سنوات ، يتحدد مقدارها حسب الفرق القائم بين أموال صندوق أجر العمل المضمون ، وبين أموال الكولخوزات الخاصة المقررة لهذه الأهداف في خطة الكولخوزات الانتاجية ـ المالية • وهذا يعني أن الحكومة تضمن لأي كولخوز أجر العمل ، كما في السوفخوزات ، إذا نفذ الخطة • ولكي يربط ربطاً كاملاً بين أجر العمل المضمون وبين الثمار النهائية للانتاج الكولخوزي ، أي مقدار المنتجات الحاصلة ، وهي الثمار التي لا تتوضح نهائياً إلا في نهاية السنة

الزراعية ، تحتفظ الكولخوزات بصندوق من أجل أجور عمل إضافية (نقداً وعينياً) في نهاية السنة (تدفع الأجور الاضافية في فرع تربية الماشية خلال العام) •

والى جانب أجر العمل المضمون درجت الكولخوزات ، من أجل اخذ مقادير الأعمال المنفذة بعين الاعتبار ، على تبني أجر عمل لقاء نتائجه الحسية• وعلى هذا يدفع الأجر الاضافي لقاء تجاوز مؤشرات الخطة فيما يتعلق بانتاج المنتجات ولقاء مرود الزراعات وانتاجية الماشية ، او لقاء تجاوز هذه المؤشرات بالمقارنة مع مستوى ٣ ـ ٥ اعوام سابقة •

وهكذا فان التوزيع ، حسب العمل ، يجري ، بصورة أساسية ، بشكل نقدي • ويبرز أجر العمل كبدء لعملية توزيع المنتجات • ويتيح أجر العمل النقدي للشغيلة إمكانية نوال نصيبهم من سلع الاستهلاك من خلال التجارة • وعلى هذا فالتجارة ، في الاشتراكية ، تبدو حلقة وسيطة ضرورية في تنفيذ التوزيع الاشتراكي حسب العمل •

٤ : ـ صناديق الاستهلاك الاجتماعية

بالاضافة الى التوزيع ، حسب العمل ، يوجد في الاشتراكية ، ويتطور سدّ الحاجات بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية •

يحدث توزيع الخيرات على اعضاء المجتمع ، عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، بشكل مستقل ، الى حد كبير ، عن نوعية العمل وكميته •

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية عبارة عن ملكية شعبية عامة (باستثناء القسم الخاص بالكولخوزات) • ويتأتى القسم الأساسي من مواردها عن أموال الموازنة الحكومية ، ويستخدم وفق نظام مركزي • أما القسم الضئيل من مواردها ، فيتأتى عن أرباح المؤسسات (صندوق الحاجات الاجتماعية

الثقافية ، ودور السكن) كما يتكون أيضا في الكولخوزات عندما يجري توزيع مداخيلها • وتستخدم المؤسسات ، ذاتها ، صناديق الاستهلاك هذه •

يميز في صناديق الاستهلاك الاجتماعية بين امرين: نفقات اعالة العاجزين عن العمل ، التي تدفع ، بشكل أساسي ، كمدفوعات نقدية ، وما يعطى للسكان من سلع الاستهلاك والخدمات ، مجاناً ، أو بأسعار رمزية •

وتتضمن نفقات المجتمع على اعالة العاجزين عن العمل ، أول ما تتضمن ، دفع جعالات التقاعد للمسنين ، ولمشوهي العمل والحرب ، وما يدفع للأطفال وللمتقدمين في السن ، الذين فقدوا معيلهم • وتدفع ، في الوطن السوفيتي ، من الاموال الحكومية ، إعانات تقدم للأمهات الكثيرات الأولاد • وفي بلدان اشتراكية اخرى (تشيكوسلوفاكيا ، هنغاريا ••• الخ) تقدم المساعدات للعائلات الكثيرات الاولاد ، تحت شكل علاوة على الاجور •

وتدخل تحت هذا القسم من صناديق الاستهلاك الاجتماعية أيضاً المساعدات المقدمة للعاجزين موقتاً عن العمل ، وكذلك المساعدات المقدمة بسبب الحمل ، والولادة والمدفوعة من حساب صندوق الضمان الاجتماعي الحكومي • وعلى هذا ، فالدفع من أجل اعالة العاجزين عن العمل يتحدد (باستثناء مساعدات كثرة الاولاد والامهات الوحيدات) تبعاً لمقدار الأجر في الفترة الأخيرة • وفي هذا يتبدى الطابع الخاص لضمان العاجزين عن العمل في ظل المجتمع الاشتراكي •

أما القسم الثاني من صناديق استهلاك الشغيلة الاجتماعي ، فيقدم تحت شكل خدمات مجانية ، وامتيازات مختلفة ، نجد بينها : تأمين سكن مريح للناس مقابل أجرة بسيطة ، وتوسيع شبكة مؤسسات الاطفال ، والتعليم المجاني ، وتنظيم الراحة والخدمات الطبية ، وبناء مؤسسات الثقافة •••الخ•

وتتكون صناديق الاستهلاك الاجتماعية بفضل المنتوج الضروري والمنتوج الفائض • ويتأتى قيام هذه الصناديق ، في ظل الاشتراكية ، عن

وجود ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية ، وعن فعل قانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي •

إن تأمين العاجزين عن العمل ، في ظل الاشتراكية ، عبارة عن واجب اجتماعي يقع على عاتق الشغيلة جميعاً • ففي ظروف سيطرة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج لا تتوفر أمام العاجزين عن العمل مصادر دخل غير صناديق الاستهلاك الاجتماعية • إن ضمان الشغيلة ، عند عجزهم عن العمل ، يزيد في اهتمام العاملين جميعاً بالانتاج الاجتماعي ، ويقضي على عدم الثقة بمستقبلهم •

كما أن تقديم التعليم المجاني لاعضاء المجتمع ، والخدمة الطبية ، ينجم عن قيام الملكية الشعبية العامة • إن المجتمع الاشتراكي مهتم برفع المستوى الثقافي وتطبيب صحة الشغيلة جميعاً • وهو لا يستطيع الاعتماد ، من أجل سد هذه الحاجات سداً كاملاً ، على أجور العمل ، باعتبار أن اعضاء المجتمع الذين ينالون أجراً أقل مما تناله فئة الشغيلة الرفيعة الأجر ، لا يصبح بامكانهم ، عند افتراض دفع مقابل للخدمة الطبية ولتعليم اطفالهم ، الاستفادة من هذه الخدمات بذات المستوى الذي يستفيد منه أصحاب الأجور الرفيعة •

إن صناديق الاستهلاك الاجتماعية تتزايد مواردها باستمرار • وهكذا فان زيادتها تسبق زيادة أجور العمل • فاذا كان نصيب صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، عام ١٩٤٠ ، في مداخيل العاملين في المؤسسات الحكومية ، يشكل ١٩٪ ، ففي عام ١٩٥٠ اصبح ٢٢٪ ، وفي عام ١٩٦٦ ، ٢٦٪ • كما ان نصيب صناديق الاستهلاك الاجتماعية يزداد في مداخيل الكولخوزيين أيضاً •

وقد أتاحت الزيادة الهامة في موارد صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، بدءً من عام ١٩٥٨ ، تحسين التأمين التقاعدي ، وخاصة زيادة الحد الأدنى من تقاعد المشوهين • كما اتاحت معاملة الكولخوزيين، والعمال، والمستخدمين،

على قدم المساواة فيما يتعلق بسن تقاعد الشيخوخة • وأتاحت أيضاً اطالة مدة عطل العمال والمستخدمين ••• الخ • كما تُخلَق الشروط ، ايضاً ، من اجل توسيع وتحسين تربية الاطفال الاجتماعيـة في مؤسسـات الطفولـة ، وتحسين العناية بصحة سكان المـدن والريف ، وتحسين تأمينهـم المعاشي ـ الثقافي •

ويكتسب تطوير صناديق الاستهلاك الاجتماعية اهميةمتزايدة باستمرار مع الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية • ان شكل التوزيع هذا يشتمل على عناصر التوزيع حسب الحاجة ، كالتعليم المجاني ، والخدمة الطبية، والمعالجة المجانية او القريبة من المجانيـة في المصحات • لهـذا كان التطوير اللاحق لصناديق الاستهلاك الاجتماعية ، وسد عدد متزايد باسـتمرار من حاجات أعضاء المجتمع ، على حسابها ، يؤديان الى الانتشار المتعاظم لعناصر التوزيع الشيوعي •

إن سد حاجات الشغيلة على حساب هذه الصناديق يتيح خلق مثـل هذه الاشكال من تنظيم الاستهلاك الجماعي (تربية الاطفـال الاجتماعيـة ، التغذية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي للراحة ••• الخ) التي لا شك في أنها ستكون خاصة بالمجتمع الشيوعي • ومع تطور المجتمع الاشتراكي تتعاظم ضرورة هذه الاشكال التي تؤمن التوفير في مجال الخدمات ، عاملة ، بهذا ، على تطوير هذه المجالات الى الحد الأقصى •

إن الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يتطلب تحسين جميع نواحي العلاقات الانتاجية في الاشتراكية ، بما فيها علاقات التوزيـع عن طريـق التطبيق المتوالي لمبدأ التوزيع حسب العمل ، وتحسين ملاءمته الدقيقة مـع مستوى تطور الانتاج الاشتراكي ووعي الشغيلة، المتزايد باستمرار، وكذلك

تحسين الزيادة المخطّطة ، زيادة دور التوزيع على حساب صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

ويعتبر تطوير الانتاج المادي والملكية الاجتماعية الاشتراكية الأساس في تحسين التوزيع الاشتراكي . كما أن تحسين التوزيع يحفز ، بدوره ، تطور الانتاج ، ويزيد في اهتمام الشغيلة بالعمل لصالح المجتمع ، ويربي العلاقة الشيوعية نحو العمل .

الفصل السابع

التراكم والاستهلاك في ظل الاشتراكية

١ : ـ التراكم الاشتراكي ، سماته وخصائصه

إن خلق القيم الاستعمالية التي تسد مختلف حاجات الانسان هو شرط وجود المجتمع وتطوره في أية مرحلة تاريخية من مراحل وجوده. والتجديد المستمر لهذا الشرط هو عملية تجديد الانتاج الاجتماعي الذي يتطور في نطاقات ثابتة أو نطاقات متعاظمة . ويتسم التطور الحالي للمجتمع بتجديد الانتاج الموسع . وهو أمر يعني ان قسماً هاماً من المنتوج الاجتماعي إنما يستخدم من أجل زيادة مقادير الانتاج ، أي من أجل التراكم .

وترتبط المشروطية الموضوعية لتجديد الانتاج الموسع ، قبل كل شيء، بضرورة تأمين الحاجات المعاشية ، حاجات الناس المتزايد عددهم . بيد أن مطالب المجتمع ، ومطالب أعضائه ، لا تبقى ثابتة على الدوام . فهي تتعاظم تحت تأثير عوامل مختلفة ، ويؤثر الشكل الاجتماعي لهذه المطالب تأثيراً محدداً على مسيرة التجديد الاجتماعي للانتاج ، وبالتالي ، على التراكم .

جوهر التراكم الاشتراكي يتميز تجديد الانتاج الاشتراكي ، جذرياً ، عن تجديد الانتاج في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية القائمة على التناقضات . فهو لا يجري بشكل عفوي ، بل على

أساس الحساب الواعي لمتطلبات قوانين الاشتراكية الاقتصادية • إن تجديد الانتاج الاشتراكي إنما يتطور في ظروف يُصفّى فيها التناقض بين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، وبين شكل الحيازة الخاص ، ويخلق فيها أساس تطور الاقتصاد بلا أزمات • وهو ينمو ، باستمرار ، بوتيرات رفيعة وطيدة ويؤمن ، مع زيادة مقادير الانتاج ، تحسيناً متواصلاً في رفاه الشعب •

إن تجديد الانتاج ، والتراكم ، في ظروف الاشتراكية ، انما يستبعدان استثمار الانسان للانسان • ففي ظل الاشتراكية يعود القسم المتراكم من المنتوج الاجتماعي للمجتمع قاطبة ، ويكون ملكه • كما أن زيادة المنتوج الاجتماعي ، نتيجة للتراكم ، تصبح ، باستمرار ، أيضاً ، ملكية اجتماعية ، تخص الشغيلة أنفسهم • وهكذا يخرج الشغيلة من عملية تجديد الانتاج والتراكم ، من جديد وجديد ، ملاكين جماعيين مشتركين ، لكميات متزايدة من المنتجات والثروة الاجتماعية المتنامية • ثم ان التراكم الاشتراكي يعزز ، خلال مسيرته الكلية ، اتحاد قوة العمل بوسائل الانتاج ، على أساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية •

في ظل الاشتراكية تكون الملكية الشخصية محدودة بالحاجات الخاصة • ويتم سد حاجات أعضاء المجتمع الاشتراكي الشخصية المتنامية على صورتين : أولاً عن طريق زيادة هذا القسم من المنتوج الاجتماعي الذي يناله الشغيلة مباشرة ، وثانياً ، عن طريق نمو صناديق الاستهلاك الاجتماعية • وعلى هذا ، فحدود الملكية الشخصية انما ترتبط ، في ظل الاشتراكية ، ارتباطاً عضوياً بديناميكية تلك الصناديق التي يتعاظم دورها مع السير الى الشيوعية •

إن التراكم ، في الاشتراكية ، هو زيادة الثروة الوطنية ، وقبل كل شيء ، زيادة الصناديق الانتاجية الأساسية ، وخلق المقدمات المادية لزيادة رفاه الشعب باستمرار •

مصادر التراكم الاشتراكي

في عملية خلق الخيرات المادية تستهلك، باستمرار، وسائل ومواضيع عمل. وإذا لم تعوض هذه الأشياء كلياً، يصبح من المستحيل تجديد الانتاج،وبالتالي، الانتاج الاجتماعي الموسع. كماأن المنتوج الضروري ينفق كلياً ايضاً، من قبل المجتمع، على تجديد انتاج قوة العمل. لهذا فالتراكم لايمكن أن يتشكل إلا بفضل المنتوج الفائض.

في ظل الاشتراكية ينعدم التناقض بين المنتوج الضروري والمنتوج الفائض. وحينما يضع المجتمع أمام ذاته مهمة الزيادة المستمرة في رفاه الشغيلة، فهو يهتم، اهتماماً مباشراً،بتوزيع القيمة الجديدة توزيعاً عقلانياً، بتوزيع الدخل الوطني بين مختلف أنواع الحاجات الانتاجية وغير الانتاجية، بين التراكم والاستهلاك.

ويتحدد مقدار القيمة المخلوقة من جديد، مقدار الجزئين المكّونين لها : المنتوج الضروري والمنتوج الفائض، يتحدد، أولاً، بمقدار العمل المستخدم في الانتاج المادي (عدد الناس العاملين، مقدار زمن العمل، والشدة التي يعملون بها)، كما يتحدد، ثانياً، بانتاجية العمل الاجتماعي (أي الكميات التي تنتج من القيم الاستعمالية في وحدة زمن العمل المتوسط). إن الاستخدام المخطّط لافضليات الاشتراكية يتيح إمكانية الاستعمال الكامل لموارد العمل في المجتمع، وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي زيادة اسرع مما في الرأسمالية. ولهذا، يزداد مقدار القيمة الجديدة، في ظروف الاشتراكية، بوتيرات رفيعة وطيدة.

في المجتمع الاشتراكي تتحدد مقادير المنتوج الضروري بمستوى تطور القوى المنتجة، وبمستوى المعيشة الناشىء تاريخياً، والحاجة المقنونة إلى الزيادة المستمرة في رفاه شغيلة الانتاج. وعلى هذا، فالمنتوج الضروري يشتمل على مقدار معين من الخيرات المادية التي تؤمن، في الظروف المعينة،

سد الحاجات المعاشية للشغيلة ولعائلاتهم ، وتجديد انتاج قوة العمل التي انفقوها ، وتطويرها تطويراً شاملاً • هذه الحاجات تتكون في نطاق الانتاج المادي ، لأن المنتوج الضروري ، عند تساوي كمية العمل ونوعيته ، هو واحد تقريباً لجميع الفروع والمؤسسات • ومع كل مرحلة جديدة من تجديد الانتاج تزداد كمية القيم الاستعمالية الناشئة عن العمل الضروري بمقدار ما • وعلى هذا فنمو رفاه الشغيلة يحفز الزيادة التالية في الانتاج الاجتماعي •

إن تحول قسم معين من المنتوج الفائض الى وسائل إنتاج تدخل ، اضافياً ، من جديد وجديد ، في عملية الانتاج ، هو أحد الشروط الأولية لتجديد الانتاج الموسع • ان قسم المنتوج، هذا ، لا يستخدم، بشكله الطبيعي، من حيث الأساس ، الا للتراكم • وفضلاً عن ذلك ، يمكن إن نراكم ، فيما نراكمه ، سلع الاستهلاك بهدف اجتذاب شغيلة اضافيين الى الانتاج • وهكذا يستخدم قسم من المنتوج الفائض من أجل تحضير وسائل أنتاج إضافية ، ووسائل معيشة إضافية ، تفوق تلك الكمية الضرورية لاستمرار الأنتاج في المستوى السابق •

إلا أن حاجات التراكم لا تستنفذ المنتوج الفائض كله ، بل قسماً منه فقط • في حين يذهب قسم معين من المنتوج الفائض الى سد جملة من حاجات المجتمع اللاانتاجية ، كما يبرز ، الى حد معلوم ، في استهلاك شغيلة الانتاج المادي الشخصي • هكذا تغطى ، بفضل المنتوج الفائض، نفقات تحقيق السلع، ونفقات فروع القطاع اللاانتاجي في المجتمع الاشتراكي : كالتعليم ، والعلم، والثقافة ، والصحة ، وجهاز الادارة ، والدفاع •

وعلى هذا ، فالتراكم الاشتراكي يعبر عن الضرورة الموضوعية لاستخدام قسم من منتوج المجتمع الفائض من أجل زيادة صناديق الاقتصاد الوطني ، وخاصة من اجل توسيع الصناديق الانتاجية لتطوير الانتاج بغية زيادة رفاه الشعب باستمرار • هذه العملية تتم عن طريق توجيه التوظيفات الأساسية

نحو خلق الصناديق الجديدة ، وتجديد الصناديق القديمة ، ونحو زيادة الاحتياطيات في قطاعات الاقتصاد الوطني الحكومية والكولخوزية التعاونية •

٢ : ـ تركز الانتاج الاجتماعي

يجري التراكم الاشتراكي في نطاقات متنامية ، وعلى أساس تكنيكي متبدل باستمرار • وهكذا تتطور العمليات الاقتصادية التي تشترط زيادة فعالية التوظيفات الأساسية وتوسيع التراكم ، توسيعاً متواصلاً • بين هذه العمليات تركز الانتاج الاشتراكي وتوطيده •

التقدم العلمي التكنيكي وتطور الانتاج الآلي الضخم

ترث الاشتراكية عن الرأسمالية إنتاجاً آلياً ضخماً في حدود معينة تسم كل وطن على حدة• ويتابع هذا الانتاج تطوره، بعد ظفر الاشتراكية، في اتجاهين : فهو ، اولا ، يرتفع ، باستمرار ، الى مستوى تكنيكي اكثر تطوراً في الفروع التي ساد فيها • وهو ، ثانياً ، يدخل الى فروع لم تمكنن من قبل •

تتسم المرحلة الحالية من تطور الانتاج الآلي الضخم ، كما قيل من قبل ، بتسارع وتيرات التقدم العلمي التكنيكي ، وباستخدام الكهرباء في كل مكان ، وباكتشاف مصادر جديدة للطاقة ، وبظهور اشكال جديدة من المجموعات في الآلة المركبة المعبر عنها بتجهيزات تنظمّ وتراقب العمليات الانتاجية ذاتياً ، كما تتسم المرحلة الحالية بزيادة طاقة جميع انواع التجهيزات؛ وبسرعة تطور مجموعات الآلات الضخمة واستخدامها ؛ وباشاعة المكننة المعقدة ، وباللجوء المتواصل الى أتمتة العمليات الانتاجية ؛ وبتطور مختلف أشكال التخصص ؛ وبانتشارٍ أوسع لتنظيم الانتاج حسب السلاسل •

لقد نشأت في العقود الاخيرة من السنين فروع جديدة كالصناعة الذرية ، وصناعة الصواريخ ، والاليكترون ••• الخ ، وهي فروع لايمكن

أن تتطور الا كفروع إنتاجية واسعةالضخامة، وتنسق على نطاق المجتمع كله.
هذه العوامل كلها انما تشهد على وجود شروط موضوعية ملائمة لتوسيع نطاقات الانتاج الاشتراكي توسيعاً متعاظماً، ولزيادة مقبلة في مستوى تركزه.

الاتجاهات الأساسية في تركز الانتاج الاشتراكي

يحدث تركز الانتاج في اتجاهات متعددة . فيزداد ، قبل كل شيء ، تشديد العمليات الانتاجية في المؤسسات العاملة ، عن طريق إعادة بنيانها وتوسيعها بفضل التراكمات الداخلية والتوظيفات المركزة ، وتبنى مؤسسات ضخمة جديدة مجهزة بالتكنيك الحديث . ويتبدى تركز الانتاج أيضاً في زيادة كميات المنتجات الحاصلة ، وفي زيادة فعالية العمل .

هذا الأمر يحدد الانخفاض السريع في نصيب المؤسسات غير الكبيرة ، نسبياً ، من المنتوج العام ، في حين يزداد ، بشكل ملموس ، عدد ونصيب المؤسسات المتوسطة والضخمة والأضخم . وهكذا فاذا كان نصيب مؤسسات الصناعة السوفييتية ، في عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٤، ذات المنتوج الاجمالي البالغ ٥ر٠ مليون روبل قد تضاءل بمقدار ١ر١١٪ ، فان نصيب المؤسسات ذات المنتوج الاجمالي المتراوح بين ٥ر٠ - ٥ ملايين روبل ، ازداد ٥ر٤٪ ، في حين ازداد نصيب المؤسسات ذات المنتوج الاجمالي البالغ أكثر من خمسة ملايين روبل بمقدار ٦ر٦٪ .

ثم إن تركز الانتاج يحدث ايضاً في الزراعة . فنشر التعاونيات الاشتراكية في الزراعة ، وتأسيس شبكة من الاستثمارات الحكومية (سوفخوزات) يشترطان الانتقال الى نظام الانتاج الزراعي الاشتراكي الضخم .

ومع زيادة التراكم ، وتحسين التجهيز التكنيكي ، تصبح الكولخوزات والسوفخوزات ، اكثر فأكثر ، استثمارات ضخمة . فاذا كان متوسط ماكانت تحوزه الكولخوزات السوفييتية ، عام ٩٣٢ ، ٤٣٤ هـ من الاراضي الزراعية

المشتركة ، و ٤٢ رأس ماشية قرنية كبيرة ، ففي عام ١٩٦٥ أصبح الرقمان المذكوران ٢٨٤٣ هـ ، و ١٠٣٨ رأس ماشية • وإذا كان متوسط نصيب السوفخور في عام (١٩٤٠) قرابة ثلاثة آلاف هكتارات (٢ر٨) من المساحات المزروعة ، و ٢٤ جراراً و ٥٩٢ رأس ماشية قرنية كبيرة ، ففي عام ١٩٦٥ أصبحت الارقام المذكورة ٦ر٧ آلاف هـ ، و ١١٤ جراراً ، و ٢٠٩٨ رأس ماشية •

ويتمتع الانتاج الآلي الضخم بأفضليات لاشك فيها بالنسبة الى الانتاج ذي الأبعاد اللاكبيرة نسبياً • ان المجتمع الاشتراكي ، إذ يشدد عمليات تركز الانتاج ، يحقق بذلك فوائد اقتصادية•بيد إن مبدأ تعاظم افضلية المؤسسة بتعاظم ابعادها أبعد من ان يكون مطلقاً • ان هذه القضية لا تحل ، عقلانياً ، إلا بعد أخذ مجموعة كاملة معقدة من العوامل والشروط ، بعين الاعتبار •

الأبعاد المثلى للمؤسسات الاشتراكية

ان تطور الانتاج الآلي الضخم يتطلب ، في الاقتصاد الاشتراكي ، نمو الانتاج ، في نطاق كل مؤسسة عاملة ، بفضل تراكماتها الداخلية ومواردها المتمركزة، وهذا أولاً • كما يتطلب ، ثانياً ، بناء مؤسسات جديدة تتحدد أبعادها بموجب منجزات التقدم التكنيكي وتنظيم الانتاج ، وبتوفر موارد من المواد الأولية والطاقة •

وعندما نتحدث عن نطاق تركز الانتاج لا ينبغي الانطلاق من مؤشر ما واحد ، كعدد العمال في المؤسسات ، مثلاً • فالأتمتة المتطورة ، وتشديد العمليات الانتاجية بمختلف التدابير ، يتيحان إنشاء إنتاج ضخم رغم استخدام عدد غير كبير ، نسبياً ، من الشغيلة (المحطات الكهربائية وبعض المؤسسات الكيماوية وغيرها) •

تتبدى أفضليات المؤسسات الصناعية والزراعية الضخمة بما تتمتع به من شروط أفضل من أجل استعمال تكنيك جديد، وتكنولوجية انتاج جديدة،

ومن أجل استخدام أفضل الانواع الاقتصادية من المواد الأولية ، والمواد ، والطاقة ، ومن أجل الأخذ بالتجارب الطليعية، وتطوير التخصص ،والتعاون، والانتاج الواسع القائم على السلسلة...الخ . إلا أن تركز الانتاج ذو حدود يمكن أن يؤدي تجاوزها الى انخفاض فعالية هذا التركز . إن قانون تفوق الانتاج الضخم ليس قانوناً مطلقاً حتى في الصناعة . يقول لينين : « إن استخدام قانون تفوق الانتاج الضخم استخداماً كاملاً في الزراعة التي يتميز بتعقيدات كبيرة لاتقارن ، وبعلاقات متنوعة ، ان استخدام هذا القانون تحيط به ظروف دقيقة . ولا يتحقق تفوق الانتاج الضخم في الزراعة إلا في حدود معينة ... ولا شك أيضاً في ان هذه الحدود ليست واحدة بالنسبة الى مختلف فروع الاقتصاد الزراعي ، ولدى مختلف الظروف الاجتماعية الاقتصادية »[1] . إن انشاء مؤسسات مغرقة في الضخامة يحدد ، مثلاً ، زيادة النقل الداخلي ، ويؤدي الى تردي شروط العمل ، ويصعّب تنظيم ادارة الانتاج العقلانية ، ويجعل هذا التنظيم غير ممكن ، أحياناً .

إن الابعاد المثلى للمؤسسات تتحدد ، في كل حالة ، وفقاً للظروف الحسية . وتتفتح ، في الأوقات الحالية ، إمكانيات أمام العمل الأقتصادي لا بالنسبة الى المؤسسات الضخمة وحدها ، بل وبالنسبة الى المؤسسات المتوسطة الأبعاد المزودة بتكنيك عصري . مثل هذه المؤسسات تتمتع ، أحياناً ، بعدد من المزايا : فهي تبني ، وتدخل حلبة الانتاج ، بسرعة أعظم ، كما تتميز عن الضخمة من حيث سهولة إقامتها لدى مصادر المواد الأولية والطاقة وموارد العمل ، وفي اماكن استهلاك المنتجات ؛ ويمكن بناؤها في المدن المتوسطة والمدن اللاكبيرة .

إن تشديد العمليات الانتاجية يؤثر على تقوية تركز الانتاج ، تأثيراً متعاظماً ، باستمرار ، في الظروف الحديثة ، سواء في الصناعة او في الزراعة.

---

(١) لينين « المؤلفات الكاملة » الجزين الرابع ص ١١٠ – ١١١ .

فاعادة بناء المؤسسات العاملة ، مثلاً ، تتيح زيادة هامة في انتاج المنتجات في المساحات الانتاجية الواحدة •

بيد أن تطور الانتاج الاشتراكي الآلي الضخم لا يتحدد فقط بعمليات تركزه في بعض المؤسسات • إنه يتطلب ، فيما يتطلبه ، استخداماً عقلانياً لامكانيات كمبنة الانتاج ، وإنشاء اتحادات إنتاجية داخل الفروع وتحديث إدارة المؤسسات حسب الفروع ، على أساس مبادىء الحساب الاقتصادي ، كما يتطلب التنسيق المخطّط للصلات القائمة بين الفروع في نطاق المناطق الاقتصادية ، والاقتصاد الوطني بمجمله •

وهكذا يتبدى التراكم الاشتراكي في تشديد تركز الانتاج ، وهو التركز الذي يسهل ، بدوره ، زيادة التراكم المقبلة ، وتحسين البنية التكنيكية في الانتاج الاشتراكي •

٣ : ـ بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية

يمكن النظر الى بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية على أنها العلاقة بين عوامله الموضوعية والذاتية المساهمة في الانتاج ، أي وسائل الانتاج وقوة العمل الضرورية لاستخدام هذه الوسائل • هذه العلاقة في المجتمع الرأسمالي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية استثمار العمل المأجور • أما في ظل الاشتراكية فتكتسب بنية الانتاج محتوى جديداً •

ديناميكية بنية الانتاج التكنيكية

إن العلاقة بين العمل المادي والعمل الحي ، بين الكميات المستخدمة في الانتاج من وسائل العمل ومواضيعه وقوة العمل ، تتبدل ، باستمرار في مسيرة التقدم العلمي التكنيكي • هذه العملية ، في ظل الرأسمالية ، تُرافق بتردي أوضاع الشغيلة ، وزيادة جيش العمل الاحتياطي ، وبالبطالة • اما في المجتمع الاشتراكي فتصفى هذه الرابطة • هنا تزداد الأجور تبعاً لزيادة

الانتاج • وما دامت قوة العمل قد توقفت عن أن تكون سلعة ، لهذا صفيت أيضاً حدود قيمتها في تشكيل التراكم ومستوى رفاه شغيلة الانتاج •

إن بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية تتكون في أعقاب زيادة كميات وسائل العمل ومواضيعه ، المستخدمة ، وفي أعقاب التضاؤل النسبي في عدد الشغيلة • هذه العملية تحدد زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي • وهكذا فاذا ما قارنا بين زيادة الصناديق الأساسية الانتاجية والأموال المادية الدوارة ، من ناحية ، وبين زيادة المتوسط السنوي في عدد العمال ، من ناحية اخرى ، فاننا نجد هذه المقادير ، في صناعة الاتحاد السوفيتي ، قد ازدادت في عام ١٩٦٥ ، بالنسبة الى عام ١٩٥٨ ، على التوالي : مثلين ، ومثلا وبعض المثل (١ر٣) ، وفي البناء ازدادت قرابة المثلين (١ر٩) ، ومثلاً وبعض المثل (١ر٢٦) ، وفي النقل وفروع المواصلات قرابة المثلين (١ر٨) وقرابة المثل ونصف المثل (١ر٣) • وبصورة عامة إن الصناديق الانتاجية الأساسية ، والأموال المادية الدوارة ازدادت ، في هذه السنوات ، مقدار (١ر٤ ـ ١ر٥) مثلاً اسرع من زيادة عدد قوة العمل •

واذا نظرنا الى بنية الانتاج من زاوية الفروع الحسية وجدناها انهـا متباينة الى حد كاف • فهي في الصناعة الاستخراجية اكثر انخفاضا مما هي عليه في الصناعة التحويلية ، باعتبار أنه لاتستخدم في الصناعة الاستخراجية، على الاطلاق ، مواد اولية أو يستخدم القليل منها اذا توفر هذا الاستخدام ، وهو أمر يخفض كثيراً نصيب النفقات المادية في مقدارها العام • كما أن مستوى مكننة الاعمال المساعدة مايزال غير كاف • ثم أن بنية الانتاج في الزراعة أخفض مما هي عليه في الصناعة • وهو أمر نجد تفسيره ، بالدرجة الأولى ، في تأخر مستوى الأولى التكنيكي • إن تدابير جبارة تتخذ في الخطة الخمسية الحالية من أجل زيادة التجهيز التكنيكي في الزراعة ، التي تحول، باستمرار ، على أساس صناعي •

إن تسريع التراكم الاشتراكي ، ونمو تركز الانتاج ، وزيادة بنيته التكنيكية ، كل هذا مرتبط ارتباطاً موضوعياً بحركة تخطيط قوة العمل •

اعادة توزيع قوة العمل على المؤسسات والفروع

من المعلوم أنه اذا لم تتبدل بنية الانتاج فتتطلب، لقاء كمية معينة من وسائل الانتاج ، الكمية السابقة من العمل الحي• وعلى هذا يزداد الطلب على العمل بمقدار ما تزداد كمية التراكم الانتاجي • وتتيح الوتيرة المعينة من التراكم توازن الحاجة الى قوة العمل مع موارد العمل الموجودة •

أما حين تزداد بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية فان كمية العمل الحي تتضاءل نسبياً • وكلما تحقق التقدم التكنيكي بسرعة أعظم ، ونمت انتاجية العمل في الانتاج المادي وفروعه، لوحظ، بشكل أوفى، تضاؤل الحاجة النسبية الى قوة العمل •

إن زيادة فعالية العمل تمثل نتيجةً مقنونة للتقدم التكنيكي في كل مجتمع • إلا أن هذه العلاقة الاقتصادية العامة تحوز ، في الرأسمالية ، تعبيراً نوعياً : فالحاجة المطلقة الى قوة العمل تزداد بشكل أبطأ من زيادة عرضها • ومن هنا كان أيضاً فيض السكان النسبي ؛ وهو فيض في قوة العمل غير مطلق ، بل هو فيضها بالنسبة الى حاجات تراكم الرسمال •

أما في ظل الاشتراكية فيصفى مثل هذا التناقض • فالى جانب القضاء على استملاك المستثمرين الطفيلي ، تخلق الشروط لهذا التوسع في مصدر التراكم ، الذي يسمح باجتذابٍ لجميع القادرين على العمل من الناس في الوطن الى عملية الانتاج والقطاعات الاخرى من النشاط ، وباستخدام المتوفر من موارد العمل استخداماً عقلانياً ، وضغط يوم العمل بشكل مخطَّط • إن الانتاج الاشتراكي يتطلب التشغيل الكامل لجميع الناس القادرين على العمل ، لأن هذا هو أحد مؤشرات زيادة رفاه الشعب •

وتتغير بنية الانتاج التكنيكية ، وبالتالي ، الحاجة الى قوة العمل في

الفروع المختلفة ، تغيراً متبايناً ، تبعاً لوتيرات التقدم التكنيكي • ويمكن لهذه الحاجة في بعض فروع الانتاج أن تتقلص ، في شروط معينة ، لا نسبياً فقط، بل وبشكل مطلق أيضاً • ففي صناعة الاتحاد السوفييتي ، مثلاً ، ازداد عدد العمال ، بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥ ، قرابة مثلين وبعض المثل (٢ر٢) ، منها في صناعة المعادن السوداء قرابة ٦ر٢ ، وفي الصناعة الكيماوية ٢ر٣ امثال ، وفي صناعة الآلات ومعالجة المعادن ٩ر٢ ، وفي الصناعة الخفيفة ٦ر١، وفي صناعة الأغذية ٨ر١ • أما في الصناعة الفحمية ، وفي صناعة مواد البناء وغيرها من الفروع ، فقد تباطأ نمو عدد العمال ، منذ وقت معين ، تضاؤلاً أساسياً •

وهكذا فان التقدم التكنيكي ، بتغييره بنية الانتاج ، يمثل عاملاً هاماً في توزيع وإعادة توزيع قوة العمل ، وحركتها في عملية تجديد الانتاج الاشتراكي وهو أمر يتبدى بوضوح خاص عند مقارنة الصناعة بالزراعة • فمع تطور مكننة الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي تضاءل بوضوح عدد العاملين في الزراعة ، ليذهب الفائض الى الصناعة ، والبناء ، وغير ذلك من فروع الاقتصاد الوطني • ان التجهيز التالي للزراعة بالتكنيك ، ومكننتها ، وكهربتها ، هي الأمور التي تحدد زيادة البنية التكنيكية في الانتاج الزراعي• ولهذا فان قوة العمل ، في المستقبل أيضا ، ستنتقل من الزراعة الى الصناعة وغيرها من فروع الاقتصاد الوطني •

كل هذا يحدثنا عن أن زيادة بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية متصلة اتصالاً لا انفصام له بقضايا التراكم ، وبالتالي ، بقضايا الاستهلاك •

٤ : ـ النسبة بين التراكم والاستهلاك

صناديق التراكم والاستهلاك وبنيتها

في ظروف تجديد الانتاج الموسع تقسم القيمة الناشئة من جديد ، أي الدخل الوطني ، الى صندوق الاستهلاك وصندوق التراكم •

ويستخدم صندوق الاستهلاك من أجل سد حاجات الشغيلة المادية والثقافية سواء في نطاق الانتاج (المنتوج الضروري) أو في النطاق اللاإنتاجي. هذا الصندوق يتشكل، بالتالي، بفضل المنتوج الضروري وقسم من المنتوج الفائض، وهم القسم الذاهب الى الحاجات اللاإنتاجية. ويتضمن هذا الصندوق استهلاك الناس الشخصي، والنفقات المادية في المؤسسات التي تخدم الناس، وكذلك النفقات المادية في المؤسسات العلمية والادارة.

أما صندوق التراكم فهو يمثل ذلك القسم من المنتوج الفائض الذي يوجه الى توسيع الانتاج، والى زيادة الصناديق الانتاجية الاساسية، والصناديق اللاانتاجية، وزيادة الأموال المادية الدوارة، وزيادة الاحتياطي، وبمعنى أوسع يتضمن صندوق التراكم، فيما يتضمنه، الموارد الذاهبة إلى توسيع صناديق الأهداف اللاانتاجية، والى بناء المساكن، ودور الثقافة، ومؤسسات الخدمات الحياتية.

فما هي القانونيات التي تحدد النسبة بين صندوق التراكم والاستهلاك؟ في المجتمع الاشتراكي يتمتع كل من الصندوقين بطبيعة اجتماعية واحدة، ولا ينتصب أحدهما ضد الآخر كمناقض له. لهذا فتطوير المجتمع يتطلب ضرورة الجمع الأمثل بين توسيع أبعاد الانتاج وبين الزيادة المستمرة في الاستهلاك الوطني. إن ارتفاع مستوى معيشة الشغيلة غير ممكن من غير تطوير القوى المنتجة، من غير التراكم. بيد أن تطوير الانتاج ذاته، وتحقيق وتيرات سريعة في نموه، أمر غير ممكن من دون زيادة اهتمام الشغيلة المادي بزيادة الانتاج، من دون زيادة رفاه الشعب.

ان الجمع الأمثل بين التراكم والاستهلاك يمثل عملية تناقضية، لأن زيادة أحدهما، في وقت معين، هي إقلال للآخر. هذا التناقض لايمكنه، في ظل الاشتراكية، أن يحمل طابعاً صدامياً، وهو يحل عن طريق تطوير الانتاج بوتيرات عالية.

وتتوضح النسبة بين التراكم والاستهلاك بشكل يختلف باختلاف الشروط التاريخية ، والأوطان ، ومراحل التطور الاقتصادي • ففي البلدان الاشتراكية ، في الوقت الحاضر ، يذهب الى صندوق التراكم بين ٢٠ ـ ٣٠٪ من الدخل الوطني ، والى صندوق الاستهلاك بين ٨٠ ـ ٧٠٪ منه ، مما يؤمن وتيرات رفيعة في نمو التراكم الاشتراكي ، وتحسيناً أساسياً في رفاه الشعب •

العوامل المحددة لأبعاد التراكم

لما كان صندوق التراكم يؤلف قسماً من الدخل الوطني ، فان أبعاده ، بالتالي ، مرتبطة ، قبل كل شيء ، بالشروط التي تحدد مقدار الدخل الوطني ، بكمية العمل المستخدم وإنتاجيته •

تؤمن أفضليات الاشتراكية وتيرات في نمو انتاجية العمل ، وفي عدد شغيلة الانتاج ، وفي الدخل الوطني ، أسرع مما تؤمنه الرأسمالية • وهو أمر يسمح للمجتمع الاشتراكي أن يزيد أبعاد التراكم بسرعة • ففي الخطة الخمسية الحالية يزداد الدخل الوطني قرابة ١٫٤ مرة ، وعلى هذا الاساس يزداد كثيراً أيضاً صندوق التراكم •

إن أبعاد التراكم مرتبطة مباشرة ، أيضاً ، بمقدار الثروة الاجتماعية التي تشكل الصناديق الانتاجية قسماً هاماً منها •

ومع نمو الصناديق الانتاجية الأساسية تزداد أيضاً أبعاد اقتطاعات الاطفاء التي تؤلف صندوق الاطفاء المعد لتعويض تلك الصناديق • وما دام تجديد الصناديق الاساسية يحدث بعد اهترائها كلياً ، فان جزء من صندوق الاطفاء يستخدم في صالح التراكم ، ويوجه ، في الاطار التخطيطي ، الى توسيع الانتاج • إن اقتطاعات الاطفاء ، تزداد مع ازدياد الصناديق الانتاجية الاساسية • ففي عام ١٩٦٥ ، مثلاً ، كانت أموال الاطفاء تزيد بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه في عام ١٩٦٤ •

إن تعويض اهتراء الصناديق الاساسية يحدث في ظروف التقدم التكنيكي المتسارع باستمرار • لهذا كانت الصناديق المجدَّدة اكثر فعالية من الصناديق التي اهترأت ، وقادرةً على تقديم كميات اعظم من المنتجات ، وبالتالي ، على تقديم مقدار مادي أعظم من الدخل الوطني مقابل نفقات عمل واحدة • وهو أمر يعطي للمجتمع موارد إضافية من التراكم والاستهلاك ، ويسرع زيادة أبعاد الثروة الاجتماعية •

وتتعلق أبعاد التراكم أيضاً بما يتوفر مما ينفق في عملية الانتاج من الاموال المادية الدوارة (مواد اولية ، مواد ، طاقة) • ان اقلال الانفاق منها ، في وحدة المنتجات ، يتيح للمجتمع ، لقاء مقدار واحد من الصناديق المادية الدوارة ، الحصول على كمية أعظم من المنتجات • ويتمتع استخدام طرق جديدة ، في هذا المجال ، كتطوير كيميأة العمليات الانتاجية مثلاً ، بأهمية خاصة •

هذه العوامل كلها تبدو كهدايا من العمل الما ضي ينالها العمل الحي باعثاً فيها الحياة • وهي هدايا تتعاظم مقاديرها بتعاظم الانتاج والتراكم •

في الخطة الخمسية الحالية أخذت بعين الاعتبار إمكانيات توسيع الانتاج بفضل الاستخدام العقلاني لصندوق التراكم ، وبزيادة فعالية الانتاج ، والاستخدام الافضل لصندوق الاطفاء وتجديد أدوات العمل ، وبفضل تشديد توفير المواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات والطاقة •

النسب المثلى وفعالية التراكم الاشتراكي

في المجتمع الاشتراكي لاينشأ تناقض صدامي بين التراكم والاستهلاك • إن التراكم هنا ، بمعناه الاقتصادي فقط ، خاضع لمهمة زيادة رفاه الشعب • ولكن هذا لا يعني إطلاقاً نفي أي تناقض بين مثل هاتين العمليتين • وبالامكان ذكر عدد من ظواهره الحسية • وهكذا فان قسماً من صندوق التراكم يُنفق على زيادة الصناديق الانتاجية الاساسية • وعند زيادة

هذه النفقات ينشأ تناقض معين بين سد الحاجات المستمرة (كالسكن وغيره) والحاجات اليومية (كالغذاء والثياب ... الخ) .

ومن ناحية أخرى ، فان زيادة نصيب التراكم الانتاجي تؤمن تسريع التقدم التكنيكي ووتيرات نمو الانتاج ، وتؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى زيادة الرفاه الشعبي . إلا أن هذه الزيادة ، في كل مرحلة معينة ، تحدُّ، مع ذلك، من نمو الاستهلاك .

هذه النسب بين التراكم والاستهلاك ليست شيئاً ما ثابتاً لايتبدل ، إنها متبدلة إلى حد كاف . وهو أمر مرتبط بمجموعة كاملة من الشروط الاجتماعية الاقتصادية : مرتبط بمستوى قوى الوطن الانتاجية ، وبفعالية التكنيك الجديد ، وباحتياطي الاستخدام الأفضل للصناديق الأساسية والأموال الدوارة ، وبالاستخدام العقلاني لموارد العمل والموارد الطبيعية .

إن العلاقة المثلى بين التراكم والاستهلاك تعني مثل هذا الاستخدام للموارد المتوفرة ، الذي يضمن وتيرات وطيدة رفيعة ، في نمو الانتاج والتراكم ، ويؤمن ، خلال زمن طويل نسبياً ، أعظم زيادة في صندوق الاستهلاك ، في صندوق التراكم اللاانتاجي ، في تطوير نطاق الخدمات .

إن درجة تأثير التراكم على نمو الاستهلاك تتحدد بثلاثة عوامل أساسية : بمعدل التراكم (العلاقة بين صندوق التراكم والدخل الوطني) ، وببنية التراكم ، وبفعاليته .

يحدد معدل التراكم شروط زيادة الانتاج وارتفاع مستوى الاستهلاك. إلا أن هذا التأثير محدود بأبعاد معلومة . ذلك أن زيادة التراكم في المجتمع الاشتراكي لايمكن أن تكون اكثر من زيادة الدخل الوطني المطلقة ، وإلا حدث إقلال في صندوق الاستهلاك . وبالتالي ، فان ارتفاع معدل التراكم غير ممكن إلا ضمن حدٍ تتأمن معه الزيادة المطلقة سواء في التراكم ، أو في الاستهلاك .

إن التراكم يشكل القسم الأقل من الداخل الوطني • ولهذا فان النمو المطلق في الاستهلاك ممكن حتى في هذه الحال ، عندما يزداد التراكم أسرع من زيادة الدخل الوطني ، أي عندما يرتفع معدل التراكم • بيد أن هذا ممكن مادامت الزيادة المطلقة في التراكم دون الزيادة المطلقة في الدخل الوطني •

وإذا استمر معدل التراكم بالتزايد الى ما بعد ذلك ، فان زيادة التراكم تؤثر مباشرة على تضاؤل الاستهلاك • فاذا فرضنا ، مثلاً ، ان صندوق الاستهلاك متكون من ١٠٠ مليار روبل ، وصندوق التراكم من ٤٠ مليار روبل ، وأن التراكم ازداد ، خلال سنة ، بمقدار ٦ مليارات روبل ، والاستهلاك ٤ مليارات روبل ، عندئذ يكون معدل التراكم قد ارتفع ، تقريباً ، من ٢٨ر٥ الى ٣٠ر٧٪ ، في حين ان صندوق الاستهلاك لم يتضاءل ، بل ازداد ، لأن زيادة الدخل الوطني المطلقة تشكل ١٠ مليارات روبل ، أي بزيادة ٤ مليارات روبل على ما انفق على التراكم • فاذا قدر لمعدل التراكم ، في هذه الحال ، أن يزداد حتى ٣٥٪ ، مثلاً ، فان زيادة التراكم تصبح ١٢ر٥ مليار روبل ، وهي زيادة تفوق زيادة الدخل الوطني (١٠ مليارات روبل) • وفي هذه الحال يكون صندوق الاستهلاك قد تضاءل بشكل مطلق بمقدار ٢ر٥ مليار روبل •

إن امكانيات زيادة الاستهلاك مرتبطة ببنية التراكم ، باستخدامه في مختلف الفروع • فتبدل النسبة بين التوظيفات الأساسية في الصناعة الثقيلة والخفيفة ، في الصناعة والزراعة ، وكذلك في مختلف فروع الصناعة الثقيلة ، يستدعي تبدلاً في أبعاد الاستهلاك حتى عندما لا يحدث تبدل في معدل التراكم • ففي الخطة الخمسية الحالية ، مثلاً ، تزداد التوظيفات الأساسية زيادة عظيمة في الزراعة ، وفي الصناعة الخفيفة ، والصناعة الغذائية ، وهو أمر مرافق بزيادة سريعة في مداخيل الشغيلة الحقيقية في المدينة والقرية ، بزيادة في الاستهلاك •

وأخيراً ، فان زيادة فعالية التراكم تؤثر تأثيراً كبيراً على زيادة الاستهلاك . وهذه الفعالية تتعلق بالتقدم التكنيكي ، وبعوامل أخرى . ولهذا فقد عبَّر برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي وقرارات مؤتمره الثالث والعشرين ، عن الاهمية الرئيسية التي تتمتع بها زيادة مقدار الانتاج ، والدخل الوطني ، في كل وحدة من النفقات .

إن صلة وثيقة تقوم بين وتيرات نمو الانتاج وبين أبعاد التراكم . فزيادة الانتاج الاجتماعي مرتبطة بالتراكم ، في حين تتعلق موارد التراكم ، بدورها ، بوتيرات نمو الانتاج . ان النظام الاشتراكي يؤمن وتيرات تجديد انتاج موسع وطيدةً رفيعةً ، بالاضافة الى ما يؤمنه من زيادة مستمرة في المقادير المطلقة للتراكم والاستهلاك .

قانون التراكم الاشتراكي والزيادة المتواصلة في رفاه جميع اعضاء المجتمع

تنحصر السمة الأساسية لقانون التراكم الاشتراكي في أن تأثيره يرافق بتطوير الملكية الاجتماعية وتوطيدها ، وبالزيادة المستمرة في رفاه الشعب .

لقد قضى النظام الاشتراكي على هذه العوائق المنتصبة أمام نهوض الرفاه الشعبي ، كالأزمات الاقتصادية والبطالة، وغيرهما من مآسي الرأسمالية، الاجتماعية . ونتيجة لتصفية نظام الاستثمار ، أصبح المستوى المعاشي مرتبطاً، ارتباطاً مباشراً ، بنمو الانتاج الاجتماعي ، وإنتاجية العمل . وهو أمر يفتح، أمام كل شغيل ، طريق سد حاجاته المادية والثقافية سداً متزايد الكمال .

ويجد مستوى الشغيلة المعاشي تعبيره في توفير العمل لكل عضو من أعضاء المجتمع قادرٍ عليه . إن عدد العاملين في الانتاج ، وفي غيره من الميادين ، يزداد بسرعة ، في الوطن السوفييتي . ففي عام ١٩٦٥ نما عدد العمال والمستخدمين ، بالنسبة الى ما قبل الثورة ، بمقدار ٢٠٪ أيضاً .

كما يتبدى ارتفاع المستوى المعاشي أيضاً في التحسين المنتظم المتواصل

لشروط العمل ، وفي تقليص يوم العمل ، وتخفيف أعباء العمل ، على اساس تحديث الانتاج • فقد تقرر ، في الاتحاد السوفيتي ، في الوقت الحاضر ، أسبوع العمل المكون من ٤١ ساعة ، للجماهير الأساسية من العمال والمستخدمين ، وهو أسبوع يقل بمقدار ١٨ ساعة عما كان عليه في عام ١٩١٣ • وتم انتقال العمال والمستخدمين في المؤسسات والمنشآت والمنظمات ، الى أسبوع العمل المكون من خمسة ايام • ويوجه انتباه خاص لاستخدام وسائل تكنيك الأمان الحديثة ، ولتحسين شروط العمل الصحية •

لقد ازدادت مداخيل عمال الصناعة والبناء ، الحقيقية ، في الاتحاد السوفيتي ، في عام ١٩٦٦ ، بالنسبة الى عام ١٩١٣ ، بمقدار ٦ر٦ أمثال ، ومداخيل الفلاحين الحقيقية ، بالنسبة الى الشغيل الواحد ، بمقدار ٥ر٨ مرات •

وتعتبر زيادة أجور العمال والمستخدمين ، ومداخيل الكولخوزيين ، من الاستثمارة الاجتماعية ، الحلقة الرئيسية في رفع مستوى الشغيلة المعاشي • إن أجور العمال والمستخدمين تزداد ، في الخطة الخمسية الحالية ، بمقدار ٥ر٢٠٪ ، وتزداد مداخيل الكولخوزيين العينية ، والنقدية ، من الاستثمارة الاجتماعية بمقدار ٣٨٪ •

ويُرافق نمو مداخيل السكان النقدية بزيادة رقم أعمال تجارة المفرق والتغذية الاجتماعية • فبين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، مثلاً ، ازدادت مبيعات سلع الاستهلاك الوطني ، من خلال التجارة الحكومية والتعاونية ، بمقدار ٤٤٪ • وزادت بسرعة أعظم مبيعات واستهلاك المنتجات الغذائية المحتوية على حريرات عالية ، وكذلك الثياب والأحذية ذات النوعية الرفيعة ، والسلع المعمرة (برادات ، راديويات ، تليفزيونات ، موبيليا ••• الخ) •

وتلعب المداخيل المتأتية عن صناديق الاستهلاك الاجتماعية دوراً متزايد الأهمية في زيادة رفاه الشغيلة • ففي الخطة الخمسية الحالية يزداد ما يناله

السكان من المدفوعات النقدية ، والخدمات المجانية ، بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، قرابة ٤٧٪ (رواتب التقاعد ، مساعدات مختلفة ، رواتب إعالة ما يدفع للعطل السنوية ، والتعليم المجاني ، والمساعدة الطبية ، واعالة رياض الاطفال ، ودور الحضانة ، وغير ذلك من اشكال الخدمة الاجتماعية) .

إن النظام الاشتراكي يخلق أوسع الامكانيات أمام رفع مستوى الشعب التعليمي . فقبل نصف قرن من الزمن كان قسم كبير من سكان الاتحاد السوفيتي أمياً . أما اليوم فان الشعب السوفيتي يحل مهمة الانتقال ، من حيث الأساس ، الى التعليم المتوسط الكامل الالزامي . وتزداد ، باستمرار ، أبعاد إعداد الأخصائيين والعمال المؤهلين .

وتتسع ، باستمرار ، شبكة مؤسسات الثقافة والفن ، وتتحسن خدمة الناس الثقافية . وهو أمر يجد تعبيره في زيادة عدد المسارح ، والمكتبات ، والنوادي ، ودور السينما ، وفي تطور الراديو ، والتلفزيون ، وفي ارتفاع كمية إصدار الكتب ، والجرائد ، والمجلات .

ويزداد اهتمام المجتمع الاشتراكي ، بين سنة واخرى ، بصحة السكان . فاذا كان عدد الاطباء ، وجميع الاخصائيين في الوطن ، في عام ١٩١٣ (من غير الخادمين في الجيش) ، يشكل ٣٨٫١ ألفاً ، ففي عام ١٩٦٦ أصبح العدد ٥٧٨ ألفاً ، أي ازداد بمقدار يفوق العشرين مثلاً . وتتسع اتساعاً هاماً ايضاً بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ شبكة المستشفيات ، والعيادات الشاملة ، لا سيما في الأماكن الريفية ، ودور المصحات ، ودور الراحة ، ودور العطل القصيرة ، والمراكز السياحية ، ومعسكرات الطلائع ، والمؤسسات الرياضية .

إن النظام الاشتراكي يوجد الأساس من أجل التحسين الجذري لشروط سكن الشغيلة ، في المدينة والريف . وقد فعل الكثير في هذا المجال . فازداد صندوق سكن المدن ، في عام ١٩٦٦ ، بالنسبة الى عام ١٩٤٠، أكثر من ثلاثة أمثال ، وبالنسبة الى عام (١٩١٣) ٧٫٢ أمثال . ويحتل وطننا،

من حيث أبعاد بناء السكن ووتيراته ، إحدى المرتبات الاولى في العالم • وفي كل عام يحتفل قرابة ١٠ – ١١ مليون إنسان سوفيتي بالانتقال إلى مساكن جديدة • وخلال السنوات العشر الأخيرة انتقل قرابة نصف سكان الوطن الى منازل وشقق جديدة ، أو حسنوا شروط سكنهم • وفي الخطة الخمسية الحالية سينال اكثر من ٦٠ مليون مواطن بيوتاً جديدة أو يحسنون شروطهم السكنية •

إن شغيلة البلدان الاشتراكية يحتلون المرتبة الأولى في العالم من حيث إمكانية التمتع بمختلف الفوائد الاجتماعية : كالتعليم ، والخدمة الطبية ، ورفع المستوى الثقافي ، وهذا بغض النظر عن إمكانيـة المساهمة في ادارة الانتاج ، وحياة البلاد السياسية •

قانون السكان الاشتراكي ترتبط التبدلات الجذريةالتي تحدث في أوضاع الجماهير الشعبية ، في ظل الاشتراكيـة ، بتأثير قانون السكان الاشتراكي ، ويتحدد تأثيره بقانون الاشتراكيـة الاقتصـادي الأساسي وبما يرتبط به من خصائص عملية التراكم •

يتبدى جوهر قانون السكان الاشتراكي في أن التراكم ، ونمو الثروة الاجتماعية ، يؤديان ، موضوعياً ، إلى زيادة رفاه الشعب ، وإلى الاسـتخدام الكامل لموارد العمل في المجتمع • فكلما زاد تطور الانتاج ، تضاءلت تبعيـة الناس للطبيعة ، وزادت ، اكثر فأكثر ، الثروة التي يخلقونها بعملهم • إلا أن رفاه الجماهير الشعبية يرتبط ، لا بمقادير الثروة الاجتماعيـة فحسب ، بل وبتلك الشروط الاجتماعية التي تحدد طابع مجتمع معين • وهكذا فنمو ثروة المجتمع يرتبط بوتيرات تجديد الانتاج الاجتمـاعي وأبعاده • وهـذا الأخير يرتبط بأبعاد التراكم • ان طابع عملية تجديد الانتاج هو الذي يحدّد مدى استفادة الشغيلة من ثمار التراكم » •

في المجتمع الرأسمالي يرافَق التراكم بنمو البطالة ، وتردي أوضاع الطبقة العاملة • ولابد لاستهلاك الجماهير الشعبية ، في هذه الظروف ، من

أن يتخلف عن نمو الانتاج ، وزيادة ثروة المجتمع • أما التراكم الاشتراكي فهو ، على خلاف ذلك ، يخلق إمكانية تأمين العمل لجميع السكان القادرين عليه • في ظل الاشتراكية ، يحوز المجتمع ثمار الانتاج والتراكم ، في صالح تطوير كل عضو من أعضائه تطويراً شاملاً • وهو أمر يحدد ايضاً ، بدوره ، حركة رفاه السكان •

ويعني قانون السكان الاشتراكي أن زيادة الثروة الاجتماعية تؤمن اجتذاب جميع السكان القادرين على العمل الى العمل المفيد اجتماعياً ، والى الزيادة المتواصلة في عدد العاملين ، وتضمن تحسين جميع شروط الشغيلة المعاشية ، وتطوير الشخصية تطويراً شاملاً • إن المجتمع الاشتراكي ، اذ يزيد في الثروة المادية ، يبدي اهتماماً بتأمين حياة أفضل ، فأفضل ، للشعب كله • إنه يهتم برفع مستوى معيشة الناس المادي والثقافي ، رفعاً ، منتظماً ، متواصلاً ، ويسلحهم بالمعارف والتجارب المتزايدة ، باستمرار ، من أجل استخدام هذه المعارف في صالح الزيادة التالية في رفاه الشغيلة •

وهكذا فالتراكم الاشتراكي يجري بهدف سد حاجات المجتمع المتنامية سداً اكثر كمالاً ، وبهدف زيادة رفاه الاعضاء جميعاً • وبالاضافة الى ذلك ، تزداد الثروة الاجتماعية ، وتتوطد مواقع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وتتطور العلاقات الانتاجية الاشتراكية • وهو أمر يخلق آفاقاً متزايدة الاتساع أمام التقدم العلمي التكنيكي ، وأمام نمو القوى الانتاجية ، بشكل عام ، وبالتالي ، أمام الزيادة التالية في مستوى الشغيلة المعاشي •

• • •

إن تحليل الأسس العامة لتجديد الانتاج والتراكم وجوهرهما ، ينهي المرحلة الأولى من بحث قانونيات تطور الاقتصاد الاشتراكي • وهو أمر يتيح إمكانية توضيح شروط تجديد انتاج مختلف صناديق المؤسسات ، وتشكيل مداخيلهم ، ويبرر ضرورة الحساب الاقتصادي ومبادئه ، وتشكل صندوق التراكم في كل مؤسسة •

الفصل الثامن

الحساب الاقتصادي

في الفصول السابقة من الكتاب بُحثت أعم قانونيات تطور الاشتراكية الاقتصادي • وهكذا تبين لنا في أحد الفصول الأوائل جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وجوهر القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية • وهو أمر اتاح اظهار الطابع التخطيطي لتطوير الاقتصادي الوطني الاشتراكي• كما أن بحث الطابع التخطيطي للانتاج الاشتراكي أتاح ، بدوره ، فهم جوهر ودور العلاقات السلعية النقدية ، وجوهر قانون القيمة في منظومة العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، هذه المنظومة الكاملة المتطورة بشكل مخطط • ثم حُللت ، على هذا الأساس ، وبشكل عام ، عملية الانتاج الاشتراكي وقانونياته الداخلية ، ثم بُحث ، بعد ذلك ، قانون التوزيع حسب العمل ، والعلاقة بين التراكم والاستهلاك في المجتمع الاشتراكي •

وخلال بحث هذه القضايا حُددت القانونيات العامة لتطوير الاقتصاد الاشتراكي ، ولتحويله الى اقتصاد شيوعي •

اما دراسة قانونيات الاشتراكية الاقتصادية التالية فهي تتطلب معالجة لتحليل صلات المجتمع الاشتراكي الانتاجية الاقتصادية ، بشكل اكثر تجسيداً ، وبحث ، قبل كل شيء ، العمليات الاقتصادية في الحلقات الأولية

من تقسيم العمل الاجتماعي ، وفي وحدتها التي لا انفصام لها مع العلاقات الاقتصادية العامة المتبادلة .

في ظروف الاشتراكية تبدو المؤسسة الانتاجية حلقة الاقتصاد الوطني الاقتصادية الأساسية المستقلة نسبياً . هنا ، بالذات ، يتحقق ، بشكل مباشر ، الجمع بين قوة العمل ووسائل الانتاج ، وتخلق الثروات المادية . وتتعلق زيادة الدخل الوطني ، والثروة الاجتماعية ، في نهاية المطاف ، بالعمل الناجح الذي تحققه كل مؤسسة. ويقوم نشاط المؤسسات الانتاجي الاقتصادي على الجمع بين إدارة المؤسسات ، مركزياً ، وبين استقلالها الاقتصادي ومبادراتها ، ويتم هذا النشاط بشكل متلائم مع خطة الاقصاد الوطني على اساس الحساب الاقتصادي .

إن الدولة الاشتراكية ، باعتمادها على القوانين الاقتصادية الموضوعية ، تقود الاقتصاد الوطني في صالح المجتمع كله ، وتحدد نسب تجديد الانتاج الاجتماعي ، ووتيرات تطوير مختلف الفروع ... الخ . كل مؤسسة تنتج وتحقق سلعاً معينة بصورة تتلاءم والخطة. ونتيجة لذلك تنشأ علاقات اقتصادية بين المجتمع ، ككل ، وبين مختلف المؤسسات ، بين المجتمع واتحادات المؤسسات ، المختلفة الأشكال (حسب الفروع وداخل الفروع) ، وكذلك بين المؤسسات ذاتها . وتتبدى هذه العلاقات في الحساب الاقتصادي .

جوهر ومبادىء تنظيم الحساب الاقتصادي

الحساب الاقتصادي هو مقولة الاشتراكية الاقتصادية . فيها يعبر عن نواح محددة في العلاقات الانتاجية الاشتراكية . انه يمثل تركيباً معقداً للعلاقات الاقتصادية ، وخاصة ، ما بين المجتمع الاشتراكي ، ككل ، وبين مختلف الجماعات (الكوليكتيف) الانتاجية ، وبين جماعات (كوليكتيف) المؤسسات ذاتها . إن أشكال العلاقات هذه تتوضح في عملية الانتاج على

اساس نفقات العمل الضرورية اجتماعياً وتخفيضها ، وكذلك في عملية توزيع دخل المؤسسات الصافي •

ويبرز الحساب الاقتصادي ، عملياً ، كطريقة لادارة الاستثمارة ،هذه الطريقة التي ينحصر جوهرها في أن كل مؤسسة تقيس ، بالشكل النقدي ، ما ينفق على الانتاج ، وتقيس به نتاج نشاطها الإقتصادي ، كما تغطي نفقاتها بالمداخيل النقدية المتأتية عن بيع المنتجات ، وتؤمن ريعية الانتاج • وتشكل الريعية وتغطية النفقات ، ذاتياً ، أساس هذه الطريقة يقول لينين : « ••• ان التروستات والمؤسسات تطبق الحساب الاقتصادي ، فقط لأنها مسئولة بذاتها ، وبشكل تام ، عن الخسارة التي تحل بمنشآتها » •

في ظروف الاشتراكية ، تنشأ ، لدى اتباع هذه الطريقة في ادارة الاقتصاد ، إمكانية التوفيق بين مصالح المجتمع ككل ، ومصالح مختلف جماعات المؤسسات ومصالح كل شغيل فيها • وما دامت وسائل الانتاج قائمة ، في المجتمع الاشتراكي ، على أساس الملكية الاجتماعية ، ومادام المنتوج يوزع في صالح الشغيلة أنفسهم ، فان أعضاء هذا المجتمع يهتمون بانتاج كمية أعظم من المنتجات الضرورية ، وبتحسين نوعيتها ، وبتوفير العمل • وهم لايستطيعون الوقوف مكتوفي اليدين أمام تبديد المنتجات ، لأن هذا الامر لايعدو تبديد العمل الاجتماعي • إن الحصول ، في صالح المجتمع ، على أعظم النتائج ، لقاء أقل انفاق ممكن من العمل ووسائل الانتاج ، هو القانون الذي لابد منه من أجل ادارة الاقتصاد الوطني ، وهو القانون الذي يتحقق عن طريق الاستمرار في تطبيق الحساب الاقتصادي في جميع حلقات الاقتصاد الاشتراكي •

ان تنظيم الحساب الاقتصادي يقوم ، في المؤسسات الحكومية ، التي هي ملكية شعبية عامة ، على استخدام مبادئه الأساسية[1] •

(١) يتمتع تنظيم الحساب الاقتصادي في المؤسسات التعاونية الكولخوزية ببعض الخصائص التي سنتعرض لها في الفصل الحادي عشر •

بين أهم هذه المبادىء استقلال المؤسسة الاقتصادي الاوبيراتيفي • وينحصر هذا الاستقلال في تخصيص أموال نقدية ومادية لكل مؤسسة ، مع بقاء هذه الأموال ملك الشعب كله • وتتمتع المؤسسة بحقوق معينة مثبتة في اللائحة المتعلقة بالمؤسسة الانتاجية الحكومية ، كما تتمتع بموازنة مستقلة وبالشخصية الحقوقية • وهي مسئولة أمام الدولة عن حفظ الأموال المسلمة إليها ، وعن استعمالها لها استعمالاً عقلانياً ، وملزمة بالقيام بالتزاماتها التعاقدية نحو المؤسسات الأخرى • وحين تمارس المؤسسة القائمة على الحساب الاقتصادي نشاطها الاقتصادي الانتاجي وفقاً لمتطلبات خطة الاقتصاد الوطني ، تتصرف ، تصرفاً مستقلاً بما تحوزه من الموارد • وهي ، إذ تبذل ما يسعها من أجل تحقيق أعظم النتائج لقاء أقل النفقات ، تقوم بالوظائف التنظيمية التكنيكية الاقتصادية ، الموجهة نحو تأمين عمل مربح ، ونحو زيادة ريعية الانتاج •

ويعتبر الحافز المادي مبدأ آخر من مبادىء الحساب الاقتصادي •هذا المبدأ يتطلب تطبيق الحافز الاقتصادي في المؤسسات ، والتشجيع المادي للجماعة ، و لكل شغيل على حدة • ومن أجل هذه الأهداف تستخدم مثل هذه الحوافز كالربح ، والسعر ••• الخ • ويتأمن تشجيع الشغيلة المادي عن طريق مختلف أشكال العلاوات وغيرها من التعويضات المسددة من صناديق التشجيع • وتُشجع المؤسسة مادياً عند تجاوز مهمات الخطة الحكومية ، وعند تأمين ريعية الانتاج •

القضية هي أن دخل المؤسسة الصافي مرتبط بكمية المنتجات المتحققة ، ونوعيتها • فمع زيادة كمية المنتجات المتحققة ، وتحسين نوعيتها يزداد دخل المؤسسة • لذا فالدخل مرتبط ، الى درجة هامة ، بمقدار الانفاق على الانتاج ، وتحقيق المنتوج • فكلما قلت النفقات من العمل الحي والمادي في وحدة المنتوج ، زاد دخل المؤسسة الصافي •

لهذا تهتم جماعة المؤسسة القائمة على الحساب الاقتصادي باستخدام التكنيك الجديد ، وتحسين القائم منه ، وتحسين تكنولوجية الانتاج ، وباستعمال طرق تنظيم الانتاج الطليعية ، وتحسين تأهيل الشغيلة • كل هذا يؤثر تأثيراً حاسماً على نمو إنتاجية العمل ، وعلى تخفيض سعر كلفة المنتوج ، وعلى زيادة ربح المؤسسة • ومع زيادة ربح المؤسسة تخلق أمكانيات اعظم من أجل تطوير الانتاج وتحسينه ، من أجل تشجيع الشغيلة مادياً ، وكذلك من أجل تنفيذ التدابير الاجتماعية ـ الثقافية ، وبناء المساكن •

وتضاف إلى مبدأ الاهتمام المادي مسئولية جماعة المؤسسة ، المادية عن المحافظة على الاموال المخصصة لها ، وعن استخدامها الاستخدام الصحيح ، وعن تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني ، ومختلف الالتزامات الاخرى •

إن المؤسسة مسئولة مادياً أمام الحكومة ، وأمام المؤسسات والمنظمات الأخرى ، التي تربطها واياها اتفاقات اقتصادية • هذه المسئولية تساعد على توطيد الانضباط التخطيطي والمالي ، وعلى توفير الأموال النقدية والمادية الموجودة •

وتستخدم الدولة مختلف أشكال الرقابة على نشاط المؤسسات القائمة على الحساب الاقتصادي • بين هذه الأشكال ما يسمى الرقابة بالروبل• إن مختلف انواع نشاط كل مؤسسة يجد تعبيره في المؤشرات القيمية ،كالربح، وسعر الكلفة والريعية ••• الخ • وتتعلق كميات الموارد النقدية القائمة لدى المؤسسة بالعمل الذي تقوم به • فالتبديد في الاموال النقدية والمادية ، واساءة نوعية المنتجات ، وعدم الاقتصادية فيها ، كل هذا ينعكس ، بشكل سلبي ، على وضع المؤسسة المالي • ان المؤسسة ملزمة ، في جميع الظروف، بتسديد مختلف المدفوعات والحسابات ، في حينها ، للحكومة ، وللمؤسسات الأخرى ، التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية •

إن الرقابة الروبلية تتم ، في الدرجة الأولى ، عن طريق اجهزة الكريدي المالية ، التي تجبر عقوباتها المختلفة ، المؤسسات القائمة على الحساب الاقتصادي ، على استخدام الأموال القائمة لديها استخداماً عقلانياً ، وعلى التقيد بنظام التوفير ، وعلى تخفيض سعر كلفة المنتجات ، وعلى زيادة الربح •

هذه المبادىء المذكورة مرتبطة ، فيما بينها ، ارتباطاً لا انفصام له ، ومشكلة وحدة عضوية • وان التقيد المتواصل بها يتيح تنفيذ الحساب الاقتصادي بشكل اكثر فعالية •

إن تنظيم الحساب الاقتصادي في المؤسسات ليس أمراً ثابتاً ، بل هو متبدل تبعاً لتطور القوى المنتجة ، ولتحسين العلاقات الانتاجية •

إن قيام الحساب الاقتصادي ، شأنه شأن قيام الانتاج السلعي ، مشروط ، في ظل الاشتراكية ، بخصائص أشكال الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وكذلك بضرورة الحافز المادي للعمل في الاشتراكية[1] • كما أن خصائص أشكال الملكية الاجتماعية ، وضرورة حافز العمل المادي ، تتحدد ، بدورها ، بنقص مستوى تطور القوى المنتجة • ومع الانتقال الى الملكية الشعبية العامة الوحيدة ، والى النظام الشيوعي للتوزيع ، تتلاشى العلاقات النقدية السلعية ، اقتصادياً ، وتنعدم • وهو أمر يصيب ، فيما يصيبه ، وبدرجة واحدة ، الحساب الاقتصادي باعتباره مقولة اقتصادية من مقولات الاشتراكية •

هكذا يبدو الحساب الاقتصادي مقولة اقتصادية ، وهو ، في الوقت ذاته ، عبارة عن طريقة لادارة الاقتصاد بشكل مخطط ، قائمة على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى استخدام العلاقات السلعية النقدية ، واهتمام المؤسسات المادي •

---

(١) ان أسباب قيام الانتاج السلعي في ظل الاشتراكية مبحوثه في الفصل الرابع •

إن دور الحساب الاقتصادي ، في ظروف الاشتراكية ، لعظيم • وترتبط ضرورة القيام به بقانون الاشتراكية الأساسي ، وبغيره من قوانين الاشتراكية، الاقتصادية ، ومقولاتها • إن الحساب الاقتصادي يعمل على زيادة كمية المنتجات ، وتحسين نوعيتها ، وعلى تخفيض النفقات الانتاجية على أساس التقدم التكنيكي ، وهو امر يتجاوب مباشرة وأهداف الانتاج الاشتراكي •

ويرتبط الحساب الاقتصادي بفعل قانون القيمة ، وبهذه المقولات القيمية ، أمثال سعر الكلفة ، والربح • إن قانون القيمة يوجه المؤسسات نحو النفقات المتوسطة الضرورية اجتماعياً ، مع أخذ الشروط التكنيكية والاقتصادية بعين الاعتبار • فكلما توصلت المؤسسة الى تخفيض أعظم في الانفاق على انتاج المنتجات ، تشجعت ، مادياً ، الى درجة اكبر • والاستخدام الصحيح للمقولات القيمية يؤمن تطوير مبادرة المؤسسة ، اقتصادياً ، وهي المبادرة الموجهة نحو توفير نفقات العمل الحي والمادي • لهذا يتمتع سعر السلع المنتجة بأهمية كبيرة • وتستطيع المؤسسة نوال الربح المبرر في الخطة، إذا كانت الأسعار ، التي تُحقَّقُ منتجاتها بموجبها ، وتحوز بها السلع الضرورية للانتاج ، تعكس النفقات الضرورية اجتماعياً • ويتبدى فعل قانون القيمة ، في نهاية المطاف ، في الحساب الاقتصادي ، باهتمام المؤسسة بالتوفير في جميع النفقات •

إن المؤسسات القائمة على الحساب الاقتصادي ، إذ تهدف الى تخفيض النفقات على وحدة المنتوج ، تحسن التكنيك وتكنولوجية الانتاج ، وتستخدم أشكالا جديدة لتنظيم العمل • ونتيجة لذلك تتقلص نفقات زمن العمل ، وتنمو انتاجية العمل الاجتماعي • ويتبدى ، بالتالي ، ومن خلال الحساب الاقتصادي ، فعل قانون زيادة إنتاجية العمل زيادة متصاعدة •

ويؤدي تخفيض سعر كلفة المنتوج الى زيادة ربح المؤسسات ، الذي

هو أحد المصادر الأساسية للتراكم الاشتراكي ، وتوسيع الانتاج • كما يخلق هذا التخفيض الشروط من اجل رفع مستوى رفاه الشعب ، مادياً وثقافياً •

ثم إن الحساب الاقتصادي ذو ارتباط بقانون تطوير الاقتصاد تطويراً مخططاً متناسقاً • ففي ظروف الاشتراكية يتطلب التخطيط العلمي ، وتكوين نسب تجديد الانتاج ، استخدام المقولات القيمية السلعية النقدية ، بما فيها الحساب الاقتصادي • إن استخدام مبادىء الحساب الاقتصادي ، واستخدام الاهتمام المادي ، بشكل خاص ، يحفز المؤسسات على ادراج الاحتياطيات القائمة المتعلقة بنمو الانتاج في الخطط ، وعلى تنفيذ الخطط وفق جميع المؤشرات • ويعود أهم دور ، في هذا المجال ، الى الجمع الصحيح بين التخطيط المركزي ، وتخطيط المؤسسات والاتحادات •

وهكذا فالحساب الاقتصادي مرتبط بفعل منظومة قوانين الاشتراكية الاقتصادية ، كلها • ويساعد التنفيذ الأكمل والأصح لمبادىء الحساب الاقتصادي على توطيد العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وتطويرها •

الفصل التاسع

صناديق المؤسسات

دورتها ودورانها

يجري الحساب الاقتصادي على أساس استخدام الصناديق القائمة (صناديق الثروات المادية والاموال النقدية) • هذه الصناديق القائمة تحت تصرف المؤسسات الحكومية ، تبقى ، في الوقت ذاته ، ملك المجتمع كله • كما أن المؤسسات الكولخوزية التعاونية تحوز ، تحت تصرفها ، صناديق ايضاً ولكنها تتميز عن صناديق المؤسسات الحكومية بأنها تخص جماعة معينة من الشغيلة •

ان صناديق المؤسسات ، شأنها شأن مقولات الاشتراكية الاقتصادية الاخرى ، تعبر عن ناحية معينة من العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وخاصة العلاقات بين المجتمع ، ككل ، وبين جماعة إنتاجية ما ، فيما يتعلق باستخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسات • وتستخدم الصناديق الانتاجية العائدة للمؤسسات الاشتراكية في عملية إنتاج الخيرات المادية ، في نهاية المطاف ، بهدف سد حاجات شغيلة المجتمع الاشتراكي المتنامية •

دورة الصنــــــاديق ومراحلها

تتبدى صناديق المؤسسات تحت شكل مادي عيني، وتحت شكل قيمي نقدي •

ومن المعلوم أن قيمة وسائل الانتاج المساهمة في عملية الانتاج تنتقل عن طريق عمل شغيلة المؤسسات الحسي ، الى المنتــوج الجديد • وفي الوقت ذاته ، فان عمل هؤلاء الشغيلة ، اذ يبرز تحت شكل مجرد ، يخلق قيمة جديدة • وبعد أن تُنتج السلعة تنتقل القيمة من نطاق الانتاج الى نطاق التداول • أما الأموال النقدية التي تُنال بعد تحقيق السلع فتنفقها المؤسسة على تعويض ما يستهلك من وسائل الانتاج ، وعلى أجور شغيلتها ، وعلى الحاجات الأخرى •

إن صناديق المؤسسات تمر في حركتها بمرحلتي الانتاج والتداول ، مبدّلة هذه الصناديق ، خلال ذلك ، شكلها • ولنستعرض هذه العملية بشكل اكثر تفصيلاً •

لكي تبدأ عملية الانتاج لابد لكل مؤسسة من أن تكون لديها مجموعة معينة من وسائل الانتاج • وتنحصر المرحلــة الاولى من مراحــل حركــة الصناديق ، أي دورتها ، في حيازة المؤسسة ، لقاء النقــد ، وســائل العمل الضرورية ، بالاضافة الى المواد الاولية والمحروقات ••• الخ • وأي خرق لهذه العملية ، مهما كان سببه ، ينعكس انعكاساً سلبياً عــلى تناسق عمــل المؤسسة • وبالتالي ، فان الشكل النقدي يتحول ، في المرحلة الأولى ، عند توفر السلع الضرورية ، الى شكل سلعي •

كما أن على المؤسسة أن يتوفر لها النقد لا لحيازة وســائل الانتــاج اللازمة فحسب ، ولكن لدفع اجور العمال والمستخدمين أيضاً • وعلى هذا،

فلا يجري هنا ، خلافا للرأسمالية ، شراء قوة العمل ، لأن شغيلة المؤسسات الاشتراكية هم ، انفسهم ، مالكو وسائل الانتاج •

وفي المرحلة الثانية من دورة الصناديق تستخدم وسائل الانتاج ، التي تحوزها المؤسسة ، في عملية الانتاج ، وتعمل كصناديق إنتاجية • وتنتهي هذه المرحلة بانتقال الصناديق من الشكل الانتاجي الى الشكل السلعي • وتدخل قوة العمل مباشرة في هذه العملية ، وفقاً لخطة الاقتصاد الوطني • ونتيجة لتأثير شغيلة الانتاج على موضوع العمل بمساعدة أدوات العمل، يخلق المنتوج الجديد ، الذي يتميز عن وسائل الانتاج المستخدمة في المرحلة الثانية من دورة الصناديق ، سواء من حيث الشكل العيني، أو من حيث كمية القيمة • أما المنتوج الجديد الذي اجتاز مرحلة التداول ، فيستخدم ، بعد ذلك ، حسب الهدف المراد ، اما في الاستهلاك الشخصي أو في الاستهلاك الانتاجي •

وفي هذه المرحلة الثانية من دورة الصناديق يُخلق المنتوج الاجتماعي ذو المقدار المحدد ، وتتأمن نوعية وتنوع معين من المنتجات • لهذا كانت المرحلة الثانية من الدورة مرحلة أساسية حاسمة • ومن هنا كانت الضرورة الخاصة إلى تأمين تنظيم عملية الانتاج كلها تنظيماً منسقاً ، دقيقاً • إن عدم تنفيذ المهمات الانتاجية الموضوعة يؤدي إلى خرق تخطيطية عمل المؤسسة المعنية ، أو عمل بعض حلقاتها ، وكذلك عمل المؤسسات الأخرى المرتبطة بها •

أما في المرحلة الثالثة فيحدث تحقيق السلعة المنتجة •

وتنتقل الصناديق ، في هذه المرحلة من دورتها ، من الشكل السلعي الى النقدي • في هذه المرحلة تعوض المؤسسة بالشكل النقدي عما استهلك من وسائل الانتاج ، وما انفق على الأجور ، وتنال أيضاً دخلاً صافياً •

ويتيح تحقيق المنتجات الناشئة تحقيقاً مخططاً ، إمكانية إعادة الصناديق الى نطاق الانتاج في حينه ، موجداً ، بذلك ، المقدمات الضرورية لمواصلة عمل المؤسسات المترابطة فيما بينها • فاذا قدر لتحقيق السلعة المنتجة أن يتعرقل ، أمكن حدوث انقطاع في الانتاج ، وتطلب الأمر زيادة صناديق المؤسسات ، وزيادة اقتطاعات الاموال المادية والنقدية الاضافية من الاقتصاد الوطني •

إن تحول شكل الدورة السلعي الى شكل نقدي يتيح البدء بدورة جديدة لصناديق المؤسسات •

وهكذا فان صناديق المؤسسات الاشتراكية ، اذ تمر في ثلاث مراحل في عملية حركتها ، تأخذ على التوالي ، شكلاً نقدياً ، فانتاجياً ، فسلعياً • ان تحول الصناديق من أحد الاشكال الى الشكل الآخر ، وحدوث هذه التحولات ، خلال مرحلة الانتاج والتداول ، يسمى بدورة الصناديق •

هذه المراحل المبحوثة تتلو إحداها الأخرى • وبالاضافة الى ذلك فان الصناديق توجد ، في وقت واحد ، في جميع مراحل الدورة ، آخذة ، على التوالي ، شكلاً نقدياً ، فانتاجياً ، فسلعياً • وتوجد هذه الصناديق ، في كل فترة معينة ، في الاشكال الثلاثة كلها ، وهو الشرط الذي لابد منه لتواصل عمل المؤسسة • ويؤدي خرق مبدأ وجود الصناديق ، في وقت واحد ، في الأشكال كلها ، إلى نتائج سلبية ، كما يعني عرقلة السير في مرحلة ما من مراحل عملية دورة الصناديق ، وبالتالي خرق الشروط العادية لعمل المؤسسة المعنية وعمل ما يرتبط بها من مؤسسات •

إن صناديق المؤسسات تنتقل ، باستمرار ، وهي تتم دورتها ، من مرحلة

الى أخرى ، مبدلة شكلها ، وهي توجد ، في الوقت ذاته ، في جميع الأشكال. هذه العملية يمكن تمثيلها على الصورة التالية :

ن ــ س (و ج) ... ج ... سَن ــ نَ

↓

أ ج

(ن ، نقد ، س (و ج) سلعة وسائل الانتاج ، ج : انتاج، سَن : سلع منتجة ، أ ج : أجرة) .

إن دورة صناديق المؤسسات الاشتراكية تتميز ، بطبيعتها ، عن دورة الرسمال ، تميزاً جذرياً . هذه الدورة لا تستخدم لاجتذاب الربح الرأسمالي ، بل لتطوير إنتاج الخيرات المادية من أجل سد حاجات المجتمع المتنامية وحاجات كل فرد على حدة ، سداً أكثر تكاملاً . ومن هنا يتأتى الفارق في صيغة الدورة : فالصيغة في الرأسمالية تشتمل على قوة العمل كسلعة ، باعتبارها عنصراً من عناصرها (ن ــ س < قع / و ج)

أما في المجتمع الاشتراكي فان قوة العمل ليست سلعة ، ولا تدخل في دورة الصناديق . إن الأجرة (أ ج) عبارة عن عنصر مستقل في حركة الأموال . إنها تعبر عن ادراج الشغيلة في عملية الانتاج إدراجاً مخططاً ومباشراً ، هؤلاء الشغيلة الذين يملكون وسائل الانتاج بشكل مشترك ، وينالون لقاء عملهم أجراً يتلاءم وكميته ونوعيته . لهذا يعبر عن المرحلة الأولى من الدورة بالشكل التالي :

ن ــ س (و ج)

← (أ ج)

إن دورة صناديق المؤسسات الاشتراكية خالية من التناقضات الصدامية، التي تلازم دورة الرسمال • ذلك أن حركة الصناديق في المجتمع الاشتراكي تجري بشكل مخطط في جميع مراحل الدورة • ولكن هذا لا ينفي ، طبعاً، نشوء تناقضات خلال عملية الدورة ، لا تحمل طابعاً صدامياً • إن انتاج منتجات سيئة النوعية ، وخرق النمطية ، والتنوع ••• الخ يمكن أن يؤدي إلى خرق عمل المؤسسات الاعتيادي ، وإلى ظواهر سلبية في تطور الانتاج الاجتماعي •

دوران الصناديق يتطلب تأمين عملية الانتاج المتواصلة وضع نسبة صحيحة بين مختلف اقسام الصناديق في كل مرحلة من مراحل الانتاج • وفي مثل هذه الحال يمكن لدورات الصناديق أن تتوالى واحدة بعد الأخرى توالياً متواصلاً ، في حين تأخذ الصناديق ، على التوالي ، لدى مروزها بالمراحل كلها ، الأشكال الملائمة •

إن دورة صناديق المؤسسات ، مأخوذة لا كفعل واحد ، بل كعملية متكررة متوالية ، تدعى بدوران الصناديق • ويتم هذا الدوران خلال زمن معين (زمن دوران الصناديق) ، يتعلق مقداره بعوامل مختلفة •

إن المجتمع ذو مصلحة بتقصير زمن دوران صناديق المؤسسات ، لأن هذا يساعد ، في نهاية المطاف ، على نوال أعظم النتائج لقاء أقل النفقات من وسائل الانتاج • وتستحق هذه القضية انتباهاً خاصاً • إن زمن دوران صناديق المؤسسة يتحدد بامتداد عملية الانتاج وعملية التداول • ويعتبر أهم قسم في زمن دوران الصناديق زمن الانتاج الذي تنفق فيه الصناديق إنتاجياً • ويتكون هذا الزمن ، بدوره ، من أقسام ثلاثة : قسم مرحلة العمل ، وقسم توقف عملية العمل ، وقسم الزمن الذي توجد فيه الصناديق في الاحتياطي الانتاجي • في القسم الاول يخلق شغيلة الانتاج ، بتحريكهم وسائل العمل وتأثيرهم ،

بمساعدتها ، على مواضيع العمل ، سلعة المؤسسة الجاهزة • ويتباين زمن العمل بتباين الفروع والانتاج ، وهو يتحدد مسبقاً بعدد العمليات وبامتدادها الزمني • هذا الزمن يمكن تقليصه باستخدام أدوات إنتاج أكثر حداثة ، وبتبني تكنولوجيا وتنظيم عمل تقدميين،وبتحسين بنية القطع المعدة •••الخ• وفي نهاية المطاف يصبح العمل الحي اكثر انتاجاً في أعقاب تقليص زمن العمل •

وتحدث في كثير من الفروع انقطاعات في زمن العمل ناجمة ، بصورة أساسية ، عن ضرورة التأثير الطبيعي أو الكيماوي على موضوع العمل كالتجفيف مثلاً • مثل هذه الانقطاعات تحدث في مرحلة الانتاج ، ولهذا فهي تلحق بزمن الانتاج • ويتيح تطور العلم ، واستخدام منجزاته في الانتاج ، تقليص الانقطاعات في زمن العمل • وهو أمر يؤدي الى تقليص الحاجة الى الصناديق في هذه المرحلة •

وتحتاج كل مؤسسة ، لتأمين عملها الطبيعي أن يبقى قسم ما من صناديقها ، باستمرار ، تحت شكل احتياط إنتاجي •

تكون الصناديق في الاحتياط الانتاجي اعتباراً من فترة دخولها المؤسسة وحتى ابتداء استهلاكها إنتاجياً • أن المجتمع ، بمجموعه ، وكل مؤسسة على حدة ، ذوا مصلحة في جعل حد أدنى من الصناديق تحت شكل احتياطي ، يكفي لتأمين استمرار عمل المؤسسات •

أما زمن التداول فهو القسم الأساسي الآخر من زمن دوران الصناديق• وهو الزمن الذي تكون فيه الصناديق في نطاق التداول : أي منذ أن تدخل السلعة مستودع المؤسسة حتى الحصول على وسائل انتاج جديدة من أجل احتياطيها الانتاجي • والمقصود بذلك هو الزمن الذي تكون فيه المصنوعات الجاهزة في المستودع وفي النقل والتحقيق ، وكذلك الزمن الذي يحدث فيه

شراء وسائل إنتاج جديدة وتسليمها للمؤسسة • إن عمل المؤسسات ذاتها المنسق الدقيق ، والتنظيم الجيد لبيع المصنوعات الجاهزة ، والتمون التكنيكي المادي المنظم بشكل صحيح، كل هذا يلعب أهم دور في تقليص زمن التداول •

وهكذا فان قسماً من الصناديق ، في عملية دورانها ، يكون باستمرار ، في مرحلة الانتاج ، في حين يكون قسم آخر في عملية التداول •

تقسم صناديق المؤسسات الاشتراكية الى صناديق انتاجية ، وصناديق تداول • تبرز الأولى تحت شكل وسائل إنتاج موجودة في الاحتياطي الانتاجي وفي عملية الانتاج المباشرة • اما الثانية فتبرز كسلعة منتجة ولكنها غير متحققة ، وكقيم مادية في عملية التداول ، والأموال النقدية • وينبغي تمييز

الصناديق الانتاجية وصناديق التداول عن الصناديق اللاانتاجية في المؤسسات، وهي الصناديق التي تشتمل على بناء السكن ، والمنشآت الصحية ، ورياض الاطفال ••• الخ • هذا القسم من الصناديق لا يمر بمراحل الدورة ، ولا يرتبط مباشرة بعملية الانتاج •

الصناديق الأساسية والصناديق الدوارة

تبرز الصناديق الانتاجية ، من حيث الشكل الطبيعي ، تحت شكل وسائل عمل ، ومواضيع عمل • إن انقسام الصناديق الانتاجية الى وسائل عمل ، ومواضيع عمل أمر ملازم للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية كلها • إلا أن هذا الانقسام يتمتع ، في كل تشكيلة ، بطبيعته الاقتصادية الخاصة التي تتحدد بشكل الملكية • وهكذا فاذا كانت وسائل العمل ومواضيعه تبرز في المؤسسة الرأسمالية كرسمال أساسي ورسمال دوار ، ففي ظروف الاشتراكية تنعدم مقولة الرسمال الاقتصادية • هنا تنقسم وسائل الانتاج ، تبعاً لأسلوب حركتها ، إلى صناديق أساسية وصناديق دوارة •

تمثل الصناديق الأساسية ذلك القسم من وسائل الانتاج الذي يساهم في تشكيلات إنتاجية عديدة دون أن يبدل شكله المادي ، الطبيعي • وقيمة هذه الصناديق تنتقل ، على أجزاء ، إلى المنتوج الجديد : بين هذهالصناديق الأبنية ، والتشييدات ، وتجهيزات الانتاج والطاقة ، ومختلف أنواع النقل، والمواصلات ، والمواد ، وبعض الوسائل الأخرى •

اما الصناديق الدوارة فهي تتميز عن الصناديق الأساسية ، كقاعدة ، باستعمالها كلها خلال تسيكل إنتاجية واحدة ، وتنتقل قيمتها كلياً الى المنتوج الجديد بين هذه الصناديق نرى المواد الاولية ، والمحروقات والمواد المساعدة وغيرها من المواد •

إن دور الصناديق الأساسية في حياة المجتمع الاقتصادية لكبير • فهي تسم تجهيز المؤسسات المادي التكنيكي ، كما تتعلق بهذه الصناديق ، الى حد هام ، زيادة إنتاجية العمل ، ومقدار المنتجات الجديدة •

وتتميز الاشتراكية بوتيرات رفيعة في زيادة الصناديق الأساسية • فبين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥ ازدادت الصناديق الأساسية في الوطن السوفييتياكثر من ٥ أمثال • وبين سنة وأخرى تزداد أبعاد التوظيفات الرئيسية الموجهة نحو زيادة الصناديق الأساسية • وفي سنوات الخطة الخمسية الحاليةلوحظت زيادة في الصناديق الانتاجية الأساسية اكثر بمرة ونصف المرة •

تتوزع صناديق الوطن السوفييتي الانتاجية الاساسية في العديد من فروع الاقتصاد الوطني • وتضم الصناعة والبناء اكثر من ٥٠٪ من هذه الصناديق • يستخدم قسم كبير منها في الفروع القيادية أمثال صناعة الآلات، والطاقة وصناعة المعادن السوداء ، وصناعة المحروقات ، مما يعكس المستوى الرفيع في تطور قوى الوطن السوفييتي الانتاجية •

إن بنية الصناديق الانتاجية هي التي تحدد وضعها النوعي ، قبل كل شيء . وهكذا ، ففي صناعة الاتحاد السوفييتي كان نصيب الأبنية، عام ١٩٦٥، من مجموع الصناديق الانتاجية الأساسية ، يشكل ٢٩٪ ، والتشييدات ٢٤٪، ومنشآت المواصلات ٨٪ ، والآلات والتجهيزات ٣٣٪ ، وأجهزة القياس والتجهيزات المخبرية ، ١٪ ، ووسائل النقل ٤٪ .

ليست بنية الصناديق الانتاجية الأساسية واحدة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، وهو أمر مشروط ، بالدرجة الاولى ، بنوعية عملية الانتاج . ففي فروع الصناعة التحويلية تحتل الأبنية والآلات والتجهيزات المركز الأول . وفي عام ١٩٦٥ كانت الأبنية تشغل ، في صناعة الآلات والتعدين ٤١٪ ، والآلات والتجهيزات ٣٩٪ من مجموع الصناديق الانتاجية الأساسية . وفي فروع الصناعة الاستخراجية كانت التشييدات ذات نصيب كبير ، بشكل خاص ، في كتلة الصناديق الانتاجية الأساسية ، وفي الوقت ذاته ، كان نصيب التجهيزات ، قليلاً نسبياً . ففي بدء عام ١٩٦٦ ، مثلاً ، كانت التشييدات ، في الصناعة الفحمية ، تشكل ٦١٪، وفي صناعة استخراج النفط ٧٣٪ ، من مجموع الصناديق الانتاجية الأساسية ، إما نصيب الآلات والتجهيزات فلم يتجاوز ١٩٪ ، و ١١.٠٪ ، على التوالي .

وتتميز بنية الصناديق الأساسية لا حسب الفروع فقط ، بل وحسب مؤسسة الفرع هذه أو تلك أيضاً . وهو أمر يتعلق بتباين درجة مكننة العمل ، وحداثة تكنولوجية الانتاج وتنظيم العمل ، وبحجم الانتاج والشروط الطبيعية ... الخ .

ثم إن بنية الصناديق الانتاجية الأساسية ككل ، سواء على صعيد الاقتصاد الوطني ، أو في مجال مختلف الفروع ، أو في المؤسسات ، لا تبقى ثابتة غير متبدلة . ذلك انه تحدث في أعقاب التقدم التكنيكي تبدلات جذرية

في نسبة مختلف الأجزاء التي تتألف منها الصناديق . لهذا كانت زيادة نصيب الجزء الاكثر نشاطا فيها ، أي نصيب الآلات والتجهيزات العاملة التي تؤثر بشكل مباشر على موضوع العمل ، ذات فعالية أعظم . ان زيادة انتاجية العمل ومقدار السلع المنتجة مرتبطة الى حد كبير بهذه الآلات والتجهيزات. ويحدث تعاظم نصيب هذه ، في الظروف الحديثة ، على أساس المكننة المعقدة المتعاظمة الانتشار ، للعمليات الانتاجية ، وعلى أساس أتمتتها .

الاهتراء المادي والمعنوي في الصناديق الاساسية

تتألف الصناديق الانتاجية الاساسية من مختلف أدوات العمل التي لها قيمة استعمالية ، وقيمة في وقت واحد . هذه الأدوات تفقد شيئاً فشيئاً ، في عملية الانتاج ، قيمتها الاستعمالية بفعل الاهتراء المادي . وفي الوقت ذاته ، ومع حدوث الاهتراء ، تنتقل قيمتها ، عن طريق العمل الحسي، شيئاً فشيئاً ، على شكل أجزاء ، الى السلعة المنتجة .

وتتعلق شدة اهتراء الصناديق الاساسية في عملية الاستخدام ، الى حد كبير ، بمدى تحميلها من أعباء إنتاجية ، وبشروط الصيانة. فاذا مااستخدمت هذه الصناديق استخداماً صحيحاً ، بقيت صالحة ، مادياً ، الى أن تنتقل قيمتها كلياً الى المنتوج . أما إذا أصبحت هذه الصناديق غير صالحة بسرعة كبيرة، فان قسماً من قيمتها يفقده المجتمع من غير تعويض . ويجبر المجتمع ، في مثل هذه الحال ، على استخدام قسم من المنتوج الفائض من اجل التعويض الكامل للصناديق الأساسية .

ثم إن وسائل العمل تتعرض ، للاهتراء المعنوي فضلاً عما تتعرض له من الاهتراء المادي . ولدى بحث ماركس أسلوب الانتاج الرأسمالي ميزّ بين شكلين لاهتراء الآلات المعنوي . أول هذين الشكلين ناجم عن ان إنتاج آلات جديدة يصبح أقل كلفة في أعقاب زيادة انتاجية العمل ، مما يجعل

الآلات المستعملة تفقد قسماً هاماً من قيمتها • وينجم الشكل الثاني في اعقاب الاختراعات واستخدام آلات اكثر انتاجية وتوفيراً • كما لاحظ ماركس في كلا الشكلين أن الآلة مهما كانت عليه من جدة ومهما كانت قادرة على الحياة مادياً ، فان قيمتها تتحدد لا بزمن العمل المجسد عملياً فيها ، بل بزمن العمل الضروري الآن لاعادة إنتاجها على أساس حساب وحدة الطاقة • لهذا فالآلة تفقد قيمتها الى هذا الحد او ذاك •

وفي ظل الاشتراكية يحدث اهتراء وسائل العمل المعنوي أيضاً تحت شكلين ، مشروطين بالتقدم التكنيكي • فتتسع ، في ظروف الاشتراكية ، مجالات استخدام الآلات اتساعاً هاماً • ولكن حتى هنا يُعرقل استخدام التكنيك المتقادم نمو إنتاجية العمل ، لدى توفر آلات وتجهيزات أكثر إنتاجاً• وتستدعي هذه الحال ضرورة استخدام تكنيك جديد أكثر حداثة •

وعلى خلاف ما يحدث في الرأسمالية يجري استبدال الآلات والتجهيزات القديمة ، في ظل الاشتراكية ، بشكل مخطط ، مما يسمح بتخفيض ما يفقد بسبب الاهتلاك المعنوي تخفيضاً أساسياً • وهذا يتطلب استخداماً فعالاً للصناديق الانتاجية الأساسية • ولذا لا يكون استبدال الآلات الجديدة بالآلات القديمة العتيقة مفيداً اقتصادياً إلا إذا كانت فائدة استعمال الآلة الجديدة أعظم من قسم قيمة الآلة القديمة الذي لم ينقل بعد ، نتيجة عدم اهترائه ، الى المنتوج الجديد • وفي هذه الحال إذا تواصل استخدام التكنيك القديم فان المجتمع هو الذي يتحمل الخسارة من جراء ذلك • إن استبدال الآلات والتجهيزات القديمة ، في ظل الاشتراكية ، هو أهم وسيلة لتخفيف عبء العمل ، ولزيادة إنتاجيته ، وإنتاج الخيرات المادية •

لقد تبين لنا فيما مضى أن قيمة الصناديق الأساسية تنتقل الى السلعة المنتجة ، لا دفعة واحدة ، ولكن شيئاً فشيئاً ، خلال زمن عملها • إن قسم

قيمة الصناديق الأساسية الذي ينتقل الى السلعة الجديدة يمثل الأطفاء الذي يبرز ، في النفقات العامة لانتاج سلعة المؤسسة المطبقة للحساب الاقتصادي ، تحت شكل نقدي ، بمثابة اقتطاعات الاطفاء • وبعد تحقيق المنتوج يبرز هذا القسم من الواردات في صندوق الاطفاء الذي يستخدم ، فيما بعد ، لتجديد الصناديق الأساسية •

إن مقدار مقتطعات الاطفاء يتعلق ، بشكل رئيسي ، بقيمة وسائل العمل، ومدة خدمتها • ولتحديد هذا المقدار يستخدم ، عادة ، معدل الاطفاء الذي يبرز تحت شكل نسبة مئوية من سعر الصناديق الأساسية • ففي صناعة الاتحاد السوفيتي تتكون اقتطاعات الاطفاء ، في الوقت الحاضر ، وحسب أنواع الصناديق الأساسية الانتاجية الصناعية (٪ من قيمة المتوسط السنوي للصناديق الأساسية) : من ٣٫٤٪ في الأبنية ، و ٥٫٦ للتشييدات ، و٥٫٢٪ لمؤسسات المواصلات ، و ١١٫٥ للآلات والتجهيزات ، و ١٢٫٤ لأجهزة القياس ، و ١٣٫٨ لوسائل النقل • ويبلغ متوسط اقتطاعات الاطفاء بالنسبة إلى جميع الصناديق الأساسية الانتاجية الصناعية ٧٫٤٪ •

ليست أهمية اقتطاعات الاطفاء ، في بنية الانفاق على انتاج السلع ، واحدة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني • ففي عام ١٩٦٥ كان نصيب الاطفاء في صناعة استخراج النفط ٤٨٫٥٪ ، وفي الصناعة الكيماوية ٦٫٩٪ ، وفي صناعة المعادن السوداء ٨٫٧٪ ، وفي الصناعة الخفيفة ١٪ ، من جميع النفقات • أما بالنسبة إلى الصناعة ككل ، فقد كان مقدار اقتطاعات الاطفاء يشكل ٥٪ من الانفاق العام على الانتاج •

إن نصيب الاطفاء لايبقى شيئاً ثابتاً لا يتبدل • ذلك أن التقدم التكنيكي يؤدي إلى زيادة مقدار اقتطاعات الاطفاء في الانفاق العام على الانتاج • وقد أبان ماركس أن أعظم ما يسم زيادة قوة العمل الانتاجية هو أن القسم

الرئيسي من الرسمال الثابت يزداد بقوة ، ويزداد بالاضافة الى هذا أيضاً ، ذلك القسم من القيمة الذي ينتقل الى السلع نتيجة الاهتراء • وتحدث في ظروف الاشتراكية أيضاً زيادة اقتطاعات الاطفاء• وهكذا ، فبين عامي ١٩٥٧ـ ١٩٦٥ ، زادت اقتطاعات الاطفاء في الانفاق العام على انتاج المنتجات الصناعية في الاتحاد السوفييتي ، من ٣ر٤ الى ٥ر١٪ ، وفي صناعة الفحم من ٥ر١ الى ٤ر١٢٪ ، وفي صناعة الآلات ومعالجة المعادن من ٣ر٩٪ الى ٨ر٤٪ • وجرت العملية المماثلة ايضاً في فروع اخرى من الصناعة • وعلى هذا فزيادة نصيب اقتطاعات الاطفاء تمت ، بشكل رئيسي ، بفضل اطفاء التجهيزات الانتاجية ، مما يشهد على التقدم التكنيكي •

وتلعب اقتطاعات الاطفاء دوراً عظيماً في تجديد الانتاج الاشتراكي • إنها تؤمن تجديد إنتاج الصناديق البسيط ، كما تبرز في ظروف التقدم التكنيكي المتواصل تحت شكل عامل ملائم لتجديد انتاج الصناديق الاساسية على نطاق موسع • ويحدث هذا بسبب أن صندوق الاطفاء ، المتراكم يمكن إنفاقه من أجل حيازة أدوات عمل جديدة حتى قبل اهتراء الصناديق الاساسية المستخدمة اهتراء كاملاً ، ومن أجل تحديث أدوات العمل المستخدمة ، مما يزيد في إنتاجيتها ، أو من أجل حيازة تجهيزات جديدة اكثر فعالية بدلاً من التجهيزات المهترئة • وقد أبان ماركس ، لدى معالجته هذه النواحي في عملية تجديد الانتاج ، أن مبالغ الاطفاء يمكن أن تستخدم من أجل توسيع الانتاج ، أو من أجل تحديث الآلات لزيادة فعاليتها • وعلى هذا يتم ، خلال فترات زمنية معينة ، تجديد الانتاج ، وهو تجديد انتاج موسع ، اذا ما نظرنا اليه من وجهة النظر الاجتماعية: موسع إفقياً إذا ما اتسع مجال الانتاج ، وموسع عمودياً إذا ما استعملنا وسائل إنتاج أعظم فعالية[1] •

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » الجزء ٢٤ ص ١٩٢ ـ ١٩٣ •

ويستخدم صندوق الاطفاء من أجل تجديد انتاج الصناديق الأساسية، وهو التجديد الذي يتم تحت شكل البناء الأساسي ، وحيازة آلاتوتجهيزات جديدة ، والصيانة الأساسية •

ولدى اجراء الصيانة الأساسية تتبدل ، أهم أقسام الآلات والتجهيزات وقطعها ، وتتجدد البنايات الانتاجية • وهكذا يتجدد ، على العموم ، القسم المهترىء ، مادياً ، وقيمة الصناديـق الأساسية • في عـام **١٩٦٥** انفق عـلى الصيانة الأساسية في الصناعة ، ٣ر٤٪ من اقتطاعات الاطفاء التي بلغت ٧ر٤٪ من قيمة متوسط الصناديق الأساسية السنوي•وفضلاً عن الصيانة الأساسية كثيراً ما يحدث تحديث أدوات العمل • ففي هذه الحال ، لايتجـدد كيان الصناديق الاساسية الاولي العامل فحسب، بل وتزداد طاقته• إن الصناديق الأساسية تصبح ، في نهاية المطاف ، اكثر عطاءً وإنتاجاً• ويحدث ، في كثير من الحالات ، ان تتجدد الصناديق الأساسية ، بصورة رئيسية ، ويجري تجديد انتاجها تجديداً موسعاً •

ويتجدد إنتاج الصناديق الاساسية أيضاً تحت شـكل البناء الأساسي فيستعاض عن وسائل العمل السابقة بآلات وتجهيزات أكثر حداثة ، وترفع أبنية وتشييدات إنتاجية جديدة • ويحدث هذا كله ، من حيث الأساس ، بفضل ذلك القسم من اقتطاعات الاطفاء الذي يذهب الى صندوق المجتمع المركزي •

لقد بقي قسم   من هـذه الاقتطاعات ،
في المؤسسات مباشرة ، ويستخدم لتجـديد وتحديث واعادة بناء الصناديق الأساسية • وهو أمر يخلق أفضل الشروط من أجل استخدام تكنيك أحسن فعالية ، ومن أجل تأمين استمرارية دوران الصناديق

الأساسية ودورتها ، ويتجاوب الى حد كبير ، مع مبادىء الحساب الاقتصادي، كما يستخدم قسم آخر من اقتطاعات الاطفاء ، مركزياً ، من أجل تمويل التوظيفات الأساسية •

زيادة فعاليـــــة استخـدام الصنـــاديق تعتبر الصناديق الانتاجية الأساسية أهم قسم اساسي في الاقتصاد الوطني ، وعاملاً محدِّداً لنمو هذا الاقتصاد • لقد قدرت قيمة الصناديق الأساسية السوفيتية ، في بداية عام ١٩٦٦ ، بـ ٥١٨ مليار روبل • وفيظروف النمو السريع في الصناديق الأساسية يكتسب تحديث بنيتها ، وزيادة فعالية استخدامها ، أهمية متزايدة • وهو أمر يساعد على تحقيق وتيرات رفيعة في نمو الانتاج ، وعلى زيادة صندوق الاستهلاك •

إن رفع مستوى استخدام الصناديق الأساسية في كل مؤسسة منأجل زيادة حجم السلع المنتجة ، وتخفيض سعر الكلفة ، وزيادة ريعية الانتاج ، يتمتع ، في الظروف الحالية ، بأهمية عظيمة • وهو أمر يمكن الوصول اليه، قبل كل شيء ، عن طريق تشديد العمليات الانتاجيـــة : استـخدام القطع السريع للمعادن ، والاذابة السريعة ••• الخ • ويمكن لمؤشرات الانتاج أن تتحسن ايضاً عن طريق اطالة زمن استخدام الآلات والتجهيزات نتيجة تشغيلها على ورديات ، وعدم توقفها ، وتباعد فترات عمليات الصيانة، وتحسين نوعية الصيانة ذاتها •

وكما سبق قوله فان المؤسسات تحوز صناديق تداول ، فضلاً عن الصناديق الأساسية الدوارة • وتكوِّن الصناديق الدوارة المعبر عنها بالشكل النقدي ، مضافة الى صناديق التداول ، أموال المؤسسة الدوارة •

كانت الاموال الدوارة المستخدمة في فروع الاقتصاد الوطني ، في بداية عام ١٩٦٦ ، تعادل ١٣٧ مليار روبل ، وقدر احتياطي القيمة الماديـة

السلعية ، من بينها ، بما يزيد على ١٠٧ مليارات روبل • ومع نمو الانتاج تزداد ايضاً الأموال الدوارة : فبين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ زادت هذه الاموال أكثر من ٣ مرات •

ويتمتع استخدام كل مؤسسة للأموال الدوارة ، استخداماً فعالاً ، بأهمية عظيمة لا مثيل لها ، بالنسبة الى الاقتصاد الوطني • ان كمية واحدة من السلع يمكن إنتاجها بالاعتماد على مقادير متباينة من الاموال الدوارة • وهو أمر لايمكن أن يقف المجتمع منه موقف اللامبالي فهو يهتم بقيام كل مؤسسة بانتاج كمية أعظم من السلع لقاء أقل نصيب من الاموال الدوارة • ويمكن استخدام الفائض ، نتيجة ذلك ، من اجل توسيع الانتاج الاجتماعي• وتتحقق النتيجة الايجابية عن طريق تقليص زمن الانتاج وزمن التداول ، أي عن طريق تسريع حركة دوران الاموال الدوارة • وهذا يعني تخفيض الزمن الذي يتم فيه كامل دوران أموال المؤسسة الدوارة •

ويتأمن تسريع حركة دوران الاموال الدوارة ، قبل كل شيء ، عن طريق تقليص التسيكل الانتاجية ، على أساس زيادة إنتاجية العمل ،وكذلك عن طريق التقيد الدقيق بنورمات الاحتياطي الانتاجي المقررة ، من المواد الأولية ، والمحروقات وغيرها •

ويلعب الدور الاول في هذا المجال التموين التكنيكي المادي المنظم بشكل صحيح • إن التمون بجميع ما هو ضروري من وسائل الانتاج تموناً متواصلاً وفي الوقت المناسب ، يحرر المؤسسات من تراكم احتياطي انتاجي يفوق المعدلات المطلوبة •

كما يؤثر تحقيق المنتوج الجاهز ، في الوقت المناسب ، تأثيراً كبيراً على تسريع حركة دوران الأموال الدوارة • وهو أمر يتحدد ، الى حد كبير ، بتنفيذ الخطة فيما يتعلق بنوعية السلع المنتجة وبتنوعها • إن حركة دوران

الأموال الدوارة مرتبطة ايضاً بدفع المشترين حساباتهم في وقتها ، وبعوامل أخرى ٠

إن بنية الأموال الدوارة متباينة لا في مؤسسات مختلف الفروع فحسب ، بل وفي مؤسسات الفرع الواحد بالذات ٠ وهو أمر يتوضح بالمستويات المتباينة للتجهيزات التكنيكية ، وبتحسين تكنولوجيا الانتاج وتنظيمه ٠ لهذا فان الشروط النوعية لهذا الانتاج او ذاك تحدد ، فيما تحدده ، الطرق الحسية لتقليص مقدار الأموال الدوارة المستخدمة ٠

ويعتبر استخدام صناديق المؤسسات ، استخداماً فعالاً ، إحدى أهم قضايا تطور الاقتصاد السوفيتي الملحة وهو أمر يجد توضيحه في أن مقدار السلع المنتجة ، وتخفيض النفقات على إنتاجها تتحدد ، الى حد متعاظم ، في ظروف التقدم التكنيكي العلمي السريع ، بمستوى تجهيز المؤسسات التكنيكي ، وبالاستخدام العقلاني للصناديق الانتاجية ٠ ويؤدي رفع مستوى استخدام الصناديق الانتاجية إلى تخفيض الضياع بسبب اهتراء التجهيزات المعنوي ، كما يتيح إمكانية تسريع وتيرات تجديد الانتاج الموسع لدى تراكم واحد في الدخل الوطني ٠

إن تعاظم درجة استخدام الصناديق الانتاجية هو الشرط الهام في تسريع خلق الأساس التكنيكي المادي للشيوعية ، وتسريع الزيادة المتواصلة في رفاه الشعب ٠ ويحدد ظفر الاشتراكية
، الى حد هام ، باستخدام الصناديق الانتاجية استخداماً اعظم فعالية ، وبوتيرات التقدم التكنيكي الاكثر ارتفاعاً ٠

كانت المؤسسات حتى زمن غير بعيد تنال من الدولة الصناديق الأساسية والاموال الدوارة ، بشروط لاتشجعها تشجيعاً كافياً على استخدام هذه الاموال استخداماً أفضل • وكانت تصادف في مؤسسات كثيرة كمية هامة من التجهيزات الفائضة وغير المركبة • ولم تكن المؤسسات لتهتم ، الى الحد اللازم ، باستخدام التوظيفات الأساسية الاضافية وما يرتبط بها من صناديق ، استخداماً صحيحاً فعالاً • وقد أثر هذا ، بالاضافة الى عوامل أخرى ، تأثيراً سلبياً على فعالية استخدام الصناديق الانتاجية والتوظيفات الأساسية ، ولا سيما في السنوات الأخيرة •

لقد اتُبع نظام جديد لاستخدام الصناديق

فتقرر ، قبل كل شيء ، أن تخصص المؤسسات مبلغاً معيناً من اجل الصناديق ، فكانت كل مؤسسة تحقق ربحاً ، ملزمة أن تزود موازنة الدولةبمبلغ يتلاءم وقيمة الصناديق الأساسية والأموال الدوارة المرتبطة بها • لذا اصبح نورماتيف ما يدفع من اجل هذه الصناديقوالأموال الدوارة يقدر لعدد من السنين بصورة تتيح للمؤسسة العاملة بشكل طبيعي امكانية تشكيل صناديق التشجيع ، وتغطية النفقات المخططة ، من الربح المتبقي • وهذا يساعد على تحسين استخدام الصناديقالمتوفرة لدىالمؤسسة، وعلى ادخال تكنيك يتيح نوال ربح يفوق ما تدفعه للدولة من اجل الصناديق •

ومع اقرار تخصيص المؤسسة مبلغاً من اجل الصناديق لم يعد من مصلحتها أن تحوز تجهيزات اعلى مما تقرره الخطة ، دون ان تستخدمها ، ومعدات مادية تفوق المعدل • ولكي لا يعرقل ما يدفع من أجل الصناديق،

التقدم التكنيكي ، تعفى الورشات الجديدة ومجموعات الآلات من هـــذا الدفع ، خلال المدة المخططة لمساعدتها على الوقوف على قدميها .

ويشهد الواقع على أن استخدام الصناديق الانتاجية في المؤسساتالتي أخذت بنظام الجديد ، يتحسن ، وهي تبيع التجهيزات غير المستخدمة ، وتخفض احتياطي المواد الذي يفوق المعدل .

إن المبالغ المخصصة للصناديق ، باعتبارها أداة الحساب الاقتصادي التي تحفز استخدام الأموال استخداماً فعالاً ، هي الشكل الحسي المعبر عن العلاقة بين المجتمع ، ككل ، وبين جماعة المؤسسة ، فيما يتعلق بتوزيع قسم من الدخل الصافي فيما بينهما . ونتيجة لدفع هذه المبالغ أصبح حجم ما تملكه المؤسسات من الصناديق الانتاجية الأساسية ومن الأموال الدوارة، واستخدامها ، أصبح أهم عامل في توزيع المنتـوج الفائض بـين الدولـة والمؤسسات . ولا يتطلب تحسين استخدام الصناديق فحسب ، بل وزيادة اهتمام المؤسسة بتوسيع هذه الصناديق وتحسينها . ولهذا الهدف فقد أنشيء ، كما ذكر من قبل ، صندوق تطوير الانتاج الذي يتكون من قسم من ربح المؤسسة ، ومن قسم من اقتطاعات الاطفاء المخصصة لتجديد الآلات والتجهيزات ، وكذلك من قيمة بيع التجهيزات الفائضة ، كما يستخدم صندوق تطوير الانتاج ايضاً لتحديث التكنولوجيا وتنظيم الانتاج ، ولحيازة انواع جديدة من المنتجات ... الخ .

تتمتع المؤسسات

بامكانية نوال الكريدي من البنك الحكومي من اجل حاجات توسيع الانتاج وتحسينه .

ان النظام الذي كان سائداً ، حتى الزمن الأخير ، كان يمنح المؤسسة مخصصات اضافية مجانية من موازنة الدولة لسد النقص ، في الأموال الدوارة ، الناجم عن عمل المؤسسة غير الموفق (كتأخر تحقيق السلع ، والفيض في المعدات المادية ... الخ) الأمر الذي أدى إلى تضاؤل المسئولية فيما يتعلق بحفظ الأموال واستخدامها الفعال . أما التدابير الجديدة فقد ألغت المخصصات المجانية المذكورة . كما اتيح للمؤسسات الآن في حال نقص اموالها الدوارة ، إمكانيــة نوال قرض من البنك الحكومي بفائدة معينــة .

إن زيادة فعالية استخدام الصناديق تؤثر تأثيراً ايجابياً على جميـع جوانب اقتصاد المؤسسة . وهو شرط هـام في حل المهمـة الاقتصـادية الاساسية في الوطن الســوفييتي ، مهمــة خلق الأســاس التكنيكي المادي للشيوعية .

الفصل العاشر

نفقات الإنتاج ونظام الأسعار

ربح المؤسسة

١ : ـ نفقات الانتاج

جوهر نفقات الانتاج

لقد سبق القول بأن عملية إنتاج الخيرات المادية، في أية ظروف اجتماعية كانت ، إنما تتطلب نشاطاً هادفاً من الناس ، أي تتطلب عملاً وانفاق موارد مادية كوسائل العمل ومواضيعه • فاذا غضضنا الطرف عن الاساس المادي لوسائل الانتاج ، باعتباره متأتياً عن الطبيعة ، أصبحت عملية الانتاج مقتصرة على إنفاق العمل • هذا الانفاق يمثل نفقات الانتاج المكونة من انفاق العمل الماضي المجسد في وسائل الانتاج ، ومن العمل الحي المنفق على إنتاج السلعة المعنية • وتبرز نفقات الانتاج الاجتماعية ، في ظروف الانتاج السلعي ، تحت شكل قيمي • وهذه النفقات تشكل ، من حيث المجموع ، قيمة المنتوج •

ليست الطبيعة الاقتصادية لنفقات الانتاج واحدة في مختلف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية • وهو أمر يتحدد بطابع العلاقات الانتاجية • ففي

ظل الرأسمالية يعبر ، في نفقات الانتاج ، عن علاقة استثمار الرسمال للعمل المأجور • أما في ظروف الاشتراكية فيعبر ، في هذه النفقات ، عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، وهي العلاقات المشروطة بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج •

وإذا كان تخفيض نفقات الانتاج ، في ظل الرأسمالية ، يُرافَق ، كقاعدة ، بتفاقم أوضاع الشغيلة ، وبزيادة ثروة الرأسماليين ، ففي ظروف الاشتراكية ، التي ينعدم فيها الاستثمار ، يؤدي تخفيض نفقات الانتاج الى زيادة الثروة الاجتماعية ، وارتفاع مستوى معيشة الشعب • لهذا كان للشغيلة ، في الاشتراكية ، مصلحة في تخفيض المؤسسات لما ينفق على معالجة المنتوج •

إن كل مؤسسة اشتراكية تتمتع ، كما قيل من قبل ، بصناديق إنتاجية لها دورتها ودورانها • وفي هذه العملية يظهر قسم من قيمة السلعة المنتجة، تحت شكل سعر الكلفة الذي يمثل نفقات المؤسسات الاشتراكية • وتعبر نفقات المؤسسات الاشتراكية في شكلها النقدي عما ينفق من العمل المادي الماضي ، وعن قسم من نفقات العمل الحي • وتتبدى نفقات العمل المادي في سعر وسائل الانتاج المستهلكة ، في حين أن قسماً من نفقات العمل الحي تتبدى في أجرة شغيلة المؤسسات • أما القسم الآخر من نفقات العمل الحي، المعبر عنه بدخل المؤسسة الصافي ، وبدخل الدولة الصافي المركز ، فلا يدخل في سعر الكلفة ، بل في المجموع المؤلف من القسمين، والذي يشكل نفقات الانتاج الاجتماعية •

وعلى هذا ، فنفقات المؤسسات الاشتراكية هي ، من حيث مقدارها ، أقل من نفقات الانتاج الاجتماعية •

وهكذا فسعر كلفة المنتوج ، بالشكل النقدي ، يعبر عن قسم من

نفقات الانتاج الاجتماعية • وفي سعر الكلفة تتبدى العلاقات الانتاجية الاشتراكية •

يلعب سعر الكلفة دوراً هاماً في تطوير الانتاج الاشتراكي • ويتمتع حسابه بأهمية كبيرة من أجل تطبيق الحساب الاقتصادي • فبدون تعويض سعر الكلفة في اية مؤسسة كانت ، لا يمكن تأمين عملية تجديد الانتاج بشكل طبيعي • وتتعلق زيادة ريعية المؤسسة ، الى حد كبير ، بتخفيض سعر كلفة المنتوج ، وهو أمر مرتبط بدوره بنمو تجهيزات المؤسسة التكنيكية ، وبتحسين تنظيم العمل ، وبالقدرة على استخدام الاموال القائمة استخداماً عقلانياً •

في ظروف الاشتراكية تضع الدولة ، وفق نظام مخطط ، أسعار السلع المعدة للاستهلاك وللانتاج • ويعتبر سعر الكلفة أساساً لتحديد الاسعار المذكور • وعلى هذا ، فان أساس الاسعار ليس سعر كلفة مؤسسة واحدة، بل سعر كلفة مؤسسات الفرع ، أي متوسط مقدار النفقات ، الناجم ، في نهاية الحساب ، عن النفقات الفردية لجميع مؤسسات الفرع •

بنيــة نفقات الانتــاج يهتم المجتمع الاشتراكي بتخفيض نفقات الانتاج • ويعتبر كشفُ احتياطيِّ تخفيض نفقات الانتاج ، واستخدام هذا الاحتياطي ، متصلاً أوثق اتصال بتخطيط سعر الكلفة وحسابه وبتحليل بنيته • وفي هذا المجال يؤخذ بعين الاعتبار، سعر كلفة السلع المنتجة ككل ، وسعر وحدة المنتوج •

إن جميع ما ينفق على إنتاج السلعة يمكن ادراجه في عناصر الانتاج التالية : الأجور وما يؤخذ منها الى صندوق الضمان الاجتماعي ، والمواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات ، والطاقة ، والاطفاء الذي يعوض قيمة القسم المهترىء من الوسائل الأساسية ؛ وغير ذلك من النفقات المتعلقة بادارة

الانتاج وخدمته • ففي النفقات العامة على انتاج المنتجات الصناعية السوفييتية عام ١٩٦٦ ، كان الانفاق على المواد الاولية والمواد يشكل ٦٤٪ ، وعلى المواد المساعدة ٥ر٤٪ ، وعلى المحروقات ١ر٣٪ ، وعلى الطاقة ١ر٢٪ ، وعلى الاطفاء ٢ر٥٪ ، وعلى الاجور والاقتطاع من أجل الضمان الاجتماعي ٩ر١٧٪ ، وعلى النفقات الاخرى ٢ر٣٪ • إن بنية سعر الكلفة ليست واحدة في مختلف فروع الصناعة وفي مختلف المؤسسات • وهو أمر مشروط ، قبل كل شيء ، بالفوارق الهامة القائمة بين نفقات العمل الحي والعمل المادي •

ثم إن نفقات الانتاج لا تدرج في عناصر اقتصادية فقط ، بل وتدرج أيضاً وفق الهدف الانتاجي المعدة له • وهو أمر يتيح تحديد ما ينفق على وحدة المنتوج المعدة ، بالشكل النقدي • وتشكل نفقات المؤسسات المتعلقة بالانتاج فقط سعر الكلفة المعملي ـ المصنعي • ويشكل سعر الكلفة هذا ، بالاضافة الى النفقات التي لا تتعلق بالانتاج ، سعر الكلفة الكامل •

ان حساب سعر الكلفة وتحليله وتخطيطه هي أمور تتيح الكشف عن الاحتياطيات الانتاجية الداخلية المتعلقة بتخفيض نفقات إنتاج المنتوج • وترتبط خطة سعر الكلفة ، في المؤسسة ، بخطة تحقيق المنتوج وخطة النفقات الرئيسية ، وبوضع طاقات إنتاجية جديدة موضع العمل ، وبخطة التموين التكنيكي المادي ••• الخ • وهذا يتيح ، من أجل تخفيض سعر الكلفة ، إمكانية اتخاذ تدابير تسمح باستخدام إنتاجي أوفى لما هو قائم من الآلات والتجهيزات ، وباستعمال تكنيك تقدمي ، وتبني تكنولوجية وتنظيم عمل تقدميين ، وبتقليص الانفاق من المواد الاولية والمحروقات والطاقة الكهربائية ، وبادخال مواد أولية اكثر رخصاً ، وبتخفيض الانفاق

على النقل ... الخ . وبالاضافة الى ذلك فان تخفيض سعر الكلفة يتطلب اهتمام جماعة المؤسسة المتواصل برفع نوعية المنتوج .

طـرق تخفيض نفقـــات الانتــاج إن تخفيض سعر كلفة منتوج المؤسسة (نفقاته) هو الضرورة الموضوعية للانتاج الاشتراكي . إنه يخلق شـروط زيـادة التراكم الاشتراكي ورفاه الشغيلة . ويكتسب تقليص الانفاق عـلى انتاج وحدة المنتـوج ، في الظروف الحديثة ، أهمية خاصة . وهو أمر يتعلق به ، الى حد فاصل ، تنفيذ مهمات الخطة الخمسية الحالية المتعلقة بالتوظيفات الأساسية ، وبزيادة مداخيل الناس الحقيقية .

ويتحقق تقليص النفقات الانتاجية ، بالدرجة الأولى ، عن طريـق زيادة إنتاجية العمل . وهو أمر يؤدي الى تقليص الانفاق من العمل الحي على وحدة المنتوج ، بالاضافة الى تقليص الانفاق على أجر هذا العمل .ولكن هذا لايعني اطلاقاً تخفيض مستوى اجور الشغيلة ، بل يعني ، على العكس ، رفعه . ولا شك أن المؤشرين المذكورين إذا زادا بوتيرة واحـدة ، فلن يحدث ، في هذه الحال ، تخفيض سعر كلفة المنتوج ، باعتبار أن التوفير الحادث إنما يذهب كله لتغطية زيادة الأجرة .

وترافق زيادة إنتاجية العمل بتوفير لا في العمل الحي فحسب ، بل وفي العمل المادي المجسد في وسائل الانتاج.إن قسماً من قيمة وسائل العمل ينقل إلى المنتوج الجديد ويدخل سعر الكلفة تحت شكل اقتطاعات اطفاء. وكلما حدث تقدم تكنيكي يتزايد نصيب هذه الاقتطاعات في النفقات العامـة على الانتاج . ولكن هذا لايعني ابداً ، زيـادة المقـدار المطلق لاقتطاعات الاطفاء في وحدة المنتوج، فمقدارها يتقلص نظراً لادخال آلات اكثر انتاجية في عملية الانتاج . وعلى هذا فان زيادة انتاجية العمل لا تتبـدى في تقليص

الانفاق على الأجرة فحسب ، بل وفي تقليص اقتطاعات الاطفاء في وحدة المنتوج ٠

إن زيادة إنتاجية العمل ، وتخفيض سعر كلفة المنتوج ، يحدثان في أعقاب استخدام تكنيك طليعي ، وتحديث ما هو موجود من الآلات والتجهيزات ، وفي المكننة المعقدة والأتمتة ، واستخدام الطاقة الكهربائية استخداماً واسعاً ، واعتماد الكيمياء على نطاق واسع ، وكذلك عن طريق تحسين تنظيم العمل ، وتكنولوجية الانتاج ، ورفع مستوى شغيلة المجتمع الاشتراكي ثقافياً وتكنيكياً ٠٠٠ الخ ٠

لقد تحققت الخطوات الكبرى في هذه الوجهات بالخطوط الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الحزب الثالث والعشرين والمتعلقة بالخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطني السوفييتي لعامي ١٩٦٦ – ١٩٧٠ ٠ ففي الخطة الخمسية الحالية ازداد اصدار التجهيزات الرفيعة الانتاجية زيادة هامة من اجل صناعة التعدين ، والطاقة والصناعة الكيماوية ، وصناعة الفحم والنفط، والغاز وغير ذلك من الفروع الصناعية ، ومن اجل النقل ، والبناء ، وكذلك الآلات المتعددة الاستخدام والمكننة ، ومن أجل المكننة المعقدة للاعمال الزراعية وتربية الماشية ٠ كما تتحسن ، في وقت واحد ، نوعية إنتاج الآلات وامتداد عمرها ، ومتانتها ٠

ويُرافق استخدام التكنيك الجديد واجراء المكننة المعقدة والاتمتة في العمليات الانتاجية بتحديث التجهيزات القائمة ٠ وهو أمر يتيح زيادة إنتاجيتها ٠

إن زيادة إنتاجية العمل وتخفيض سعر كلفة المنتوج يتعلقان ، الى حد كبير أيضاً ، بفعالية استخدام الاجهزة القائمة ٠ ويشهد الواقع العملي على أن التوقف فيما بين الورديات كبير في كثير من المؤسسات ، كما أن التجهيزات لا تشغل حسب طاقتها الكاملة ٠

ويعتبر استخدام التكنولوجيا الطليعية احتياطياً ضخماً لتخفيض سعر كلفة المنتوج في الاقتصاد الوطني • هـذا الاستخدام مرتبط ، في مؤسسات صناعة بناء الآلات ، ارتباطاً أساسياً بتبني طرق طليعية في معالجة المعادن وفي شبكات تجميع الآلات •• الخ • ففي صناعة التعدين يفيد كثيراً استخدام الغاز الطبيعي ، وتسليط تيار الاوكسجين على المعادن المعالجة ، وإذابة الفولاذ في أجهزة فعّالة وصبّه المتواصل • اما في صناعـة الفحم فتستخدم طـريقـة استخراج الفحم الحجري من على سطح الأرض ، وهي الطريقـة التـي تخفض كثيراً من نفقات الانتاج •

وفي كثير من فروع الصناعة يشكل الانفاق عـلى المواد الاوليـــة ، والمواد ، والمحروقات ، والطاقة الكهربائية ، وغير ذلك من أجزاء الصناديق الدوارة ، نصيباً هاماً من سعر كلفة المنتوج • لذا يعتبر تخفيض انفاق هذه الاموال المادية في وحدة المنتوج أهم احتياطي في تخفيض سعر كلفة السلعة •

ثم إن تخفيض الانفاق من المعدن يتمتع بأهمية كبيرة من اجل تخفيض سعر الكلفة • إن الانفاق من المعدن يتقلص كثيراً إذا ما أمكن الاقلال من النفايات عند معالجته ، ورفعُ نوعيته ••• الخ •

ويلعب توفير المعادن الملونة بأهمية خاصة • وفي هذه الحال يكون للاستعاضة عن المعادن الملونة بمواد اكثر رخصاً نتائج ايجابيـة أسـاسية ، وهو أمر مرتبط بتطور الصناعة الكيماوية • ان مقدار الانفاق من صفائح المعادن السوداء في صناعة الآلات والتعدين قد انخفض ، في الخطة الخمسية الحالية ، بين ٢٠ ـ ٢٥٪ تقريباً •

كما أن توفير المحروقات يؤثر تأثيراً ملحوظاً على تخفيض سعر كلفة المنتوج ، هذه المحروقات التي يحتل الانفاق عليها مكاناً هاماً بين النفقـات الانتاجية • ويتحقق توفير المحروقات على نطاق الوطن ، بالدرجة الاولى ،

عن طريق استخدام انواع من المحروقات أرخص من الفحم ، مثل النفط والغاز ، وكذلك عن طريق تخفيض نفقات المحروقات في المؤسسات ذاتها. وقد قضت خطة تطوير الاقتصاد الوطني الخمسية ، لعامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠، بخفيض معدلات انفاق المحروقات في الصناعة بنسبة لاتقل عن ٨ - ١٠٪ .

في الظروف الحديثة يزداد تزويد عمل العمـــال والكولخوزيين بالطاقة ، بوتيرات سريعة . فمع التطوير التالي لمكننة العمليات الثقيـــلة والعمليات التي تحتاج الى يد عاملة وافرة ، ومع تطوير اتمتة الانتاج يزداد اللجوء الى الطاقة الكهربائية زيادة سريعة . لذا يصبح استخدامها الواعي القائم على التوفير ، اكثر فاكثر ، عاملاً أساسياً في تخفيض سعر كلفـــة المنتوج . وقد قضت توجيهات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين فيما يتعلق بخطة تطوير الاقتصاد الوطني الخمسية لعامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، بتخفيض انفاق الطاقة الكهربائية في الصناعة بمقدار ٦ - ٨٪ .

ويعتبر تقليص الانفاق على انتاج الأدوات والتجهيزات ، والعنـــاية الحسنة بها ، وتقليص النفقات على خدمة الانتاج والادارة ، يعتبر احتياطياً ضخماً لتخفيض سعر كلفة المنتوج .

كل هذه الطرق في توفير النفقات الانتاجية يمكن استخدامها استخداماً شاملاً مع الزيادة المتواصلة في المستوى الثقافي التكنيكي ، وفي الفعاليـــة الانتاجية لشغيلة المؤسسات ، ومع توسيع نطاق المباراة الاشتراكية في سبيل زيادة إنتاجية العمل . ان المجتمع الاشتراكي يعـير الادارة الاقتصـادية القائمة على التوفير الاهمية الاولى .

٢ : ـ دخل المؤسسات الاشتراكية الصافي وأشـــكاله

الدخل الصــافي هو جزء من قيمة (سعر) السلعة

بين مقولات الاشتراكية الاقتصادية التي تعبر عن العلاقة بين المجتمع ككل ، وبين المؤسسات على حدة ، تلعب مقولة الدخل الصافي واشـــكاله دوراً كبيراً • إن الدخل الصافي ، كما تبين من قبل ، عبارة عن القيمة (السعر) التي يعبر بها عن المنتوج الفائض • وهو يبرز ، في الواقع ، كالفرق بين سعر الجملة في المؤسسة ، وبين سعر كلفة المنتوج •

إن الدخل الصافي ، كقاعدة ، لا يتوافق ، من حيث طبيعته ، مـع المنتوج الفائض الناشيء في المؤسسة ذاتها • وهو أمر مشروط بواقع أن أسعار الجملة لمختلف ألوان السلع ليست ذات علاقة واحدة مع القيمة • فعندما يكون السعر أعلى من القيمة تنال المؤسسة دخلاً صافياً أعظم مما نشأ في فرع الانتاج المعني من منتوج فائض • وعندما يكون سعر المنتوج أخفض من القيمة يصبح الدخل الصافي المتحقق أقل من مقدار المنتوج الفائض الناشىء في الفرع • والتباعد يمكن أن يحدث عندما يكون سعر وسائل الانتاج المستعملة مقرراً لأن يكون أعلى أو اخفض من القيمة • وهو أمر يخفض أو يرفع سعر كلفة المنتوج ، وبالتالي يزيد أو ينقص مقدار الدخل الصافي ، في حين أن مقدار المنتوج الفائض غير مرتبط بمثل هذا التبدل في سعر الكلفة •

إن دخل المؤسسات الاشتراكية الصافي عبارة عن ملكية اجتماعية • وهو ينفق على توسيع الانتاج الاجتماعي وسد حاجات الشغيلة العامة • وكلما اعطت المؤسسات للمجتمع دخلاً صافياً اكبر كانت امكانيات توسيع

الانتاج في الوطن أعظم ، وأمكن سد الحاجات بشكل اكمل • كل هذا يميز تمييزاً جذرياً دخل المؤسسات الاشتراكية الصافي عن الربح الرأسمالي المعبر عن علاقة استثمار الانسان للانسان • ومن هنا كان أيضاً الفارق في ميكانيكية تشكل الدخل الصافي وتوزيعه والربح الرأسمالي •

فاذا كان الربح الرأسمالي يتشكل عفوياً ، في اعقاب النضال التنافسي الضاري بين أرباب العمل والاحتكارات ، فان دخل المؤسسات الاشتراكية الصافي يتشكل على اساس عمليات الانتاج وتحقيق المنتوج المخطَّطة • وتستقر في اساس تشكيله مقادير مخطَّطة ، امثال حجم المنتجات وتنوعها ، والسعر • صحيح أن هذا كله لاينفي الابتعاد عن المؤشرات المخطَّطة ، إلا أن الفوارق في مستوى دخل الفروع الصافي انما تنشأ ، قبل كل شيء ، تحت تأثير العوامل المخطَّطة ، في حين ان فضل القيمة يقسم ، في اعقاب صراع ضار بين الرأسماليين ، حسب الرسمال •

ثم إن طبيعة الدخل الصافي الاشتراكية تتبدى أيضاً في أشكال توزيعه الخاصة •

إن الدخل الصافي ينقسم ، في نهاية الأمر ، الى قسمين ، احدهما يبقى تحت تصرف المؤسسة ، وينفق على سد مختلف حاجاتها ، في حين يدخل الثاني موازنة الدولة تحت أشكال متباينة • والطبيعة الاقتصادية لكل من قسمي الدخل الصافي واحدة • الواقع أن هذا الدخل عبارة عن ملكية اشتراكية اجتماعية • إن انقسام الدخل الصافي الى قسمين أمر مشروط ، أولاً ، بأنه لابد من أجل تأمين اهتمام المؤسسة بتنفيذ المهمات الحكومية فيما يتعلق بانتاج السلع ، وبتوفير انفاق وسائل الانتاج ، لابد من أن يوضع تحت تصرف المؤسسة قسم معين من الدخل الصافي ، يتعلق مقداره بالنجاح في تنفيذ تلك المهمات • كما هو مشروط ، ثانياً ، بدخول قسم كبير من

الدخل الصافي إلى خزينة الدولة المركزية • وهو أمر ضروري من أجل تأمين الحاجات الشعبية العامة •

إننا لم نتحدث ، حتى الآن ، إلا عن شكلي الدخل الصافي المعبرين عن نهاية توزيعه • إلا أنه لابد من ملاحظة أن قسماً معيناً من الدخل الصافي قد 'جنّب في عملية تشكيله في عدد من الفروع ، ليسلم الى الدولة (تحت شكل ضريبة رقم الاعمال) ويبرز القسم الباقي من الدخل الصافي تحت شكل ربح المؤسسة •

الربح واستعماله إن مقولة الربح مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بالحساب الاقتصادي • والربح ، من حيث العلاقة الكمية ، عبارة عن الفارق بين ما تناله المؤسسة من جراء بيع المنتوج وبين ما تنفقه على إنتاجه وتحقيقه • والربح ، في حساب وحدة المنتوج ، يساوي الفرق بين سعر الجملة في المؤسسة (من دون ضريبة رقم الاعمال) ، وبين سعر كلفة المنتوج الحقيقية • إن مقدار المنتوج الفائض (ويعني فيما يعنيه الربح) في مختلف المؤسسات ، داخل الفرع المعين ، يمكن ، اذا ما تساوت نفقات العمل ، أن يكون متبايناً • وهو أمر مشروط بفعالية استخدام الأموال المنفقة • لهذا كانت نسبة المنتوج الفائض الى الموارد المنفقة تعبر عن درجة فعالية الانتاج ، أي ربعية المؤسسة •

إن طرق تحديد فعالية الانتاج يمكن ، في واقع الادارة الاقتصادية ، أن تكون متباينة انطلاقاً من الظروف الحسية • كانت هذه الفعالية تتحدد ، خلال زمن طويل ، بنسبة الربح الى سعر كلفة المنتوج • إلا أن هذا المؤشر لا يعبر تعبيراً كاملاً عن درجة استخدام الموارد المستعملة ، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مقدار هذه الموارد العام (الصناديق الأساسية والأموال الدوارة) • ففي الظروف الحديثة ، عندما يحدث التقدم العلمي التكنيكي

بسرعة ، عندما ترتبط فعالية الانتاج ، إلى حد حاسم ، بشدة استخدام التجهيزات ، نشأت ضرورة تحديد درجة استخدام الموارد باعتبارها نسبة الربح الى الصناديق الأساسية الانتاجية والاموال الدوارة • إلا أن مثل هذه الطريقة في تحديد الريعية غير صالحة من أجل مقارنة فعالية مختلف فروع الاقتصاد ، ويمكن استخدامها لمقارنة فعالية إنتاج مؤسسات أحد الفروع (أو انتاج القيم الاستعمالية البديلة) ، وكذلك من اجل مقارنة فعالية استخدام موارد المؤسسة المعنية خلال فترة زمنية محددة • هذه الطريقة المذكورة لها نقيصتها ، فهي لا تعكس ، تماماً ، فعالية استخدام العمل الحي • لهذا كان لا بد ، في عدد من الظروف ، من اللجوء الى طريقة أخرى من أجل تحديد درجة فعالية استخدام الموارد ، الى طريقة ربط الربح بسعر كلفة المنتوج •

إن تنظيم الحساب الاقتصادي يتطلب استخدام قسم من الربح في صالح المؤسسة وجماعتها • كما تتطلب قوانين الاشتراكية الاقتصادية الا يتعارض هذا مع المصالح الاجتماعية بل أن يحفز نحو العمل الافضل في المؤسسات في صالح المجتمع كله •

تنفق المؤسسات قسماً من الربح على التوظيفات الأساسية المخطَّطة ، وعلى استكمال الأموال الدوارة الى الحدود التي تنص عليها الخطة الحكومية •

ان المؤسسة التي تنفق من الربح تهتم اهتماماً أعظم بنوال الربح المخطَّط • ذلك أن عدم تنفيذ الخطة فيما يتعلق بالربح يقلل التوظيفات الأساسية •

ويتمتع اقتطاع قسم من الربح من أجل مختلف انواع صناديق المؤسسات بأهمية عظيمة في سبيل رفع اهتمام الجماعة المادي بنتائج نشاطها: كصندوق التشجيع المادي ، وصندوق التدابير الاجتماعية الثقافية وبناء السكن ، وصندوق تطوير الانتاج •

ويتشكل الصندوقان الأولان بشكل متلائم مع مقادير صندوق الأجور المخطَّط • فلكي تهتم المؤسسات بتنفيذ الخطة يحسب معدل اقتطاعات الصناديق وفق المهمة المخطَّطة المتعلقة بزيادة تحقيق المنتجات بالنسبة الى المرحلة السابقة ، ووفق المهمة المخطَّطة المتعلقة بمستوى الريعية • لهذا كانت النسبة بين هذين الأساسين تتوضع تبعاً لزيادة تحقيق المنتوج ، اي الريعية ، وهو امر يتمتع بأهمية عظيمة في الفرع المعني • ويتشكل صندوق التشجيع المادي في السوفخوزات عن طريق اقتطاعات من الربح وفق معدلات معينة ، ولكنه محدود بالنسبة الى صندوق الأجور•

ويشتمل صندوق التشجيع المادي ، فضلاً عن الاقتطاعات المتأتية من الربح ، يشتمل على العلاوات المدفوعة للعمال من صندوق الأجور •

ويتشكل صندوق تطوير الانتاج بفضل ثلاثة مصادر : فيتأتى قسم من اقتطاعات الاطفاء المعدة لتجديد الصناديق الأساسية تجديداً تاماً ، وقسم من اقتطاعات ربح المؤسسة والموارد المتأتية عن تحقيق الموجودات غير المستعملة الداخلة في الصناديق الأساسية • أما اقتطاعات الربح فهي تتأتى وفق معدلات موضوعة على شكل نسب مئوية من متوسط القيمة السنوية للصناديق الأساسية • وأما بالنسبة الى ما تبقى فان نظام هذه الاقتطاعات مماثل للنظام الموضوع من أجل صندوق التشجيع المادي •

يحافظ، الى جانب الصناديق
المنشأة حديثاً ، على الصناديق القائمة من قبل كصناديق العلاوات المعطاة لقاء

صنع تكنيك جديد وتبنيه ، ولقاء تسلم منتجات للتصدير ، ولقاء اخراج سلع من نفايات الانتاج ، ولقاء حصيلة المنافسة الاشتراكية على نطاق الاتحاد كله .

ثم إن قسماً معلوماً من ربح المؤسسات والمنظمات الاقتصادية يوجه الى موازنة الدولة تحت شكل ضريبة الصناديق وتحت شكل مدفوعات محددة ، وتحت شكل مورد يتأتى عن البقية الحرة من الربح . إن ضريبة الصناديق أصبحت أهم نوع من انواع المدفوعات للموازنة . انها ذلك الشكل من اقتطاعات الدخل الصافي المخصصة للدولة الذي ، بموجبه ، يتعلق مقدار ما يؤخذ بمبلغ الصناديق الانتاجية الأساسي الواقعي ، وبأموال المؤسسات الدوارة المحددة .

أما المدفوعات المحدَّدة فهي المدفوعات التي تقدمها المؤسسات العاملة في أفضل الشروط من حيث الشروط الطبيعية او الشروط التكنيكية والتنظيمية ، وتتمتع بنفقات إنتاج أقل . ان دخل المؤسسات التمايزي هذا ، يدخل موازنة الدولة وفق معدلات محددة بشكل دقيق . أما البقية الحرة من الربح فهي ذلك المبلغ منه المتبقي بعد حسم ضريبة الصناديق والمدفوعات المحددة ، وبعد الاقتطاعات المخصصة لصناديق المؤسسة ولتوظيفاتها الأساسية المخطَّطة ، وكذلك بعد المدفوعات المخصصة للقروض الطويلة الأجل ، ولفوائد الاعتمادات . وتتحدد هذه الموارد ، في نهاية المطاف ، بضريبة الصناديق وبالمدفوعات المحدَّدة ، وهي المدفوعات التي تحتل المرتبة الأولى . ولا ينبغي ، اطلاقاً ،

أن نفهم من هذا أن موارد البقية الحرة من الربح لا تقسم إلا بعد القيام بحساب نتائج عمل المؤسسات السنوية • إن هذه الاموال تقتطع ، دورياً ، ووفق المقادير المخطَّطة ، الا أن مقدارها العام يدقق تبعاً لمقدار الربح العام وتوزيعه •

وهكذا يُعمل الآن بنظام توزيع الربح التالي : تدخل موازنة الدولة ضريبة الصناديق الانتاجية ، والمدفوعات المحدَّدة ، وتدفع فوائد الكريدي المصرفية ؛ وتتشكل صناديق المؤسسات ، وتُمول التوظيفات الأساسية المخطَّطة ، وتسدد الكريدي المعطاة من أجل التوظيفات الأساسية ، وتمول زيادة الأموال الدوارة الخاصة ، وتُغطى الخسارة الناشئة عن استثمار دور السكن الخاصة بالبلديات ، وتجري اعادة احصاء المؤسسات الرفيعة المستوى ، وتنقل الى الموازنة الحكومية البقية الحرة من الربح • وعلى هذا، فاذا لم يقدر للمؤسسة أن تنفذ خطة الأرباح فان ما يتبقى من الربح بعد اجراء المدفوعات الاساسية واقتطاعات صناديق المؤسسة ، يوزع بين الحاجات الأخرى ، والبقية الحرة من الربح ، بشكل يتناسب والمقادير المقررة في الخطة • وعلى هذا ينبغي إدخال البقية الحرة من الربح الى الموازنة (بمقدار ضئيل) حتى عند عدم تنفيذ خطة الربح أيضاً (طبعاً إذا نص على ذلك في الخطة) •

إن مقدار الربح متعلق بكميات السلعة المنتجة وبمستوى الأسعار • كما أن الاسعار مرتبطة ، بدورها ، بسعر كلفة السلعة على صعيد الفرع ، وبنوعيتها ، وتنوعها • ولما كانت الاسعار تخطَّط دون أن تستطيع المؤسسة زيادتها بشكل تعسفي ، فان الربح يزداد عند زيادة كمية المنتوج وتحسين نوعه وتنوعه ، وعند تخفيض سعر الكلفة • وكل هذا مرتبط ، بدوره ، بزيادة انتاجية العمل ، وبادخال تكنيك جديد ، وبتحقيق نظام التوفير ••• الخ •

إن ارتباط مقدار الربح بمقدار عمل المؤسسة ونوعيته يتيح أيضا إمكانية استخدام الربح كحافز من أجل تنفيذ أفضل لمهمات الدولة المخطّطة .

٣ : ـ سعر الجملة

سعر الجملة وبنيته تتبدى العلاقات بين المؤسسات في المجتمع الاشتراكي، أول ما تتبدى، من خلال بيع وشراء السلعة المنتجة حسب أسعار الجملة المخطّطة .

إن واقع تشكل الأسعار يمر بأنواع مختلفة من سعر الجملة، تتفق ومختلف مراحل حركة المنتوج من الانتاج الى الاستهلاك .

وهكذا يدخل في سعر جملة المؤسسة سعر كلفة المنتوج وربح المؤسسة . أما سعر جملة مؤسسات بيع المنتجات الصناعة فيتضمن ربح منشآت البيع ونفقاتها الاضافية ، كما يتضمن ، بالنسبة إلى عدد من المنتجات المعدة للاستهلاك (كالمنتجات القمحية والسكر والمنسوجات ... الخ) ، ضريبة رقم الأعمال التي تجبى وفق معدلات معينة .

هنالك فارق في بنية اسعار الجملة لسلع الفرعين الصناعيين فئة «أ» وفئة «ب» : في الأولى يوجد نصيب أقل من الدخل الصافي مما في الثانية . كانت أسعار سلع الاستهلاك حتى زمن متأخر تتوافق ، الى حد كبير ، مع القيمة اكثر من اسعار وسائل الانتاج ، لهذا كان يتحقق في اسعار جملة وسائل الانتاج قسم ضئيل من الدخل الصافي . إن امكانية إعادة توزيع الدخل هذه ، من خلال الأسعار ، مشروطة بأن وسائل الانتاج تتحقق ، بصورة رئيسية، في نطاق القطاع الحكومي . ولا تتحمل الدولة في هذا خسارة باعتبار أن سعر كلفة المنتوج ينخفض بنسبة هذا المقدار (من الدخل الصافي). إن

المنتوج الفائض الناشيء في الفرع الأول يتحقق كلياً عند بيع سلع الاستهلاك بأسعار تتوافق وقيمتها • وبالتالي ، فان الدولة تنال كامل مقدار الدخل انصافي بما فيه المبلغ الذي لم يكن داخلاً في أسعار وسائل الانتاج • وعلى هذا ، فان مستوى الاسعار الضروري اقتصادياً للتبادل بين المؤسسات الاشتراكية ، ينبغي أن يؤمن تعويض نفقات المؤسسات ونوال ربح يغطي حاجات المؤسسة من اجل توسيع الانتاج ، وحفز جماعة العاملين فيها •

بيد أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة الى اسعار سلع الاستهلاك الشخصي المباعة من السكان • ونقل هذه السلع إلى ملكية الشغيلة الخاصة، من خلال التجارة ، يتطلب تعويضاً كاملاً للقيمة • وفي الحال المعاكسة يحرم المجتمع من قسم من الدخل الصافي الضروري من أجل سد حاجاته العامة •

لقد نشأت منظومة الاسعار ، في الاتحاد السوفيتي ، تحت تأثير الشروط التاريخية لتطور الوطن • كان الفرق ، في البداءة ، خلال عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، بين مستويات اسعار وسائل الانتاج ، وسلع الاستهلاك غير كبير • وبعد هذا أدت حاجات تطوير الوطن اقتصادياً (ولا سيما ضرورة التحري عن الأموال من أجل التصنيع) الى رفع أسعار سلع الاستهلاك ، في الوقت الذي كانت اسعار وسائل الانتاج ترتفع بدرجة أقل • وبقدر ما كان سلم الأسعار النقدي يتضاءل فان انخفاض أسعار وسائل الانتاج كان يعني أن هذه الاسعار تعبر عن نصيب القيمة المتضائل أكثر فأكثر •

وبين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٤ حدثت عملية معاكسة : فعندما كانت اسعار المفرق تنخفض ، في هذه الفترة ، قرابة مرتين ، بقيت اسعار الجملة لوسائل الانتاج في مستواها السابق • وقد أدى هذا إلى أن ابتعاد اسعار

وسائل الانتاج عن القيمة قد تضاءل تضاؤلاً أساسياً • وهكذا فاذا كان مقدار الدخل الصافي ، في عام ١٩٥٥ ، الناجم عن أسعار سلع الاستهلاك أعظم بخمس مرات من الدخل الصناعي الناجم عن أسعار وسائل الانتاج ، ففي عام ١٩٥٨ أصبح أعظم بما يفوق المرتين (٢ر٣) وفي عام ١٩٦٥ بمرة وبعض المرة (٧ر١) •

إن ضرورة تقريب أسعار الجملة لوسائل الانتاج من القيمة يستدعيها واقع ان الأسعار المخفضة لهذه الوسائل تؤدي الى ارتكاب اخطاء في حسابات الفعالية الاقتصادية للتوظيفات الاساسية وللتكنيك الجديد • فأسعار وسائل الانتاج التي هي دون قيمتها تجعل وكأن هنالك زيادة مفرطة في فعالية التكنيك بالمقارنة مع العمل اليدوي ، وبالتالي ، يتضاءل الطلب على الآلات الجديدة • إن مستوى أسعار الجملة لمختلف المواد هو في تباين بالنسبة الى قيمتها ، مما يؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً •

ويتم اقتراب أسعار جملة وسائل الانتاج من القيمة ، تدريجياً ، وبشكل خاص عن طريق تخفيض قيمة المنتوج ، على اساس زيادة إنتاجية العمل •

إن الطريقة الصحيحة لتشكيل الاسعار تنحصر في قيام الاسعار على اساس نفقات العمل الضرورية اجتماعياً • وفضلاً عن ذلك ، فلابد ، مع تخفيض النفقات الانتاجية ، من تخفيض أسعار الجملة أيضاً ، باعتبار أن هذا يحفز المؤسسات الى تخفيض متواصل في سعر الكلفة • وقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي : « أن تخفيض الأسعار المتواصل المبرر اقتصادياً ، على أساس زيادة إنتاجية العمل ، وتخفيض سعر كلفة المنتوج ، هما حجر الزاوية في سياسة الاسعار في فترة بناء الشيوعية »[١] •

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ص ٩٠ •

أسس تخطيط أسعار الجملة

من أجل تخطيط أسعار الجملة في الوطن السوفييتي يُجمع بين المركزية وبين اعطاء الجمهوريات الاتحادية والهيئات المحلية حقوقاً معينة • فتحدد الدولة السوفييتية مستوى أسعار جملة المنتوج الصناعي والمنتوج الزراعي ، من حيث المجموع ، ومن حيث فئات معينة من المنتوج ، والمستوى العام لتعرفات النقل والطاقة الكهربائية والمحروقات والغاز • فتضع هيئة تخطيط الدولة في الاتحاد السوفييتي الاسعار الدقيقة لهذه الانواع من المنتجات التي تحدد الدولة من خلالها مستوى الاسعار العام ، كما تضع ايضاً أسعار الجملة الموقتة لأهم الانواع الجديدة من المنتجات • ويضع مجلس وزراء الجمهوريات الاتحادية ، بدوره ، او الهيئات الجمهورية المفوضة منه ، أسعار جملة المنتجات التي لاتدخل في صلاحية هيئة تخطيط الدولة السوفيتية •

ثم إن المؤسسات الصناعية ايضاً تحوز بعض الحقوق في تخطيط أسعار الجملة • فهي تحدد أسعار المنتجات والخدمات الضرورية للبناء الاساسي الخاص ولحاجات المؤسسة الداخلية إذا لم يكن قد حددت لها اسعار من قبل ، كما تحدد أسعار السلع نصف المصنوعة ، والتجهيزات المصنوعة زيادة عما نصت عليه الخطة وفق طلبيات متفرقة ، واسعار الخدمات المقدمة للمنظمات الأخرى •

إن تخطيط أسعار الجملة هو عمل اقتصادي معقد ، يأخذ كثيراً من العوامل المختلفة ، بعين الاعتبار • وهنا يجري ، بشكل خاص ، استخدام واع لقانون القيمة من اجل ادارة الاقتصاد الوطني •

ما هو المستوى الأمثل لسعر الجملة ؟

لابد لسعر الجملة ، من ناحية ، من تأمين تغطية السعر المخطّط لكلفة

انتاج السلعة ، ومن تكوين الربح المقرر • إن خفض السعر الى ما دون هذا المستوى ينسف أهميته الحافزة • ومن جهة أخرى ، فان الحد العالي للسعر يتحدد بطاقة السوق (الطلب) • إن طاقة السوق بالنسبة الى وسائل الانتاج مرتبطة لا بالبرنامج الانتاجي ، ككل ، فحسب ، بل وبالفائدة الاقتصادية من استعمال وسيلة الانتاج المعنية أيضاً • وهكذا ، فاذا كان السعر مفرطاً في الارتفاع ، فان المؤسسات تستنكف عن شراء مثل هذه السلعة ، عاملة على استبدالها بسلعة اخرى أكثر اقتصادية •

ويتبدى ، عملياً ، حسبان متطلبات قانون القيمة في تخطيط اسعار الجملة ، من خلال تخطيط سعر الكلفة مضافا إليه ربح معين ، أما بالنسبة الى عدد من أنواع السلع فتضاف اليه ضريبة رقم الأعمال • لهذا توجد أسعار الجملة في علاقة معينة مع سعر الكلفة ، وبالتالي ، مع قيمة المنتوج أيضاً •

إن تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً يتطلب وضع أسعار جملة واحدة في الصناعة في نطاق استهلاك المنتوج •

ويتأمن وضع أسعار جملة واحدة عن طريق نظام أسعار محطة الهدف الذي يدفع بموجبه جميع الحاصلين على المنتوج سعراً واحداً أينما كانوا • وتدفع نفقات نقل المنتوج حتى محطة الهدف ، في هذه الحال ، من قبل مؤسسات البيع ، ويدخل متوسطها في وحدة سعر الجملة •

إن نظام الأسعار هذا يتيح لحلقات البيع بالجملة وضع أسعار مفرق واحدة ، من غير مساعدات الدولة المالية • إلا أن سعر جملة محطة الهدف لا يفيد إلا من اجل تلك الانواع من المنتجات التي تنتج في مناطق غير كثيرة ، وتوزع مركزياً عبر الوطن كله • ويمكن لأسعار الجملة الواحدة أن تكون عامة أو اقليمية • وتتأتى ضرورة الأخيرة عن ان نفقات النقل تشكل نصيباً

هاماً كفاية في سعر أنواع كثيرة من السلع • لهذا فان أسعار الجملة الواحدة التي تشمل الوطن كله ، والمتعلقة بالأنواع المذكورة من السلع ، قد تؤدي إلى ضياع مقياس الفعالية الاقتصادية لتوزيع الانتاج • فمثلاً ، إن المؤسسات القائمة على استعمال المواد الاولية التي تنقل من بعيد قد تحول الى مؤسسات رابحة اصطناعياً • وتأسيس مراكز جديدة للانتاج يقلص امتداد الحمولة ويؤدي الى إقلال تمايز أسعار الجملة الاقليمي •

إن وضع أسعار جملة واحدة هو في تناقض معين مع الفوارق القائمة في مستوى سعر كلفة المنتوج في مختلف المؤسسات ، والناجمة عن التباين في تزويد المؤسسات بالتكنيك ، في تناقض معين مع الفوارق الاقليمية في مستوى الأجور ، ومع الفوارق في ظروف الانتاج الطبيعية (مثلاً في الطاقة وفي عمق منابع الطبقة الفحمية في المناجم) أو في طول مسافة نقل المواد الأولية • كل هذا يتطلب اللجوء ، بالاضافة الى سعر الجملة الواحد ، الى أسعار حسابية كتلية (معملية) تمايزية ، من أجل المؤسسات : فتوضع لبعض المؤسسات أسعار تفوق سعر الجملة الواحد ، ولبعضها الآخر أسعار أخرى أدنى منه • هذا التناقض يُتغلَب عليه ايضا عن طريق اقرار مدفوعات محدّدة متمايزة في موازنة الدولة •

ثم إن اقرار اسعار لوسائل الانتاج التي يمكن أن يستعيض بعضها عن بعضها الآخر، يتمتع بأهمية كبيرة •فاذا كانت سلعة اكثر فعالية من سلعة أخرى، بين سلعتين تقوم احداهما مقام الأخرى ، اقتضى أن يكون لهذه السلعة الاولى سعر أعلى • هكذا نجد أن الطورب ، والفحم ، والغاز ، تشعل في مراجل محطات الطاقة الكهربائية ، ويعبَّر عن قيمتها الاستعمالية بكمية الطاقة الكهربائية الناتجة • ولكن سعر كلفة الحصول على طن من المحروقات ، متباين بتباين أنواع هذه المحروقات • ومن المفيد ، اقتصادياً ، أن

توضع أسعار المحروقات المستخدمة في المحطات الكهربائية ، بصورة تتناسب وقوتها الحرورية •

ويتمتع وضع سعر واحد في حساب وحدة فعالية الآلات بأهمية كبيرة• إن الانفاق على تصميم بناء آلات جديدة ، وكذلك إنتاج هذه الآلات ، في البداءة ، بكميات غير كبيرة ، يستدعيان نفقات اضافية هامة ، أو ، كما قال ماركس ، يستدعيان « نفقات الانشاء الاول للآلة الجديدة » • فأسعار هذه المنتجات ، اذا ما حددت بناء على سعر الكلفة الواقعي ، ستكون عالية الى حد يؤثر تأثيراً سيئاً جداً على استعمال التكنيك الجديد ، باعتبار أن شراء النماذج الجديدة من الآلات يصبح غير مفيد بالنسبة الى المؤسسات المستهلكة لها•

ولكي نتجنب هذا الأمر توضع اسعار الآلات الجديدة لا بناء على سعر الكلفة الواقعي ، بل انطلاقاً من مستوى اسعار نماذج التكنيك القديمة مع أخذ فوارق المؤشرات التكنيكية الاقتصادية ، بعين الاعتبار • وفي هذه الحال تغطى الخسارة من الصندوق الخاص المتعلق بحيازة تكنيك جديد، والمؤسس في الوزارات بفضل الاقتطاعات التي تحققها مؤسسات الفرع كلها، والمشمولة في سعر كلفة منتوج النماذج القديمة • مثل هذا النظام قائم حتى بالنسبة إلى إصدار سلع جديدة من سلع الاستهلاك الوطني •

ثم إن نوعية المنتوج أيضاً ، تؤثر على أسعار الجملة • وهكذا يرتفع سعر الجملة إذا كانت نوعية المنتوج تفوق النموذج الحكومي الموحد ، وينخفض إذا كانت النوعية لا تتجاوب تماماً مع المطالب المبينّة •

وعند تخطيط أسعار الجملة تؤخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى أيضاً • فلابد لأسعار الجملة من أن تتكون بشكل يساعد ، من ناحية ، على استخدام أنواع متميزة من المواد الأولية ، والطاقة ، وتبنى عمليات تكنولوجية طليعية ،

في الانتاج ، ويساعد ، من ناحية أخرى ، على التوفير في المواد التي توجد بكميات ضئيلة او التي يكون استعمالها غير مربح ٠

في تخطيط أسعار الجملة يتمتع انتقاء وحدة المنتوج التي يوضع لها السعر ، بأهمية كبيرة ٠ وهو أمر هام من أجل تأمين الحفز على توسيع تنويع المنتوج والاستخدام العقلاني للمواد الاولية ٠ فمثلاً قد لا يكون صحيحاً وضع اسعار الآلات بناء على الوزن ، باعتبار أن هذا يشجع على إصدار نماذج ضخمة ٠ أو ، مثلاً ، ليس صحيحاً وضع أسعار أنابيب نقل المياه على أساس حساب الثقل ، بدلاً من اعتبار الطول ٠٠٠ الخ ٠

إن نظام أسعار الجملة في الاتحاد السوفيتي يتكامل ، وتحدث اعادة النظر في الأسعار ٠ ففي اواسط عام ١٩٦٧ تبنيت أسعار جملة جديدة لوسائل الانتاج ٠ وتبدلت اسعار بعض انواع المنتجات تبدلاً هاماً ٠ هكذا ارتفعت ارتفاعاً أساسياً أسعار الجملة في الفحم والفلزات مما أدى الى تصفية خسارات هذه الفروع ٠ وقد اصبح سعر الجملة ، في اعقاب ذلك ، يعكس الى حد كبير ، متطلبات قانون القيمة ، ويحفز المؤسسات الى تشديد نظام التوفير ، والى تنفيذ خطة الدولة ٠

الفهرس

صفحة

الفصل الأول

القانونيات الاقتصادية لنشوء الاشتراكية وتوطدها ٣

١ ـ ضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية وجوهرها ٣

٢ ـ التحويلات الثورية الأولى في دولة ديكتاتورية البروليتاريا ١٠

٣ ـ بنية المجتمع الاقتصادية الاجتماعية في المرحلة الانتقالية ١٩

٤ ـ برنامج لينين لبناء الاشتراكية وتنفيذه ٢٤

الفصل الثاني

الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

١ ـ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ٥٣

٢ ـ اشكال الملكية في الاشتراكية وخصائصها ٥٩

٣ ـ العلاقات الانتاجية والمصالح الاقتصادية ٦٨

٤ ـ القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ٧٥

الفصل الثالث

تطوير الاقتصاد الوطني الاشتراكي تطويراً مخططاً

١ ـ تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مخطط هو قانون اقتصادي للاشتراكية ٨٧

٢ ـ النسب الهامة في الاقتصاد الوطني الاشتراكي ٩٢

٣ ـ تخطيط الاقتصاد الوطني الاشتراكي ٩٦

٤ ـ دور الدولة الاشتراكية الاقتصادي ١١١

صفحة

الفصل الرابع

العلاقات السلعية النقدية في ظل الاشتراكية

١ ـ ضرورة الانتاج السلعي في الاشتراكية ١١٧

٢ ـ تميز العلاقات السلعية النقدية في الاشتراكيــة جذرياً عن مثيلتها في المجتمع الرأسمالي ١٢٣

٣ ـ السلعة وخواصها في ظل الاشتراكية ١٢٩

٤ ـ النقد ووظائفه في المجتمع الاشتراكي ١٣٧

٥ ـ قانون القيمة والسعر في الاقتصاد الاشتراكي ١٤٦

الفصل الخامس

عملية الانتاج الاشتراكي

١ ـ خصائص عملية العمل في ظل الاشتراكية ١٥٧

٢ ـ التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي ١٦٩

٣ ـ مصادر نمو الانتاج في ظل الاشتراكية ١٧٦

٤ ـ قانون النمو المتصاعد لانتاجية العمل الاجتماعي ١٨٣

٥ ـ افضليات التقدم التكنيكي في ظل الاشتراكيــة ١٨٧

الفصل السادس

التوزيع حسب العمل

١ ـ التوزيع حسب العمــل هو قانون الاشتراكيــة الاقتصادي ٢٠١

٢ ـ الدفع حسب نوع العمل وكميته ٢٠٣

٣ ـ شكلان للتوزيع حسب العمل ٢٠٧

٤ ـ صناديق الاستهلاك الاجتماعيــة ٢١٩

صفحة

الفصل السابع

التراكم والاستهلاك في ظل الاشتراكية

١ ـ التراكم الاشتراكي ، سماته ، خصائصه ٢٢٤
٢ ـ تركز الانتاج الاجتماعي ٢٢٨
٣ ـ بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية ٢٣٢
٤ ـ النسبة بين التراكم والاستهلاك ٢٣٥

الفصل الثامن

الحساب الاقتصادي

ـ جوهر ومبادىء تنظيم الحساب الاقتصادي ٢٤٧

الفصل التاسع

صناديق المؤسسات

ـ دورتها ودورانها ٢٦٣
ـ دورة الصناديق ومراحلها ٢٦٤
ـ دوران الصناديق ٢٦٨
ـ الصناديق الاساسية والدوارة ٢٧٠
ـ الاهتراء المادي والمعنوي في الصناديق الأساسية ٢٧٣
ـ زيادة فعالية استخدام الصناديق ٢٧٨

الفصل العاشر

نفقات الانتاج ونظام الاسعار

١ ـ نفقات الانتاج ٢٨٤
٢ ـ دخل المؤسسات الاشتراكية الصافي واشكاله ٢٩٢
٣ ـ سعر الجملة ٢٩٩

الخطأ والصواب

ص	السطر	الخطأ	الصواب
٥٠	١٥	نقوم	تقوم
٥١	١٠	امكانبة	امكانية
٥٥	١٧	نخص	تخص
٥٦	١	تديلاً	تبديلاً
٦٣	٣	الاشتراكة	الاشتراكية
٦٧	٥	استثمار	استثمارة
٦٨	١٤	وسائع	وسائل
٦٨	الاخير	جميل	جميع
٧٦	٢٢	نواصل	تواصل
٧٧	٧	الاساس	الاساسي
٧٩	٢١	لى	الى
٧٩	٢٢	لاجتماعي	الاجتماعي
٨٢	الاخير	الاتصادية	الاقتصادية
٨٨	١٠	وباعتار	وباعتبار
٩٨	٢٠	الأسياسة	الأساسية
١٠٢	٧	اقيمية	القيمية
١٢٠	١٤	وهذ	وهذا
١٢٠	١٦	ضرورة	ضرورية
١٢٧	٧	اعتبارهما	اعتبارها
١٣٠	١٢	ينغي	ينبغي
١٤٢	١٧	مقدر	مقدار
١٥١	قبل الاخير	من	بين
١٦٠	٢٠	المعبثر	المبعثر
١٦٢	٥	التنظم	التنظيم
٢١٢	١٨	لتعرفات	التعرفات
٢٣١	الاخير	الجزين	الجزء
٢٣٦	٤	وهم	وهو
٢٤٠	١	الداخل	الدخل

للدكتور بدر الدين السباعي

مؤلفات وتراجم

ـ مشكلة الفلاح السوري	بالفرنسية
ـ الحرب والشعوب	بالعربية
ـ اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية	بالعربية والروسية
ـ حول موازين عام ٦٣ السلعية	بالعربيـة
ـ التقشف في الاستهلاك الخاص	بالعربيـة
ـ منجزات الخطة الخمسية الاولى على ضوء تقارير تتبع التنفيذ	بالعربيـة
ـ اصول الحريـة	روجيه غارودي
ـ الصين في طريق الاشتراكيـة	بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي
ـ مخاطر ازمـة ومخاطر حـرب	هنري كلود
ـ الانسان قاهر الطبيعة	بالاشتراك مع نوري حجو الرفاعية
ـ الارقام الاساسية لانماء الاقتصاد الوطني السوفيتي (٥٩ ـ ٦٥)	بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي
ـ الدولة والثـورة	لينـــين
ـ معطيات تكميلية لمؤلف لينـين عن الامبرياليـة (جزء أول)	فارغا ومندلسن
ـ الى ابن يسير الاستعمار الاميركي	هنري كلود
ـ من الازمـــة الاقتصـــادية الى الحرب العالمية	هنري كلود
ـ الامبرياليـــة اعـلى مراحـــل الراسمالية	لينـــين
ـ امتان برجوازية وبروليتـارية	كوزلوف
ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الاول والثاني والثالث)	لنخبة من الاساتذة السوفييت بالاشتراك مع فؤاد مرعي
ـ المادية الدياليكتيكية	بالاشتراك مع مرعي وجامورس
ـ الاقتصاد السياسي (جزء رابع) الاشتراكيـــة	لجماعة من الاساتذة السوفييت بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي

منشورات الـدار

١ ـ الاقتصاد السياسي (جزء اول)	لنخبة من المؤلفين السوفييت تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
٢ ـ اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية	تأليف الدكتور بدر الدين السباعي
٣ ـ المادية التاريخية	تأليف كيللي وكوفالزون تعريب احمد داود
٤ ـ الاقتصاد السياسي (جزء ثاني) القسم الأول	لنخبة من المؤلفين السوفييت
٥ ـ الاقتصاد السياسي (جزء ثاني) القسم الثاني	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
٦ ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الثالث) الامبريالية	لنخبة من المؤلفين السوفييت تعريب فؤاد مرعي وبدر الدين السباعي
٧ ـ المادية الديالكتيكية (طبعة ثانية)	لجماعة من المؤلفين السوفييت تعريب جاموس ، مرعي ، سباعي
٨ ـ الناظرون الى النجوم	شعر ناظم حكمت تعريب ثابت عزاوي
٩ ـ الانسان والارتقاء	جون لويس تعريب عدنان جاموس
١٠ ـ الاقتصاد السياسي (الاشتراكية) القسم الاول	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي والدكتورة نجاح ساعاتي

تحت الطبع

ـ حول تحرر المرأة	لينين
ـ لينين	شعر ماياكوفسكي
ـ المادية والنقد التجريبي	لينين
ـ القاموس الاقتصادي	لمؤلفين سوفييت
ـ الاقتصاد السياسي (جزء رابع) الاشتراكية القسم الثاني	لمؤلفين سوفييت